









مَدَارُ كِتَابِنَا يَنْطِقُ عَلَيْكَ كُمْرُ الْحَقِّ

١٣١٦١٨ وقف

كِتَاب

الشَّرِيعَةِ الْعَتَرَاءِ

من تصانيف السيد العلامة المحقق الفهامة امام  
العلماء افتخار الفضلاء لسان المجتهدين آية الله في العالمين  
استاد الكل في الكل الهادي الى خير السبل وخذ الناس المقتدى  
السيد محمد عباس دامت بركاته كما طابت ملكاته شغف بهذا الكتاب  
سيد الانبياء المتكبر على ائمة الرفعة والافضل المنزلة على اوصياءه  
والاجلال الامير الكبير المتهير بالنواب السعيد  
بهادر سري الى اي نراذف الله ودله  
اجلاله ووقفه على كافه

المومنين مبتغيا لرضات رب العالمين

بعد طبعه

الطبع

الشمس بالصبح الصاقل والواقع بعضه بالباصرين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضل لعلماء \* ورجح مدادهم على ذمباء الشهداء \*  
والصلوة على صاحب الشريعة القراء \* والملة البيضاء \* سيد الانبياء \*  
والله الامناء السفراء \* اما بعد فقال لعبد المعيب الذي يردده المشتر \*  
عباس بن علي بن جعفر الشوشنري الجزائري اذ اقمهم الله الزلال الكوثري \*  
هذه نبتة من المسائل \* مما ثبت بالاجماع او رجع عندي بالدلائل \*  
ذكرت الاول وما يحد وحن ولا بالقول المطلق \* وهو به احق \*  
وصلت الثاني بالتحقيق \* وكلاهما وردته في لفظ رقيق \* وسميتها \*  
الشرعية القراء والطريقة السماع \* والله ولي التوفيق قليلا ما اقرضت \*  
للسوء الجزئية \* متوكلا على البرية \* وهو محقق الرجاء والامنية \* قبل حلول النية \*

السلامة لا تضره في الاوقات التي تقصد  
بطلانها او في الاوقات التي لا يخلو عن مرارة  
كان غالب احكام الشريعة على خلاف ما تنبيه الطبيعة  
من البيان لسوء \* يجب ان يكون فيه امان

قال الله سبحانه في كتابه الذي لا يمسه إلا المطهرون  
 إن الله يحب المتطهرين ويحب المتطهرين بيان أو يحب المتطهرين ويحب  
 بالتكرير لاهل الطهارة ولا يخفى أن من اعظم مدارج العبد  
 أن يخالف نفسه ويمقت ذنبه ويحب ربه وأعظم من ذلك أن يكون  
 ربه هو الذي يحبه وبه وقعت البشارة لاهل الطهارة وذكر الشيخ  
 الحر العاملي في جواهر السنن نقلا عن الصدوق في العلل بإسناد عن  
 انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بكى شعيب من حب الله عز وجل حتى عمى فرآه  
 الله عليه بصرا ثم بكى حتى عمى فرآه الله عليه بصرا ثم بكى حتى عمى فرآه الله  
 عليه بصرا فلما كانت الرابعة أوحى الله عز وجل إليه يا شعيب لم تنكون  
 هذا بل منك أن يكن هذا خوفا من النار فقد جرتك وأرى أن شوقا إلى  
 الجنة فقد اجتجتك فقال يا الهي وسيدى أنت تعلم أني ملكيت خوفا من نارك  
 ولا شوقا إلى جنتك ولكن عقدت حبك على قلبي فليست صبرا وارياك فأوحى  
 الله جل جلاله إليه أما إذا كان هذا هكذا فمن أجل ذلك سأخبرك بكلمة  
 مؤيد بن عمران قال ابن بابويه يعني أن بكى وارياك قد قبلتني حبيبا قال الشيخ



حرم رجوع هذا إلى أويل الروية بالروية القلبية \* وللعلماء من الصوفية وغيرهم  
توجيهات لطيفة \* وتقررات شريفة \* في معنى امثال هذا الكلام \* يقتضون ذكرها  
المقام \* اقول انت خير \* بان قلنا \* اوارناك كلاما مباحا لا يحتاج الى حذف  
وتقديم \* اذا قسرت احسن تفسير \* على ان ما قلناه ابن تيمية \* بعيد لا ينساق  
الذهن اليه \* ولا دلالة لتظلم كلامه عليه \* الا ان يكون \* من تفسير البطون \* وتألفا  
بالقبول \* من الرسول \* ومخرج ارجاع تأويله الروية القلبية لا ينفع ولا يضر \*  
والرضا بتوجيه الصوفية \* نحوهم بعيد عن مثل ما قلناه \* والذم \* ورجوع عند  
هنا في معنى الروية هو التفضيل \* ويلحق به \* فالتقاء الله سبحانه بالموت \* وعين \*  
للانبياء والاولياء المصطفين \* كونه كاشفا للحجاب من البين \* ورافعا لجلنا البعد  
والبين \* بانقطاع العداوة النفسانية \* وارتفاع العلو الجسماني \* فيفوز العبد  
بمعية الرضا \* بمنزلة القرب والرفق \* وهو لا يصح بما استر شعيب واظهر \* من انكار  
ليس للشوق الى الجنة او الخوف من سقر \* بل طلب الرضا \* جل عله \* وضوان من  
الله البراطلة والروية على اللقاء \* وصالح اللقاء \* لما قلناه \* ولا يكاد  
ينكر ايدا \* لوقوعه في وحى الله الجليل \* الابراهيم الخليل \* عند وفاته \* وكتاب الله  
واحدة ائمة الهدى \* فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة



<sup>من الطهارة</sup>  
 ربه احدا فقال السيد الذي جدي السيد فحمد الله الجبار الذي  
 الله عليه بعد قل كلام ابن بابويه ولا يخفى ما قاله رحمه الله ان كان قد  
 وجد في حديث فلان باسبوا في هذا يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره لان  
 معناه لا اقطع البكاء الى ان اوتاك او الا ان اراك بعد الموت وصلى  
 الى ان اموت وذلك ان لقاء الله سبحانه انما يكون بعد الموت  
 والظواهر التي الذي حملها على هذا التأويل هو قول شعيب اراك  
 فان الروية ممتعة عليه سبحانه ولكنه هذا الجواز مشهور وقد وقع  
 في القرآن والسنة كثيرا قال الله تعالى **يَوْمَئِذٍ نَاظِرَةٌ إِلَىٰ اِلَٰهِيَّهَا**  
**نَاظِرَةٌ** وقال مير المومنين عم كيف عبد ربك المارة انتهى بالجملة  
 فقد تلخص مما ذكرنا في العنوان من الاية والرواية ان  
 غاية التوبة والطهارة اشرف غاية فمن ذنبك  
 فاستغفره وثيابك فطهره والعمل لا يستوفي حقه من  
 دون التقية ومن علم سلك الطريق الوسط ومن جهل  
 من افراط او فرط فمن المغفلين من لا يبالي بالبول ولا  
 يتجنبه الا بالقول كانه لم يسمع ما يكره من البول والتبول







فان الظاهر منه نجاسته طبعاً لا شرعاً ولا في اذهان الامتاع الا ان فيها  
 اتاوى لائحه منها فظاهر اما في الجاهل فدون المعنى بالازالة هي ازالة النجاسة مع  
 المتنجس وهذا طريحان جميعاً فلا في المضاف لما لم من حيث انه مضاف فان تطهير  
 بالتصال الماء واستيدائه عليه حتى يسلب الاسم وهما مباحث المبحث الاول  
 في النجاسات وهي عشر على المشهور الاول والثاني البول والغائط من حيوان  
 نفس سائلة حر حرمة بالاصالة كالمزق او لعازض كوطوء الانسان والمقتدر بعد رتبه  
 محضا حتى في العرف جلد لا وان كان في الاصل جلد له كما ذكره الشهيد الثاني  
 في المسالك ونبه عليه السيد في المدارك بتحقيق لاحد في منظوم حكم  
 الا في موضعين احدهما رجم الطير من الصدوق ابن عقيل طهارة واستقر  
 في الكفاية ومستندهم حسنة الى بصير عن الصادق عليه السلام قال كل شيء  
 فله باس نجسة وبولها ولعلها مخصصة بالماكل او الجھول وما من عام الا قد خص  
 والاسهم من ظهوره لحوط وثانيهما بول الرضيع قبل ان يقدر والمشهور فيه التسعة  
 ايضا وان كانت خفيفة مع هذا القيد وشدة القائل بالطهارة كما برأ بجند ولا في  
 مفهوماً في مقامين ايضا الاول البوال الخيل والحيد والبعال او اشرها فصيل بنجاستها  
 لخاصة عديدة لا فغن الجلبق اسبابه عبد الله عن البوال الخيل والبعال فقال غسل

في الاستنجاء في طلع النجاسة عند الطهارة التي لا يجزئ استعمالها  
 بعد الاستنجاء هو ان يكون قد ارجع خذارة واجمع خذرة الانسان لا  
 نجسها بغيره وقال المحقق في النكت لم تقف الامور من  
 على ان في ذلك على تعريف او كونه والذي في تفسير الشيخ  
 في الخلاف والبسوط ان النجاسة هي التي يكون كثرها لان  
 العنفة تكون ذرا صواب ان قلنا ان النجاسة هي التي يكون كثرها لان  
 الكثرة تحقق مع ذلك وليس يكون عطف العنفة على  
 وذا التحريم لا يتحقق حتى يكون عطف العنفة وكن المسار  
 اشغى موضع الحاجة ولم يذكر ان تحريم من كلامهم  
 فحاشا لينا على العرف ان من غلبه على كثره الايام والكلية  
 لا يعرف كما اعترف من غلبه على كثره الحديث لو لا ذلك  
 قال في الوسائل بعد نقل من الحديث لو لا ذلك  
 فيات عن جعفر بن اسباط عن الاخر قال لا بأس بدم  
 ابراهيم وابق بول الخنزير حلة الشيخ على تعبير

مستند لا يبادل على نجاسة البول الا ان كل من لم يفرق بين  
 الحديث الاول مخفوها بالماكل او الجھول وما من عام الا قد خص  
 من غلبه على كثره الايام والكلية



اصابت منه وفي رواية عن الصادق انه امر محمد بن مسلم بفسخها وهو عمه بن جابر  
 واليهما خفي الشيخ في النهاية على ما حكى عنه وخالف نفسه لاستبصارها فاختر الطهارة  
 مع كراهية جميعها من الاجابة وتبعه المقدس الاجيب في ذلك البياض كالكراهية ووجه الجمع  
 غير مخرجها من الكراهية وجها جريها كما احتماها الشيخ ايضا به على ذلك الاستاذ  
 العلامة رحمه الله والكلامة وكيف ما كان المشهور الطهارة وبها ضل الاصل والنقل  
 فمن النجاسة قال لا يعبى الله انى اعلم الدواب فخرجت بالليل وقد بالتمت  
 فيضرب احداهما بريد فينضخ على ابي فاصبح فارأى اذ لا فيض فقال ليس عليك شيء كذا  
 في الوسائل عن علي بن فضال عن عبد الله بن ابي يعقوب كذا في جازة وقيل احاطا بالنجاسة  
 التي جردت حتى صلت جوفها وشيئا بعد ذلك على عبد الله فاخبرناه فقال ليس عليك شيء  
 رواه في الاستبصار ولا فرق بين النحل والبعوض والحمار وفي حديث ابن بكير قال سأل  
 ابا عبد الله عن الصلوة في جمل الثعالب القنك والسفج او غيره من الوب قال اخرج لنا  
 كتابا يرمي الله رسولا الله ان الصلوة في بر كل شيء حرام الا في الصلوة في وبره وشعره  
 جلد وبوله وروثه وكل شيء منه فاسد لا تقبل تلك الصلوة حتى يصلى في غيرها احل الله  
 اكلهم قال يا زارة هذا عن رسول الله فاخذ ذلك عيانا ان كان ما يوكا له فاصلى  
 في وبره وبوله وشعره وروثه وانما وكايت منه جازة اذا علمت ان ذلك الحيوان لا يضره الحق

لا تنكحوا من شربها ميتا او عامما

[illegible][illegible]



كتاب الطهارة  
تحقيق الشيخ فاضل  
ظاهر فرجيه كذا كما استدل به العلامة ومجمل الحق على آفات المطلب  
وعمل ذكرها الميتة والدم لمجرد الاستيناس لا من القياس المنفي والمذهب  
فلا احتياط غيره لازم والله العالم تحقيق انيق قد علمت ان المسئلة في  
نفسها اجماعية لا تحتاج الى أدلة اقناعية واليه يرجع الفاضل المستدل  
في شرح الدرر حيث قال والروايات الدالة على نجاستها ايضا ما خصوا  
او عموما كثره مستفيضه لا حاجة الى ذكرها لا عناء الاجماع المناهض للضرورة  
عند رافض السيد في الرياض ولكن اتيه الزاقي في المستند بالاعتراض  
والتوضيح ان السيد لا يدعي الا ان الاجماع هو الحجية والمستفيض العتيقة  
التي وصفها بصفات لا اتصل بالحجية باقراءها ولا يمنع الاحتجاج بها بعد  
الاجماع والذي ذكره الزاقي خارج عن محل النزاع لا شرا ثبت للملازمة  
بين الغسل والنجاسة بالاجماع المكرب وهو لا ينافي لمطلب فرج النزاع  
لفظيا وهو ليس من شأن اهل التحصيل فضلا عن الفضلاء البهايل على  
انهما اثبتا حجية بروايات اخرى غير التي اشار اليها السيد قال السيد ما  
معنا لان الامم الغسل واعادة الصلوة لا يستلزم النجاسة لعدم انحصار  
وجوبه فيها نعم الصحيح عن اهل الصلوة في ثوبه عنده من انساوا سنوا وكتب

[illegible][illegible][illegible]



العبد منها محذورة قال فكان لم يعلم فلا يعيد وهو مفهوم حال على الاعادة  
 والعلة لا فيه مختصة بما ذكر ومع ذلك فليس الاعادة نصا في التجاسه  
 لاحتمال كونها من جهة استصحاب المصلحة فضلات ما لا يوكل وحكم النرا  
 بفساد لعدم صلاحية حرة استصحاب المصلحة لفضلة ما لا يوكل جهة  
 لانها غير موجبة للفصل اجماعا بل غاية ما يلزمها ازالة العين كيف ما كان  
 اقول ان طريق الفصل ان لم يكن متعينا هذا لك فلا ضير في ذلك  
 بل يكفي كونه طريقا من الطرق ومسلكا من المسالك وكيف وهو من الطرق  
 الواضحة الشائعة في ازالة الفضلات المائعة على ان الكلام الاخير في  
 الاعادة والعقل غير مذكور هنا في كلام السيد فالكلام عليه غير جيد  
 ولعل مراده ثم التعبد والتنظيف وان لم يذكر في لفظه الشريف قال السيد  
 ما حاصله الاستيفضة <sup>منه</sup> من الدعوى اذ غاية الاطلاق والدعوى هو العموم  
 قال النرا في الاختصاص باطلاقها ممنوعة كيف والبول حقيقة في المطلق اقول ان  
 اراد بالمنع ما هو الحقيقة العرفية فيه فالسيد مانع  
 والمانع لا يتجر اليه المنع وان اراد الاستدلال بدعوى عدم الاختصاص  
 فهذا لا ينتمى منع وما استدلاله لا يجنبه نقاء لان كون البول



حقيقة في المطلق مسلم عند السيد مستلزم لاخصية المدعى قطعاً  
ولكن النافع هو العموم والفرق بينهما معلوم قال المترقي والكثيرة  
كون ما في الثوب والجسد بول الانسان لو سلم لا يوجب الصفوف  
السواك الفرضية اليه اقول ولا يمنع ايضا منه والمانع يفي  
الاحتمال وبه يفيحل الاستدلال هذا هو الكلام في النص  
الامر بهما للصلاة واما البواقي فالحق فيها مع المترقي وهذا  
ان لم تكن خاصة على نجاسة ناصية لكن لعل ذلك كان نظراً  
الى ان نجاسة البول والغائط معلومة للانسان راسخة في  
غنيته عن البيان لتأكيد التوقي منه ولا دفعه عن سيد  
الانسان والحيات وشيوع ذلك في من امناء الرحمن ولو سلم  
عدم نجاستهما في زعم سكان البوادي والقيعان فلا يسلم اختفاءهما  
على اصحابهم الاعيان فلذلك اعرضوا عن نجاسته لاجيان واقتصر لها على ما  
امر الله به عباده من الاحتراز عنها في العبادة وامرهم عند التلوث بالغسل  
والاعادة وذلك انهم استنبطوا عن تلك المسائل سلام الله عليهم بالعدو والاصح  
ان يعلم بحكم النجاسة هو غرض السائل وعلى هذا فالامر بالغسل والاعادة تمام







عبد الله بن سنان اغسل ثوبك من بول كل لا يؤكل لحمه والمطلق ومثل  
المقام \* اما هو بمنزلة العام \* وعليه بناء الاحكام في المفرد المحل باللو  
كالماء المطلق والمضاف والحجاري والراكب \* والنار والارض والسجدة  
وكذا ضيعة الاجماع الكلب \* فان الفقيه لا يفيض عنه البصر اذا اراد  
ان يقيم المطلوب \* والامر عن الامثلة اطلاق \* بغسل الايدى والاثواب \*  
قد شاع وذاع في اكثر هذه الابواب \* وبه يستدل لتنجيس الاشياء من غير  
ارتباب \* ولو منعت لاطنة عليه لاستدلال الباب \* ومن استصحب فضله غير المال  
يلزمه مطلق انزاله المصوب \* والوارد في البوك العذرة الا امر بالفصل وهو لا  
فان كان من جهة الاستصحاب فلا محل للايجاب \* ان كان للتنجيس فهو عين  
المطلوب \* ولك ان ترجع بعض كلام التراقي الى هذا الايراد \*  
وانه لهذا السبب حكم على كلام الشهيد بالفساد \* ولكن شطرا آخر  
منه غير قابل لذلك عند المتأد \* والله العالم بمبادئ العباد  
الثالث المنى مما له نفس سائلة \* اما كان او غيره بريئا او  
بحرثا تحقيقا \* اما الحكم بنجاسته في الجملة وفي خصوص  
الانسان \* فبالاجماع المحقق المعتضد بصريح وحسان و

اجتمع له الرضى عنى الله عنه بظاهر القلن ويدرل عليكم من السما ماء  
 ليظهر كبريه ويد هيب عند الرحمن فقال في جواب المسائل المناصريه  
 ملحا صلاتك الرجز والرحمن عني لحد لقوله والرحمن فاجهر ارايه عبادة  
 الاوتان فعبدها تارة بالجزواخرى بالرحمن فاجتمع معناه واذا سمعنى  
 تعالى الذى جسا ثبت نجاسته ولاة تعالى طلق اسم التطهير ولا يواد به شرعا  
 الازالة النجاسته وغسل الاعضاء الاربعة وتنظر بعض اصحاب في هذا الدليل  
 وهو قليل الجدل وبعد ثبوت المطلب ووضوح السبيل وقد اشار اليه  
 السيد الجليل فقال في الانتصار والحجة الكبرى في نجاسته ووجوب غسله  
 اجماع الاممية على ذلك واما التعميم فواقع من العلامه في التذكرة مع  
 التصريح بالاجماع والشهيد الثاني في الروضة على سبيل البت هو دليل على  
 عدم الاختلاف فيها فافا ورد من الصحاح وغيرها بطهارته  
 مطلقا او جافا كالصحيح عن زائدة قال سالت عن الرجل يجيب  
 في ثوبه ايتجفف فيه من غسل فقال نعم كباس الا ان يكون القطعة  
 فيه رطبة فان كانت جافة فلا بأس به وكما لحسن بابراهيم عن  
 ابي سامه قال قلت لابي عبد الله ع يصيبني السماء على

قوله تعالى والرحمن فاجهر ارايه عبادة  
 كما هو قول الاكابر من اهل البيت ع  
 في الصلاة كما قال المفسر  
 في الحديث  
 قوله تعالى والرحمن فاجهر ارايه عبادة  
 ١٥  
 في الحديث  
 قوله تعالى والرحمن فاجهر ارايه عبادة



٢٠  
توبى

كتاب الطهارة

بقية الكلام السابق وما ينشأ منه من النفس

قَبِيلُهُ وَأَنَا جَنْبٌ فَيُصِيبُ بَعْضُ مَا أَصَابَ جَسَدِي مِنَ الْمَنَى  
أَفْأَصِلُهُ فَيَقَالُ نَعَمْ فَهُوَ خَارِجٌ مَخْرُجُ التَّقِيَّةِ \* غَيْرُ مُعَارِضٍ لِلْحُجَّةِ  
الْقَطْعِيَّةِ \* فَإِنْ مِنْهُ هَوْلٌ نَسَا \* لَا يَرُونَ بِهِ بَأْسًا \* كَالشَّافِعِيِّ  
فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ مُسْتَدَلٌّ بِمَا رَوَوْهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَفْرِكُ  
الْمَنَى مِنْ تَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ \* وَهُوَ يُصَلِّي ذِكْرًا فِي التَّذَكُّرِ وَحَمْلَةً عَلَى  
تَوَهُّمٍ مَا لَيْسَ بِمَنْبِي مِنْهَا وَمِنْهُمْ حَلْفُ جَانٍ \* يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ عِنْدَ  
الْجَفَافِ \* كَأَنِّي حَنِيفَةٌ وَأَصْحَابُهُ وَأَمَّا مَا لَا نَفْسَ لَهَا لِذَلِكَ بَابُ  
وَالْحَيَاتَانِ فَمَنْ تَطَاهَرَ عَلَى طَاهِرٍ \* لِلْوَصْلِ إِلَى الْحَالِي مِنَ الْمَعَارِضِ  
وَلِخُرُوجِهِ مِنْ مَوْضِعِ الْوِفَاقِ \* وَعَدَمُ تَبَادُلِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ \*  
قَالَ فِي التَّذَكُّرِ مَنْبِي مَا لَا نَفْسَ لَهُ طَاهِرٌ لَطَاهَرَةٌ مَيْتَةٌ وَدَعْوَاهُ كَفْنُهَا  
دَلِيلُهُ \* وَإِنْ كَانَ دَلِيلُهُ مَا يَعِدُّ عَلَيْهِ الرَّابِعُ الْمَيْتَةُ مِنْ فِي النَّفْسِ  
وَالنَّظَرُ فِيهَا فِي عِدَّةٍ مَقَامَاتٍ الْمَقَامُ الْأَوَّلُ مَيْتَةٌ غَيْرُ الْأَدْمِيِّ هِيَ  
إِذَا كَانَ الْحَيَوَانُ ذَا نَفْسٍ سَائِلَةً لِلْجَمَاعِ الْمَنْقُولِ كَمَا عَنِ  
الْمَخْلُوقِ وَالْمُعْتَبَرِ وَالْمُنْتَهَى وَفِي التَّذَكُّرِ \* وَالْأَخْبَارُ فِي  
مَجَامِعِهَا كَثِيرَةٌ كَالْتَوَاتُرَةِ وَهِيَ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَطْلَبِ

١٤  
وَمِنْهُ بَابُ التَّوْبِ عَلَيْهِ فِي الْجَوَابِ بِالْمَطْلَبِ  
لَا تَذَكُّرُ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ الْحُكْمِ بِجَمَاعَةٍ  
١٢







ظاهر كلامه فجاوبه عليه السلام بهذا القول متعلق بربا ايضا على ان قوله عليه  
السلام انه اذا برء ما ذاك يكون معناه على هذا التقدير فان مقتضى المقابل  
بين الجملتين القريبتين ان يكون معناه حيث ان المسند اليه حرام وكذا  
قائل به احدهما اهل الاسلام نعم يمكن ان يحل نفى الباس على تقييد بالاضافة  
الى لزوم الفصل بمسرة الفصل كما فعل السيد السند وقيل نعم لضعف كمال  
النافين وهو مقتضى إطلاق النص وكلام لاجلة الاساطين مضافا الى  
الحكم عن اتحاد والمعتبر والتمتع في التذكرة المقام الرابع في الاجزاء الصفا  
المنفصلة عن بدن الانسان في حيوته كالبنو والتاكيل والقوت وما يتطوّر  
القشور عند تحاك في مثل الجرب وطهارتها وفق والنسب بنفي الحرج في الد  
والذهب وصحيفة علي بن جعفر عن اخيه مومنية المطلب وسند ك  
فلتطلب بل في الحدائق الطاهر ان لا خلاف في قولنا لطهارة وان اختلفوا  
في الدليل على ذلك كانه وكذا ما لا حجة الحيوة من الميتة اذا لم تكن من نجس لعين  
كالشعر والصبو والوبر اعظم والريش ما شكلها وربما يفرق فيها بين الجنة  
والقلم والادب التسوية بينا انه ليس في الثاني موضع الاتصال اما اذا كانت نجسة  
العين فاجتمعها نجسة ايضا خلافا لعلم التوفيق قال في الناصب شعر الميتة طاهر و

قال سالك عن الطاهر بن ابي الوفاء عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
19  
ان ليس العلم فلا يفصل  
ان ليس العلم فلا يفصل



كذلك شعر الكلب المختبر وادعى لإجماع عليه تحقيق في طهارة الأتفة  
 خاد وفي تفسيرها اختلاف وقال في الصحاح في لغة فقهاء النوا والفاء و  
 الحاء الهمزة الأتفة بكسر الهمزة وفتح الفاء محففة كرش الحمل والجد  
 ما لم ياكل فاذا اكل فهو كرش وفسر في القاموس بشئ يستخرج من بطن  
 الجدي الراضع اصفر فيعصر في صورة فيغلب كالجبين فاذا اكل الجدي فهو  
 كرش قال وتفسير الجوهري الأتفة بالكسر وهو قال في الجواهر الأتفة بكسر  
 الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء تشديداً يندرج بعد النافذ قال الأسيوطي الأتفة بفتح  
 النون كرش الجدي من الحيوانات كالحمير والجدي في أوائل الشتاء قبل ان  
 يطعم غير اللبن وفي الغريب نفحة الجدي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء  
 وتشديد ها وقد يقال نفحة الصا وهو شئ يخرج من بطن الجدي اصفر  
 يعصر في صورة مبتلة اللبن فيغلب كالجبين ولا يكون الا لكل ذي كرش يقال  
 هو كرشه الا انه راد ام ضيعا سمى ذلك الشرا نفحة فاذا فطم ورعى العشب  
 قبل استكراش صارت نفحة كرشا وفسر العلامة بربا يوافق الفير ورايا والحق  
 بنحو ما ذكره الجوهري على ما حكى عنها الطاهر من الروايات ففسر العلامة في  
 شاهد اصف وفي عن الجمرة الثمالي قال في ذيل حديثه في رواية اخرى في

هذا كرش الكلب المختبر في لغة العرب لانسان  
 ٢٠  
 قال صاحب كتاب في غلة كذا في الحديث

عن الجبتي فبسم ابو جعفر قال رَجَبْتُ مسائلك الى هذا قال ضلكت عني فقال  
باسم فقال انت ربنا جعل من انقحة الميت قال ليس باسمين لا انقحة  
لها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم انما تخرج من بين فرث ودم ثم قال وانما  
الانقحة بمنزلة دجاجة ميتة اخرجت منها بيضة فهل تاكل تلك البيضة  
قال لا ولا اميركا فقال له ابو جعفر ولم قال انهما من الميتة قال فان خُضِنَتْ  
تلك البيضة فخرجت منها دجاجة اناكلها قال نعم قال فاحرم عليك البيضة  
واحلك الدجاجة ثم قال فلماذا الانقحة مثل البيضة فاشترى الجبتي من ابي  
المسلمين مريد الى المصلين ولا تسئل عنده الا ان ياتيكَ من يجزيكَ عنه  
انتهى وقد ظهر مما ذكر وغيره انهم اختلفوا في تفسيرها على مقالات احدى  
التي هي ان صفر يخرج من بين فرث الرضيع وثانيتها انهما لبن مستحيل في جوف  
المنحلة وهي راجعة الى الاول والثالثها انها كرش المحل والجدى  
والرابعة انها تحتها وان الاختلاف باختلاف الحالات بمعنى انها شئ  
احد ثم في كل فادان كل فهو كرش وبها يحصل الجمع بين المقالات وقواها  
الشيخ النجفي في الجواهر فانها اما ان يحكم في ظاهر النصوص بل في الطهارة و  
بما ضدها الاصل في الدار ان لا يقطع بغير كلام لا صحتها انتهى ولكن

قوله في الحديث  
والصوفاء والاداء  
وجعلتها معا  
من صوف البتة  
بغير زراعه  
التي قال  
اللاباس  
من السطوح  
الزراعه  
والخازن  
هذه ان  
كثيره



في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...

ينبغي النظر في المقصود بالطهارة هل هو عدم النجاسة...  
 طاهرة مع ما وقارها للمبينة فهو هل هو على جميع التفاسير...  
 فيشكل في الراجح في تفسيرها اول الاقوال ما يستبين...  
 الشيخ بهاء الدين في محبل المتين في غير متين...  
 فيها معلومة الاتقاء والعرضية لاحتمل انخفاض...  
 عليه اولا ان يغسلها او يلقم اطرافها فتطهر ان كانت جامدة...  
 يجوز على القاعدة كل ذلك ان كانت مأخوذة من المبتدئين...  
 فيفيض الاخذ من سوق المسلمين...  
 تقدم من اربابنا خرج من يد يرفث ودم...  
 كما هو المعلوم من العادة وحكمه افاده او جف في شدة فتاد...  
 اخذت من المبتدئين ايضا كانت حراما محصا...  
 لا نفحة وانكاشي حقيقة لا تدرك...  
 السلام والله العالم المقام الخامس...  
 المحقق الثاني هو ظاهر التبريع...  
 بما نقل عنه الشيخ النجفي...

في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...

في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...

في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...  
 في الاستدلال على قول صاحب الطائفة...



۱۵ خرداد ۱۳۵۸

FF

[illegible]



ولا قائل بينه وبينهم في ذلك بالفصل \* والحسين عليه السلام  
 جاهد الله بالسعادة \* فجمع بين العصاة والشهادة \* وأما الشهيد  
 فقد جعل الله بين الشهادة وحقت الألف بونا بعيدا \* ولا تحسب  
 الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون  
 شهد الله بذلك وكفى به شهيدا \* وأما من شرع له قد يم  
 الغسل في حياته \* فله من التقدم قائم مقام المناخر عن وفاته \* فثبت  
 له وهو حكم من الطهارة \* ولعلها لا تنفوت بعد موته بين البرودة  
 والحارة \* نعم لا يعم هذا الحكم أسباب حقه \* فلا يشمل ما إذا مات  
 حقت القدر \* بل هو خاص \* بموته بالرجم أو القصاص \* الخامس  
 الدم ولا شك في نجاسته إذا كان دما مسفوحا وعن حيوان ذي نفس نال  
 وإن كان دم الرعاف أو الحجامته \* قال العلامة \* أحل الله دار المقامة  
 في تذكرة الدم من غير النفس السائلة نجس وإن كان مأكولا بلوطا \* وعن المحقق  
 في الاعتبار الدم كل نجس عدا دم النفس السائلة قليلة وكثير وهو ذهب علماءنا  
 عدا النجس \* وعن العلامة الصاقي \* علمنا أن الدم المسفوح من كل حيوان ذي نفس سائلة  
 فانه نال إذا كان مستنقعا \* دون الدم الذي يستنقعه كقوله الإمام الأعظم \* نجس النجس إذا كان  
 يكون خارجا بغير قوة من نجس وهو ذهب علماء الإسلام \* ونقلنا عن

المتنوع ومستند لإجماع الأحاديث كثيرة صحاح وغيرها بين أمر بالفصل بين  
 الصلاة من الرعاف وغيره ففي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت  
 أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأخذ الرعاف والقي في الصلاة كيف  
 يصنع قال ينقل في غسل يفر ويعد في صلواته ولا في الاستبصار ونقل عن  
 التهذيب أيضا وفي الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال  
 سأله عن الرجل يكون به النازل والجرح هل يصل له إن قطع النازل هو  
 في صلواته وينتف بعض الحكم من ذلك الجرح ويطرح قال إن لم يتخوف أن  
 يسيل الدم فلا بأس وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يقطعه وفي الصحيح أيضا  
 ثوب حم رعاف وغيره أو شيء من منى فعلمت أثره إلى أن أصيب له النساء  
 فأصبت وقد حضرت الصلاة ونسيت أن بثوب شيئا وصلت ثوبا في ذكر  
 بعد ذلك قال تعيد الصلاة وتغسل وإذا عرفت ذلك فقد علمت  
 أنك لا تنك في صل المسئلة والخبار إلى الفة لمطر وحد أو ما قلنا  
 لأن مضمونها لا يقول به أحد ومع أن كثيرا منها ضيف السند تحقيق في  
 تبين المقصود بما ذكر من القيود والنظير في عدة مواضع الموضع الأول  
 لا أنفس سائلة ما عدا السائل طاهر من غير شك للأصل وخروج جوفه وإجماع

٢٥

على كنهه وفروجه  
 الكشي على أدومه في التفتيش  
 رجب ١٢



التذكرة الاجماع على طهارته قال ذهب اليه علماءنا والمستفيضه فعن  
 الصادق وقد سئل ما تقول في دم البراغيث قال ليس برباس قال قلت اين  
 يكثرونها حش قال ان كثروا قاله سلا في المسم من ان النجاسة  
 على ثلثة اضرب احدها تجب ازالة كثيرة وقليله ومنها ما يجب ازالة  
 كثيرة دون قليلة ومنها ما لا يجب ازالة قليلة ولا كثيرة وجعل من  
 الثالث دم السمك والبراغيث ودم القروح اذا شق ازالته ولم يقف  
 سيلانه فهو تسامح منه في العبارة وان كان ظاهرها يعطى حكم بالعضو  
 وعدم الطهارة وقد وقع ما يقرب من هذا اوصاها لا من الشيخ  
 صاحب الله والتسامح في كل دم القدماء كشيء كما لا يخفى على المتتبع  
 البصير وعلى التسليم فيعد ثبوت الاجماع من علماء الذهب  
 لا عبرة بمخالفة معلوم النسب ومراجع اجماع الفقهاء المحققين على طهارة دم  
 السمك والبراغيث علم الهدى وهو شيخ الديلمي من اجلاء الامتياز وستقل كلام  
 زاده الله الامام والموضع الثاني في دم السمك والظاهر انه ظاهر للوجاه  
 الواقع في كلام الاكابر كما نقل عن الخلاء والمعتبر المذكور والغنية والشرع قال السيد  
 رضي الله عنه جواب السائل الناصية بعد استثناء دم السمك ما هو نجس عندنا ونسبته

وذلك ان الحكم على طهارة دم السمك في الجملة هو الطهارة في كل ما لا يوجب ازالته  
 من غير نجاسة كثيرة ولا قليلة ولا يوجب ازالته في كل ما لا يوجب ازالته  
 عليه وكثيره وقليله من غير نجاسة كثيرة ولا قليلة ولا يوجب ازالته  
 الفاضلة وشبهها بجملة السمك والبراغيث في الجملة وليس  
 مراد من هذه العبارة ان ذكر في الخلاف تفسير هذا الكلام  
 ٢٤  
 ونقل الاجماع على طهارة سمك السمك في كل ما لا يوجب ازالته  
 في الجملة وبما هو معلوم من طهارة السمك في كل ما لا يوجب ازالته  
 الى طهارة دم السمك في كل ما لا يوجب ازالته في الجملة  
 والعليل على طهارة دم السمك انه لا خلاف في جواز طهارة

الخلف إلى بن حنيفة وأصحابه فاما دليلنا على طهارة السمك والذباب فهو بعد  
 اجماع الفرقة المحقة عليه قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه وقال العلامة  
 في المنتهى على ما نقل عن دم السمك طاهر وهو مذهب علمائنا واستدل عليه  
 بما يقتضيه لزومها انزل لو كان نجسا لتوقف باختر على سحر كالحيدان البري  
 هذا الدليل قد ارتضاه المقتضى في الناصريات وتوضيحه على افاده بعض الاحتجاجات  
 انزل لو كان دهر نجسا لا يمكن اكل لحمه لان لا يخلو من جم وليس ما يذكي حتى يكون ما  
 يخرج منه بالسفر نجسا وما بقي طاهرا ويقتل بترك حتى يخرج دما فغير نجس لما  
 انتمى بصير كذلك مع ان ذلك انما يكونا اكله ميتا بعد خروجه من الماء  
 حيا بل فصل ثم ما يؤيد طهارته الاصل والخبر ان عليا كان لا يرى بأسا  
 بدم ما لم يذك يكون في الثوب فيصلى فيه يعني دم السمك وهل يحل  
 اكله كما هو قضية الدليل المنقول عن النبي عما قريب قيل نعم وما هو  
 بعيد وتتمام القول في حله في محله الموضع الثالث  
 قال الله سبحانه او دما مسفوحا وفيه اشعار بطهارة الدم  
 المختلف بعد لقدف المعتاد من الذبائح المحللة وهو الاثر  
 واما جملة المذهب كالسيد السند في الرياض والسيد العلامة في الزينة





فلهيما في نجاسة شعر الخنزير. لجواز ان يكون ذلك اشارة الى اعم البثور  
كثيرا وفي حكم الكثير. لا ينجس بغضب التعيرة. او الى اعم الذلولة وان كثيرا كان  
كونها السقي المزاع كبيرة حاوية للكر. او قليلا لم يلد قرا الحبل حتى يحصل  
والثالث. فلهيما بالنجاسة على جميع التقادير. وكذا صحيحته الاخرى في  
السؤال عن جلد الخنزير. يستسقي بالاء فقال لا بأس به وان نفى الباس فيها  
عن الاستسقاء. وقد تحمّلون على الانقاء من هؤلاء. الثامن الخنزير  
وقد شدّد في التحذير منها الاكثر في السنة والكتاب. فمن ذلك آية  
الاجتناب. وتقريب الدليل فيه ان الشرب لا يثا في بدون القرب  
والاخرى لاجتناب مانع من الاقتراب. ومن ذلك الاخبار الكاشرة  
كالمتواترة عن العترة الطاهرة. فهي نجس. التوب منها واعادة الصلوة  
بسببها وغسل انائها واهراق فرق كثير وقعت فيه قطعة منها مرة. وعن الاكل  
في ائمة اهل الذم الذين يشربون فيها الخمر ناهية ناجزة. ولذا اخبر بها  
علم الهدى في جواب المسائل الميافارقيات فقال في مسائل ما حكى عنه المحقق  
نجاسة الخمر اعظم من سائر النجاسات لان الذم وانما نجسا فقد ايجلنا ان يصلح في  
اذا كان في وقت الصلاة والبول اقل عن غيره فيايم شرب عند الاستنجاء كغيره الاكبر

۲۹

در احوال کتب و نسخ و تصانیف و آثار این حضرت است که با ملاحظه  
نمایند چنانچه در کتابهای مذکور آمده است که این بزرگوار در سال  
۱۲۰۴ هجری قمری در شهر مدینه منوره درگذشت و در آنجا به خاک سپرده شد.  
و در آن زمان که او در دنیا بود، از وی بسیار حدیث روایت شده است و در بعضی  
کتابها نیز آمده است که او را از پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم شنیده اند.





اربع اصناف لانها ما كافر اصله وخارج عن الاسلام بعد خلوها من  
 ايمان فتمحل الاسلام ولا يستعمل وغير المتحل ما ان يكون من اهل الكتاب  
 فالقسم الثالث كالمشركين نجس باليقين ومنهم الصالحون واليهود  
 فانهم يعبدون كل ما عظم في النظر من البحر والحجر والشجر لما غلبت على  
 الواهية وذلك للجماع من اهل في التذكرة الكافر عندنا نجس لقوله تعالى  
 المشركون نجس انتهى موضع الحاجة وهو مجموع اطلاقه شامل للمشرك  
 بل هو اظهر افرادة ودليله نفي وحي كل الجماع على نجاسة مخصوصه عن  
 المحقق وعلى نجاسة مطلق الكافر عن الشيعة في النهاية واما الكتابي وهو القسم  
 الثاني فهو نجس ايضا للشبهة العظيمة التي كادت ان تكون اجما على ادعاء  
 جماعة وفي مستند الشيعة وهو مذهب الصديقين والشيخين والسيد  
 والفاضلين والشهيد بن الحلبي والدليلي والركي وكافة المتأخرين  
 وايداه بصحة ما على عن النص في يغتسل مع المسلم في الحمام فقال اذا علم  
 ان نصراني اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغتسل وحده على الخوض  
 فيغسله ثم يغتسل <sup>عط</sup> صححة محمد بن جبل صالح بن جوسيا قال يغسل يده ولا يتوضأ  
 وهذا على تقدير كون الجوس من اهل الكتاب والافني خارجة عن

الكتابي المشركون نجس انتهى موضع الحاجة وهو مجموع اطلاقه شامل للمشرك  
 بل هو اظهر افرادة ودليله نفي وحي كل الجماع على نجاسة مخصوصه عن  
 المحقق وعلى نجاسة مطلق الكافر عن الشيعة في النهاية واما الكتابي وهو القسم  
 الثاني فهو نجس ايضا للشبهة العظيمة التي كادت ان تكون اجما على ادعاء  
 جماعة وفي مستند الشيعة وهو مذهب الصديقين والشيخين والسيد  
 والفاضلين والشهيد بن الحلبي والدليلي والركي وكافة المتأخرين  
 وايداه بصحة ما على عن النص في يغتسل مع المسلم في الحمام فقال اذا علم  
 ان نصراني اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغتسل وحده على الخوض  
 فيغسله ثم يغتسل <sup>عط</sup> صححة محمد بن جبل صالح بن جوسيا قال يغسل يده ولا يتوضأ  
 وهذا على تقدير كون الجوس من اهل الكتاب والافني خارجة عن



الباب ١٠ وبالمستقيضة الناهية عن الأكل من إياهم مطلقا وقبل غسله  
وعن طعامهم مطلقا وعن مصافحتهم ومسهم وعن الصلوة في الثوب الذي  
اشترته من نصرته حتى يغسل والرقود معه على فراش واحد بالروايات  
المخصصة لطعامهم بالحبوب وسنأتي الدال على نجاسة النواصب  
معلومات أهل الكتاب أعدى عدو لنبيتنا وعترتنا أطياب هو نقل  
القول بظهارتهم الصانع بعض أصحابه كان الجند والمفيد أحد  
قوله على ما حكى عنهما ان صحت الحكاية وممن جزم بالبر ولم يجز عليه  
صاحب الكفاية ولا وصلح الأية وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم  
لان الطعام عام في الألوان والأقسام والجواب عن الأصل هو  
ما ذكر من النقل وعن الآية هو ان العموم غير معاوم بل قال بعض  
أهل اللغة اننا نحن خاصة كما في الصحاح والقاموس وعن المجمل في  
العلوم وعن الحليل ان الغالب في كلام العرب ان الطعام هو  
البر خاصة كذا في نهاية ابن الأثير ونقل عن الصبح المنيب اذا اطلق أهل  
النجاة الطعام عنوا به البر خاصة وفي رسالة الفقيه عن قول الله عز وجل  
طعام الذين آمنوا الكتاب حل لهم قال غير الحب وفي رواية أبي الجارود عن قول الله

وله من هذا على ما يشاء الأخبار العبرة الدالة على  
الطهارة كمن ينبغي الجيرة على مخالطة المشركين  
٣٢

وطعام الذين لا ية فقال الجوب في صحة قتيبة وطعام الذين اوتوا الكتاب لا فقال  
كان ابي يقول انما هي الجوب والتخصيص بالهل الكتاب لعله لكون اهل المدينة منهم  
وبالجملة فالعلوم من سيرة الشيعة جيل بعد جيل انهم كانوا يتنزهون عن النكاح  
واليهود يعرفون بذلك عند المخالفين كما ان مخالفينا كانوا مختلطين بهم  
من قديم الاغصاء حتى ان ثانياهم كان يرجع الى لعب الاحبار فاورده في  
اخبارنا مما يدل على طهارتهم للحمل على التقية فينظر عن دهر الحجة  
اما ترى ان السيد جعل لقول بجاستهم من متفرقات الكتاب تنبيه  
الراي في اصل الكتاب من وان ينفذ ليس منهم وحقه هذا الزمان لانهم  
استيدوا بقولهم حكماء يونان وهم مشركون او ملأ حدة ولهم في  
كل على طرية على حدة ولكن الكفر ملأ واحدة القسم الاول المتخلو  
للسلام كالنواصب هم المعلنون بيفضل هل البيت عليهم السلام  
وكاهم تجس برحس والخوارج من هذا الجنس بل هم شرهم واضرهم  
وكاغادة وهم القائلون على ما ليس من الاوهية او افضلية من خير البرية  
القسم الرابع المند من انظر بعض من ريات الدين واستشكل  
المقدس الادب في حجة جميع الكتابيات والنواصب والخوارج



شهادة الرشد وطهارة النجاة العنين والكلام في عرق الجنب بالمرام

والغلاة والمزيدين \* ولكن الظاهر من كلام السيد الثاني في الروضة والسيد  
السند في الرياض نجاسة الكافر أصليا ومقتدا وان ضابطه من انكر الاهلية  
والرسالة او بعض ما علم بثبوته من الدين ضرورة والمجته على ذلك هو الاجماع  
المحكم عن جماعة وفيرة هذه اية اما هو لا فيحكم عليهم ظاهرا بالاسلام  
في هذه الدار في حق النماء وحليته الذبايح وطهارة الاسرار ومن  
اللطائف المشطرة للقلب الروح \* ما قاله بعض الاعاجم ان نجاستهم  
كنجاستهم القروح والجروح \* تميم وهذا شيء اخر تعرف وتكرهها  
عرق الجنب بالحرام \* فغير اختلاف عظيم بين علمائنا العظام \* نقول  
بالنجاسة وهو المشهور بين القدماء بخبر الير من المتأخرين للولي بهيها في  
تعلقاته على الدار \* وتلميذه السيد السند في الرياض للشهر العظيمة  
بل الاجماع كما صرح به في الخلاف على نقله عنه قال السيد السند بل عده  
في الامالي من دين الامامية وهو ظاهر النصوص المستفيضة كالرضوى  
ان عرقت في ثوبك وانت جنب وكانت الجنازة من المحاول  
فيجوز الصلوة فيه وان كانت من حرام فلا تجوز الصلوة فيه حتى  
تغسل ومثله الموصى في الذكرى وعن البحار \* واعتصم بها الحكم

من زيادة الكثرة في انه كان يقول يا موقوف فدخل منزله  
في عهد الى الحسن وداروا ان يسلموا عن التوب الذي يوجب  
خمس الجنب المصلح فيه فيها موقوف في ملاقى بارك الله في  
الامر الحسن ثم اليوا الحسن بمقتضى وفاء في منزله واما  
من حلال فدخل فيه واما من حرام فلا فصل فيه  
الحديث ١٢ في الجوارح من كتاب المصنف في الاصول قال  
لا ينشر استوب من كتاب المصنف في الاصول قال  
قال علي بن مهزيار وردت العسكر واما شكت  
في الامانة فسر ايت السلطان قد خرج اهل السعيد  
في يوم من البيج الا انه صانفت الناس عليهم شيئا  
المصنف وعلى بل الحسن ويا بيد وعلى فرسه بجحان  
يبود وقت عقد فرسه وانا س يتعجبون ويغولون  
الا ترون اهل هذا الموضع وما قد فعل يوسف فقله

[illegible]

رسول اللہ علیٰ نوس بحفف اسی علیہ تحفاف و پوشی من سلاح  
تبرک علی النوس یقیہ المادی و مد علیہ الانسان ایضا ۱۲





السيد العلامة ونعم ما قال في المسئلة لا تخ عن اشكال ولا احتياط مطاوع على كل  
 حال ومنها ولد الزنا حكم القول بنجاسته عن الصدوق والسيد <sup>الحلي</sup>  
 لرواية ابن ابي عفور لا تغتسل من البس التي تجتمع فيها غسالة الحمام فان  
 فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يطهر الى سبعة ايام ومن سلة الوشاء من كره  
 ولد الزنا واليهود والنصراني وكل ما خالف الاسلام من المراء بالكرهية الحرم  
 للنظار المذكورة في المقام والاحجاز الجمع بين الحقيقة والمجاز  
 الجواب عن الاولى بانها نافية للطهارة لا الطهارة وعن المسئلة بتضعيفها  
 بالارسال بان المراد بالكرهية القدر المشترك على طريق عموم المجاز وامارة  
 التجوز والمبالغة فيه ظاهرة ولهم روايات اخر كلها مأولة وبذكرها  
 تطول المسئلة وكيف ما كان فالشهور لطهارته ومنها المسوخ غير <sup>النجس</sup>  
 والقن ولبن الجارية والحديد والمشهور في جميعها الطهارة وه  
 مقتضى لاصل السديد ولا عبرة بما بد من الاخبارية في الاخير من التنجيس  
 الشديد في السيرة وفي الحرم والنصوص والاجماع المنقول فما يشع  
 بالنجاسته فهو على غير معناها المتعارف محمول كما لم يرد انه نجس  
 مسوخ او بمسوخ وان لم يقبل التاويل فطرح ولذا لم يعمل

غير المتصف من الاخباريين بل ولا التعسف منهم كلامين \* ولكن اجاب  
 هذا الزمان تعصبهم الشديد \* ولهم حكم جديد \* وحكمهم جديد \*  
 فمنعوا من دفن بعض امواتهم الى زمان مديد \* حتى اذا نزعوا من  
 سريره مسا مير الحديد \* وضعوه في محدة \* مع كونها غير متصقة  
 بالمبحث الثاني في الطهارة وكيفية التطهير بالقليل والكثير وفيه  
 وفصول المقدّمات هل يتوقف تطهير الثياب وغيرها على سبب في  
 الماء على العصر قبل الاصل للبراءة وقيل نعم واستدل عليه بوجوب  
 احدها استصحاب النجاسة وفيه انها قد زالت بالغسل المنزل على  
 وثانيها ما نقل عن المحقق في المعتبر من ان النجاسة ترسخ فلا تزول الا  
 بالعصر وروى بانها حص من المدعى لان من النجاسات ما لا يترسخ  
 والتي ترسخ فربما لا يكون لها عين كالبول فتطهر بوصول الماء حيث  
 بلغت النجاسة ولا فوجوب اخراجها وثالثها ان العصر اخل في حقيقة  
 الغسل ولو لا ذلك لكان الغسل هو الصب مع ان بينهما فارقا كما ينطق  
 به ما جاء في بعض الروايات كحسنة ابن ابي العلاء قال  
 وسألت عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرتين

قال الشيخ العجاني لم اقف على قائل بالنجاسة الا ان  
 من بعض الاخبار ذلك وذكره في كتابه عن الصادق عليه السلام  
 عن الرجل اذا غسل خطره بالحديد اخذ من شعره او من  
 فان عليا ان يسوي بالحديد الصلوة لان الحديد ينجس  
 فان حديث السيل من حديث زرارة عن الصادق عليه السلام  
 من شافه وشارب يسوي بالمار فقال لا يوطئ الى غير ذلك من  
 المنصوص على ان غدا متفرقا بالنجاسة كما شدد به الجواني في قوله  
 القاساني ونقل في الدرر من الامين انه قال في بعض الروايات  
 تحت قوله غسل مسوح حوا على النجاسة في بعض الروايات  
 النبي في المروة وقيل البيطج بالحديد وليس الدرر يوما  
 وليس في حرب احد وصل في غير وعدهم ايضا بهم من ايضا  
 منه دام ظله



وسأله عن الصبي يبول على الثوب قال يصب عليه الماء قليلاً ثم يعصره  
 وصححه أبو العباس عن أبي عبد الله ع قال إذا أصاب ثوبك من الكلب  
 رطوبة فاغسله وإن مسترجاً فافاً صُبَّ عليه الماء وليضعف بمنع  
 الدخول لغتة وعرفاً ما ترى أنه يصح أن يقال غسلت الثوب وما عر  
 أو غسلت البدن وما ذلك مع أن ذلك في البدن كالعصر في  
 الثوب بل ورد مثله في لفظ الحديث ففي الرضوى وإن أصابك بول في ثوبك  
 فاغسله من ماء جار مرة ومن ماء راكد مرتين ثم اعصره أو ما يتحقق الغسل  
 في الجارى بدون العصر وما ذكرته جار فيه أيضاً غاية ما يفهم من الروايات  
 أن الصب يغائر الغسل وأما أن وجه المفاثرة هو هذا فلا يجوز أن يفرق  
 بالاستيلاء والجريان والافتصال في الغسل دون الصب نعم لو استد  
 بان العصر شرط في الغسل تحصيل البراءة اليقينية لكان له وجه ولكنه  
 إلى الدليل الأول **وربما** أن الغسالة نجسة ولا يتحقق  
 خروجها من دون العصر وفيه بحث هو أنه لا يتم إلا على  
 القول بنجاسة الغسالة على الإطلاق ولو سلم فخر وجهها  
 ربما يحصل بالجفاف بقى الكلام في ملاقات المحل للنجاسة

وجه المفاثرة كما في أصل الدلالة على عدم  
 دخول العصر في حقيقة الغسل لا في وجه الدلالة فاختص بنجاسة  
 ٨٣

فَنَقُولُ لَعَلَّهَا تَكُونُ مَعْفُوعَةً عَنْهَا كَمَا يَعْنِي عَنْهَا مَعَ الْعَصْرِ الصَّاعِلِ أَنَّ الْعَصْرَ  
بِاخْرَاجِ جَمِيعِ الرُّطُوبَةِ لَا يَكَادُ يَكُنُ وَالْبَاقِي مَعْفُوعٌ عَنْهُ عِنْدَكُمْ الصَّاعِلِ وَقَدْ  
اعْتَرَفْتُمْ بِطَهَارَةِ الْمُتَخَلِّفِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَإِنْ أَمَكُنْ اخْرَاجَهُ بَعْضُ الشَّيْءِ  
هَذَا حَالُ الْمُسْتَنْدِ <sup>بَلَكِنْ</sup> الْأَصْحَابُ مِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنْ رَفَعَ الْيَدَ عَنِ الْمَدِّ  
التَّضْعِيقَةِ الدَّلِيلُ كَصَاحِبِ الدَّارِكَ فَقَالَ بَعْدَ تَجْعُصِ الْأَدْلَةِ قَبْلَ  
بَعْدِ مِاعْتَبَارِ الْعَصْرِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ زَوَالُ عَيْنِ الْبُحَاثَةِ كَانَ قَوِيًّا وَمَا  
الْبِرِّ شَيْخَانَا الْحَقِيقَةُ أَنْتَاهِ وَمِنْهُمْ مَنْ جَلَّ الدَّلَالَةُ بِدُخُولِهِ وَمَعَ ذَلِكَ  
اخْتَارَ الْعَصْرَ لِلْإِجْمَاعَاتِ الْمُنْقُولَةِ <sup>بَلَكِنْ</sup> وَلِلرُّضْوَى الْمُنْجِبِ ضَعْفَهُ بِالشَّهَادَةِ  
وَأَنْ أَصَابَ بُولٌ فِي ثَوْبِكَ فَأَغْسِلْهُ مِنْ مَاءٍ جَارِمَةٍ وَمَنْ بَلَكَ قُرْبَيْنِ ثَقَرَا  
أَعَصْرًا وَأَنَا أَقُولُ لَعَلَّ الْمُنْتَدِرَ يُمْكِنُ لَهُ تَقْوِيَةُ هَذِهِ الدَّلَالَةُ وَتَضْعِيفُهَا  
عَنِ الْغَوَائِلِ وَلَكِنَّهَا بَعْدَ رَفْعِ النَّزَاعِ بِسَبَبِ الْإِجْمَاعِ <sup>تَطِيلُ بَيِّنَاتُهَا</sup> وَكَوْنِ  
سَلَامٍ كَلَامُهَا بِانْفِرَادِهِ لَضَعْفِهِ دَفُوعُ قُوَّةِ صَالِحَةِ التَّائِيْدِ مِنْ جِهَةِ  
الْجَمْعِ <sup>فَمَثَلُهَا</sup> كَمَثَلِ الْحَبْلِ الْمُلْتَمِّ مِنْ شَعْرَاتِهَا وَالسَّيْلِ الْمَجْتَمِعِ مِنْ قَطَرَاتِ  
فَصَلِّ أَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّطْهِيرِ بِالمَاءِ الْقَلِيلِ فَلِلثَّوْبِ <sup>عَطِ</sup> عَنِ الْبُؤْسِ غَسْلَتَيْنِ مَعَ عَصْرَيْنِهَا  
بَعْدَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوضَةِ وَهُوَ الْمُنْقُولُ عَنِ الْحَقِيقِ وَكَانَ هُمْ يُعْتَبِرُونَ



العصر في حقيقة الغسل ومرا الكلام فيه والسيد في المدارك قوي المنة  
 واحتياط بالتعدد وجزم به سيد علماء العصر. وعندى الاحتياط لا يفرق  
 في تعدد الغسل والعصر وعن غير البول بغسل واحد لصدق  
 الامتثال وهو مختار الشهيدين وغيرهما كما في البيان والروضة والذ  
 والحدائق والرياض وعن غيرها وللبدن بصب الماء عليه مرتين في  
 البول ومرة في غيره والاحوط التثنية مطلقا واما التطهير بالكثير  
 يحتاج الى العصر بل يكفي وضع المتنجس في خرير يصب الماء محل نجاسته وترو  
 عينها استدراك بول الاطفال في اصل النجاسة كبول الرجال  
 الا ان بول الرضيع نجاسة خفيفة يصب عليه الماء ولا يحتاج الى العصر <sup>لثنية</sup>  
 للشهرة المنجبر بها الاخبار الضعيفة بل عليه الاجماع كما في المدارك ونقله  
 عن الخلاف واستفاد عدم الخلاف من كلام المحقق في المعبر ومستند <sup>الصل</sup>  
 السالم عن المعارض وحسنه الحلبي واما رواه في الوسائل والجواهر وغيرها  
 في الحسن عن الحسين ابن ابي العلاء سئلت ابا عبد الله ع عن البول يصيب <sup>الجسد</sup>  
 قال صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء وسئلت عن الثوب يصيب البول قال غسله  
 مرتين بسئلت عن الصبي يبول على الثوب قال يصيب عليه الماء قليلا ثم يقطر فلا يجا <sup>عن</sup>

لان عبارة المصنف على ما قلنا وكذا ما قال الشافعي  
 وقال ابو حنيفة يغسل بول غيره شق ونسبة الخلاف الى ابي حنيفة  
 وهذا صواب وخبره ما ذكره مشهور عدم الخلاف فنبأنا  
 الشيخ في الحسن بابا عن الحلبي قال سالت الصادق ع عن بول  
 قال يصيب عليه الا اذا كان قد اكل فاعسله غسل او ان غلام  
 شرب سوا ١٢

المطلوب في الصدر لا مبرأ للصَّب في بول الصبي في مقابلة الأثر بالفصل  
 مرتين في مطلق البول فلا يحتاج هنا إلى غسل لمعهود ولا إلى التثنية نعم  
 بخلافه في الذل لذكر العصر فيجاب عنه بالحمل على الاستحباب كما فعله  
 بعض الأصحاب على أن السيد في الملاءك ضعف الرواية بالحسين بن علي <sup>لعلم</sup>  
 وإن كان محالاً لما يظهر من تركيته المنقولة عن ابن داود عن البشيري  
 عن ما حسنة كما عن المنتهى أو صحيحة كما نص عليه الشيخ المعاصر في الجواهر  
 كما كان فكفاية الصَّب فيه هو مذهب الأصحاب وادعى المرتضى الإجماع  
 عليه في الناصريات وهو المحجة في الباب مضافاً إلى المستفيضة منها ما مر  
 منها الرضوي وإن كان بول الغلام الرضيع فصب عليه الماء عصباً وإن كان قد  
 أكل فأغسله والغلام والحارية سواء ومنها رواية السكوني لبن الحارية  
 وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها  
 لبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بولاً قبل أن يطعم لأن لبن الغلام  
 من العضدين ومنها رواية عاقبة يغسل من بول الحارية وينضح على  
 بول الصبي ما لم ياكل طعام ومنها عامية أخرى أن النبي  
 أخذ الحسن في حجره فقال عليه قال فقلت له لو أخذت ثوباً <sup>عطيت</sup>









بماء على الاطلاق وهو لا يطهر بالاتفاق فان وصوله مطلقا الى الثوب  
غير معلوم بل الوصول كذلك معلوم مع ان مقتضى الاستصحاب شغل  
الذمة اليقيني الحكم بنجاسته ما لم يعلم وقوع التطهير الشرعي بوصفه  
المرعي ولا مدخل في هذا الحل لعسول على قال مصنفنا الى ان بعد الجفاف  
ايضا يبقى في الثوب جزء جافة من الصبغ فقد لا يفصل هذه الاجزاء  
ولا يعلم وصول الماء الى جميعها وان وصل تحصل الاصابة المتقدمة فلا يمتنع  
حاله في الحالين اقول هذا كلام حسن لفظا ومعنى وليس فيه مخالفة  
معنا ولكن الكلام في غير هذا المقام فان اراد الاستدلال في دليله  
خاص وما اذعلا عام وان اراده الايراد على من قال بطهارة المصبوغ  
في بعض المواد فلا يفيد ابداع جزئي لا يمكن فيه ازالة العين  
اذ لا تناقض بين جزئيتين فصل تطهير الاناء بسبب  
الماء فيه حتى يصل النجس واغمر منه ووبالة اذا كان  
مثبتا او يشق قلعه وقيل بالعموم وبير صرح الشهيد الثاني  
في الروضة فصل لولوغ الكلب في الاناء غسلتان  
قبلهما مسه بالتراب لطاهر ولو تكرر اللوغ قبل التطهير

فان قولنا يغسل باليد

٢٢

الاولى بينهما من بيان التشابه

تداخل كغيره من النجاسات المجتمعة اما لو تكرس في اثنا عشر فيستأنف هذا  
 ما ذكره الشهيد الثاني في الروضة وذهب اكثر الى تثليث الغسلات <sup>أولهن</sup>  
 بالتراب كما في التذكرة والمدارك ولعل مرجع القولين واحد والاختلاف  
 في تسميته الاولى بغسله وبروي لعل متر عن النبي <sup>تخييل</sup> ثلاث وخمس  
 وسبع ونسب لقول السبع الى ابن الجنيدي والواجب ما عليه الاكثر <sup>لجميع</sup>  
 المنقول ولما نقله البهبهاني عن الفقه الرضوي فان وقع في الماء وخرج اهرق  
 ذلك الماء أي ماء الاناء وان وقع كلب وشرب منه اهرق الماء وغسل  
 الاناء ثلاث مرات مرة بالتراب ومرتين بالماء ثم يجفف <sup>عط</sup> ولقول الصادق  
 اغسله بالتراب ولم يشر بالماء مرتين كما عن المعتبر وفي اكثر نسخ  
 الحديث ثوبا بالماء من دون ذكر العدد ونقله السيد في  
 المدارك عن الشيخ في مواضع من الخلاف وجنم الى الاجتماع  
 بالمرّة ولو لم يثبت لاجماع على التعداد ولكن التعداد احوط لمن قلح  
 ان لم نقل بكونه اظهر به تحقيق اذا ولم يختزير في اناء  
 فعن الشيخ اثم مثل الكلب لانه يسهي كلبا لغت واستضعفه  
 العلامه متر في التذكرة ووجهه لبعض الناظرين فيها بانه يصيد

عن ابن فضال عن من نزع الكلب في ثوبه  
 عن الانتشار وكذا عن ف ر الغنوي في التذكرة  
 عن الجنيدي في التذكرة عن الكلب فقال جنيدي  
 لا يغسله الاغسله  
 من ثوبه  
 ان ما ذكرناه مروي عن المعتبر وكذا عن ف ر الغنوي في التذكرة  
 لعل اخذه من كلب الاصول الموقوفة عنده ونقله في التذكرة  
 فيلزم الخلاف فيها من الكتب الاشارة فيها ورجحنا على احتمال  
 الزيادة مع اعتقادنا بانها بالرضوي المصريح فيه بما  
 رايه المسائل



عليه هذا الاسم شرعا والاحكام الشرعية معلقة على مستميتها ولا  
اعتبار بتسمية اهل اللغة قال وفيه بحث لا نرا اذا كان حقيقة لغوية فهو  
حقيقة شرعية لان الاصل عدم النقل اقول الواجبة  
في التوجيه هو ان يمنع تسمية الخنزير في اللغة بالكلب \* لصق  
السلب \* وان استعمل في العرف فالاستعمال عام من الحقيقة  
ولا شك انها نوعان متباينان وقد جاء اطلاق الكلب على  
الاسد ايضا ولا ريب في اختلافهما في الحكم بل على بعض افراد  
الانسان قال شيخنا البهائي احله الله في روض الجنان شجر  
كادوك عاديات بل ذياب \* ولكن فتوى اظهرهم ثياب  
والشهور سبع غسولات في التطهير \* عن ولوغ الخنزير في  
العلاء متر واختار السيد السند لقول كاظم عليه السلام  
وقد سئل عن خنزير شرب من انا قال يغسل سبع مرات  
وعن المحقق حملة على الاستحباب والاجتزاء بثلاث بل واحد  
والاحوط الاول واما التفسير فلم تقف عليه في ولوغ  
الخنزير \* فصل اما المطهرات فالله الماء قال الله سبحانه

وانزلنا من السماء ماء بظهورا وهو عمدة في التطهير سواء نزل من السماء  
او نبع من الارض وذاب من الثلوج او كان ماء بجر او غير ذلك قال  
في التذكرة وهو في الاصل طاهر مطهر اجماعا من الحبث والحدث  
الكل ما روى عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاص انها قال  
في ماء البحر التيمم احب اليها منه وعن السعيد بن المسيب اذا اجثت  
اليه فتوضا منه ويذهب فعد اجماع وقوله في حديث ابي هريرة من  
لم يطهر من البحر فلا طهره الله فاعلم لا تطهير يغير الماء فيما  
عدا ما استثنى كالاستنجاء وخلافه لا صحاب الاداء والماء  
فتوى ورواية فيتميز بهما النخل كما في شرح الوقاية فصل في  
ان الماء اما يقتصر في افهام معناه الى الاضافة او لا فالثاني مطلق  
والاول مضاف المطلق طاهر مطهر من الحدث والحبث  
ولم باعتبار ملاقاة الحبث اربعة اقسام جار وراكذ و  
ماء البرء وماء الحمام لا ندراما نبع من الارض او كانا  
اما سمي في عرف بئر الا الاول هو الثالث والثاني هو  
الاول وغير السابغ اما واقع في لحياض الصغار في الحمام



او في غيرها الاول هو الرابع والثاني هو الثاني وقد علم  
بذلك ان الجاري اذ العرين لمادة فهو كالدان شرعا  
اعم من ان يجري على الارض او وقف ومنهم من خمس القسمين طلق  
ومضاف والمطلق جار وغير جار وغير الجاري بل هو غير جار وغير  
البر قليل وكثير ومنهم من سبعة افراد في التقسيم السور والشتبه  
والمستعمل وهو ادرج لاقسام غير اولية وان كان للمذكور الاستطر  
اشمل فافعلنا من التبريع هو الاجل مسئلة يجلس الماء اذا غمر  
النجاسة طهر او لون او ريح يد لما استفاض من نقل الاجماعات و  
الروايات الصريحة منها النبوي المتفق على روايته كما عن الكل  
في سرائر وعنه ابن ابي عقيل دعوى تواتر لا خلق الله الماء  
طهورا لا يتنجس بشئ الا ما غير لون او طهر او ريح وخلق كثير  
منها عن ذكر اللون غير موجب لانكاره لان الاطلاقات و  
الاجماعات والروايات الاخر كافي في اعتبارها كما ان خبر ابن  
الفضيل وهو مفهومه دال على حكم اللون لا يوجب انكار  
الماء في غير ذلك <sup>ع</sup> والحد يطرد في جميع اصناف الماء عند

له في غير هذا من الفضيل قال سئل ابا عبد الله  
عن الجياض قال لا بأس اذا غلبت المادون  
١٢







في الماء ايضا فيجب تقديره كوسطان العذبة والمالحة والرقوة <sup>لحظ</sup>  
 فان لها اثرا يثبت في قبول التقدير وعدمه والظاهر من كلام القائلين بالتقدير  
 اعتبار في النجاسة خاضعون الماء او ان يقال ان المنجس هو العين <sup>عط</sup> مع  
 الصفة لا المقدار وحده ولا الصفة وحدها وذلك ان احدا <sup>سنتين</sup> النجاسة  
 اذا كانت اثنتان متشابهتين كانت مفردة مجتمعة بقدر اقل بالنسبة الى  
 المقدار المنجس من الاخرى وهذا لا حجة براسها على المنع من تقدير  
 النجاسة وقياسها به وسيظهر لك تاسيس اساسها فان الحال اذا كانت  
 هذا فلا يدخل المقدار المنجس والصفة المنجسة تحت ضابط يستعمل  
 به حال المنجس عند فقد الصفات فكيف يكفي التقدير من دون  
 العلم بما يحصل به التغيير وثانيا بان النجاسة المسلوقة الاوصاف منجسة  
 قبل وقوعها في الماء فهو كذلك بعد الوقوع ايضا بمقتضى الاستصحاب  
 يحجج الزيل اليقين فان اليقين لا ينزل الا بيقين مشدود يمكن الجواب عنه  
 حلا ومعارضته بان النجاسة اذا وقعت في الماء الكثير كما هو المفروض  
 نزل عن التنجيس لكثرة الماء فلا محل لاستصحابه بل يستصحب حينئذ  
 طهورية الماء حتى يحجج الزيل اليقين وهو التغيير الحسن اذ ليس





والقوة للقول الاول + بشرته واعتضاده بالاصل المؤصل + ونحو قوله  
 اذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوحد منته ولا تشرب ولان احكام الشريعة بناء  
 على الظاهر وضعف اكثر احواله القول لثاني كما سمعت لان التغيير حقيقة  
 في الحسب بالاتفاق والحقيقة هي الاصل في الاستعمال والاطلاق بل نقول اللفظ  
 واحد ولا بد لهم من حمل على الحقيقة في ذات الاوصاف ولو حملوا على الجواز فافقه  
 هم اجمع بين الحقيقة والجواز وهو غير مجاز وما اشترى اليه اصناف  
 شرح الدلائل من ان لكل من الفاعل والمفعول مادة وصورة واوصافا لها مغل  
 في التأثير والتأثر وضبطها لا يخلو عن تعشيش وبناء الشريعة الغراء على السبيل  
 ونفخرج بما ذكر في التعليل من ان المدار على غلبة العين فهو وجه فخر يخرج  
 هو الخصم قوي الدلائل ومدة الحجج وذلك لان الماء اذا تغير بالنجاسة حكم  
 بتنجس في الآلة السماء مع عدم العلم بكيفية اكلتها ولا بكيفية الماء ضرورة  
 انه يتغير تارة بمقدار كثير بسبب اسباب التغيير وتارة لا يتغير بما هو  
 اكثر لما في تارة لا يتغير وتارة يتغير باقل من الاول اذا انصف بسبب اخر  
 فلو جعل المقدار هو العيان وجب الفحص على النظارة ودونها خوطا القنا  
 وشرطا الحداد وكيف العلم بها المأمونة والقدرة تقدير ابتهام

لما في الاصل من القوة والاعتناء به في قوله تعالى لا تظن اننا  
 لنغيره من غير نظر ولا علم ولا نعلم اننا لنغيره من غير نظر ولا علم

٥٣

سوف والرياح والنمل والاسماك كلها  
 في ان الشئ ان يزور ويكره لسان  
 معدن فزارها بشرط الحداد من نقابات يدق بغير كسر



ولتقدير كل فرد من افراد النجاسة شرائط واسباب وموانع ومحال كالنماء والكرامة والقضاء  
 وتقدير اوصاف النجاسة الحالية لا يفيد الا بعد تشخيص درجة من درجات الشدة  
 والضعف حالة من حالات غير متناهية وما ادراكك بهية بل لا مدخل للفحص  
 الكامل في تقدير محمل الحمل ولا في إزالة الشك والريب بالناشئ من عدم  
 العلم بالغيث فلذلك نحكم بان التغير بحسب الحق بالاعتبار وعليه المداواة و  
 المسئلة الحمد لله واضحة السبيل ولا يلزم منها الاحتياط كما قيل بل لا يمكن هنا  
 الاحتياط لعدم الانقباض والمختص بالاحتياط طهارات النجاسة ونقصها  
 بها فلذلك جعل الشارع اماراة لها واناط الحكم به دون التقديرى فانه  
 يكشف عنها تارة ولا يكشف اخرى مضافا بحسب الحق بالاعتبار واخر  
 وغاية ما اوردوا سلم او سلم على هذا التقدير هو ان يحكم بطهارة ماء كثير  
 وقع فيه النجاسة المخبئة في الواقع ولا خذرفان الواقع ليس مناط الحكم  
 عند الشارع سيما في باب النجاسة والطهارة كما سبقت اليه الاشارة  
 نعم لو كان ماء بعينه معلوم الحال والصفة ووقت فيه النجاسة على  
 قدر معتد به علم حالها التي كانت عليها بمنزلة ما فيها بالصفات فلا احتياط  
 في هذا المحل الخاص بالتقدير وهو غير مستبعد والله اعلم عند العليم الخبير

مسألة كانت النجاسة ذات لاوصاف المغيرة وكان الماء في صفاتها تنجس على المشهور  
 المنصور لأن التغير قد وقع في الواقع غاية الأمر أنه مستور به والتقدير ليس بوقوعه بالظهور  
 فالنظر شامل للمرغوب في صوره والفريقين المسائل في صفاتها متحققة الأعيان وان  
 اشتبهه على بعض الأعيان الأخرى انه ربما اشتد الصفه فيظهر أكثر للبصر كما اذا وقع  
 الدم في ماء حمر واذا عرف هذا فالجواب اشتراط العلامة فيه للكثرة وقواه ثلثه  
 الشهيد في الروضة والروض واختاره في المسالك وقد التزم على ما حكى عنه في الآخرة  
 انه ظاهر مطلقا والاحتياط في الاشتراط اما الثاني فظاهر واما الأول فالمشهور في القوي  
 والاجماع المحكيه كما عرفت الشيخ في الخلد وقابر البراج في شرح الجمل وعن ظاهر الصدق  
 وابن حمزة ونوابين زهرة كما حكى عنه في الصابية الخلد وفيه مستثنا مقدار الكثير قال  
 يدل على ذلك إجماع الطائفة قوله تعالى انزلنا من السماء ماء طهورا وعن ابن جرير  
 حكم الجار لا ينجس فيه من النجاسة الا ما تغير به حدا وصافه وعن القدر ولا  
 ينجس الجار منه بالذات وهو مذهب فقهاء اجماع ثمة قالوا الكثير من الركد فلان الحكم  
 في الجار جار في الكثير والقليل وان الاجماع الذكاه فيه على العموم وعن الدرر والبيان  
 الصحيح بعدد شرط الكثرة في الجاري عن الذكر لا ينجس الجار بالارتواء اجماعا ولا يعتبر فيه  
 الكثرة في المشهور لم اقف فيه على مخالف من سلف انتهى ومستند الاجماع قول علي بن ابي طالب

الماء الجاري الناجع عن البصر سوارحي ام لا والحلقة  
 الجوان عليه طلقا تغيبا حقيقة والاحكام  
 ٥٥  
 اختيار العلامة في المسائل  
 سوارحي ام لا  
 ام لا





الراوند في نوادر الماء الحار لا يجسده عنه وعن دعائه لا يسلو في الماء الحار بمجرى  
 والعذر لا والد من يتوضأ منه ويشرب ليس بجسده ولم يتغير وضوؤه ولو نذر فيه ماء  
 روعه الصاوي في صحيحه داود بن سرحان في ماء الحمام هو بمنزلة الحار وفي رواية ابن أبي عمير  
 إرفاء الحمام الماء الذي يطهر بعضه بعضاً وعن الفقيه الرضوي وأما ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى  
 لا يجسده واستشهد به في الطهارة الحار مطلقاً بالرواية التي تضمنتها في الباب عن أبي بصير  
 في الماء الحار ولا يخفى بعد ما عن الدلالة على المطلوب ولكن الجمل لا يخفى فيه بعد ما سمعت  
 من إجماع علماء المذهب وهو بالسنة السهلة السمي الست وحل الشئ من جنس  
 البيت للعالم عن والده الشهيد الثاني الرجوع عما ذهب إليه من اشتراط الكثرة وقال  
 القول في طهارة مطلقاً كما هو المشهور وهو الذي استقر رأي عليه وكلامه في رسالة الرضوي  
 في طهارة البير صريح في ذلك على ما شهد به صاحب الصابغ فارتفع الخلاف في المسئلة ولم يبق  
 والحمد لله على الإطلاق والراي قليل وكثير أما القليل فيجب مجرى  
 طهارة النجاسة طبقاً لكلام علماء النجاسة عليهم السلام على ذلك إلا أن العارفين من العارفين  
 انقاساً من الأخرين في ما بين الكثرة والقليل ظاهر في القليل الباويل لنا الشهر العظمي  
 بل في الخلاص والاستبصار والناظر في الغنية لإجماع ما كشف للناس وجواهر الكلام عن  
 السورة في النجاسة يجسده من جهة العلماء إلا ابن أبي عمير منا وما كان من الجمهور وقال



السيد في الدارك اطبق علما اننا الا بر العليل ان الماء القليل هو ما  
 نقص عن الكثرة تنجس بقاءه النجاسة سواء تغير بها او لم يتغير الا ما استثنى  
 مضافا الى منطوق قول ابي عبد الله <sup>ع</sup> وقد سئل عن فضل الكفاية قال حسن  
 نجس كثره افضل من اصاب ذلك وغسل بالتراب والثر الحديث <sup>ع</sup> وقوله  
 الحسن وقد سئل عن الرجل يدخل في الاناء وهو قد رآه قال يكفي كالا وقول  
 الكاظم في صحبة علي بن جعفر قد سئل عن الحمامة والدرجاجة واشباههن  
 تطأ بالعدو ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة قال الا ينكروا الماء كثيرا وقد  
 وقوله الماء يطهر ولا يطهر ففيه وجدت ماء ولم تعلم فيه نجاسة فتوضأوا واشرب  
 وان وجد فيه ما ينجس فليقتوضأ منه ولا يشرب الا في حال الاضطرار فاشرب منه  
 وتوضأ منه فيتمم الا ان يكون الماء كثر الحديث في مظهر قوله في صحبة محمد بن  
 مسلم اذا كان الماء قد ذكر لم ينجسه شيء مثله صحبة حماد بن عمار وقوله  
 فيماروا لا في الاستبصار عن ابي عبد الله <sup>ع</sup> اذا اصاب الرجل حياطة فدخل  
 يده في الاناء فادبر يده لم ينجس الا شيء من البغية وبالحجارة فاصل المسئلة  
 مما لا يرب فيه <sup>ع</sup> وسئل عن العدمية الطيب ما يؤكله ويؤويه وماها  
 روى عن الصادق <sup>ع</sup> ان الماء طاهر في نجس ما عثر لونه او ريحه

في البحث السادس







كان الماء ثلثة اشبار ونصف في مثل ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك  
 اكثر من الماء ورواية الحسن بن صالح التميمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
 اكثر ثلثة اشبار ونصف عمقها في ثلثة اشبار ونصف عرضها وفي كل هذا  
 كلام متنا وسند اما متنا واما ثلثة اشبار ونصف ساكت عن البعد  
 الثالث الجواب ان من محاورات العرب يدرون مثل هذا  
 العبارة ويريدون به الضرب في الابعاد الثلثة وفيه ان الذي  
 تذكره العرب قولها ثلثة في ثلثة وهو غير محال في العبارة الجيدة  
 بعد ذكر شيء من الابعاد فيه وذكر العمق فيها اقول هم اهل  
 اسان وقد فهموا منه ما اشتهر بينهم فله محل للتأمل فيه واما  
 سندنا فلقد حرق في الرواية الثانية بالحسن بن صالح فانه  
 لكونه يزيد يا بلتر يا كما في التهذيبين غير حسن ولا صالح  
 ايمن بما تقدم به بعد العلم بفساد مذهبه وفي الرواية  
 الاولى بائنه تراك ابي بصير بين الثقة والضعيف وجمال احمد بن  
 يحيى والقدح في عثمان بن عيسى بالوقف واما استعمال ان  
 يكون في حديثه كما ذكره المصنف في الاستبصار الحديث

له فلو نصف كان في الثلث الحاضرة من الحدائق والاشجار  
 والوسائل والحواسي والاشجار والاشجار والاشجار  
 في الوسائل والحواسي والاشجار والاشجار والاشجار  
 اما انما يتبعه اذ لا يورثه من العطف وعلى تقدير ثلثها  
 اشبارا جميعا وقوله في مثل هذا او نصف او ثلثها  
 غالب الكتب والظاهر نصفا بالنصف كما في بعض النسخ  
 فيه لكونه عطفا على غير كان واما نصف كثر الاثبات  
 من تصرف التام في غير كان ان يكون جمعا لوقف على سرون  
 على فقه يسمي اركان النقل كما لا يصلح ولكن بذكر الوقف  
 مكان الوصل في الاقدار ذلك في الحقيقة ان ذلك

قال في الوسائل والاشجار والاشجار والاشجار  
 على ثلثة اشبار ونصف عمقها في ثلثة اشبار ونصف  
 الارض فذلك اكثر من الماء ورواية الحسن بن صالح  
 اكثر ثلثة اشبار ونصف عمقها في ثلثة اشبار ونصف  
 عرضها وفي كل هذا كلام متنا وسند اما متنا واما  
 ثلثة اشبار ونصف ساكت عن البعد الثالث الجواب ان  
 من محاورات العرب يدرون مثل هذا العبارة ويريدون  
 به الضرب في الابعاد الثلثة وفيه ان الذي تذكره  
 العرب قولها ثلثة في ثلثة وهو غير محال في العبارة  
 الجيدة بعد ذكر شيء من الابعاد فيه وذكر العمق فيها  
 اقول هم اهل اسان وقد فهموا منه ما اشتهر بينهم فله  
 محل للتأمل فيه واما سندنا فلقد حرق في الرواية  
 الثانية بالحسن بن صالح فانه لكونه يزيد يا بلتر يا  
 كما في التهذيبين غير حسن ولا صالح ايمن بما تقدم  
 به بعد العلم بفساد مذهبه وفي الرواية الاولى بائنه  
 تراك ابي بصير بين الثقة والضعيف وجمال احمد بن  
 يحيى والقدح في عثمان بن عيسى بالوقف واما استعمال  
 ان يكون في حديثه كما ذكره المصنف في الاستبصار الحديث





[illegible]



البحراني فبعيد وفي مقام الاستدلال غير مفيد ولكن انجبارها  
 بالشرع العظيمة روجه سديد في قمتها في تحديد الكثر اقول اخذ  
 رأيناها بالترك اجدر اذا الاشهر لا قومي من بينها ما ذكر  
 من قولين مكشرا احدهما ثلث واربعون شبرا الا ثمن شبر والشيء  
 مستوي مخلقة ومبلغ الاخير سبعة وعشرون شبرا كما حصل لك  
 عليها الاطلاع وعلى التقديرين فجمعم الماء ذو اضلاع والآات  
 البعد الثالث غير مذكور فيما ورد من اجبار الشبر والذراع فحليها  
 المحدث الاستر ابادى على كحوض المستدير حذرا من الحذف  
 والتقدير وجرى على تشنيع اصحابنا الاصوليين على دابر وادابة  
 وما درى ان ذلك مما شريك فيه كثير من اصحابه كما اعترف به  
 الشيخ البحراني ولكن رضى بهذا التحمل لاستاذ البهيماني وهو شكل  
 الترجيح بين القولين الفاضل الخراساني وعندى كما صرت اليه  
 الاشارة ان الترجيح للقول الاول ولا وجه للتخصيص بالاستدلال  
 فان الحياض والمصانع والقدران على انواع مستدير وذو اضلاع  
 فالعوم اولى للعوم البلوى مسئلة هل يعتبر في الكثرة

وعدم الانفعال \* تساوى سطوح الماء او مطلق الاتصال \* والاول  
 مع الانحدار دون التسليم اقول \* والترجيح لا يخلو من اشكال \* وعل  
 الاحالة على تحقق الوحدة في لعرف اقرب واسلم \* فانه هو الحكم الحكيم  
 فيما لم يعرف بالشرع الا قومه \* والله يعلم تحقيق هل يطهر القليل بانما  
 كرا قيل لا واستظهره المحقق في الشرائع وجزم به العلامة في التذكرة وود  
 اليه الشيعة في الخلاف على ما حكى عنه ونقله الشيعة المعاصر في جواهر الكلام \*  
 عن المعتمد والمختلف والمنتهى والقواعد والذكرى وكشف اللثام  
 وغيرها قال ونسب المحقق الثاني الى المتأخرين انتهى وهو الظاهر  
 وقيل نعم كما نقل عن شيخنا منتهى علم الهدى في الرسيّة وعن  
 ثاني المحققين نسبته الى اكثر المحققين لنا الاستصحاب \* والشبهة  
 بين الاصحاب \* وانما متفعل بالنجاسة في نفس فكيف يدفعها  
 عن غيرك \* ولهم التسوية بين وقوع النجاسة قبل البلوغ وبعد الحصول  
 الاستبراء \* ولكن فيه منعا ظاهرا \* فان الماء قبل البلوغ لم يكن  
 قاهرا \* ولهم ايضا لو اذالك لما حكم بطهارة الماء الكثير عند وقوع  
 النجاسة فيه لا مكان وقوعها قبل الكثرة \* ورد بان امكان السبق لا



يعارض أصالة الطهارة فإن قيل الأصل لهذا الأصل هو أن كل  
 شيء طاهر حتى يعلم أنه قدس وهذا العلم بالقدر حاصل فاصل  
 الطهارة مثال ولذا لو وجدت في الماء القليل لم يحكم بهذا  
 الأصل الأصلي فله فرق إلا بالكثرة وهي لا تمنع من النجاسة إلا  
 إذا كانت النجاسة متأخرة وهو غير معلوم قلنا نعم الحديث حتى  
 تعلم أنه قدس والعلم به لم يفسر بل المعلوم هنا أن الماء في قدرته  
 وهو غير مختل والفرق بين القليل والكثير ظاهر هو أن القليل  
 ينجس بقاءة النجاسة سواء في القبلية والبعدية وأما الكثير فلا  
 يتنجس إلا إذا كانت الكثرة متأخرة وهذا الكثرة متحققة لتنجس  
 مشكوك فيه فلا تكون متأخرة ومع هذا كله فاعل الرجح في هذا  
 الفرض الأخير هي الطهارة إذا وجدت النجاسة في الكثير وبها هو  
 في التذكرة واستوحى في الكفاية والمسئلة تطويل العولق وفيما  
 ذكرناه كفايته تحقيق إذا تغير الماء الكثير فهل يطهر بعد زوال  
 التغير عنه يفسر قيل لا كما في الشرائع وتنفى الخلاف فيه الشيخ  
 المعاصر في الجواهر إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع وعن





العلامة في النهاية انه تردده وعينه انه نقل الخلاف في المنتهى فيه  
 عن الشافعي واحمد ولم ينسب الى احد من اصحابنا وقيل نعم وكأقرب  
 الاول للشهرة العظيمة بين الاصحاب وهو لعمدة في الباب  
 المعتضدة بالاستصحاب وبیان ان وصف النجاسة بالتغير ثابت  
 معلوم ومن يلهي الاعتبار عند الشرع غير محتوم فاحمد لم ينسب  
 وهو المعنى بالاستصحاب وما يترأس ورودك عليه من ان الدليل  
 على النجاسة انما هو تعليق الحكم على المتغير والفرض ان الماء قد  
 زال تغيره فكيف يجري الاستصحاب فاجواب ان الدليل غير  
 مختص فيما ذكرت بل من الأدلة ما اشتمل على الشرط مثل ما رواه في  
 التذويب ونسب في الوسائل الى الكليني مشد عن حريز عن ابيه  
 عبد الله عليه السلام انه قال كلما غلب الماء على ريح الجيفة غلبت  
 من الماء واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ منه ولا تشرب  
 وما رواه في الوسائل عن ابى خالد القماط وقد مر شرط من ان يجمع  
 اباعيد الله عليه السلام يقول في الماء يمتد به الرجل وهو نقيع  
 فيه الميتة والجيف فقال ابو عبد الله ان كان الماء قد تغير ويحذر

او طهر او لو نه فلا تشرب ولا تتوضا منه وان لم يتغير ويجرد وطهر فاشرب  
وتوضا منه وهذه الشرطية معلومة الصداق بعد زوال التغير  
ايضا فلا حاجة في الاستصحاب بل التثبت بداو ضم في الباب  
فان الاستصحاب يجري في محل الادتياب فيكفي كون المنزلة الشرع  
غير معلوم وهذا العلم حاصل بانه معدوم قال في الجواهر بل  
يكفي في المطلوب عدم تحقق صدق لعدم اقول هذه عبارة معتد  
لا يلزم بها ما قصدت بل كلام سقيم معناه لا يستقيم لان  
ظاهره يدل على ان عدم تحقق صدق عدم الشرطية كاف في المقصود  
لا يحتاج الى امر زائد وهذا معنى في نفسه فاسد ليس له محصل  
فكيف الترتي بكلمة بل وذلك لان صدق الشرطية حاصل في  
المقام وبدونه لا يتم الدليل على المرام اللهم الا ان يقال  
ان اراد بالعدم عدم التغير اي زواله والمعنى انه يكفي في المقصود  
عدم العلم بزوال التغير بمنزلة شرعي وهذا العلم حاصل بعدم  
زواله بالمظهر الشرعي وهذا امر زائد على قدر الكفاية ولكن  
فيه تكلف لا الى غاية وتجشم بلا نهاية وما اخترنا في العباد

توضيح ان الواجب الاستصحاب  
انما يكون بان المار المتغير بالجملة  
لا يكون عند استقرار الموضوع فانما اذا اجريه وان  
في الاخر كان تغيره على اقامة النجاسة وكل من تغيره على اقامة  
تغير زمان تغيره على طريق المشر وطه النجاسة ما دام  
ان هذا الماد ليس  
في موضوع هذه القضية وهو الاو مطلقا فنقول اذا كان  
الحق في الزمن ان لا يتغير في الاصح ايضا لعدم  
العلم بطر المظهر ١٢ سنة دام غفرله



واضح في المطلوب. وقع على حسن اسلوب. على ما نقول مقتضى  
 ما علق فيه الحكم على الوصف لظاهر نفي الحكم عن فاقد ذلك الوصف  
 والماء في فرض المسئلة ليس فاقد التغيير بل قد تلبس ببراهين لا تقرر  
 نزال عنه ثانيا فان قلت عودا على بدء. وكنت في البحث  
 للمورد الاول كالردء. انهم قد اشتراطوا في جريان الاستصحاب  
 بقاء الموضوع وهو هنا مشكوك فيه لان الظاهر ان الموضوع ليس  
 هو الماء مطلقا بل الماء المتغير وهو غير باق وبعبارة اخرى ان تغير  
 وصف وجودي يحتمل ان يكون له مدخل في بقاء الحكم وقد زال بعد  
 تحققه وفي مثل هذا المقام. في اجراء الاستصحاب كلام. لان  
 دليل الحكم الاول معقود وغاية ما يصلح ان يكون دليلا عاما على استحباب  
 كل حكم ثبت في الحالة الاولى الى الحالة الثانية هو مثل قوله عليه السلام  
 اليقين لا يزول لا يبين مثله وهو لا يجري الا فيما اذا كان الشك  
 من جهة الرفع كاقيل. فيكون التسوية بين الماء المتغير وغيره  
 للتغير حكما من غير دليل. قلنا هذا كله كلام غير نافع. بل  
 ما سمعت من الاجماع الواقع. اذ ليس فيه خرق رافع. ولو

وله في تحقده في رافعية وليس مورد الشك  
 ٤٤  
 مضافا لوصف في بقاء الحكم كما يجب

أنصفت فالأيد مد فوع \* بان مدخل التغير في بقاء النجاسة متزوج  
 بل عدم مدخليته فيه مقطوع \* فان الماء بل المائع مطلقا اذا  
 لقي نجسا \* بقي متنجسا \* ليس له ردافع \* حتى اذا طرأ الرفع  
 بحسب اقرب الشارح \* فان كلما ثبت داهم الى وجود قاطع \* و  
 لا فرق في ذلك بين القليل والكثير \* غير ان الماداة في الاختير  
 مشروطة بالتغير \* وفائدة الشرطان التي لا تغير لا تؤثر \*  
 واما التنجيس اذا حصل فيستمر \* ومفارقة الماداة في بعد التنجيس  
 لا تنفع ولا تضر \* ولو توما ذكره الباحث لصح ان يقال \* على  
 طبق ما قال \* ان الكافر اذا رفع يده عن الماء القليل \* بعد  
 وضعها فيه ولو الى زمن طويل \* كان التسوية بين حالتي المساء  
 حكما باو دليل \* واما ما نطق من انه لا يجرى الاستصحاب فيما اذا  
 كان الشك في مدخليته الوصف فوبقاء الحكم فان سلمنا فلا  
 مدخل اليه في ان نحن فيه فان مدخليته الوصف منقبة باصل  
 النفي ولما سمعت من ادبار تثبت بها نجاسة الماء بالتحقيق  
 من غير اشارة لابط ولا تعليق \* بل من المساء وربما يمتد العقل ان



لو فرض وقوع التغير في آن من الأوقات لم نجس الماء من بدو ذلك إلا  
 وليست نجاسته مستمرة ببقاء أثره إلى زمان \* فان قلت ان قوام  
 كلما ثبت دأما إلى وجود قاطع \* مما لم يقم عليه دليل قاطع \* بل  
 كلما ثبت جاز بقاءه \* وفناؤه فلا بد لدوامه من دليل سوى الدليل  
 على الحدوث قلنا لا حاجة بنا ماسة إلى تحقيق العلة اذ يكفي ان  
 من الأشياء \* ما يقضيه ثبوته بالبقاء \* عادة كحيوة زيد اذا غاب  
 عنا ساعة او يوما او ازيد ومنها ما قضاه ثبوته بالبقاء \* كشيء  
 واصل ليل قاطع \* احكم من الشارع \* ومن ذلك الطهارة والنجاسة  
 فان قضية ادلتها اثما باقيتان عندنا ما لم يمنع مانع \* بل حكم  
 الشرع في القبيلين بالبقاء \* شرع سواء \* وبالجمله لو ان  
 شككنا في دوام ما عد الطهارة والنجاسة من الحوادث \* فلا  
 تشك في دأما حتى يستنهض كلام الباحث \* لان مقتضى  
 توقيفيتها ان شيئا منها لا يزول الا بمنزلة يقع على الوجه المعتاد في  
 الشرع الا طهره \* فلو لم يدع لكان منزلة شيئا اخر \* هذا خلف  
 ومن المعلوم ان ليس هناك دليل قطعي \* على ان زوال التغير

عن الماء بنفسه مطهر لشرعي في فتى تغير الماء بغير نجاسة ولا  
يلتقط اليقين بلعل وعسى في نعم ربنا ناقش بان المستند مشعر  
بعلية التغير للنجاسة فاذا زال التغير ولو بنفسه فقد استقل لعل في  
المعاول ويذكر بان رعلت ولا نعلم انها علة لعروض النجاسة فحسب  
اولبقارها اية وهذا مورد الاستصحاب فبطلت حجة من قال بالطهارة  
وتبصرهم بنى الكلام في هذا المقام على ما ذكرناه في صدق المشتق من  
انه حقيقة فيما قام به المبدء في الحال في الحال ليس كذلك لان  
المبدء قد قام ثم زال في هذا النكاح متجهافا متوجرا على وجه من  
وجوه الاستدلال في فافهم فان هنا اجاتا طوية الاذيال في تحقيق  
لاخلاف ظاهرا بين اصحابنا رضوان الله عليهم في ان القليل المتنجس  
يطهر بالقاء كره عليه فان كان متغيرا وزال تغيره بذاك فذاك والآ  
فكر وكره حتى يزول التغير ولكنهم اختلفوا في اشتراط الدفعة والاستقاء  
والامتزاج وسبب ذلك على ما تظن لرب البعاني في ورضى به السيد  
الاستاذ العلامة الرياني في ان كيفية تطهير الماء لم تثبت بالكلام  
الوحياني في لم ترد عن العدة الاطهار في ارا جمع من الاضحا

لا تو خجسته ان استدلالهم بنبیست الا باذن ما رتقیه کل  
ما رتقیه من خجسته و شواهد التفسیر و هو حقیقه فیما قال  
المدبر فی الحال و منها لیس كذلك و الجواب انه لا یجوز  
الا ان کان استدلالهم باو و الا کوریه و انما اذا اقبل من  
اعلامه و هو قد یجاب بان استقرا حکم من حیث عدم صدق  
الاستقرا لای فی اشیاءه من حیثه الاخری او لا لکان

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً  
والعلم نوراً يضيء القلب  
ويبين الحقائق  
والعلم نوراً يهدي إلى صراط مستقيم  
والعلم نوراً يرفع الدرجات  
والعلم نوراً يزيل الظلمات  
والعلم نوراً يملأ القلوب  
والعلم نوراً يثبت اليقين  
والعلم نوراً يزيل الغم  
والعلم نوراً يملأ النفس  
والعلم نوراً يهدي إلى الجنة  
والعلم نوراً يرفع المراتب  
والعلم نوراً يزيل الهم  
والعلم نوراً يملأ العيون  
والعلم نوراً يثبت اليقين  
والعلم نوراً يزيل الغم  
والعلم نوراً يملأ النفس  
والعلم نوراً يهدي إلى الجنة  
والعلم نوراً يرفع المراتب  
والعلم نوراً يزيل الهم  
والعلم نوراً يملأ العيون  
والعلم نوراً يثبت اليقين



الاختيار ان يجعلوا لها وجهاً تدخل به تحت العموم وهو المخرج <sup>المحصل</sup>  
 للوحدة لا يدخل تحت قوله عليها السلام اذا بلغ الماء قدر كرسى  
 ينحسر شئى واورد عليه ان اريد بامتزاج جميع الاجزاء لم  
 يتحقق ذلك قطعا ولا اقل من عدم العلم بفرادى تصور الحياك بالاطها  
 وان اريد بامتزاج بعض دون بعض فيكون ذلك البعض المبراج  
 مطهر بالامتزاج وغيره بمجرى الاتصال هذا خلف وتكلم <sup>السبب</sup>  
 المذكور اشتراط الدفعة وبيان الدفعة الحقيقية متعسلا بل متعسلا  
 قطعا والعرفية المجازية لا تجدى نفعاً وما قام عليها دليل  
 برهان وما اترك الله بها من سلطان واخرون لما اطلعوا  
 على جليلة الحال وسمعوا ما فى الامتزاج والدفع من القيل والقال  
 اجتروا بمجرى الاتصال هذا مبنى الاختلاف على نزع الاجزاء  
 وذكر الاولون فى الاستدلال ما قاله صاحب الجواهر وقيل مولانا  
 الجمال من ان كيفية التطهير حيث لم يكن منصوفا عليها بل لا  
 مشار اليها فالاصل اعتبار كل ما يشك فى اعتبار التطهير حتى  
 يحصل العلم بالمتيقن المتفق عليه وقد بسط شيخنا المعاصر صاحب

الجواهر في هذا الباب حتى أدلى إلى الاطناب وما أتينا  
 صاف ولم يذكر سوى وجوب ضعاف والقوة عند القول  
 بالاكتفاء بمجرد الاتصال وان كان الاحتياط في شرط الدفعة  
 العرفية بقوة واستيلابها إذا كان المظهر ذا سطح عال واعتبار  
 الامتزاج المحصل لله سهل ولا يحتاج إلى ما الثاني فظاهر  
 وأما الأقل فلحج ثلث أوردها ثانی المحققين وثانی الشهيدین  
 أحدها الأصل وثانيها عدم تحقق الامتزاج على ما ذكرناه  
 انما ونقل عن المحقق الثاني مثله وهذا الفطران أريد به امتزاج  
 مجموع الاجزاء بالمجموع لم يتحقق الحكم بالطهارة لعدم العلم بذلك  
 بل ربما علم عدمه وان أريد به البعض لم يكن المظهر للبعض  
 الاخر الامتزاج بل مجرد الاتصال فيلزم اما القول بعدم طهارته  
 وهو باطل قطعا للاجماع على ندر ليس وراء الامتزاج المذكور شرط آخر  
 لظاهر الجميع او القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال فيلزم القول بطلقا  
 وثالثها ان الاجزاء الملهقة للطاهر تطهر بمجرد الاتصال قطعا  
 فتطهر الاجزاء التي يليها الاتصالها بالكثير الطاهر وكذا القول في



بقية الاجزاء وأورد على الأول ابن التمسك بالأصل هنا  
 لا معنى له فان يقيين النجاسة الموجبة صالحة بقائها حتى تثبت الزيل  
 معارضه يخرج عن ذلك الأصل كذا في الحقائق والجواب بالاستصحاب  
 ينقطع بعموم ما دل على طهارة الماء فان المظهر على كل حال هو الماء و  
 اشتراط امره انك فيرمع سكوت الشرع عند وفقد البيان منفي بأصل  
 العدم فالتمسك بالأصل انما هو لتفني الزائد على الاتصال لا يخرج  
 عنده ما قال به وأورد على الثاني اننا نتحار او لا امتزاج المجموع  
 بالمجموع لكن لا بالمعنى الذي ذكره بل بمعنى خلوها على وجهه  
 الماء النجس لا يظهر له اثر بالكلية كذا في الحقائق وفيه ما اورد على  
 نفسه فقال لكن لا يخفى ان عدم ظهور اثر النجس بالكلية كما يحصل  
 بالاستهلاك والاضمحلال في الماء الطاهر كذلك قد يكون سببه  
 تشابه المائتين وان لم يحصل فيه استهلاك وح فالقول به مطلقا  
 مشكل لا بد عوى الاجماع على الطهارة بذلك وفيه ما لا يخفى نعم  
 لو كان سطح الماء الكثير اوسع من سطح القليل واللقى عليه فان حصل  
 العلم بالاستهلاك والداخل لا انتهى وفيه اثر جزء من اجزاء الدخول

فيكون الدليل خفى من الدعي + قال وثاننا اختار امتزاج البعض  
ان الباقي يطهر قوله انه متى كان طهر الباقي بمجرد الاتصال يلزم  
القول به مطلقا ممنوع ووجه الفرق ظاهر فان الحكم بالطهارة  
والنجاسة تابع للدلالة الشرعية وليس للعقل فيرمدخل بوجهه و  
نحن انما حكمنا بطهارة الاجزاء الباقية بعد الامتزاج لما ذكرنا من  
الاجماع على حصول الطهارة للجموع بذلك وهذا لا يستلزم الحكم بطهارة  
ما لم يحصل فيه امتزاج اصلا وبمجرد الاتصال لعدم شمول الدليل  
المذكور له اقول فيرد ان الراد قد الزمكم التحكم والخلف كما ذكرنا + واجب  
اعتذر عن ادل المحذرين وسكت عن الاخر + وعذرنا عن الاول  
ايضا ليس من الجواب في شئ انما هو تغيير للدليل عجزا عن الجواب  
فان مساق الدليل كان اولا استحصال الوحدة بسبب لامتزاج  
ليحصل في عموم الاخبار انذارا به والآن جعل مساقه تحصيل  
التيقن من الطهارة + وهو راجع الى تحصيل البراءة وقد مررت منا الى  
جوابه اشارة + واما حديث اجماع ففيه اشكال كما اعترف مضافا الى انه ان  
اردتم بما ذكره الحق الثاني فهو مظهر للبراءة انما المظهر هو الماء اما



بمجرد الاتصال وبشرط الامتزاج والاول خلاف المقصود والثاني  
 في هذا البعض مفقود. وان اردتم بمرافقة الطائفة على طهارة  
 الممتزج فمعقد هذا الاجماع المستند اليه. ليس اعتبار شرط الامتزاج  
 بل نفى الزائد عليه. فان الخصم انما وافقكم على طهارة الممتزج لخصم  
 الاتصال في ضمن الامتزاج. فيلزم لكم ان يطهر غيره من غير علاج  
 او الرجوع الى قول الخصم بعد سبق اللجاج. والحاصل انكم لا محيد  
 عما ذكره هذا المحقق المجيد. الان يجاب عن بعض الالتزامات  
 كالزام التحكم بجعل ما هو واسطة في الاثبات كالاجماع واسطة في  
 العوض او الثبوت. وعن بعضها كالزام الخلف بالسكوت. على  
 انه يمكن المعارضة على هذا التقدير بان يقال اختلط البعض لزام  
 للاتصال. لان الماء سيال. فليرتب القياس هكذا على  
 هيئة اول الاشكال. كلما اتصل للكر المطهر بالقليل المتنجس  
 امتزج بعض جزاء المائتين وكلما امتزج بعض جزاء المائتين  
 طهر المتنجس باعتراف الخصم بانه ما هو المرام. ولو بطريق  
 الاثر. والفرق بين هذا وبين الالتزام الذي نقلناه عن

المحقق الشيخ علي بن عبد العال \* هوان بناء هذا على دعاء ان  
الاتصال \* يمتزج في بعض الاجزاء على كل حال \* وبناء السابق  
على تسليم ان الامتزاج في بعض الاجزاء فقط وفي بعضها الاتصال بحيث  
عن الامتزاج خالي \* قال هذا لا يتجر ما ذكره الشيخ البحري في الجواب  
عن ايراد المحقق الثاني \* وان كان في هذا التطرق شبهة محل \* و  
لكنها قابلة للحل \* فثاملاً \* واورد على المثال ان موقوف على حو  
دليل على ان الماء يطهر نفسه والادلة العامة على كونه ظهور ا  
غاية ما تدل على كونه مطهراً في الجملة وضم الاجماع في تامة الاستدلال  
بها لا يتم في مقام النزاع والخاصة الواردة في جزئيات الاحكام  
انما تدل على كونه مطهراً لغيره لا بل بما دل حديث انه يطهر ولا يطهر  
بطاهرة على عدم وقوع التطهير هناك في الحدائق والجواب \* انه  
قد ثبت بالكتاب \* النازل من عند رب الارباب \* وبالسنة و  
النقل المتواتر معنى عن الاطاهرة الاطياب \* وبالاجماع تمحيصاً ونقل  
عن الاصحاب \* ان الماء مطهر بل عملاً في الباب \* بحيث اذا  
لا المتنجس طهر من غير ارباب \* على ان كل ما عرض عليهم السؤال عن قد

بان الجواب ان يقول انما اختر الامتزاج ببعضه في مذهب  
اجمعة الفقهاء والاجماع على طهارة الكل بامتزاج البعض في  
بين الجواب والبعض عام والاجماع على طهارة الكل بامتزاج البعض  
سقطت وفتح ١٢ سنة



قالوا اغسلوه وما الغسل الا بالماء \* وقد وقع منهم ذلك بحيث لا يمكن  
 له الاحصاء \* الا انهم اوجبوا مثل العصر والتعدد في عدة اشياء \*  
 وقد انقذ من ذلك ان هذه الخصوصيات في مطلق الماء \*  
 قابلة للانعفاء \* وهذه طريقة وثيقة تسمى تنقية المناط \* وهو الذي  
 عمل به رئيس الاخباريين \* العاملين باليقين \* وهو مانع من وجوب  
 الاحتياط \* مع ان طريق الاحتياط ليست حجة شرعية \* فيما قام  
 على خلافه الدليل غير مرجحة \* وبالحجة الماء مطهر مطلقا \* اجماعا  
 محققا \* غاية الامر ان من الاشياء ما لا يظهر لنقص في القابل \* لا  
 في الفاعل \* كالنجس من الاعيان \* والمتنجس من الادهان \*  
 منها ما يحتاج الى امر زائد على الملافة \* قد بينا الولاة \* والعام  
 المخصص حجة في الباقي \* فيجتزى فيه بخرج المتأخر \* ولا يجب الفحص  
 عن كيفيته لعدم العلم ببربل العلم بعدم ورود النقل بكيفية له  
 عن السادة القادة مع شدة الحاجة \* وهذا البعض هو الماء  
 نفسا اذا تنجس فان لا يخلوا الامر فيه من ان يكون المطهر له الماء  
 او غيره \* ولا يكون له مطهر اصد له الثاني باطل بالاجماع والثالث

لذلك والحرج الشديد على ان عدم تطهر كونه مطهر العبد  
وما اصل الطهارة اذا اتجهس وورد عليه المطهر فوجوه الى اصله  
فقين الاول مقصد بقوله عليه السلام الماء يطهر ولا يطهر  
فان الظاهر في مصال ان الماء يطهر نفسه وغيره لا جماع وتترك  
ولا يطهر غيره للجماع واعتراف الخصم وهو الاقرب في التفسير  
ما ذكره هذا المحدث الخبير وبالتفسير المذكور صرح الفاضل  
احمد الله دار السلام في لائل الاحكام ومن العجب ما سمعت  
سالفه واتقاد من ان الفيض القاساني والشه الجبراني مع  
اتفاقهما على الاخبارية وادعاء الاطالع على الحفايا والمعاريف  
اختلفا فقال الاول ان القليل لا ينجز والثاني ان الكثير لا يطهر  
على طر في قبض وهذا تفريط وذاك افراط والله الهاد الى  
سوى الصراط ثوقال في الحدائق والقول الفصل في المقام ان يقال  
لما كان الحكم المذكور غير منصوص فالواجب فيه رعاية الاحتياط الذي  
يحصل بدين البراءة لما عرفت في المقدمة الرابعة من ان الاحتياط  
في مثل هذا الموضع واجب هو لا يحصل الا بالقول بالامتزاج

والرواية وان ضعفها بالكون على التفسير لكن وثقه  
في بيان ما لا يخفى على من يتأمل في حاشية المتن  
التي لا اصل لها ١٢



وجبر ليسه ملك الماء النجس في جنب الماء الطاهر ويؤيد ذلك ما قد  
 من معنى حديث الماء يطهر ولا يطهر انتهى موضع الحاجة من كلامه  
 أقول قد سمعت أن مطهرة الماء عموماً معلومة قطعاً ومعرفته  
 عرفاً وشراً عاماً سيما الكبر فإنه مطهر لا ينجس إلا بالتغير به غاية  
 الأمر نخرج ما أخرجه الدليل وبقي الباقي على حاله وهو مطهر  
 الماء سيما الكبر للتمسك بقائه وتصلبه سواء كان هو الماء أو  
 غيره كاليدون والخشب مثاله ولو أنه حكم على اشتراط بالند  
 لهان الخطب ولكن بصدد الوجوب لا ندر المطلوب وهو  
 بأصل لعدم مسلوب ولتبيينه بأحسن أسلوب به وإن  
 لغوب فنقول أصحابنا الأصوليون اختلفوا في أصل البراءة  
 هل يصح اجراءها في نفى الاجزاء والشرائط المشكوك فيها أم لا فصاحب  
 القوانين جرح إلى صحتها وذكر لذلك وجوها من الأدلة القوية  
 منها أنا لو تركنا أعمال الأصل المذكور في نفى الاجزاء والشرائط المشكوك  
 لزوم الاجمال في ماهية العباداة إذ لا يسلم كلها أو جلها عن جزء مشكوك  
 أو شرط مشكوك فيلزم أن لا يتعلق التكليف بما ورد من أن

لا تكليف إلا بعد البيان واستضعف بعض معاصريه وهو موع بالاعتذار  
 عليه فقال ما ملخصه أنه يمكن رفع الاجمال بأعمال اصل الاشتغال بحسب <sup>الظاهر</sup>  
 والآتيان بما شك فيه ولو سلم أن اصل الاشتغال لا يعين الماهية فلو رتب في  
 التزيين ما يجب لإتيان بدنة في محصله وفيه ان الاجمال في الخطاب إنما هو  
 صفة من صدر عند الخطاب هو الحالك ولا شك أنه على هذا التقدير لازم  
 والآتيان بالمشكوك هو فعل المكلف فلا يحصل به العذر للشارع في الاجمال  
 وقع في كلامه في الظاهر وفي الواقع به ايضا فلا يخلو أن يكون الآتيان بالمشكوك  
 مع الاعتقاد بأنه مشكوك أو مع عدم الاعتقاد أصلا والحال أنه مشكوك  
 فالاجمال في أصل كلام الشارع واقع غير مرتفع وان كان مع الاعتقاد بأنه  
 ملقى من عند الشارع فهو شرع ومنها ما لا يصح التمسك بأصل  
 المذكور هنا لم يصح التمسك به في شيء من الأحكام الشرعية إذا كان  
 فرق بين علمنا بأننا مكلفون بالصلاة ولا نعلم أن جزءا من علمنا  
 أو لا وبين علمنا بأننا مكلفون بجميع الأحكام الواردة في الشرع  
 ولا نعلم أن حكم كذا منها أو لا فإن قيل قد علمنا بعض الأحكام  
 فنحن ما لم نعلمها الأصل فينا مثله في المقام ويستعفف العاصم



المذکور بان لا یریب فی ان صحته بعض اجزاء العبادة منوطة  
 بوقوع بقية الاجزاء ففضیة الاشتغال بها عدم البراءة بخلاف  
 سائر الموارد فالامتثال ببعضها لا ینطابق بالامتثال بغيرها وفيه  
 اما اولاً فان من الاشياء المكلف بها ما لم تعلم ان له اجزاء اهم لا  
 واما ثانياً فان هذا الفرق لا یجدي نفعاً لان مداره على ان هذا  
 المكلف به یسیر مرکب فلذا صار صحة بعض اجزائه منوطة بوقوع بقية الاجزاء  
 وليس له مدخل فی اصل الاشتغال ولا شك ان الشریعة باعتبارها مكلفة بها  
 وهي مركبة من اجزاء مشتركة فی وجوب الامتثال وهذا ان الحاضرين اذا  
 امرهم الشارع بعبادة ثوبتها لهم بان ذکر لها اجزاء وشروط لم یکنوا  
 مكلفين الا بالقدار المبين وان احتمل عندهم ان يكون لها جزء اخر فذلك  
 اذ علمنا ان اقدار العبادة ووقفنا على اجزاء وشروط العبادة فنشتم  
 لم نعثر على الزائد لم نکلف به فان التكليف كما هو بحسب ما ثبت  
 وننظر فیہ معاصر لا بان الحاضرين یکنهم التمسك بعد مجاز تاخیر  
 البیان عن وقت الخطاب والحاجه واما من عدلهم فقد یقید  
 وصول البیان الیه مع وقوعه فلا یجوز حکم العقل بوجوب الاحتياط

في موارد الشك في حكمهم قال ونقول ظاهر الاختصار في مقام البيان  
 يعطى الاختصار فلام ان يقولوا عليه واما غيرهم فربما لا يتيسر له بيان  
 مفيد فلا يكون له مستند على المحصر وفيه ما نقصنا فان المتأخرين  
 كثيرا ما يخالفون ابن بابويه وغيره من القدماء الذين هم لقرب عبادتهم  
 بمنزلة الحاضرين كما استسمع في طهارة اليد من مخالفتهم للشريعة العظمى  
 المستمرة القديمة وانهم لم يأخذوا بالحنائطية علم بهذه الضابط  
 ولم يفكروا في شأن القدماء وهم الوسائط ولم يقدرُوا ان يكون معهم  
 ما هو من العمل باخبار الطهارة من غيرهم وبالجلة فما اورد على صاحب  
 القوانين فهو وارد على هؤلاء الاساطين وهو اما حلة فان البيان  
 ان لم يتيسر اصداء بعد الفحص البائع فلا تكليف وان يتيسر لا على  
 الوجه الذي اتفق على الحاضرين فالتكليف بالوارد المتيسر ولا بالواقيم  
 المستتر وان يتيسر على جهه فكلما ان قيم التأخير مانع للحاضر فكل  
 هو مانع لنا وحاضر ثم ان هذا ادلة اخرى قد رضى بها هذا  
 المعاصر الاول قطع العقل بالبراءة عند عدم اماره على  
 الاشتغال وفيه التكليف بدون الاعلوم والافهام الثاني



استصحاب البراءة الثابتة في حال الصفو شبهه الثالث  
 دل من القرآن والحديث على نفى التكليف عند عدم الدليل  
 فلاول كقولهم لا يكلف الله نفسا الا ما اتتها فان لايتاء لا يصدق  
 فيما لا ينصب اماره عليه وقولهم لا ليهلك من هلك عن بينة  
 ويحيى من حي عن بينة فان قضيته تخصيص الماوك والحيوة  
 بصورة وجود البينة ففيها عند استغائها وقريب من قولهم تعالى  
 ذلك ان لم يكن ربك مهلك القرى بظلم واهلها غافلون والثاني  
 كما روى في الصحيح عن الصادق ع قال قال رسول الله ص رفع عن  
 امتي تسعة وعدة منها ما لا يعلمون وفي الموثق ما حجب الله تعالى  
 علمه عن العباد فهو موضوع عنهم وفي رواية عبد الاعلى قال سألت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن لم يعرف شيئا هل عليه شيء قال لا  
 فان الرفع والوضع وعدم شيء عليه في معنى البراءة وهذه الا دلة  
 ذكرها المعاصر في اصل حجته هذا الاصل فكانها عند لا مخصصة  
 بغير ما نحن فيه ولكن لا وجه للتخصيص فلا محيص وهذا  
 الاختلاف واقع كثيرا في باب العبادات دون المعاملات منهم

من منع إجراء في المعاملات أيضا وإن هو لاء لشر ذمة قلوبون  
ونحن بالعموم قائلون \* وإن كان غرضنا لا يتعلق هنا بالعموم كما  
هو المعلوم \* فإن التطهير من النجاسة الحثيثية ليس من العبادات  
وإن ذكر فيها بالعرض \* لكونه مقدمة للعبادة بحسب الفرض \*  
وإذا تم هذا فنقول كلما شكلنا في شيء هل هو جزء من الماهية  
أو لا فبينا به باصل البراءة والعدم \* وبذلك فكما اشتراطه من  
الدفع والامتزاج قد أمحل والنصر \* والافترق باب التشكيك  
فلا يكاد ينسد \* لأن الشكوك النفسانية ليس لها حد \* كما  
في ان الامتزاج هو يحصل بمجرد الالتقاء \* او يحتاج الى علة  
ثم هل يقتضي الارتفاع خرب الماء \* وظهور قلب الاجزاء \* ثم  
هل يكفي ايقاع المزج كيف شاء \* ام يجب الاستعداد \* او الجمع  
وبين الاستواء \* ثم هل يجب مراعاة المواضع بينهما والترتيب \*  
ثم الترتيب امر مريب \* وعلى هذا القياس \* حتى يغلب عليه  
الوسواس \* فيظن ان لا يمكن التطهير من النجاس \* والقائلون  
بالايجاب \* يلزمهم ارتكاب مرفض الى عجب عجاب \* وهو ان يكونوا



لنماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس ۞ يرتفع به الجنب إذا ارتفع  
 فيدر تمس ۞ ثم إذا خرج منه فقد نجس ۞ إذا <sup>من غير قربة</sup> أول جزء من الطاهر  
 حيث لا قى أول جزء من النجس ولما يحصل الامتزاج بين الطاهر <sup>المتنجس</sup> والنجس  
 فلا ميب في صيرورة المتناقضين واحدا وهم لا يقولون بطهارة الجميع  
 الا بعد الامتزاج فيلزم من ان يكون ما قبله بعضه نجسا وبعضه  
 طاهرا فذلك يلزم بناء على اشتراط الاستعداد في الكثر المظهر  
 وهذا الامر العجيب قد جعله صاحب الجواهر ۞ من المقدمات  
 التي توضع امام المطلوب ۞ ومن شأنها ان تكون ثابتة <sup>بوجه</sup> ثابتة  
 مالهام منكر ۞ ومن عجب العجبان هذا المحقق الارب ۞ لا يستبعد  
 هذا الامر العجيب ۞ ويقول لا مانع من عقلا ولا شرعا ۞ والحق  
 انه يخالف امام معاد ۞ اما الاول فلان الماء جسم متصل وحداني  
 سيال ۞ وذلك مانع من تنجس بعضه دون بعض مع الاتصال  
 وعدم تغير بالنجاسة ۞ ولا اختلاف في الغلظ والرق والصلابة  
 واما الثاني فلانه لو كانت الاجزاء الخمسة باقية في مكان حاملا  
 للنجس ۞ وللنجس المنبث ۞ ولو صحت هذه الصورة ۞ كان حكمها

هذا ولا ينافي في الامتزاج ۞ هو التفتت على ذكره القائل  
 المعنى في كشف الشكوك من الامتزاج الاتصال باليد من افضل  
 شي من الاجزاء وانما لا يمتزج الطاهر والنجس فيستبان  
 على ما كان عليه الاول وانما كثر خلاف ما اجمع عليه  
 الثاني وادخل ما اختلف من الاجزاء في الباقى او يمتزج  
 ما روي في سواد احد يختلف اجزاءه طهارة ونجاسة

حكم الشبهة المحصورة \* كما يظهر بعد الخوض \* في الأجزاء الطاهرة  
المشتبهة بالنجس المحصورين في الخوض \* فيلزم اجتناب الاثنين \*  
كاجتناب الاثنين \* لأن هذا هو المشهور \* في حكم المشتبهة المحصورة \*  
ولطأن اللازمين \* من أوضح الأمور \* فإن الماء إذا بلغ كرا لم  
يتجسّد شيء ولم يحمل خبثا كما هو المقطوع المأثور \* وإذا كان كذلك فهو  
طهور \* قاهر غير مقهور \* فيجب أن يُطلب \* لأن يُجتنب \*  
والحاصل أن المبنى كما اشترنا إليه هو وحدة الماء فكان عليه  
أن ينكرها ما لم يحصل الامتزاج حتى يتم الطلب \* ولا يلزمه  
ارتكاب هذا العجب \* وأما إذا قد سلمها فلا محيص \* من  
العويص \* وبعد هذا أكلر فقد ثبت ما ادّعيناه من أن  
الاتصال كاف في التطهير \* لخلاوة عن هذه المأذير \* وعلوئمة  
وموافقة لسهولة الشريعة الغراء \* واللذة السهلة السجاء وهما  
تقرئ برهنة الدعوى \* عدم ورود نص بهذا الشرط مع  
عموم البلوى \* ومع ذلك أكلر فالمسئلة لا تخلو عن اشكال \*  
فإن غلبت أهم على كل حال \* بدخرا وجاعن الخلفه في الواقع في

من بل على الخوض لو حدثت أولى بالإعتناء  
من وعائين



هذا الحكم الفرعي وفي أصل الاشتغال به بتدبيره قد علمت ان  
 الدفعة الحقيقية متعدية ولا والعرفية لم يقم على شرطية بالليل  
 فهي بالمعنيين غير معتبرة نعم لا بد من ان يدوم الجريان به و  
 لو في طويل من الزمان بان لا تتخلل فترة وانقطاع في حين من  
 الاحيان وذلك ان تعد الجريان بهذا الوصف قسما من الدفعة  
 لو ساعدك العرف وذلك لان صدق الفاء الكري توقف عليه  
 وبدون ذلك لا يمتنع قليل غير كرم فالمتنجس بملاقاة كذا لا يمتنع  
 بل لا مرنجيس فهو نجس بملاقاة المتنجس تعقيب  
 قال السيد الاستاذ العلامة ع اعل الله في حار المقام مقامه  
 في بعض تحقیقاته المندرجة في تعلقاته على كتاب الفائق  
 الموسوم بالوجيز الرائق اعلم ان العمدة في معرفة المطهرات  
 الاول هو الاستدلال بطهورية الماء والاقتصار فيها على  
 الشرائط ونفي الزائد بالاصل والثاني استصحاب النجاسة  
 اكثر المحتملات التي قال بها احد من العلماء تحصيل البراءة و  
 نفي الزائد عليه بالاجماع وهو اوفق بطريق الاحتياط الا ان سلوك





الثابتة باليقين \* بل المشركون يطهرون بزعمهم أو انهمم وابدانهم  
بالغسلات والاعسال \* وهل يحصل ذلك من دون الاتصال ولا  
بل كل موثر فاعل \* لا بد في استعماله من الاتصال بالمتاثر القابل \* كما  
فانها لا تحرق \* ما لم تلتصق \* وكما الشمس تطهر متى نصب المتنجسه  
وتشرق \* لا بمجرد كونها في المشرق \* وكذا اذا ثبت ان البول و  
الغائط نجس \* فقد ثبت ان الاتصال به نجس \* ولو ان الاسد  
حيوان مقرر \* وجب عدم الاتصال به سواء التمسح ليله اخر  
اولم يلمس \* وما ثبت في الطهارة من التوقيف لا يمنع من استعمال  
المطهر الشرعي بهذا القدر الثابت من الكيفية فالخصم مطالب بالدليل  
على ما زاد ومنعه من الاكتفاء بهذا القدر في باب التطهير مع عدم  
الدليل على لازمه موجب للتعيين والخرج والاسناد \* وقد  
تخص ايضا ان اصحاب الامتزاج لم يجدوا الا طريق الاحتياط \* فجعلوا  
به المناط \* كما يشعر به ظاهر الكفاية \* ولكنه مما لا يحصل به الكفاية  
اذ هو ليس دليل شرعي انما المصير اليه عند فقد الدليل \* و  
الاسناد والسبيل \* ولا حجة لفائدة الحجته \* على صاحب الحجته الذي

له اختلاف اصحاب في ان يكتفى بمجرد الاتصال  
من الاستصحاب ولا يفيده تردد والاحوط احتياط الثاني

وضحت له الحجّة \* ولا حرج له الدليل \* وهان عليه السبيل \* تحقيق  
 اما ماء البئر ففيه اختلاف كثير فقول بوجوب استبراء الدابة ووجوب  
 التزح كذلك واخر يطهارة ما لم يتغير واستحباب التزح تبعدا  
 وثالث يطهارة ووجوب التزح كذلك ورابع بها ان بلغ كرا  
 وخامس بذلك ان كان كل من ابعاده ذراعين والشتير  
 من بين الاقوال المذكورة الا ان كان \* والبواقي لضعفها وشذوذه  
 لا تحتاج الى البحث في البيان \* وكان القدماء على القول الاول مطبقين  
 والمتأخرين على الثاني متفقون \* مع انهم جميعا من قليل احد  
 يستقون \* فان ماخذ القولين \* كلام السادة المصطفين \*  
 وهم ينابيع الحكمة \* ومناهل الطهارة والعصاة \* وسبب الاختلاف  
 في الاحكام \* هو الاختلاف في الافهام \* فلنذكر اولا ما نقلوا  
 وثانيا ما عقلوا وثالثا ما نهض الدليل عليه ووجب المصير  
 اليه فنهنا مباحث المبحث الاول فيما ورد في هذا الباب  
 والثاني فيما فهمه الاصحاب والثالث في حجة ما اخترناه  
 والرّد على ما انكرناه المبحث الاول قد ورد الامر في اكثر



الأخبار عن أصحاب التطهير ينزح الماء عند وقوع النجاسة في  
 البير من غير تفصيل فير بالقليل والكثير كما في صحيح محمد بن <sup>سميع</sup>  
 بن بزيع قال كتبت إلى رجل أسئل إن يسئل أبا الحسن الرضا عن البير  
 تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول ودم أو يسقط  
 فيها شيء من عذرة كالبقرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحل  
 الوضوء منها فوقع عليه السلام في كتابي بخطه ينزح منها دلاء  
 وفي خبر عبد الله بن سنان فإن مات فيها فردا وصبت فيها  
 خمرة ينزح الماء كله وفي صحيح معوية بن عمار في البير يبول فيها البير  
 أو يصب فيها بول وحم فقال ينزح الماء كله وفيما رواه الحلبي  
 وإن مات فيها بعد أو صب فيها خمرة فلينزح ورواه الشيخ بإسناد  
 عن محمد بن يعقوب وزاد فيه فلينزح الماء كله كما نقل عن الوسائلي  
 وفي خبر زرارة بئر قطرت فيها قطرة دم أو خمر قال الدم خمر  
 والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرة دلاء  
 فإن غلب الريح ينزح حتى تطيب وعن كروية قال سألت  
 أبا الحسن عليه السلام عن البير يقع فيها قطرة دم أو بليد مسك

هذا في شرح الطهارة لابن أبي المصنف لأنه لم يثبت فيه  
 في الخبر الأخبار الواردة في ذلك بقرينة ما ورد في الأصناف  
 كلامه من الحديث الرضوي كل شيء ينجس ما كان له اشتراك  
 ونصف في شدة نجسها سبيل الماء والآخر إلا أن  
 وطهر ما درختها من رواية الحسن بن صالح وزاد في كتابه  
 في كتاب النجاسة ما رواه علي بن الحسين بن محمد بن  
 ولكننا ضعيفة ما زاد ما صح بذلك وفيما بينها

ابول وخمر ينزع منها ثلثون دلواً وفي صحيح علي بن جعفر عليه السلام  
عن رجل خبر شاة فاضطربت ووقعت في بئر ماء واوداجها تشعب  
دماً هل يتوضأ من تلك البئر قال ينزع منها ما بين الثلثين و  
الاربعين دلواً ثم يتوضأ منها ويصحبته الاخرى عن رجل خبر  
دجاجاً وحاملاً فوقعت في بئر هل يصلي ان يتوضأ منها قال لا ينزع  
منها دلاء يسيرة ثم يتوضأ منها وفي خبر عبد الله بن سنان فان  
مات فيها ثوراً ونحوه ينزع الماء كله وفي خبر عمار بن سعيد بن  
هادل قال سالت ابا جعفر عما يقع في البئر ما بين الفارة والسنون  
الى الشاة فقال كل ذلك يقول سبع دلاء قال حتى اذا بلغت الجوار  
والجل فقال كرم من ماء المبحث الثاني ذهب شيخنا الطائفة  
في حد قولير والمفيد والديلمي الحلي بل جمهور القدماء  
الى نجاسة الماء بل عن السائر وغيرها نقل الخلاء في عند الاستد  
لذلك اولا بما سمعت من الامم بالنزع في كثير من الاخبار  
وثانياً بقوله عليه السلام في التوقيف ينزع منها دلاء في طرب  
تدلى اسائل ما لا نرى يطهرها الى الذي يطهرها ان نزع الماء

لا يقدح في صحة المبحث الاول



وقد وقع التصريح بذلك في الصحيحين قال يجوز لك ان تترجم منها ولا عفا  
ذلك يطهرها انشاء الله وثالثا بصحبة عبد الله بن جعفر عن  
ابي عبد الله قال اذا اتيت البيرة انت جنب ولا تحبذ دوا ولا  
شيئا تعرف برفيتهم بالصعيد فان رتب للباعر رب الصعيد ولا تقع  
في البيرة ولا تقصد على القوم ماء هم المبيح الثالث المختار  
هو القول بالطهارة عند وقوع النجاسة في البيرة ما لم يكن التغيير  
وباستحباب التترج على فوق التقدير وتضعيف القول بالتجسس  
وكون التترج للتطهير وهذا لا يثبت مقاصد تذكر احد بعد  
واحد اما الاول فله عديد لا وطرق عديدة الاولى  
الشهرة العظيمة الواقعة بين المتأخرين فان حرج القول فيها اذا عارضت  
شهرة القدماء على ما اشار اليه في الاشارات انهم وان كانوا  
بسبب قرب العصر من اولي الامر وامكان عدم خفاء القرائن  
والاطلاع على السر اعرف من المتأخرين وشهرتهم اجد بالقبول  
وامنع من العدول لكن المتأخرين من اجل قلة انظارهم وعدم  
عن الشهرة السابقة بعد الاطلاع عليها تفيد شهرتهم كشف الخلل

قال شيخنا في صحيحه على ما بين يدينا من ابي الحسن موسى  
قال سئل عن البيرة في النجاسة والنجاسة الفارة  
والكلاب والاسرة فقال يجوز ان تترجم  
ولا ركان ذلك يطهرها انشاء الله

في شهرة السلف الأول فان العدول انما يكون بسبب قوى كيف  
 وقد وافقهم على ذلك جمع من القدماء ايضا وهو المنقول عن  
 ابن ابي عقيل والفصائري وابن الجهم على ما قيل واليرد  
 العلامة مترجعا على الله مقامه وما قاله الشيخ المعاصر صاحب  
 الجواهر من ان المتأخرين وان حالوا في ذلك ولكنهم لم يذكروا  
 دليلا يحتمل خفاء على المتقدمين بل العمد لا عندهم على اخبار  
 خرجت من ايديهم ومع ذلك اعرضوا عنها وما ذلك الا لامور  
 عندهم فانما قاله ما نقلا للتحقق البارع صاحب الشرايع واما  
 التحقيق عندنا فهو الطهارة كما ذكرنا بعد تلك العبارة والقائل  
 وان كانوا اصحاب النصوص المفاخر سيما المحقق فانه مجر زائر  
 لكن كمر ترك الاول للآخر مع انك ستعلم ان حججهم غير منحصرة  
 في الاخبار بل لهم وجوه من الاعتبار على ان من المتقدمين  
 من اول بعض ما دل على طهارة من الاخبار بما لا يخفى بعده  
 على اولي النظر كالصدوق في الفقيه والشيخ في الاسبصار و  
 على هذا فاعراضهم عن الاخبار يمكن ان يكون سببا



أصابة الأفكار. الثانية الأصل وقوله كل شيء طاهر و  
 قوله كل ماء طاهر وقوله لرضا عليه السلام في صحيح بن بزيع  
 ماء البئر واسع لا يفسد لا شيء إلا أن يتغير ومثله في صحيح آخر  
 ومثله في ثالثه مع زيادة لأنه لم يأت في الاستصحاب  
 بعد نقل هذا الحديث المعلن بالمادة ما هذه الصورة فالعنه  
 في هذا الخبر أنه لا يفسد لا شيء فساد إلا يجوز الانتفاع بشئ منه  
 إلا بعد أن يلزم جميعه إلا ما يغيره فاما ما لم يتغير فانه يلزم  
 منه مقدار وينتفع بالباقي على ما يتناوله في هذا نيب الأحكام  
 وهو تقييد بعيد وقوله غير سديد وهذا طاهر وقد  
 نبه عليه صاحب الجواهر بما ليس عليه من زيد الثالثة  
 صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى عن أبيه ماء وقع في نيل  
 من عذرة لا رطوبة أو يابس أو من نيل من سرقين يصلح الوضوء  
 منها قال لا بأس وهو دليل على الطهارة من غير التباس  
 وحمل العذرة على عذرة لا غير لأنسان وحمل على ما لا يعرف  
 أهل اللسان ومع تسليم التعميم فمقابلتها بالسرقين متدل

على تعيينه وما قيل من ان وصول الزنبيل الى الماء لا يستلزم  
وصول العذرة الى اليد كما ينظر اليد كلام ابن بابويه رضي الله عنه  
عليه ومن المراءى في لباس بعد ترحم المقدرة فيه تكليف وبعدها نظر من ان  
يذكر والسلوك عن الزنبيل مع عدم تقدم ما فيه بمنزلة السؤل عن لقاء زنبيل خال  
ونفي لباس بعد ترحم المقدرة مما لم يذكر في اصل الخبر ولا يصح ان  
يقدر به لكونه مما لا يتبادر الى ذهن اليد اصلا فحمل الكلام الفصح  
الصادر عن معادن الحكمة عليه قبيح كما لا يخفى الرابعة ما  
في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الفارة تقع في البئر فيتوضا  
الرجل منها ويصل وهو لا يعلم ايعيد الصلوة ويغسل ثوبه قال لا يعيد  
الصلوة ولا يغسل ثوبه قال الجرائي بعد نظره والجواب باحتمال حمل  
عدم الاعادة وعدم غسل الثوب على عدم العلم بتقدم النجاسة  
لا احتمال وقوعها بعد منظر فيد لعطف يتوضا الرجل على قوله يقع  
بالقاء الذي على اخير الوضوء عن الوقوع وان كان حصل العلم  
بالوقوع اخيرا وهو ظاهر انتهى وذكر الشيخ المعاصر الخفي مثله  
ونرا على ان ترك الاستفصال كاف اقول ولو نوقش بان قضية

في مقتضى دفع في اليد زنبيل من عند راحة اليد

٩٥

في زنبيل من رقبته فلا بأس بوضوءه لا يوجب بها شيء غاها كانت  
في زنبيل لم يترك من رقبته في اليد



**أول القول بالطهارة**

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

قلنا فما تقول في صلواتنا وضوءنا وما اصاب ثيابنا فقال لا بأس  
 بها وانها في الاستبصار وظاهر سياقتها انما لما اخبر بالترج لموت هذه  
 الحيوانات سئلوا عن الوضوء والصلوة والثياب قبل النزع فاجاب  
 عليه السلام بنفي لباس وهذا كما يدل على طهارة الماء يدل على  
 على استحباب الترحم ايضا وان اياه الشيخ السابعة موثقة الى  
 بصير قال قلت لابي عبد الله <sup>ع</sup> بئريستقى منها ويتوضا بدو غسل  
 منها الثياب وعجن بدو علم ان كان فيها ميتة قال لا بأس ولا يفسد  
 الثوب ولا تعاد منها الصلوة واحتمال عدم العلم بتقدم النجاسة  
 بعيد جدا المكان كان الثامنة رواية محمد بن ابي القاسم  
 عن ابي الحسن عليه السلام في ابيس يكون بينها وبين الكيف خضرة  
 اذرع او اقل واكثر يتوضا منها قال ليس يكره من قرب ولا من بعد  
 يتوضا منها ويغتسل ما لم يتغير الماء والتقريب لفظ الحكم وهو نفي  
 التحريم بعدم التغير لا عدم وصول النجاسة مط كما هو مقتضى  
 القول بالنجاسة التاسعة ما رواه ابن بابويه في الفقيه  
 من سئل عن الصادق عليه السلام قال كانت في المدينة بيروسط

الجميع من ثياب الباس من المار والامر بالترج  
 مرات الام لا استحباب وانما استحباب الترحم مع طهارة المار  
 حيث قال في الاستبصار يستقي من هذه الاشياء  
 استقامت الاعادة في الوضوء والصلوة عن غسل ثوبه البياض  
 يدل على ان الترحم غير واجب مع عدم التغير لانه لا يفسد الثوب  
 مقتضى الترحم في كل شيء يقع فيه واما استحباب الترحم في كل شيء  
 اعادة الوضوء والصلوة لان الاعادة فرض ثابته في كل شيء  
 يجعل ذلك دليلا على ان المراد بمطابقة الترحم من الاستحباب



من يأتى وكانت الریح تقب فتلقى فيها القدر وكان النبي يتوضأ منها العاشرة  
 ما رواه الشيخ في الاستبصار عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله  
 عليه السلام قال سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا يعاد الصلوة  
 مما وقع في البير إلا أن ينتن فان انتن غسل الثوب واعد الصلوة  
 ونزحت البير الحادية عشر صحيحة جعفر بن بشير عن أبي  
 عبيدة قال سئل أبو عبد الله عن الفارة تقع في البير فقال إذا  
 خرجت فلا بأس وإن تفسخت فبعب دلاء قال وسئل عن الفارة  
 تقع في البير ولا يعلم بها أحد إلا بعد ما يتوضأ منها اعيد الوضوء  
 وصلوته ويغسل مما اصابه فقال لا فقد استسقى أهل الدور وسوا  
 رواها في الاستبصار قال المعاصر النجفي بعد نقله بما ظهر من العلة  
 ان تنجيس البير بالملاء قارة بما يكون سببا للخرج المتفق اقول الامر  
 كذلك لكن قد علمت ان السبيل غير منحصرة في هذا الدليل  
 حتى يثبتنا انتقاضه ويضربنا انتقاضه بل لنا أدلة أخرى  
 يتعين بمعوتها المرجح هنا كما تسمع وتري والا فاحتمال عدم العلم  
 بتقدم النجاسة هنا قائم مع احتمال ان يكون المرجح الاجتزاء عن

سأله أبو عبيدة عن أبي عبد الله في بعض الروايات  
 ٤٨  
 في بعض الروايات ما رواه جعفر بن بشير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الفارة تقع في البير فقال إذا خرجت فلا بأس وإن تفسخت فبعب دلاء قال وسئل عن الفارة تقع في البير ولا يعلم بها أحد إلا بعد ما يتوضأ منها اعيد الوضوء وصلوته ويغسل مما اصابه فقال لا فقد استسقى أهل الدور وسوا رواها في الاستبصار قال المعاصر النجفي بعد نقله بما ظهر من العلة ان تنجيس البير بالملاء قارة بما يكون سببا للخرج المتفق اقول الامر كذلك لكن قد علمت ان السبيل غير منحصرة في هذا الدليل حتى يثبتنا انتقاضه ويضربنا انتقاضه بل لنا أدلة أخرى يتعين بمعوتها المرجح هنا كما تسمع وتري والا فاحتمال عدم العلم بتقدم النجاسة هنا قائم مع احتمال ان يكون المرجح الاجتزاء عن





اذا عملنا باخبار النجاسة مع الصحة والمراحة والاستفاضة <sup>صلى</sup>  
 لاخبار الطهارة + يلزم ان تطرح تلك الاخبار وتُشَنَّ عليها الفاقة  
 وما قد تبين بان العمل بالدليلين اولى مما يمكن + فهذه <sup>بحر</sup>  
 شافير + ودلائل كافية + على طهارة الماء مع اعتضادها بما  
 ذكره النجفي من موافقتها للسنة السهلة السجاء + <sup>للمستبعد</sup> وان من ان  
 جدد ان مقدار الكر من ماءها الخارج عنها لا ينجس بالمداقاة وما  
 وان بلغ الف كرينجس بمجر المداقاة مع اعتضاده بالمادة دونه  
 مع انه في من الحرج ما لا يخفى واغريب ذلك طهارته لو كان كرا  
 مع انقطاع النبع وخروجه عن مسمى الين ونجاسة لو كان الف  
 كرم مع دوام النبع الذي يزاد بكماله لا نقصا كل ذلك مع خلو  
 الاخبار عن كيفية الترح بحيث يسلم الدلو من النقوب مع انها  
 في الغالب لا تسلم من ذلك اما الثاني اعني استحباب الترح  
 فقد اشرنا الى ثباته في الحجة السادسة والثالثة عشر + ونزيد  
 هنا وجوها اخرى + احدها ما مر في العاشرة من قوله ان  
 اول من غسل الثوب واعين الصلوة وترحت البيوت فانه يدان <sup>في</sup>

على عدم التزم على تقدير عدم الأثبات وهذا اغنى عن البيان  
 والمناقشة في بيان الفحوى هو ثقل المجموع ما هو غير مسموع لا  
 يقال فحواه الاذن في الترك والمطلوب الاستحياء وهو لا يدور  
 لشبهة طعد الواجب من الاحكام الا بعدد فالمدعى اخص والدليل  
 اعم لاننا نقول خرج المباح والمكروه والمحرم برجحان التزم للمعلوم  
 مما تقدم والآن ثبت الاذن في الترك فخرج الواجب بقى المندوب  
 على ذلك فاقابل بالندب او الوجوب فابطل الثاني بالاذن في الترك  
 كاف في تعين الاول وهو المطلوب وما ليس بثبوت قائل ليس  
 تحت ابطال طائل اذا لا يصار اليه ولو ترك على ما هو عليه  
 تفرد احتمال التقية في الاصل الوارد بالتزم نظرا الى معلومية المبالغة  
 فيه من هولاء الاقشاب يوهن القول بالاستحياء ولو لا  
 شهرته في الاحباب وثانيتها الامر بدلاء وكلايسير لا ونحو  
 ذلك مما يدل على المسامحة وهي من شأن المستحيات دون  
 الواجبات وثالثها ورود الامر بالتزم للا مورا الطاهرة  
 والجمع بين الطاهرة النجس ومرا الجرمي ورود التحجير بين

لان قولنا في ترك التزم كان في الاستحسان وحرف الطهارة  
 العامل فيكون المضمون انهم يمتنعون لا يتزعمون التزم  
 في الجملة فان كان نظام التزم فانه لا يتزعمون التزم  
 نقل بعض افاضل محدثي النجاة والحقبة الذين هم العروة  
 الكريمة انما قد تميزوا في كمال الشهادة والتوليح والسياسة والفرقة  
 الحكم بالفضل البير بالافاقه للنجاسة وزلوا على كثير من المصنفين  
 في التزم وفي صحاح اخبارنا في فيتين حملوا على ما ثبت دلالة على الجاهلية  
 على التقية ١٣ محمد النجاشي



القليل والكثير وخامسها عدم انضباط الدنو مع استعمالها  
 النعم عليها لا يقولون ببرحتى لم تسلم رواية من ذلك **اما**  
**الثالث** اي الجواب عما قلناه في المبحث الثاني من الحجج الثلاثة  
 للقائلين بالنجاسة **فمن الاولى** ما علمت من انها معاوضة  
 بالصحاح الصريح في طهارة وعن الثانية بان الطهارة فيها  
 محمولة على معناها اللغوي في التطيب وازالة النجاسة والاستنفار  
 الحاصلين من وقوع الاقدار والحل بمعنى تساوي الطرفين فان  
 الماء قبل ازالة القدر مكروه واذا تزح ابيح استعماله ونزول التكرار  
 وبما يستأنس لذلك بقوله حتى يحل الوضوء منها فان الماء الرافع  
 للحدث **يعتبر فيه** ما لا يعتبر في طهارة من الخبث **وعن**  
**الثالث** فانه يمكن ان يكون هذا من الاعذار المستوعبة <sup>للتيمم</sup>  
 فانها غير مقصورة على فقد الماء بل منها ما يقضى الى مشقة في  
 استعماله او تحصيله او تضرر الغير باستعماله وهذه كلها مكنة الاختصاص  
 في هذا المجال **وسمى** الاخير فانه ملائم لقوله فيقصد على القوم  
 ما فهموا لعلهم كانوا يبيحون منها الاعتراف **فمن** دون النزول في

سلف في بيوتهم فحينئذ يحصل ان ينزل فيقول  
 ١٠٢  
 صدر المبحث الاول ١٢

صاع صاف ووضحه رواية الحسين بن ابى العلاء قال سألت ابا عبد الله  
عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو قال ليس عليه ان ينزل الى الركبة  
ان رب الماء هو رب الصيد فليتيه فانه لم يخص الحكيم بوقت خنا<sup>به</sup>  
والنجاسة ايضا بل عجم فافهم والله يعلم ذلك قال في التذ<sup>كر</sup>  
ماء زفرهم كغيرة وكرة احمد في احدى الروايتين الطهارة بدلقول  
العباس لا أحله للمغتسل لكن للشارب حل وبل وهو محمول على قلة  
الماء لكثرة الشارب أقول لا عبرة بالخبر العاقل ولئن سلم الذي<sup>يظهر</sup>  
من سيرة النبي هو انه كان في مقامه بركة يشرب من بئر زفرهم و  
يتوضأ منها ذكره بحر العلوم في المصابيح ولا شك ان فعل النبي اولى  
بان يقتدى به الناس من قول العباس تحقيق اماماء الحكم  
وهو ما في الحياض الصغار فهو طاهر مطهر اذا كان له مادة وهو الحوض  
الكبير مع اشتماله على الماء الكثير والتصاله بالصغار والمسئلة  
على اختلاف فديين علمائنا الاخبار فاجماعهم حجة مضافا الى ما  
ورد في الاخبار فقيروا ابن ابى بصير أخبرني عن ماء<sup>يقتل</sup> الخنا<sup>ب</sup>  
في الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي فقال ان ماء الخنا<sup>ب</sup>

البليل بالكسر شفا والمبلح و

١٠٣

يقال حل وبل او هو ابتداء



كماء النهر يُطهر بعضه بعضا وفي صحيحة داود بن سرجان قلت لا يذهب الله  
 ما نقل في ماء الحمام قال بمنزلة الجارية وفي رواية اسمعيل بن جابر  
 على ما نقل عن قرب الاسناد عن ابي الحسن الاول قال ابتداء في  
 فقال ماء الحمام لا ينجس شيئا وربما يظهر من الاخبار عدم اشتراط  
 الكرية في المادة وهو مختار المحقق كما عن المعتمد وهو ظاهر اطلاق  
 الشرائع وقواه الشيخ المعاصر في مجواهره وعمم الحكم فيما اذا لم  
 يكن المادة وحدها كرا وفيما اذا لم يكن المجموع كرا وهو المحكى عن ظاهر  
 كلام المحقق والفاضل الخراساني نفى عنه البعد في الكفاية والاحتياط  
 في الاجتناب سيما في الصورة الثانية تحقيق اذا اشبه الاناء  
 النجس بالطاهر اجتنبا جميعا شرابا وطهارة اجماعا منتولا في التذكية  
 والمختلف وعن الخلاف والمعتمد والغنية والنهاية بل محصاه وهو  
 انجزة فلا يتدرج فيه ضعف السند ومثاروا اعمار الساباطي عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل معرانا ان  
 فيها ماء وقع في احد هاتين لا يدري ايها هو وليس يقدر على ماء  
 غيره قال لا ينجسهما جميعا ويصير في معناه رذيلة معتادة وهما

واقف كما ان عمارا فطحي على ما قدح فيه العلامة في لف واختيم عليه  
 فيه على ما حكى عنه السيد في المدارك وما وجدناه فيه ولعله في محل  
 منه او وقع الاشتباه من الناقل في المنقول عنه بان اجتناب النجس  
 قطعاً وهو لا يتم الا باجتناب ما معاً وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب  
 وهذه قاعدة مفيدة لا بد في مواضع عديدة لا بد سداً لصاحب الجواهر  
 بينهاها وشيد اركانها في كلام طويل الذي لا بد جري فيه يراعى  
 جرى السيل لكن المحقق الاذنبيلي شكك في القاعدة هذه وهو  
 قال السيد في المدارك تبعاً لاستاذهم اجتناب النجس لا يقطع بوجوب  
 الامم تحققة بعينه كامر الشك فيه واستبعاد سقوط هذه النجاسة  
 شراً اذا لم يحصل المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه غير ملتفت  
 اليه وقد ثبت نظيره في حكم واحد في المنى في الثوب المشترك واعترف  
 به الاصحاب في غير المحصور ايضا والفرق بينه وبين المحصور غير واضح عند  
 الناقل ويستفاد من قواعد الاصحاب انه لو تعلق الشك بوقوع النجاسة  
 في الماء وخارجها لم يحبس الماء بذلك ولم يمنع من استعماله وهو مذهب  
 لما ذكرناه فامل قول ان الاشتباه يتحقق بوجهين أحدهما



ان يكون معه انا وقع فيه البول باليقين فاشتبه ذلك الاناء باناء  
اخر وهو طاهر قطعاً وثانيهما ان يكون معه انا ان وبالنسبة  
وصل الى احدهما يقينا ولا يعرفه بعينه وعلى التقديرين فالاشتباه  
حاصل \* ومن دون الاجتناب منها جميعا غير نرائل \* والفرق  
بين المحصور وغير المحصور ان الاجتناب في الثاني معصور \*  
مستلزم للخرج المنفي في الدين المنصور \* دون الاول \* هذا  
كلام مجمل وتفصيله انه قد تقرر في الاصول ان اذا اشتبه  
الواجب بغير الحرام بحيث يعلم دخوله في جملة محصورة لم يجز  
اصل البراءة بل يجزئ اصل الاشتغال فيجب لبيان جملة يعلم  
بإتيانها اتيان الواجب فيها تحصيله لليقين بفعل الواجب والبراءة  
عنه ودفع الخوف لضرب المترتب على تركه المحتمل على تقدير الاكتفاء  
بفعل البعض منها فان قضية اطلاق الامر عدم سقوطه بالاشتبا  
مع بقاء التمكن من الامتنال فيترتب على تركه اثاره المترتبة  
عليه من تفويت الثواب \* واستحقاق الذم والعقاب \* ولا  
ريب في وجوب التحرز عن مواضع الخوف عقلاً ونقله آما

فان قلت ما ذكرته هنا من اشتباه في الميل الاستمال فما  
المستحق منك من اجراء اصل البشارة في اصيلها وكيف لا يكون فيها  
ما يترتب على ما ذكرته هنا من الفساد وانما فان اجزاءها المشكوك في  
الاجزاء في غير محرم البنية في اللسان بما يقتضيه اللفظ والظاهر

[illegible]





بآخر منصوص جواز استعمال احدهما مع التيمم من الآخر ولو تعددت  
 الثياب جاز عند استعمال الجميع ما عدا واحدا منها وربما تعدى بعضهم  
 فاجاز استعمال الجميع لا على وجه الجمع لعموم قوله عليه السلام كل شيء  
 فيه حرام وحلال فهو لك حلال حتى تعرف الحرام من ريعينه قد عرفت  
 ولان القدر الثابت حرمة تناول معلوم الحرمة فالاصل فيما لم يعلم  
 هو الاباحة وان جواب عن الرواية بجملها على غير المحصور وعلى  
 صورة قيام اماراة شرعية على الحلية كما يستأنس لذلك برواية اخرى  
 كيف والا فقصيه ما ذكره هو عدم الفرق بين صورة اماكن تعيين  
 المحرام وغيرها ولا بين انواع المحرام ولو فتح هذا الباب لزم رفع  
 العصمة من الاموال والفروج والدماء وهذا لا الثلاثة هي المحترمة  
 في الشرع فلواراد ووطى جنبية جاز ان يحدث الاشتباه بينها وبين  
 زوجته ثم ياتي احدهما فان صافى فهو مطلوبه والا كرر ذلك الى  
 ان يصادفها ومثله الكلام في المال والنفس وعن الدليل العقل  
 بان قضية عموم النهي ثبوت الحرمة في حال الاشتباه ايضا كما اذا  
 علم ان احد الغن اثني سم سم فانه يتركهما معا اذا كان الصواب لا يعلم

لا مثل كونه فعلا من افعال المسلمين او اتمامه من غيرهم  
 او من يملكه او من يملكه في كتاب الحاشية من كتاب الطهارة  
 قال سالت الاجرة على السلام عن الجن فقلت بخبري من رآه او يحل  
 فيه البنية فقال من اجل مكان واحد جعل في البنية حرمة  
 الارض فاجلت منه ميتة فلا تأكله ولا تلمس فاشترى ما اذن  
 ان لا يخرج من السودان من رآه او يحل في  
 ميتة البرية في السودان من رآه او يحل في

فالجواب عما قال السيد بوجه أحد هـ ان قولنا اجتناب المنجس  
يقطع بوجوب الامع تحقيقه بعينه فاسد لان التقييس للعلم تابعه و  
هنا قد حصل العلم بالواقع به غاية الامر عدم حصول العلم بالعين  
ولا خيرا فان العلم الاجمالي احد القسمين والعلم متبع على كل حال و  
الاجمال لا يسوغ ترك الامتثال والشك انما هو في المكلف بدواما  
اصل التكليف فمعلوم ما ارتفع والشك لا يتفع كلما وقع نعم لو كانت  
الطهارة معلومة او لا لم يحجب الاجتناب بقضية الاستصحاب  
عند الشك في عروض المنجس وهذا الامر منعكش فان العلم حاصل  
بتحقق المنجس ولو بالاجمال والشك طرأ ثانيا بحال فكيف البراءة  
من الاشتغال وثانيها ان حاصل كلامه يرجع الى اجراء اصل  
البراءة في المقام وهو غير جار عند الفحول كما مورقرت في الاصول  
مضى ان مجرى البراءة الشك في التكليف هنا حصل لعلم الاشتغال  
للقطع بوجوب الاجتناب عن النجس الذي علم تحقيقه وكون التردد  
بين امرين او امور رافعا لحكم الاجتناب غير معلوم فلامسرح  
البراءة ومعنى عدم استلزامه لثبوت حكم شرعي من جهة آخر

[illegible]



كما في المقام فان الاستدلال باصالة عدم وجوب الاجتناب من احدهما  
 بعينه اوضح يستلزم وجوب الاجتناب من الآخر وكذا في الثوبين المشبه  
 طاهرهما بنجسهما والزوجة المشبهة بالاجنبية ذكره التوحي على ما نقل  
 عنه في اشارات الاصول وثالثها ان فيه مخالفة لما سمعت من خبر  
 عمار وساعة وقد عمل بهما الاصحاب وتلقوهما بالقبول كما عن المعتبر <sup>المتن</sup>  
 فان مضمونهما الحكيم بالتحريم في المقام ولو كان استعمال احدهما نائبا  
 لما استجارية الامام وسرايعها ان فيه مخالفة للحكم الثابت بالاجتناب  
 بلا اشتباه بالموافق للاحتياط الذي هو طريق النجاة <sup>ومسرها</sup> وحيث  
 ان اخبار هذا المقام على ثلاثة اقسام: احدها ما فيه نص على  
 اجتنابهما جميعا كوثقة عمار وخبر ساعة في نائين وكصحيحة محمد بن مسلم  
 في ثوب واحد باعتبار اجزائه عن احدهما انما قال في المنى يصيب  
 الثوب فان عرفت مكانه فاعسله وان خفى عليك فاعسل الثوب  
 كله ومثلها صحيحة زرارة وحسنة محمد بن مسلم واية ابن ابي  
 يعفور وكصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سئلت عن الرجل  
 يرق في الثوب يعلم ان فيه جنابة كيف يصنع هل يصلح له ان يصل

قبل ان يغسل قال اذا علم ان اذ اعرق اصاب جسده ولم يعرف  
 مكانه فليغسل جسده كله وكحسنة الحلبي في اللحم عن الصادق ع  
 في الميتة والذكي خلطا فكيف يصنع قال يديعه ممن يستحل الميتة  
 وياكل سمته وحششه الاخرى مثل ذلك وثانية ما فيها مبرأ يجمع  
 بينهما كحسنة صفوان بن يحيى في ثوبين اصاب أحدهما البول ولم يدس  
 ايها هو وحضرت الصلوة وخاف فوتها وليس عندك ماء فكيف يصنع  
 قال يصلي فيهما وثالثة ما في ردالة على اصالته الطهارة او بحلته  
 كقولكم كشئ طاهر حتى تعلم انه قد روقوله كل ما كان فيه حلال  
 وحرام فهو لك حلال وكصحيحنا في ولا في رجل يلي اعمال السلطان  
 ليس له مكسب الا من اعماله فانزل فيضيقه ويحسن الى سائر  
 يامرني باللهام والكسوة وقد ضاق صدرى من ذلك فقال كل  
 وخذ منه فلك المهني وعليها الوزر وكرواية عن الحسن ع السبا قد  
 عليها السلام في السمن والجبن نجدة في ارض المشركين بالروايات  
 فقال ما ما علمت انه قد خلطه الحرام فكلها وكل ما لا تعلم فكلها  
 حتى تعلم انه حرام وطريقا بجمع بين هذه الاخبار ان يحل القسم

الحاشية في نقاش الى شيخنا السيد ١٢

١١١

ان ابن عبد الله الكندي في تفسيره عن الحسن ع في قوله



الاول على شبهة المحصورة والثالث على غير المحصورة. و  
 هذه هي الطريقة المشهورة. وعلى صحة امارات في الاخبار  
 المذكورة. ودليل من جهة النظر. وقد مر. هو ان غير المحصورة  
 يتعسف فيها التحذر. واما المحصورة. فالاجتناب فيه ميسر. و  
 اما ما يترأى وروده بل باحبر الفاضل لقي في القوانين على ما  
 هو المظنون ظناً متأخراً لليقين من ان العسر والحرج قد لا يتحققان  
 في غير المحصورة كما اذالم يكن هناك ما يوجب استعمال البعض وقد  
 يتحققان في المحصورة كما اذا اضطر الى استعماله فمتزاح ومن يفت  
 عند من النصف. بادنى تأمل. لان نظر الشارع الى نظام الكل  
 وليست الاوامر والنواهي الصادرة. منوطة بالافراد النادرة. و  
 لا شك ان الحرج في غير المحصورة بالنسبة الى عامة الاحوال متحقق  
 وفي المحصورة قليل ما يتفق. وايضا فموضوع القضية القائلة بطهارة  
 الاشياء والناطقة بحليتها هو الشئ وهو اعم من المشبه بالنجس  
 الحرام. ومن الضوابط المقررة تحكيم الخاص على العام. واما  
 القسم الثاني فهو وان كان في اظاهر من القبيل الاول لكن قد يختلف

فيه الاصحاب بين قائل بالصلوة في كل منهما وقائل بالاجتناب  
 لبيان محل اخر من الكتاب وكيفما كان فمخرج النص في الاول الاناء  
 او الشوب الواحد وفي الثاني الشوبان واذا قد ورد النص فيا نحن فيه  
 كما سمعت به مع عدم تحققه بعينه مضافا الى الشبهة واعتضاده  
 بالاعتبار فقوله اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه الا مع تحققه بعينه  
 اجتماعا في مقابلة النص على انه فاسد في نفسه اذ لو لم يجب الاجتناب  
 عنه ما جاز التطهر باحدهما مع ان الواجب التطهر بما يعتقد طاهرا هو  
 لا يعتقد طهارة المشبه فلا يخرج عن العهدة بالتطهر بـ اللهم الا ان  
 يستمسك بالاذن المستفاد من كلامهم عليهم السلام في جواز استعمال  
 ما لم يعلم انه فاسد او مرام ولكنه غير جار في المقام فان الامر بالنجس  
 لا يجمعان في كلام ائمتنا الرحمن وان اجتماعا في الظاهر فدل  
 المنع ظاهر فلا يستمسك هنا بمثل قوله كل شئ طاهر حتى تعلم انه  
 قذر كما نقل عن ائمتنا في مقام الاستدلال لما ذكره من ان يمين  
 الطهارة من يمين الياسية ولا يجحان في تحقق النجس قوله  
 تعلق المشك بوقوع النجاسة اني اقول اولا بالنظر في القاعدة



ان بينهما فرقا دقيقا وبالقبول حقيقا وهو ان التكليف بالاجتناب  
 في مسألة الاناثين واحد متجزم والابتلاء به واقع شائع فهو المطر  
 النظر الشارح بخلاف المذكور فان الابتلاء به انما هو على  
 سبيل المدور وعلى فرض الابتلاء لا يستبعد الفقيه ان يترك  
 الاجتناب فيه وهذا الذي خطر بباله قد عثرت عليه في  
 كلام صاحب المعالي في ذي الكعب لمعالي الشيخ المحقق الزاهد  
 الانصاري وكان العثور على كلامه بعد هذا الخطو فجدت  
 الله على الخطور والعثور وهو ولى الامر وثانيا بالنظر الى  
 النص فان الاشتغال بالاجتناب ثابت في المقيس غير حاصل في  
 المقيس عليه والنص وارد فيه كما اشرفنا اليه وبهذا يخرج  
 الجواب عن تنظير الواحدى المنى في الثوب المشترك على ان القياس  
 متروك في المذهب من دون شك استدل رايك نعم ان  
 من قال بان النجاسة ليس لها حقيقة متصلة بل هي تابعة لعلم الكلف  
 فعلى مسلكه ربما يمكن ان يكون وجه ما ذكره السيد في المدارك  
 والاحمال ان صاحب هذا القول الضعيف الشاذ وهو الشيخ الجزائري

قال المحقق الانصاري في بعض رسائله وكذا لو كان  
 اولا للجنس كذا محققا لكل المكلف اجتنابا عنه وهو متجزم  
 بمسألة كما اذا تردد في الجنس بين اثنائه وانما هو لا دخل  
 فيه لغيره فان التكليف بالاجتناب عن هذا الاثر الاخر المتجزم  
 على غير وجهه ولا يترتب الا على التكليف بالاجتناب عن  
 الطهارة او التوب الذي ليس من شأن المكلف  
 الا اجتنابا به الى ان قال وما ذكرنا من دفع ما تقدم به من

الدارك من الاستدلال على اختياره من عدم وجوب  
 في النجاسة المستند الى ما تقدم من الاجتناب عن علم  
 عن الانا لا الذي علم بوقوع النجاسة فيا في خارجها  
 ان خارج الانا هو اركانها لا الارض التي هي النجاسة  
 جتنج المكلف عادة ولو فرض كون الخارج مما يسيء  
 التمسك بوجوب الاجتناب عن العلم الاجمالي بالنجاسة  
 بين حصة الوضوء بالارضين حصة سجدة

ايضالم يوافق على ذلك مسئلة الاقوى وجوب اجتناباثنين  
في احدهما الخ مثلا لوجود المقتضى وعدم المانع اما المقتضى فهو قول  
الشارع اجتناب الخ لمعلومة الوجود بين احدا لاناثنين ولا وجه  
لتخصيصه بالمعلومة تفضيلا لانه تخصيص من غير تخصص على  
انه يستلزم خروج الفرق المعلومه بالاجمال عن كونه محساحراما  
في الواقع واما عدم المانع فلان العقل لا يمنع ذلك واما الشرع  
فليس الا الصحيح كل شئ فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف  
الحرام منه بعينه ويحتمل ان يكون معناه ان كل شئ فيه حلال وحرام  
فهو لك حلال حتى تعرف ان في ارتكابه فقط كما في العلم التفصيلي او  
في ارتكابه مع صاحبه كما في العلم الاجمالي ارتكبا بالحرام به كما حققه  
بعض الاعلام بتحقيق السور وهو ما يشره جسم حيوان من  
الماء القليل والطعام به له خمسة اقسام لان ذال سور اما  
ادمي وغيره والاول اما مسلم او كافر والثاني اما مأكول  
الحم وغيره والثاني اما طاهر بعين او لا فالقسم الاول  
وهو سور ادمي لمسلم ان كان للمؤمن فهو طاهر بل هو في استنباط



شربه والوضوء من فضل وضوءه لا ففي لفقيه سئل على عليه السلام  
 ابتوضا من فضل وضوء جماعة المسلمين أحب إليك أو ابتوضا من  
 ركوا بيض مخمّر فقال لا بل من فضل وضوء جماعة المسلمين فإن  
 أحب دينكم إلى الله اختفيه السمحة السهلة انتهى والمراد بالبيض  
 أن لا يكون وسخا والخمر المغطى عليه لئلا يدخل فيه شيء وغرضه  
 المبالغة في النفاقة وفي كلامه دلالة على استحباب الوضوء من فضل  
 جماعة المسلمين وعموما فضلا عن المؤمنين وإن كان للخارج  
 أو الناصب أو الغال فهو نجس في سور المجسمة والمجبرة قولان فمن الشرح  
 نجاستهما وهو المحل عن العلامة في المنتهى في حق المجسمة والمشهور  
 الطهارة وفي أهل الخلاف خلاف والطهارة اشهر وأظهر وإن كان  
 المأثور الطاهر من مكره إذا كانت متغيرة ففي موثقه على بن يقطين  
 عن أبي الحسن عليه السلام ثم الرجل يتوضأ بفضل الخائض قال إذا كانت  
 مأمونة فلا بأس وفي موثقه عيسى بن النعمان قال سألت أبا عبد الله  
 عليه السلام عن سور الخائض قال نعم مأمونة وتوضأ من سور الخائض  
 إذا كانت مأمونة وتوضأ من سور الخائض إذا كانت مأمونة وتوضأ من سور الخائض

يكتمل التخصيص بأهل الإيمان بل هو الأول ١٢  
 ١١٦





ان ذكر سور ولد الزنا وسور اليهودي والنصراني والمشرک وكل ما  
 خالف الاسلام والمشهور اطهارة ولد الزنا اذا كان مظهر للاسلام  
 وكراهة سور لا قبل بلوغه او بعد لا مع اطهارة الاسلام والقسم  
 الثاني وهو سور الكافر ان كان من اهل الكتاب فنجس لو كان  
 للميت واما اليهود والنصارى فيهم خلاف كما مر وقد اخترنا النجاسة  
 فاسارهم المائتة لا عيانهم تابعة والقسم الثالث وهو سور  
 ما كوال اللحم طاهر على المشهور لقول الصادق عليه السلام كل ما يؤكل  
 بحمد فلا بأس بسور لا ولغير ذلك ما يأتي ذكره وربما استثنى منه  
 سور الخيل والبغال والحمير والدجاجة فقيل بكراهته ومستندة  
 ضعيف وعلل في الاخير بعدم انفكاكها من ملاقات النجاسة  
 وهو شهادة على التقى الا اذا لم يأت العين به وراى العين فوح  
 فملاقتها فهو مما وقع فيه الا قد اربى وما من جنس الا سائر والقسم  
 الرابع وهو سور حيوان طاهر مما لا يؤكل لحمه طاهر ايضا عندنا  
 من غير كراهة الا في سور الجداول واكل الجيف على اختلاف  
 فيها وسور المسوخ على الكلب واختلافها طاهر كاعيانها بالشهر

العظيمة في رساء الملة واعيانها وفي المناصيات الصريحة  
ان سور جميع البهائم من ذوات الاربع والطيور ما خلد الكلب  
والخنزير طاهر يجوز الوضوء به ويكره سور ما ياكل الجيف  
والميتة من هذه الجملة انتهى بل عليها من الضرورات في  
بعضها كغير ذي النفس مثل الزنبور لان التحريم منه معسور  
ولان ميتة طاهرة فاطنك في حياته بالسور ولما ياتي من  
صحة البقباق النافيه للباس عن فضل ما عدا الكلب لا يلاق  
فاحكي عن اطهر الخلاف من نجاسة المسوخ كلها ضعيف  
ما ذكر انشاء الله في محلها وكراهة ابو حنيفة سور الهر قياسا على البهائم  
اخلافا للمولانا علي بن ابي طالب في كتابه الهر سبع ولا باس لسور لا واتي  
لاستحي من الله ان ادع طعاما لان الهراكل منه ومن طرفهم روت  
عائشة ان النبي توصاه بفضلهما ذكره في التذكرة ولكن ابا حنيفة عمل  
بالقياس وكان اول من قاس به والقسم الخامس وهو  
سور نجس العين نجس بلامين قال الله سبحانه او تحم خنزير  
فاندر جس وعن البقباق سال الصادق عليه السلام عن فضل

هو ابو عباس الفضل بن عبد الملك البقباق  
عدل من اصحاب الصادق قال في تحفة السالكين  
في بيان غلغلة من ابن عبد الملك البقباق

الاضلاق في حق الاثاب والنسب عنه وما انفك عن  
سليبي عبد الملك المصداق وقال في المنتبه  
باب ثم يوهن البقباق من اسمه الفضل في الاضلاق



الشاة والبقر والابل والحمار والبغل والوحش والهيمة والسباع قال  
 فلم اترك شيئا الا سئلته فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب فقال  
 مرحب بجنس نجس لا تتوضا بفضله فتلخص ان الاسرار كلها طاهرة  
 الا القسم الاخير كما في المتن كراه اذا اخذ بالمعنى لعام من الشاة  
 للانسان الكافر ولو انتحل الاسلام والله العالم بالاحكام  
 تنبيه قد علم بما تقدم ان القليل نجس بقليل من النجاسة  
 ومنها الدم وهو المشهور بين اصحاب الخلاف والشيخ على ما  
 نقل عنه فيما لا يكاد يدرك بالطرف منه من اصبيحة علي بن جعفر  
 عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن رجل امتخط فصا  
 الدم قطعا فاضا اناء هل يصلي الوضوء منه فقال نلويك شيء  
 يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئا بينا فلا تتوضا منه وهي كما  
 تراها غير ناصية في دعواه الخاصة لكونها اعم من ان يكون  
 الماء اصابه الدم بل فيها اشارة الى انه عند عدم العلم بوقوعه  
 فيه باق على الطهارة لاصالة العدم اذ ظاهر فرض السؤال  
 علم باصابته الا ناء ولم يعلم بوصوله الى الماء ومع التسليم

فكيف يعدل إلى التفصيل بعد قطعية التعميم \* بالنظر إلى ما ورد في  
 انفعال القليل بالنجاسات من الاخبار الكثيرة وقول الفقهاء بكونها  
 منجسة صغيرة أو كبيرة تحقيق الماء المستعمل<sup>١</sup> اما استعمال في إزالة  
 الحدث او انجث اوفيهما ولو باختلاف الزمان والاول<sup>٢</sup> اما في  
 حدث اصفر او اكبر والثاني اما في الاستنجاء او غيره والثالث  
 غسل الماء الحمام فلهذا خمسة مباحث بعدة الاقسام المبحث  
 الاول في القسم الاول من المستعمل ولا يفي كونه طاهرا مطهرا  
 لاجماع المحكمين وغير واحد من الفقهاء ونفي الخلاف عند المحدثين  
 مصافا الى صالة الطهارة عموما وخصوصا الى عموم الاخبار الدالة  
 على استعمال الماء في رفع الحدث وخصوصا رواية عبد الله بن سنان  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لباس بان يتوضا بالماء المستعمل  
 الى قبل ما الماء الذي يتوضا به الرجل فيغسل وجهه ويد لا في شيء  
 نظيف فلا بأس ان ياخذ غيره ويتوضا به ورواية من رآه على  
 عليه السلام قال كان النبي اذا توضا لم يمسح بيمينه من روضه  
 فتتوضا به وعن العنيد ان استحب المتكبر ان يمسح بيمينه من روضه

كذلك في الحديث الثاني ان القسم الثاني في تقسيم  
 وعلى هذا التقسيم المستعمل في القسم الثاني في تقسيم  
 انما انما في القسم الثاني في تقسيم المستعمل في القسم الثاني في تقسيم  
 الا ان يراعى ما ذكرناه من ان يكون القسم الثاني في تقسيم المستعمل في القسم الثاني في تقسيم  
 بانه يمكن ان يقال انما هو بقرينة مطلقا ما اعتبر في الاطلاق  
 اي عدم التقيد بالحدث او الغسل ويمكن ان يقال انما هو بقرينة مطلقا ما اعتبر في الاطلاق  
 بقوله مطلقا مطلقا او كان في الاصل كذلك فصح وانما هو بقرينة مطلقا ما اعتبر في الاطلاق  
 ما وضع لانه الذي استعمله كانت اوجبه في التقسيم المستعمل في القسم الثاني في تقسيم





المشهور بين المتأخرين الجواز ولم الاصل وصيغة الطهور ليستظهر  
في مدارك لصدق الامثال ولان واجدة واجد للماء المطاق  
فلا يسوغ له التيمم واستشهد ايضا بما من رواية فضيل وفيه  
شيء وصححه علي بن جعفر عن ابي الحسن الاول قال سئلت عن الرجل  
يصيب الماء في ساقية او مستنقع فيغتسل منه للجباية او يتوضا منه

للصلوة قال اذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعا للجباية ولا

مد اللوضوء وهو متفرق الى ان قال فان كان في مكان واحد و

هو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه فان

ذلك مجزئ انتهى وفيه ما فيه من احتياط المحقق في الشائع بالمنع

من رفع الحدث به ثانيا ولا احتياط ايضا لا يخلو عن اشكال والا

عندي في غير الضرورة المنسوبة وفيها الجمع في البحث الثالث

في ماء الاستنجاء اتفق الاصحاب فيه على عدم وجوب الاراء ولا

واجماعهم حجة مضافا الى ما ورد في الباب في كصحيحة محمد بن

نعمان عن ابي عبد الله قال قلت له استنجي ثم يقع ثوبي فيه انا

جنب فقال لا بد وانما يحل علي الاستنجاء من المني بعيد لفظا وقوله

جنب فقال لا بد وانما يحل علي الاستنجاء من المني بعيد لفظا وقوله

في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة  
في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة  
في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة

في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة  
في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة  
في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة

في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة  
في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة  
في الاموال المستعمل في الحديث الاكبر وفي مدار الاستنباه  
كتاب الطهارة





هو الاول \* وعليه لمعول \* للاجماع المتقول ولانه الذي يفهمه  
 العرف من نقى لباس عند الوارد في الاخبار ولا صالة الطهارة  
 بل المطهرة وصدق الماء المطلق عليه ومعلل العلل يوجب \*  
 عبد الكريم تدل عليه ولانه جزم به في مثل الروضة والشرائع \*  
 غير ان ان بخلاف واقع \* ودر بما يحتج \* بلزوم الحرج \* وفيه انه  
 يرتفع بالعفو ايضا والاولى ان يستعمل هذا الدليل \* في استثناء لا من حكم  
 القليل \* الثاني يشترط فيه شروطها عدم تغيرها بالنجا  
 كما هو المشهور بل المحكى عن ظاهر بعضهم انها جماعى ومنها  
 ان لا يصيبه نجاسة من خارج كالارض النجسة وما استصحب من  
 داخل كالعائط والدم ومنهم من خص بالاول زعماءه انه لا  
 يخلو من الدم وغيره لا في الغالب وترك الاستفصال  
 دليل العموم ولا دليل على المزعوم \* بل لاقتصارا عما هو على  
 القدر المعلوم واما الغلب فقدمها محتوم \* ومنها ما  
 نقل عن بعض المتأخرين من ان يسبق الماء اليد فلو  
 عكس تحسنت ونجست الماء كالتنجاسة الخارجية ومرت

وشتت الطهارة لان طاهر الاضمار الوارد في  
 نقى الباس باعتبار ازالة النجاسة المختصة لا باعتبار  
 نقى الباس انما الاستنجا لا يندفعه على المياه الاخرى  
 وحينئذ لا يوجب نقى الباس بغير الملائمة وهو  
 وما اقتضى بعض فضلا عن التأخر بالنجاسة  
 انما شئت الصاحبة بالحاج مستند الى الحلق النقط  
 تلك الاضمار مردود ببيان ذلك في النجاسة الغير المتأخر  
 وسواء نقول به وما اعاده من ان الغالب عدم انفكاك النجاسة  
 عن شئ آخر من الدم او الاضمار الغير المنفصل من النجاسة  
 منسوخ بل الغالب خلافه كما لا يخفى اذ حصول شئ غاييكون  
 لعله ادم من ومن كان صحيح الطبيعة فلا يحصل شئ من ذلك  
 في محله بغيره من النجاسة استنادا بدخول نجاسة الجارية على احد  
 الاحتمالين المتقدمين ١٢٥  
 خلافتي





المذهب كما وقع اليه التلويح عن العلامة الطباطبائي المصباح  
 حيث قال وهذا النقل المتعاقد عن شيوخ الفرق ورؤساء الطائفة  
 القداماء منهم والمتأخرين على اختلاف الأعصار وتناهي الأقطار  
 يكشف عن إجماع الأصحاب على المسئلة طبقة بعد طبقة وعقل  
 بعد عصر بحيث لا يحوم حول شك ولا ارتياب ويعضد الشبهة  
 بظاهرة وشدة وذو المخالف وانقراض خلاف وعمل الشيعة واشتراك  
 ذلك بينهم حتى عرفوا به عند المخالفين كما عرفوا بإيجاب المسح  
 وتحليل المتعة وغيرهما من الأمور المعلومة في المذهب والأصل  
 في هذا الحكم مضافا إلى إجماع المعلوم والمنقول الروايات الكثيرة  
 الدالة على ذلك نصا وظاهرا خصوصا وعموما منطوقا ومفهوما  
 مضمونا متواترا بالمعنى عددها يقرب من مائة حديث انتهى وضع  
 الحاجة من كلامه زيد في إكرامه وإيعام المخصص حجة في  
 الباقي كما تقر به فثبت الحكم وفاقا للحق والعلامة والشهيد  
 وعامة من تأخرهم منهم السيد السند في الرياض ومنهم سلطان  
 العلماء وقد علمت أن الشبهة الحادثة في المحدثين أقوي



في الدليل واولى بالاعتناء من الشرح الواقعة بين القدماء  
كيف هي معتضدة بالاحبار وبوجوه من الاعتبار اما الاخبار  
فمنها رواية عبد الله بن سنان الدالة على ان الماء الذي يغسل  
به الثوب ويُغتسل به للجناية لا يتوضا به ومنها رواية عيسى  
بن القاسم قال سئلت عن رجل اصابه قطرة من طست فيه وضوء  
قال ان كان من بول وقد ريف غسل ما اصابه ومنها ما سيذكر  
في غسالة الحمام فانه لعموم لفظه يدل على المرام واما  
الاعتبار فله وجوه احدها انه قد ورد في نبد من الروايات  
سواء عليهم السلام عن ماء الاستنجاء وهو مشعر بان  
له خصوصية دعت الى السواك ليس حاله كحال مطلق الغسالة  
وجوابهم عليهم السلام ايضا طاهر في ذلك وفي بعض الاخبار  
او تدرى لم صار لا بأس ببرقلت لا والله فقال ان الماء الكثر من  
القدر وقد ذكره فلو كان ماء الاستنجاء داخل في حكم  
الغسالة وكانت الغسالة طاهرة لما كان محل لهذا السؤال والجواب  
والله العالم بالصواب وقد بينا ان قد ورد الامر عن

الشيخ الاثر في خطبه يوم غدير خم في قوله لا يلحق بالحكم الا بالحق الحكم  
المتكلم في ان نجاسته انما كانت تتقرر في الماء الكثر من قدره  
السائل عن نجاسته في الواقع في ماء الاستنجاء في قوله لا يلحق بالحكم الا بالحق الحكم  
لا ذلك كلف في الجواب انه طاهر لكونه ماء الغسالة الا

اهل البصمة والطهارة لا في التطهير بوجوب العصر كما هو غير خاف **•** وذلك  
 لاخراج العسالة على مقتضى الانصاف **•** وجعل للتعبيد لا يخلو عن استبعاد  
 واعتساف **•** ولو لم يكن ماء العسالة نجسا بالامتزاج **•** لما احتاج الى  
 الاخراج **•** والمناقشة في ذلك بانه قد يكون لخراج عين النجاسة  
 وقد يكون لدخوله في مفهوم الغسل كما في الجواهر **•** مدفوعة عند  
 المخير للماهر **•** اما الاول فلا تنها لانتم الا اذا ادعى المحصر **•** في كون اخراج  
 العسالة سببا للعصر **•** وليس كذلك بل يكفي في ثبات المطلوب انه قد  
 يكون لخراج العسالة نفسها وان لم يتبق عين النجاسة فيها كما تشر  
 به كلمة قد في كلامه **•** وهذا انا قضي لمرامه **•** فان الامر بالخراج عموما  
 يعطى ان المقصود هو التطهير زالت النجاسة في كلا التقديرين اما عينها  
 واما صفتها فهذا اذ دخل في المطلوب **•** والتوجيه مقلوب **•** واما  
 الثاني وهو دخول العصر في مفهوم الغسل **•** فلا يسا عدلا العرف  
 ولا الاصل **•** كما مر **•** فتذكر **•** وثالثها انهم حكموا فيما  
 لا يخرج منه الماء كالارض بانه لا يقبل التطهير **•** الا بالكثير  
 وفيه دلالة **•** على نجاسة العسالة **•** ورايها انه قد



ورد عن اهل بيت الرسالة ما يعقل منه بتموله لنجاسة الغسل  
 كالمنع عن سور اليهودي والنصراني وسور الكلب والخنزير والامر  
 باهراق الاناثين المشتبهين وبالتحذير عما لا في المنى والغارة  
 او الميتة او البول والنبيد واشترابهم وعدم الباس بصابنة  
 اليد للدناء في الخبث بما اذا لم يصيب شيئا الى غير ذلك من  
 الاحكام فان كانت نجاسة الغسالة مقصودة لهم فهو المأمور  
 وان كان مقصودهم عدم فهمها او فهمها مع الحكم بطهارتها  
 فهو تكليف بما لا يطاق او اعزاء او بلا امتراء او اهل العصمة  
 عليهم التحية والثناء من كل ذلك براء فمن منع الشمول  
 فقد حطوا العقول والافهام من الخاص العام اما العرف  
 العام فلما عرفت ولا شك ان الفرق بين الغسالة وغيرها  
 بان الماء لا يستقر فيها مع النجاسة كما يستقر في غيرها  
 على ما اومى اليه المولى النجفي بفرق خفي لا يساعد  
 الفهم العرفي على ان يجمع ماء الغسالة في طست ونحوه  
 فالظاهر ان النجاسة تستقر فيه هو ظاهر عند لا في هذا الصلوة

ايضا فالفرق لا يجدي به. واما الخواص فاختصهم المنتسبة لغير  
 بطرق الدلالة. وهم فصوص من ذلك كلية نجاسة الغسالة. حتى  
 جعلوها منزلة للطهارة الثابتة للماء بالاصالة. ولذلك لم يحكموا  
 بتخلفها الا فيما ثبت طهارته بالنص. وعلو ان هذا الحكم  
 به مختص. وتعلقهم فيه بغير النص كما في المدارك. انما هو يند  
 له كحائبه المولى ليهيئ اني على ذلك. واقصروا في افراد النصوص ايضا  
 على القدر المتيقن فشرطوا فيه عدة اشرايط. نظر الى ما هو الصابط  
 فيما ورد على خلاف الاصل المحكم. فافهم. واختار الفاضل الخراساني  
 من المتأخرين طهارتها وتبعه على ذلك الشيخ المعاصر النجفي. وطال  
 فيها القول واستدل بلزوم الحرج للنفي. وهو اقوى ما ذكره. ولقد  
 صوره بصورة لا منكرة. فقال لو اتفق ان بعض الناس صب على  
 فيه وبقى يثر راسه لقطع ماء الغسالة المتخلف في شعر شاربه  
 ولحيته ومنخره لعدوله من المجانين. بل من المخالفين  
 لشرعية سيد المرسلين. بل هو كلاء الحاكمون بالنجاسة  
 لا ينتظرون شيئا من ذلك ويبقى يتقاطر على شاربهم

قال السيد الميرزا محمد باقر  
 في الاستبصار من الحاشية  
 في حاشية كتاب الطهارة  
 في حاشية كتاب الطهارة  
 في حاشية كتاب الطهارة

١٣١

عبد الله بن عبد الله  
 في حاشية كتاب الطهارة  
 في حاشية كتاب الطهارة  
 في حاشية كتاب الطهارة  
 في حاشية كتاب الطهارة



لعل المختلف الذي يتساقط عليهم أكثر من الذي الفصل عرفت  
 شتى انتهى وأنت تعلم أنها قاعة لا أصل لها في الواقع + أم  
 أولا فلدننا لا دليل على نفى الحرج بالاطلاق + بل من التكليف ما  
 يشتمل على المشاق + وهو معدود من العبادات بالاتفاق +  
 كالجهد فانه تكليف عنيف + وكالحج فانه جهاد الضعيف +  
 كما ورد في الحديث الشريف + وألهم الله فيه ورفع الأقدام ليس  
 بأحد من هذا الرأس في المقام + وبالجمله فاقام الدليل على <sup>التكليف</sup>  
 ما فالشقة فيه غير منقذه عندا والى لنه + بل افضل  
 الاجمال احزمها + واما ثانيا فلدن المختلف من ماء  
 الغسالة ما كان منه عسيرا خرج فلا يخرج + للزوم الحرج +  
 فانه يتبين في هذا ان اسلا من ايتل بالوسواس + وهذا  
 اقواطرا لا حياط من جهلة الناس + كما ان عدم البكالة  
 المتأثرة على الثياب تفرط من غير التباس + والحاصل ان  
 اذكر من حركات الوسواس مد يد العوام دون الخواص  
 وانما بها باخراج ماء الغسالة اختصاص + بل من يوسوس

في الغسل والنبه و غيرههما من التكليف الشرعية فلا وجب الاغتسال  
 بالهم من سوء العادات و وعد ذلك من المأذير والفسادات  
 لزم رفع اليد عن كثير من العبادات ثم من اقوى اولتي ايضا  
 استبعاد ان يكون الماء مطهر بعد تنجسه وهو استبعاد تحت لا  
 دليل عليه والقدر الثابت هو ما كان نجسا من قبل فهو لا يطهر  
 البتة واما ما كان طاهرا في الابتداء فلا بأس بتنجسه باللقاء  
 الا ترى انه اذا تنجس بعض الاواني فكيفية تطهيره هو ان يحل به ماء  
 طاهر ثم يفرغ فلا شك ان الماء قبل الاكفاء متنجس وهو مع ذلك  
 مطهر او ما ترى ان الارض بعد تنجسها تطهر سا فل الاقدام والنعال  
 والاحفاف بلا خلاف وان الاحجار في الاستجمار مع تنجسها  
 تطهر المحل والفرق بتميز المتنجس من بين اجزائها دون الماء  
 ماله في مناط الحكم مدخل فتأمل ولو انصفت فهذا الماء في  
 تنجسه بازالة العين بمنزلة ما يستعان به في ازالة الوسخ  
 والرئ فانه يتلوث ويتلجج والبيد ينزل بين يديه الوسخ  
 بل كل فاعل مؤثر فاعدا في فعله يكفي ان يحتمل اذا كان

١٣٣  
 في بعض النسخ من التطهير بالانجاء قبل التطهير بالانجاء  
 في بعض النسخ من التطهير بالانجاء قبل التطهير بالانجاء  
 وما في النسخة والماء الذي لا يستند



التأثير فيه ولا يجب ان يبقى على حاله بعد تمام الفعل واحكامه  
 والقتال لفاعل والفصال منه والغرض من التطهير دفع الاستحاش  
 والاستبعاد لا المقابلة والاستناد ومن العجب استدلال النجس  
 المبرور بطهارته بلفظ الطهور حيث قال بعد ما عارض القبيح  
 القائل بان اللد في النجاسة يتنجس بقاعدة ان المتنجس لا يطهر  
 الاخرى تستفاد مما دل على نجاسة القليل نفسه لان معناها لا يرفع حد  
 ولا يزيل خبثا مضافا الى ظهور كون الماء طهورا المراد به الطاهر في نفسه  
 المطهر لغيره في طهارته حال تطهيره وذلك لان الطهارة والظهور  
 صفتان للماء في الاصل وهذا هو المستفاد من كونه طهورا ولكن  
 مطلوبه لا يتم الا ان يدعى للود زعم بينهما وهو ميم فان من الواع  
 الماء ما يكون طاهرا غير مطهر كما انهما قد تفارقا ان الماء جميعا  
 اذ وقع فيه قدر فلا دلالة على مطلوبه في الطهور وقد عرفت  
 الطهور ولو سلم انه في هذا المعنى طاهر فانت خبير ان الماء  
 هنا حال تطهيره طاهر واما الجواب عن القائل الثانية  
 فقد علم ما ذكره سواء في ذلك استفادتها من نفس ما دل

على الاولى \* او من ادلة اخرى \* واما ما ذكر في ترجيح القاعدة الثانية  
من انه منافي لكثير من القواعد الشرعية كالطهارة بالمتنجس واختلاف  
اجزاء الماء طهارة ونجاسة وحصول الطهارة للنجس غير مطهر  
فان جواب عنه غير مستتر \* اما عن الاول فقد ذكر \* واما عن  
الاخيرين فانه رحمه الله رفع اليد عن عموم القاعدة وحكم على جميع  
ماء الغسالة بالطهارة \* ونحن ابقيناها على عمومها وما لنا على  
هذا الحكم حسارة \* لما يلزم من مخالفته شرهتين ههنا \* شهرة  
الحكم وشهرة المبني \* فافتضاضه على قدر الضرورة \* كما هو مقتضى  
الضابطة الماثورة المشهورة \* ما لا يدرك كله لا يترك كله ولو  
انصفت فحسبك اتفاق الفرقين \* على طهارة المتخلف بعد التطهير  
وارالة العين \* واهذا الا الحكم من اعلى بعض الشئ بما حكم على جميعه \*  
فلا وجه للتشبهة بل وقع الاعتراف بمثلها في ماء الغسالة نفسه  
عن هذه البجراخر \* حيث حل طاهر كلامه بل صريحه على ان  
هذا الماء مطهر في الاول غير مطهر في الاخر \* فربما ان وصفان  
متقابلان نفيا واشباها \* اتصف بهما الماء الواحد عينا وذاتا \*



بل لك ان تقول اننا اتى من دون تفريط ولا تقصير بما امر به  
 من الغسل المقصود منه التطهير فان قدح بهذا طهارة الخل  
 مع ما عليه من الببل <sup>له</sup> والمطهر هو الوارد عنه في مقام التطهير  
 بقولهم اغسلوه وهو كثير بل صححة محمد بن مسلم في تطهير  
 الكون والانياء ورد في ذيها ثم يفرغ منه وقد ظهر في كافي  
 في طهارة الببل لترك الاستفصال به وغلبة بقاءه بعد  
 الانفصال به بل بقاءه معهود معلوم في تلك الحال به وجها  
 دفعة كانه بحسب العادة محال به كما ان في لامر باخراج الماء  
 مرة بعد اخرى وادخال ماء جديد للتطهير وعدم الحكيم الطاهر  
 قبل افراده ضربا من الدلالة به على نجاسته هذا الماء وهو ماء  
 الغسالة به مضافا الى ان قال هو نفسه سابقا ان لنا ماء واحدا  
 بعضه نجس وبعضه طاهر ولكن هنا غير متذكر حيث  
 قال انه مستبعد جدا بل قيل انه غير معقول به وهذا واضح  
 علما قال لا على ما نقول به بل هو احسن ما اتفق به مويد لنا  
 فيما سبق به والان محصل الحق وذلك لان المقيمين بيدهما

له

١٣٦

هذا هو الجواب عن الزامية حصول الطهارة بالتنجيز في غير مطهر وقامد  
 انما هو الجواب عما تقدم من ان الطهارة لا تحصل الا بالماء الطاهر  
 انما هو الجواب عما تقدم من ان الطهارة لا تحصل الا بالماء الطاهر  
 انما هو الجواب عما تقدم من ان الطهارة لا تحصل الا بالماء الطاهر  
 انما هو الجواب عما تقدم من ان الطهارة لا تحصل الا بالماء الطاهر

فرق + فان الماء في البحث السابق ماء واحد وصفه بالطهارة و  
 النجاسة المتضادتين وهو في مكان واحد لم يتغير جزء منه  
 ولم يختلف صفته، والماء هنا ما رُتبه ليس له استقرار + فامر منه  
 مطهر + ولعله متغير + ما يختلف واستقر + فهو غير ما رتبه + وان  
 قصدت الاستيناس + دفع الاستيناس فانظر الى بعض النظار  
 كالدم المسفوح منه نجس والمتخلف طاهر + وكماء البئر عند القائل  
 بنجاسته اذا تروح منه المقدّر الشرعي واستبقى + طهر منه ما  
 بقي + وشبهة القول بالنجاسة على الإطلاق وان لم تثبت عند  
 صاحب الجواهر + لكن ذكرها بعض الاعاظم الاكابر + كالشريد الثاني  
 في روض الجنان فانه قال انه اشهر اقوال خصوصاً بين المتأخرين  
 وفي قوله خصوصاً دليل على ان مراحه بالشبهة الشهيرة المطلقة وهو  
 ظاهر العلامة الطباطبائي في الدرر حيث قال شعر  
 وفي بقاء طهره خلف فست + فبعضهم فيه مع الاصل مشر  
 في مطلق الغسل والاخيرة + والغسل البتراء للضرورة  
 ومعظم اصحاب نيفر النجاسة + جرياً مع المنة قل عنه



این کتابخانه در عهد قاجاریه و در عهد  
پهلوی و در عهد مشروطیت و در عهد

۱۳۶

قاجاریه و در عهد پهلوی و در عهد  
مشروطیت و در عهد قاجاریه و در عهد





وورد المطهر في تطهير الاشياء وان كان معتبرا لكن لا يغنيه +  
 اذ من يلبس النجس او المتنجس بالوطوبية ينجس + سواء وضع اليه  
 عليه بالوطوبية فيه او فيها او عكس + وكذا لو ورد ماء او شئ يطيب على  
 متنجس في غير مقام التطهير او في مقامه مع فقد شرط من الشروط  
 المعتبرة في الماء للمطهر او في التطهير وكيفية فعله بنجاسته بحكم  
 وعلى هذا فالقضية تعم + والا فهو بحكم + ولا فارق لا قصد  
 التطهير ولا مدخل القصد فيه + كما لا يخفى على الفقيه + مع ان  
 ان الورد على طريق الاستعداد كما هو المتبادر منه وان كان في  
 اول الوهلة + لكنه يزول فيحصل امتزاج المطهر والمتنجس حين التطهير  
 ولا يسمع التميز مناهله + وتسلطان العلماء رسالة + في العسالة  
 علمها عجالة + صغير حجمها + كثير غناها + لفظها رقيق + و  
 معناها دقيق + وكانها من اخر موكلات + وصفها بعدة اشهر  
 قبل وفاتها + ولو لا مخافة الاطباء + لادرجتها في الكتاب +  
 احياء لذكرها والبقاء لاثرة وعلى اي حال + ففي المسئلة قيل وقال  
 ولا تخ عن اشكال + والعلم عند الله المتعالي المبحث الخامس











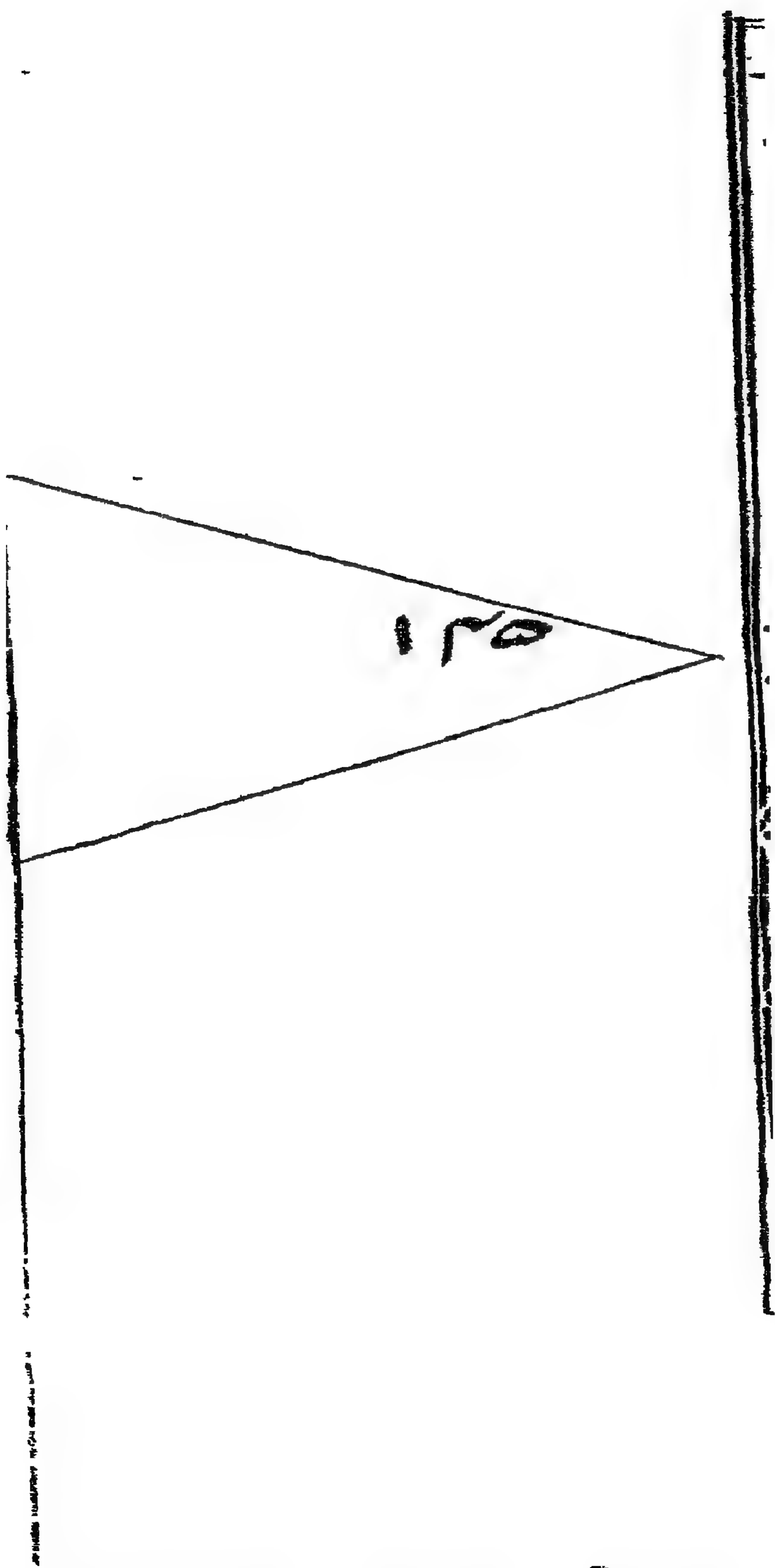
الوضوء باللبن وفي رواية السكوني الامير باهراق المرق من قدح  
 فاذا فيه فادركه ولا بأس باشتغال الطريق على السكوني لان كذبه مما  
 ليس له عند بعض اهل التحقيق تحقق ولو سلم فالكذب قد  
 يصدق ومضمونه ثابت بغيرها من الطرق والنصوص الواردة  
 للاجماع بل هو ليس بما في الحقيقة وانما يذكر على سبيل الاستبصار  
 والمائع غير الماء لا يظهر في رواية ابى بصير وابن المغيرة واشتغال  
 بذلك عند اهل البصيرة وفي صحيح ابن نزيعة قال سالت عن  
 الارض والسطر يصيبه البول وما اشبهه به هل تطهر الشمس من  
 غير ماء قال كيف تطهر من غير ماء وهذا الحديث وان استدل  
 به لذلك بعض الافاضل لكنه من التشابهات التي لها محال  
 فهو لا يستدل بالغير قابل على ان مضمونه خلاف ما قاله  
 الاكثر من تطهير الشمس فهو عندهم مطهر او متاويل به  
 كيف وقد قيل كيف يجب من كلام السائل وتظهر ابتداء كلام  
 فيسقط ما قصد الاستدلال به فيقال ان الحديث شمول على  
 التقييد ومن العامة من هو بهذا قائل الى هذا الكلام في اول المطر

قال الشيخ البحراني في رد كلامهم  
 انما سألني بعد قلند الخبز انما نقطه فانظر اليك  
 الى قوله على وجه السائل كبرية مطهرة من غير ماء وما في من  
 الطهارة من غير ماء لا يجوز ان يقال به

وثانيها الشمس تطهرها للأرض عن البول وما في حكمه إذا  
 اشرفت عليه وجففته ثابت للشبهة العظيمة والسيرة القوية  
 ونفي الحرج في الدين الأجل والسهولة المطلوبة في الشريعة  
 الغراء وللملة البيضاء والحكمة في الشرائع والروضة المنقولة  
 وغيرها من الكتب المعروفة للعلامة على سبيل الجزم من دون  
 اشعار بالحدوف بل عن الشيخ دعوى الإجماع عليه في الحدوف  
 والتقدم هنا في إجماع النقول ليس من شأن أهل التحصيل  
 بل يمكن دعوى التحصيل كما قاله الشيخ المعاصر الجليل ولنعم ما قال  
 في الدرر له وتطهر الأرض وما لا يتقل وكذا البوارى في التمثيل  
 ان جففته الشمس لا شارق ما لم يكن للعيش شيء باق ولا  
 يخالف صريحاً فيه عندي من القدماء سوى الراوندي  
 وكلام الأسكافي ليس بالمنافي لأنه احتياط بالتجنب ولم  
 يصدر لعدم التطهير بل لاحتياط عميق للشبهة وقد يستدل  
 المطلوب بأن الشمس من شأنها الأسمان الملقف للأجزاء  
 والصدق لها مع أحالة الأرض للأجزاء الباقية اليسيرة في طرح









في المسألة كما في المدارك ليس محل \* هذا هو القول لفصل  
 أما الأخبار التي هي من القليل الأول <sup>فصيح</sup> زيارته سأل باجهر  
 عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يصلي  
 فيه فقال إذا جفت الشمس فصل عليه فهو طاهر التقريب أنه  
 عليه السلام أذن له في الصلوة عليه ومقتضاه طهارة الموضع ثم  
 لم يكتف بذلك حتى علمه بأنه طاهر وهو طاهر في الطهارة ثم  
 أذهب البيهقي للصلاة المستندة على السجود قطعا فمن حملها على  
 والطمهارة اللغوية لحذر كل ما ليس ترك كما في المفاتيح فقد بعد ما  
 يأتي ولا نثبت الحقيقة الشرعية فذاك \* والأفلا ريب  
 في إرادة الشرعية هناك \* لما بينهما \* وكان القوة قضاهما  
 العموم \* كما هو المعلوم \* فله يستقيم تخصيص الشمس بالذكر  
 ولا المفهوم \* ومن هنا سقط احتمال راحة ما عدا السجود من  
 الصلوة لأنه خلاف الظاهر المتبادر ولأنه يابا لا ترك الاستقصاء  
 عن السجود عليه وعلى غيره ولأنه لا وجه لتعليق الحكم على تخفيف  
 الشمس لا لتقليل الاستناد من قوله فهو طاهر وهذا كله ظاهر

أصل  
 كتاب المدارك

موقفة عماد السامعي عن الموضع القدر يكون في البيت او غيره فلا  
تصيبه الشمس ولكنه قد يبس الموضع القدر قال لا تصل عليه  
واعلم الموضع حتى تغسله وعن الشمس هل تطهر الارض قال اذا كان  
الموضع قد رامن البول او غير ذلك واصابته الشمس ثم يبس <sup>الموضع</sup>  
فالصلوة على الموضع جائزة وان اصابته الشمس ولم يبس الموضع  
القدر وكان رطبا فلا تجوز الصلوة فيه حتى يبس فان الطاهر  
في معنى الخبر بل صريحه ان الصلوة في المصدر هي الصلوة بتمام ركعاتها  
دون مانع السجود والافلا معنى للنهي عنها في الموضع القدر اذا  
يبس فكذا المراح منها في الموضع الاخر من الخبر وفيما مر من الاجابة  
الاخرى فان الاحاديث تفسر بعضها بعضا ثم ان استفاد من  
الاجازة في الصلوة في الشق الاول طهارة الارض بالشمس لا زوال الشوائب  
عنها وانكار تغيير الاسلوب ورجاؤهم خلاف المطلوب ولما  
تستفاد نجاستها من عدم الاجازة والاشياء تعرف بالاضداد وهذا  
هذا ما اراد السيد الاستاد السناد بقوله قرينة التقابل  
توضيح المراح كما هو قضية تطابق السؤال والجواب انتهى والله



قربنة اخرى \* وان كان الوجه فيها هو الوجه في الاول \* وهو ان  
امر في الشق الاول \* باعلام الموضع حتى يغسل \* ولم يامر بذلك  
في هذا المحل \* كما نبه على ذلك الشيخ الاجل \* وللخبر تمه  
وستنكر في محل اخر \* هي به اجدر \* وصحيفة زراركا وحديد بن  
حكيم لازدي جميعا قالا فلنا لابي عبد الله عليه السلام السطح  
يصيبه البول ويبال عليه يصلي في ذلك المكان فقال كان  
نصيب الشمس والريح وكان جافا فلا بأس لان يتخذ مبالا ودها  
وان كان محملا لكون العواجم يعني وفيكون حليدا لما ذهب اليه الشيخ  
في الخلاف من ان الارض اذا اصابتهما نجاسة مثل البول طلقت  
عليه الشمس وهبت عليها الريح طهرت ولكن محمول على طهر الشمس  
وفي الباس عن اعانة الريح لها في التحفيف \* كما هو ظاهر المذهب  
الحنيف \* ولا دلالة على خلاف المطلوب في المفهوم \* لان بدو  
اشراق الشمس بدو هبوب الريح معلوم \* واما التي  
من القبيل الثاني فصحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن  
جعفر في حديث طويل قال سالت عن البوارى يصيبها البول هل

له وهو المحقق الحنفى وقيل المولى البهبهالى

عبد بن علي بن علي الازدي  
١٢٨  
توفي بكاروى من اسبيل

هل تصل الصلاة عليها إذا جفت من غير أن تغسل قال نعم لا بأس بصلتها <sup>الأخر</sup>  
 عن البوارى بل قصبها بماء قد رايصل عليه قال إذا لبست فلا بأس  
 قريب منه خبر ابن أبي عمير قال خالية عن الأسناد إلى الشمس مقيدة بنظراً  
 إلى ذكرها في الأخبار الماضية وهو إلى العادة الجارية في تخفيف الباسية  
 ما روى عن الكاظم حق على الله أن لا يعصر في أراضها الشمس لظهورها  
 موضع الاستدلال بحديث هو دل على المطلوب بظاهره ولذا  
 استدلى السيد في رياض الشجرة في جوابه ولكن ينبغي أن يُستل عن معنى  
 صدر الخبث وهو حقيق بأن يفسم قال جدي السيد نعمة الله الجزائري  
 يعني تصير خراباً حتى تضي للشمس والشمس تطرح من النجاستين البصيرة  
 والمعنوية انتهى وهذا معنى لطيف جداً لا يحسن التفسير على  
 هذا المعنى البديع فان العصيان إنما يوجب النجاسة المعنوية ومقابلها  
 الطهارة المعنوية وفاعله إنما يستوجب العقوبة والبليّة وعلى  
 هذا فالحديث لا يلائم المقام لأن المقصود بالشمس هنا تطهيرها  
 والأجسام لا الأتار إلا أن يقال أن غرض الأماة عليه  
 السلام من هذا الكلام بيان تطهيرها بقسميّة



الآن الظاهر لا ذم لها على إطلاقه والمعنى يقتضيه هذا المقام  
ويترتب على هذا الدار لها حصول الجحيم وهذا القدر كاف في  
التقديم. وأما القليل الثالث فغيره من الجحيم من الجحيم  
عليه السلام ما أبكر ما شقت عليه الشمس فقد طهره في لفظ آخر كل الشئ  
عليه السلام فهو طاهر لا شئ له على عثمان بن عبد الملك وهو مجهول  
فيما هو في غير السور والموصول لأن تقدم الخامس على غيره من الأصول  
في إفتاء الرضى ما وقفت عليه الشمس من الكمال التي أصابها شئ من  
التي أصابته مثل البول في غير ما ذكرناه من الشباب فله طهره كالأفضل  
وهو من قبل السابق كغيره من الشئ في الشئ من الطهارة  
كما أتت الإشارة. وأما ما نحن نحاسله بالفصل في الشباب فكذا  
في الباب من تخصيصه الذليل لأننا لا نجوز على أصحها بل لا ذوق  
في غير الخطأ من العبدية والشبهة في إجماع المنقول من غير الجحيم  
كما هو المقرر في الأصول. وأما القليل الرابع فغيره من الجحيم من الجحيم  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاستبصار عن أبي بكر قال سألت عن الإص  
والتي هي في البول أو ما شئ به من أهل في شئ من الشمس من غير ما

الشيخ  
ابن حجر  
في شرح  
الفتح  
قال  
في البول  
أو ما شئ به  
من أهل  
في شئ من  
الشمس من  
غير ما





الآخر وقد علمت ضعفه فأمش وكيف يقاوم هذا الاشعار أثبت  
 واستقره وأما أن يخرج أخر الخبر وقد أخذ بأوله وكان مما لا  
 يستحسنه أهل النظر وأما أن يأول ولو كان تأويله بعيدا واستل  
 في الكلام تعقيدا وهذا الذي فعله بعض الأصحاب واستيعابه  
 مود إلى لطاب وقد ذكرنا وجوها لو كان المقام مقام الجمع  
 لما ألقى إليها التمسع فلنذكر منها ما فيه الكفاية لمن له رأي  
 فنقول فيه احتمالات واختلاف الشيخ ففي نسخة  
 الأولى وهي التي أوردناها وان كان غير الشمس  
 بالغين المعجمة وفي الثانية العين مكان  
 الغير وفي الثالثة وان كانت رجاك رطبة وجهيتك  
 رطبة أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع  
 فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس فإنه لا يجوز  
 ذلك وهي رواية الشيخ في باب الزيادات وليس  
 فيها زيادة قوله وان كان عين الشمس أصابه وعلى  
 هذا فادع عين ولا اشر العين ولا للغير ولا ضيق

والثانية بعد لفظا ومعنى من الباقيتين <sup>بما قامت</sup> بالصدد <sup>وشتاها</sup>  
 على تذكر الضمير الرابع الى الشمس والعين <sup>بـ</sup> والمعلوم فيهما  
 الثانية <sup>بـ</sup> من اللغة والقرآن والحديث <sup>بـ</sup> ومع هذا فيمكن  
 تطبيقهما على المطلق كما تطلع عليه عن قريب <sup>بـ</sup> ومعنى الحديث  
 على ما أومى اليه بعض الأفاضل الأعظم أنه إذا كان الموضع قد <sup>بـ</sup>  
 من البول أو غير ذلك وأصابته الشمس ثم يبس الموضع بالشمس  
 فالصلوة على الموضع جائزة والموضع قد طهر وإن أصابته الشمس  
 ولم يبس الموضع القدر بالشمس بل بغيرها مع أصابتهما وكان <sup>طيرا</sup>  
 ولكنه يبس لأن بغيرها فادى يجوز الصلوة فيه لبقاء الحل على <sup>سنة</sup>  
 حتى يبس إن كانت رجاك رطبة أو جيتك أو غير ذلك <sup>منك</sup>  
 ما يصيب ذلك الموضع الذي أصابته الشمس لم تحفظه بل  
 جف بغيرها فلا تصل على ذلك الموضع وإن كان غير الشمس أصابه  
 حتى يبس الموضع به أو المراد لا تصل عليه متى يبس بالشمس فإنه  
 لا يجوز ذلك إلى الصلوة ويستفاد منه أنه إذا كانت أعضاء المصل  
 يابسة فيجوز الصلوة عليه فيكون المخرج <sup>بـ</sup> وأما المخرج بـ



على النجس اليابس بعد صابة الشمس وعدم حصول الجفاف بها  
 هذا على تقدير ان تكون لفظة غير بالغين المعجمة والراء وكلمة  
 ان في قوله وان كانت شرطية وفي قوله وان كان وصلية واما على  
 تقدير ان تكون لفظة العين مكان الغير فمعنى قوله وان كانت ر<sup>حلك</sup>  
 الخ وان كان بعض اعضاءك رطبا فلا تصل على ذلك الموضع الذي  
 جف بغير الشمس مع اصابته حتى يبس وان كانت عين الشمس اصابته  
 من غير ان تكون مجففة له فقوله حتى يبس متعلق بقوله فلا تصل  
 لا بقوله اصابه ويؤيد ذلك النسخة الاخيرة الخالية عن قوله ايضا  
 فان قوله حتى يبس في هذه النسخة متعلق بقوله فلا تصل اليه  
 لفقد قوله اصابه فيها فلو تعلق في النسخة الثانية بقوله ايضا  
 لزم الخالف بين النسختين في المعنى والتوفيق بينهما لا يزم وهذا  
 كله توضيح ما ذكره بعض اهلوا الاعاظم وفيه ما اولا فاعتبار اليبس  
 بغير الشمس في الفقرة الثانية على ما ذكر في التفسير يحتاج الى  
 حذف وتقدير وهو خلاف الاصل والظاهر من العبارة لذل<sup>ل</sup>  
 بل الظاهر حصول اليبس بالشمس قضيته للتقابل بالنظر الى الصورة

لما كان قوله ولم يبس  
 قوا وكان رطبا وقوله  
 حتى يبس ١٢

السابقة على هذه الصورة فلا يُضار الخ لك من غير ضرر ولا  
 وأما ثانياً فأحكم بجواز الصلوة على النفس اليلبس بعد صابون الشمس  
 أي من دون تجفيفها عملاً قائل به كما اعترف به هذا المتبحر  
 وإن ادعى أنه غير مضر والطاهر إن المراد أن أصابته الشمس  
 ولم يلبس الموضع القدر وكان رطباً فلا يجوز الصلوة فيه لكونه  
 نجساً حتى يلبس بالشمس خاصة على الوجه الشرعي وهذا الحكم ثاب  
 للأرض الرطبة التي لم تجففها الشمس ولو جففها بعد ذلك غير  
 ولذلك قال بعد ذلك وإن كانت رطبة أوجبته لك أو غير  
 ذلك منك ما يصيب لك الموضع الذي أصابته الشمس ولم تجففها  
 وإن حصل لها الجفاف بعينها فلا تصل على ذلك الموضع وإن كان غير  
 الشمس صابون حتى يلبس الموضع بغير الشمس فإن التجفيف بغير  
 الشمس غير مطهر كما هو صريح صدر الخبر ويحتمل تعليق حتى يوقله  
 لا تصل فيكون المراد لا تصل حتى يلبس الموضع بالشمس فإنه لا يجوز  
 ذلك وحكم هذا الفرع من كانت أعضاؤه رطبة وإن كان مستفاد  
 من السابق لكن ذكره ربما كان لقلة وقوعه إذ قلما يصل الإنسان على



في قوله عليه السلام لا تصل عليه واعلم الموضع  
جواب سؤال عن الموضع الذي يكون فيه البيت  
او غيره فلا يصيب الشمس

سطح الارض من غير فرش اذ كانت اعضاءه رطبة حذرا من  
انما تشوك به سيما الوجه في بعض الوجوه وللاهتمام بذلك فانه  
لا يجوز الصلوة حينئذ من جهتين نجاسة المسجد ونجاسة  
الدين لتعديها اليه وللتنصيص على نجاسة ما جفقه غير شمس  
وتعديها عند الرطوبة والشمس وقب يتأكد الدلالة على طهارة ما  
جفقه بحكم التقابل وبهذا الصراحة ويرتفع احتمال العفو  
والاباحة وبذلك بالتأمل وليس هذا الكلام احذرنا  
عن حالة الاعضاء حتى يعتبر مفرومه ويحكم بجواز الصلوة  
على النجس اليابس فان عدم جواز الصلوة عليه من منطوق صدر  
الخبر مفروم معلوم بدليل العموم فكيف يستقام جوازها  
من الذي ان المفروم به الا ان يمنع الاندماج في صدر الخبر بناء  
على الفرق والافتراق بدليل حكم التجهيز والاشراق فيفسكو  
بالطهارة في ذلك يجوز الصلوة من دون الطهارة في الثاني  
كما استظهر في قوله لا يصل عليه وهو كما سمعت انما يجب اليابس  
فيما قبله وكيفية اثبات اسم المسمى في هذه العبارة

التي لها وجوه ومحامل والمختصان المستفاد من صدر الخبر  
الذي نقلناه سابقا ثلثا لحكم اولها حكم للموضع الذي لم  
تصبه الشمس اصله وجف بغيرها وهو النجاسة وثانيها  
حكم للموضع الذي صابته الشمس وجف فيه وهو الطهارة وثالثها  
حكم للموضع الذي صابته الشمس ولم تجف فيه وبقى رطبا وهو  
النجاسة ايضا ولا شك في استفادة هذه الاحكام من الخبرين  
ديليهما وشوقه وان كانت رجلك اخرا فالظاهر على النسخة المختارة  
الراجحة انه مسوق البيان القوي في نجاسة الارض المذكورة  
في الفقرة السابقة عليها التي بقاء الرطوبة ونزولها في  
الشمس فحكم بعدم جواز صلوة من كانت اعضاءه رطبة على  
هذا الموضع وان جف بعد الشمس هذا على النسخة الراجحة وفيها  
مسند وجه عن توجيه النسخة المرجوحة ودانقلنا عن  
المولى البهبهاني في توجيهها فهو حسن ويدبر رتفع عنها البعد عن  
واما اللفظ فسهل هين ولعل هذا التصرف من الناسخ في قوله  
اصابته بالتاء فكتبه بغيرها انتقاء مكرها وهو تصرف يسير









فيما من الله به وما اطيبت شعرا تحقيق الظاهر عمومها يحكم  
 فيما لا ينقل من الارض والنبات والاشجار والفواكه ما دامت عليها  
 والاوتاد والاختشاب والاحجار والرواشن والرفوف والدواب  
 كما هو ظاهر معظم الاصحاب \* وقد نص على كل منها بعض الاجلة  
 وهو مقتضى السيرة وسهولة الملة \* بل في الروضة بعد ذكر الفواكه  
 وان حان قطافها \* ولكن قضية الحائط خالفها \* والاشجار  
 في صدق عدم النقل بحال الجفاف \* كما في الحدائق من غير  
 باختلاف \* فلو صار المنقول غير منقول طهر بالشمس كالافشا  
 المستدخلة في الدار \* والطين اذا طين به الجدار \* وكذا  
 لو عرض النقل لغير المنقول جرى عليه حكم المنقول لعدم الدليل على  
 طهارته بالشمس الا الارض واجزائها فانه لا يبعد بقاء الحكم  
 فيها وانصارت منقولة كما اذا انهدم الجدار به قطربا  
 الشمس اجزاء الارضية كالاحجار \* بل اعلم وجهه الا ان ثبت  
 الاجتماع على خلافه لانه انما فيها في يومه ثبت على عدم النقل

الرفق في الطلاق يحل على طلاق ما ثبت كالأرض  
 لا ينقل ولا ينقل الثمرة على الشجرة وظاهر السلام في التسمية  
 فقال كما لنبات والسماء دون الثمرة على الاشجار قال على السطح  
 بالشمس في ذلك ما ذكره في حاشية اوله بالاعتبار والحقان الحائزان  
 في طهارة الشمس مما لا يحل الا بالبركة على الاشجار والارض والحقان

١٩٠

وكان المستد في ذلك عموم الطلاق ورواية الجفر  
 وقوله ما اشتهرت عليه في العالم من الاشجار  
 ان كان الاصل طاهرا فيقال في النقل الذي  
 ينقل من المنقول فلو لم يدرى في وقت  
 ان السطح حال الجفاف فلو لم يدرى في وقت  
 ان السطح كان طاهرا بالشمس فيقال في النقل الذي  
 ان السطح كان طاهرا بالشمس فيقال في النقل الذي

الانساب وشتر بيني وبين لفظها الطاقان من معانيه البتة ١٣٠

فيما من الله به وما اطيبت شعرا تحقيق الظاهر عمومها يحكم

في الأصل وحكمها بالخصوص \* منصوص في النصوص \* وكأنه بني  
 منصوص \* ويتفرع على ذلك انه اذا تنجست ارض البيت ولم يصيبها  
 الشمس نقل ترابها المتنجس ووضع في الشمس \* وشر الماء عليها ان عرض  
 لها ليس \* فيطهر انشاء الله \* وفاق الاستاذا علامة طاب ثراب  
 تحقيق انما يطهر من النجاسات ما لا جرم له كالبول والماء القه  
 فلا يطهر الغائط الا اذا انزلت عينه بغير مطهر \* فيطهر على  
 الاثر وكذا الدم \* بحكم فيه بالعدم \* ولا يبعد كل البعد تناول  
 الحكم من المنى الرقيق \* ومن الخمر الرقيق \* وكذا الدم اذا رقت  
 لاتحاد الطريق \* والاحتياط واضح \* <sup>القائمة</sup> <sup>ببدا</sup> الاجتناب باجر \* وما دل  
 من الاخبار على العموم كالرضوى فخص باليس له جرم \* لانه  
 شرط في الحكم \* ذكر ولا بطريق الجرم \* وما ورد بلفظ البول  
 كصحيح زرارة فهو على طريق المثال <sup>داسير</sup> <sup>بحاجة</sup> الى السوان \*  
 وعدم خلوا الارض عنه في غالب الاحوال <sup>او</sup> على هذا فله فرق في الحكم  
 في الظاهر بين البول والماء المتنجس كسور الكافر \* لانه راجع فيما  
 ذكره من قوله عليه السلام <sup>استن</sup> <sup>اي غير</sup> <sup>وقول</sup> <sup>عليه السلام</sup>  
<sup>في الفقه</sup> <sup>رأى</sup> <sup>17</sup>

١٠١



من البول وغير ذلك وقوله بقاء قذر \* وللزوم المحرجه \* لولم  
يذكر جرحه \* وقلة تخر الزروع والنباتات والبساتين عن هذا الماء \*  
عند الاستقاء \* في مثل هذه الارضين \* المظنون فيها كفر المزارعين  
والدهاقين \* ظننا متاخرا لليقين \* وما شك في عدم جرميته  
فلا حوط بل لا قرب فيه لاجتناب \* لان داعي الاستصحاب بحاجته \*  
ومن الاصحاب \* من خصص الحكم بالبول ان هذا شيء عجاب \*  
فروع لا تظهر الشمس عند الاحتراق \* لفقد الاشراق \* وكذا اذا  
توارت بالجباب \* وكانت تحت السحاب \* وكذا الحكم في السفلى  
من باريتين موضوعتين على الارض احدهما فوق الاخرى \* و  
في السطح الباطن المتنجس بجدار خصل الاشراق بسطح الظاهر الطاهر  
وفي الداخل من جدارين متلاصقين اشرق على الخارج منهما وهذا  
بطريق اولي \* وثالثهما النار تظهر ما احالته مراد او دخانا للسير  
المعلومة \* والشهرة المحتومة \* بل لاجتماعات الحكيم \* في شطرنج  
الكتب القهريه \* فمن الشجر في الخدود اجزاء الفرقه على طهاره  
الاعيان النجسة يصيرون تماردا \* وعن المحقق في الاعتبار اجزاء الناس

نقل الحديث الجليل عن الشيخ في طيات انه اذا وقع  
على طهارة الاعيان النجسة يصيرون تماردا \* وعن المحقق في طيات  
بالاستحالة تماردا بالاجزاء \* ويحتمل الحسن بن محبوب \* وعن  
المحقق في السيرة انه قال اما الاجماع فهو ان المار الذي يمانع الجرح  
نعمتها \* ولما روينا من العلوم ان المار الذي يمانع الجرح  
هو ما يمانع \* وذلك لا يخرج اجزاء المار الى غيره \* تماردا \*  
اشترط فيه ضرورة ان يمانع \* تماردا \* ويصير ضرورة العظام والعزرة  
قال  
رأى بعد حكم نجاسة الجرح في طهارة قال  
ويمكن ان يستدل بجماع الناس الخ اقول غلط  
التدقيق فيه صدره وويله فانه انما في اول العلم بالاجماع  
اقتضى خذ بالاجماع الناس الا ان يقال ما ذكره هو الاجماع  
لكنه لا ينافي من قول المعصوم بطهارة الرادوا اعتد  
بشتر بعضه في السيرة المستفاد منها طهارة  
الدفان ١٢

على عدم توقي دواخن السراجين النجس، ولو لم يكن طاهرا بالاستحالة  
لتورعوا منه انتهى وربما يستدل لذلك بصحيفة علي بن جعفر عن  
أخيه الكاظم عليه السلام على ما نقله بعض الأعاظم عن قرب الأسناد  
سأله عن الجص يطبخ بالعدنة يصطب بها المسجد قال لا بأس بما رواه ابن  
بابويه بل المشاحة الثلثة في الصحيح عن الحسن بن محبوب سأل أبا الحسن  
عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدنة وعظام الموتى ثم يخصص  
به المسجد يسجد عليه فكتب إليه بخطه أن الماء والنار قد طهرا وهو  
مشكل أما أولا فباعتبار إسناد التطهير إلى الماء وهو أمان النفس  
الجص وفيه أن الجص على فرض كونه متنجسا لا يطهر بالماء المزوج  
فإنه غير مطهر لجماعا وأما للعدنة الموقدة عليه وفيه أن العدنة  
أن خرجت عن حقيقتها ودخلت في حقيقة الجسم الطاهر وفي  
طاهرة وهذا ظاهر وأن بقيت على حقيقتها ولم تغيرها النار تغيرا  
لم يقدحها الماء تطهيرا وإثباتا فباعتبار إسناد التطهير إلى  
النار وهو فرع تنحصر فيه اشكال على تقدير تسليمه فلا تصير  
النار رافدا لهذا توضيحا أشار إليه المحقق في الاعتبار وهو كما قال



وروى الشيخ حسين بن الحسن  
 شيخ المفاتيح وكان يصفها  
 من الاغصان

١٩٣

القصفوري غير معتبر اذ يمكن توجيهه بان يكون غرض السائل استعماله  
 حال العذرة الموقدة على الجص المخلوطة بها الباقية اجزاءها فيه  
 وانما هل تطهر بعد الاحراق ام لا وعلى الثاني فتجسس الجص المختلط بها  
 لملاقاتها برطوبة الماء بناء على ما هو المرسوم من استعماله في  
 البناء فاجاب عليه السلام بان الماء والنار مطهران قد وردا  
 عليه كل منهما كاف في تطهيره الا ان الطهارة الحاصلة بالنار  
 شرعية وبالماء لقوية وهي النظافة ونزوال النقرة المحققة بسبب  
 العذرة والعظام المحترقة واذ قد حصلت الطهارة بالنار  
 ثم لاستدلال وارتفاع الاشكال واحاصل ان كون النار مطهرة  
 شرعا قد علم بقوله ان الماء والنار قد طهرا لان الماء لا يدخله في  
 الطهارة الشرعية فان لم يكن النار ايضا مطهرة شرعا بقى المسجد نجسا  
 ولا يسجد عليه الظاهر من كلامه تجويز السجود عليه معلة بان  
 النار مطهرة وعل هذا يلزم فساد كلام المعصوم في البيهقي وعونه  
 كما انما اقره كاشا واما ذكر الماء فتوجه به بما سمعت ان اريد  
 به المذموم فيمكن ان يراه بغير ما في المظهر انما المسمى به ما كان مكشوقا

كما هو مندوب ولا يابا ان خبر في طهر الجبس المجاور للعدسة  
 والعظم المعلومة المتنجس لما فيها من الدسوسة فيختلف مورد  
 المطهرين على الارادتين ويحصل شرعية الطهارة تين على الاصح  
 وهي خيرة صاحب الخير فلا يتجه ما هو على اصل التوجيه  
 من لزوم اجمع بين الحقيقة والمجاز وتوارح علتين مستقلتين على  
 معلول واحد وان كان يمكن ان يذبت عنه بعموم المجاز وبان التوارح  
 في لعل الشرعي مجاز مع ان لكل من المطهرين على ما ذكرنا غير  
 ما هو للاخر لو سلم ان الاشكال باق في الاستدلال فلا مسئلة  
 بحمد الله خالية عن الاشكال في الاصل الاصيل والاجماع  
 المنقول عن الشيخ الجليل واستصحاب النجاسة مدفوع  
 بانتفاء الموضوع ولو لم يكن معنا الادليل الاستحالة لكفى  
 في الدلالة لان نجاسة العين حالة فيها حالة تحقق حقيقتها و  
 لها اسم في تلك الحالة واذا استحال حقيقتها واسمها الى اسم  
 وجسم ظاهر زالت نجاستها لا محالة في سواء كانت عينه او  
 بل العصرية تزول بطريق اولي في ذاك وجه للترج في المستحسن كما عن

قوله فلا يتجه الى قوله يمكن ان يذبت عنه يعني ان  
 في الاربعة ولا يتجه الى التقدير الاول في قوله  
 كونه يذبت عنه يعني ان يذبت عنه يعني ان  
 وانما شرط ان توارح علتين مستقلتين على  
 يكون المراد من شرط ان توارح علتين مستقلتين على  
 وهو شرط في نفسه ان يذبت عنه بعموم المجاز وبان التوارح  
 في لعل الشرعي مجاز مع ان لكل من المطهرين على ما ذكرنا غير  
 ما هو للاخر لو سلم ان الاشكال باق في الاستدلال فلا مسئلة  
 بحمد الله خالية عن الاشكال في الاصل الاصيل والاجماع  
 المنقول عن الشيخ الجليل واستصحاب النجاسة مدفوع  
 بانتفاء الموضوع ولو لم يكن معنا الادليل الاستحالة لكفى  
 في الدلالة لان نجاسة العين حالة فيها حالة تحقق حقيقتها و  
 لها اسم في تلك الحالة واذا استحال حقيقتها واسمها الى اسم  
 وجسم ظاهر زالت نجاستها لا محالة في سواء كانت عينه او  
 بل العصرية تزول بطريق اولي في ذاك وجه للترج في المستحسن كما عن



العالم به والله العالم **تعقيب** لك تفطنت انهم اسندوا  
 التطهير الى النار تجوزا لعلاقة السببية ولا بأس به وافرحوها  
 بالذكر تسهيدا على الناس به والافالم طهرات في حقيقة تسعة  
 اجناس به وهذا كما فعله الأطباء في تقسيم أدلة النبض به و  
 الامر هين بعد العلم بالغرض والتميز بين ما بالذات وما بالعرض  
**تحقيق** وبما يستشكل ما هو المختار به من طهارة الدخان بلحالة  
 النار به بما حكم عن الشئ من نجاسة دخان الدهن معللة بأنه لا  
 من تصاعد بعض اجزائه قبل حالة النار لها بواسطة السخونة  
 وبذلك استدلال على منعه الاستصحاب به تحت الظل كذا نقلوه  
 وتنظروا فيه من وجوه به اما أولا فلما سمعت من الاجماع واستمر  
 السيرة والزمان به على عدم التوثق من الدخان به وهو كاشف عن  
 تحقق الاحالة والاستحالة بالاسنجان به دليل على طهارته بل على  
 عدم اصطحابه لاجزاء الادهان به وربما يدعى لعفوع تلك  
 الاجزاء اليسيرة به للسيرة به وانت خبير بان معقد الاجماع مجمل  
 ليس فيه فيما ذكر مدخل به ودعوى العفوع لا تصلح للتحويل به فالمر

على ما لو اجناس أدلة البغض غرضنا سببا الاستدلال  
 في احواله واختلافه وما استدلوا به في خلافه وناسبا لاختلاف  
 في الاختلاف وعدم الانشغال منه وهو ما غفلت عنه  
 او غير منتظم في الجنس اخل في  
 بالتحالف فلا بد ان يكون الاجناس  
 ١٦

عن دار الاستقبال  
سج التذيق للشيخ  
بجانب المراد بالاسراج الأسراج تحت السما

يقع في الشرب والطعام فموت فيه فقال كان سمياً وعلما  
 زنا فانه بما يكون بعض هذا فكان الشراء فانتع ما حوكم  
 فكان اضعف فادفعه بي يسبح به وكان بردا فاطم الذنبي  
 ان عليه ولا تترك طعامك من اجل وابسات عليه وعن سيد  
 اعرج قال سالت ابا عبد الله عن الفارة تقع في السم  
 فقال لا يابس باكله وعن الفارة تموت في العسل فقال لا  
 يابس باكلها وكل يقته وعن الفارة تموت في الزيت فقال  
 لا يابس باكله ولكن يسبح **ع** اما الزيت فليس يصح به  
 خلاص في جواز الاستصحاب باليمن المتخس كما خلاص  
 في عدم جواز الاستصحاب باليمن المتخس كما خلاص  
 في نقص الجواز كونه تحت السماء **ع** يجوز تحت اسقف و  
 الظلال المشهور هو الاول على ادعى عليه ابن ابي  
 ابيس عليه مقتود والنصوص الدالة عليه مع تكرارها  
 في ذلك القيد على البقاء فيها عدمه والازمة باقية  
 تحت الحاجة ومن ثم ذهب ابن الحنفية والشافعية واليهان  
 في سلكها لكن **ع** في الزيد والزيد هو الجواز  
 في الزيد **ع**



الأكيد \* وما في سيرة الشيخ من قول لا يستقيم بهم كونه جملة خبرية  
 على الاستحياء الارشاد كما أفيد \* بقينه المقام وشهادة الوجه  
 والعرف القديم والحديد \* والله على كل شيء شهيد \* تلخيص  
 لب القول طهارة مطلق الدخان \* وإن كان ساطعاً من نجاسة  
 الادهان لما مرت الإشارة اليه من الاستحالة وتغير الاسم و  
 عدم ثبوت تصاعد الاجزاء معه وعلى التسليم فالمدعى على الشيعة  
 المصطفية \* دون الدقائق الفلسفية \* والتميز منها مستلزم  
 للعسر \* والله يريد بكم اليسر \* وليس في المستمرة الشائنة  
 في الاتفاق \* سيما العرف \* فان المستراح فيها لا يصفوا الى من  
 طويل \* ويدخله القاطن والسائل والتخيل والتبريل \* والابخرة  
 تصاعد فيه \* والبخار عاقل الدخان في الحكم وبضاهيه \* قال  
 في كشف النقاب بعد طهارة الدخان \* بعد طهارة البخار  
 انصار الناس بجمعهم على عدم التوقيف من هذه النجاسة \* وانما  
 اجزئها وحدها في المنتهى بنجاسته \* انما قاطن بخار النجس الا ان يعلم  
 ان من من الله تعالى في الجواهر وقد نقلا في المنتهى بقطره ما كان

ان هذا لا ينافي طهارة الاجزاء المارة على الاحيان النجاسة اذ لعل مراد  
 بل هو الظاهر لاجزاء الماسة التي تتصاعد مع البخار وتجتمع ولذا  
 حكم بالطهارة مع العلم بتكونها من الهواء بل هو ظرفي عدم نجاسة  
 ذلك البخار عندة نعم قد يناقش في تعليقه الطهارة على العلم  
 المتجه العكس اقول لا وجه لهذا المناقشة فان حكمه بنجاسة انما هو  
 لاستصحاب النجاسة اليقينية مادام الشك في طهارة الندوة او  
 القطرات النازلة منه لانه هو مجرى الاستصحاب فلا يمتنع  
 باليقين والعلم بالطهارة وانما حصل ان المقتضى لاستصحاب النجاسة  
 موجود والمانع لها وهو العلم بتحقيق الاستحالة مفقود  
 بل ان ثلث وان احالت النجس فما المشهور فيه الطهارة بل قيل انه  
 لا خلاف فيها فان ثبت فيها والا فالظاهر ان مبنى الحكم هو  
 الاستحالة وفي تحققها شك فالاجود النجاسة ولا أقل من ان يتوقف  
 وكذا الحكم في الاجزاء المتخرفة ولكن حكم الطهارة هو ما  
 من سائر بل عن الشيخ في اجزاء النجاسة مع ان جماعته  
 منهم جواز التيمم بالمتخرف

بيان الشيخ في الخلاف والعلماء في بعض كتب التفسير  
 الأول في غير البيان والشهيد الثاني في الروضة  
 على حالها والى الأول في كلام السيد كره طالب تروا  
 في الرياض ولا يتخلو عن بيان  
 على الأثر ١٢ من الوجيز الرابع بتفسير ١٢









بالمأهبة الى صورة اخرى والتساب باسم مبادئ الاول قتاله  
 في شرح الالفية وقيل تغير الاجزاء والقلوب ما من حال الى حال  
 كما عن الشهيد في تعلقاته على القواعد والاول جود بل  
 الثاني ان اريد بالاول فالمال واجد والا فاسد  
 لا يتقاضه بالمتفحس من القمح اذا صار دقيقا ومن الارز  
 اذا اتخذ سويقا ومن اللبن اذا عمل منه الجبن او  
 السمن وبأخبز المطبوخ من العجين وبأخلل السكر اذا  
 طبخ منه السكنجبين الى غير ذلك مما تغير اجزائه من  
 حالة الى حالة ولم يتحقق فيه ما اعتبره الشارع في  
 الاستحالة وليعلم ان الاستصحاب هو ابقاء ما كان  
 الى ان يحصل زواله لا يقان فكل من الاستصحاب  
 والاستحالة حدثان ومن اشتبه عليه الامر والتبس  
 بما اخرج بعض افراد الاستصحاب في الاستحالة او عكس  
 فالأصل فيما تغير صفته خاصة هو الاستصحاب لا اذا  
 عارضه الدلائل وكل ما فيها التلخيص حقيقة فالاستحالة

فيه هو الاصل الاصيل : فمجرد تغير الصفات لا يستلزم استحالة ولا يظهر  
 كما نرى كاد الماء القليل : اما ثبت بالدليل : فيظهر بالتغير  
 كالماء القليل اذا امتزج بالكثير : وكالثوب الرطب بالنس : اذا  
 جففته الشمس : وكذا استحالة في الاستحالة كالماء الطاهر  
 اذا استحال بوجلا لا يוכל بحده : فان الاستحالة لا ينزل بها  
 حكمه : لان المحال ليس طاهر بل ونكير : وكان غير المستهلكة  
 في الخل الكثير : فان الاستحالة لا يكون فيها سببا للتطهير :  
 اذا يظهر اثرها ولو فرض التأثير : والماء المطلق الصالح للوضوء  
 او المتنجس اذا صار مضافا فاحد حكميه يتغير : دون الآخر  
 وذلك لان المتغير هو الصلوح كان عارضا من جهة وصف  
 خال عنه وهو الاطلاق : وغير المتغير وهو التنجس كان  
 ثابتا له من حيث كونه جسماء طبا وهو باق : على ان الاستحالة  
 لا محل في الصلوح كاجراءه : اذا حصل الشك ولا شك في عدم  
 بقاءه : وهو المشكوك كاستثناء شرط وهو الاطلاق ولا  
 تخير في تغيره : لما عزم حاله : حتى لو نقل ماء بعينه ووصفه



عن ملكه لا ترفع عنه الصلوح <sup>لا تقا شرط الاباح ١٣</sup> يخرج انتقاله والصورة المحال  
 اليها ان كانت معلومة النجاسة فلا يستحال منجسته كالماء الطاهر  
 يستعمل بولاً لما لا يוכל لحمه ولا فطرته للنجس والمتنجس كما اذا  
 اخبر خلة والنطفة حيواناً طاهراً والعذرة دوداً والدم قحاً  
 والماء النجس بولاً لما كوال للحوال الشراذم <sup>السنبل</sup> عن حقيقة ودخل  
 في حقيقة اخرى كان له حكمها اذ لكل حقيقة حكم وهذا واضح  
 وللاجماع نقلاً وتخصيلاً وللسيرة المستمرة وكفى بذلك دليل  
 وقد يجتزأ المطلوب بادرجه تحت اصلهم احكام بان الحكم يدور  
 مدار الاسم ولا يقدح فيه تخلفه في بعض الموارد بالدليل فان  
 هذا شأن كل اصل اصيل ولا لزوم بطلان حكم الاستصحاب وهو  
 حكم عام بصحة الالتزام وفي هذا المقام كما لو حر اليه بعض الاعراض  
 نظر الى ما بلغ حد الشوع من انه مشروط ببقاء الموضوع  
 وفيه تأمل لا يستقيم معه هذا الاحتجاج وسيظهر  
 لك انه محتاج الى التتبع والافضاج وكيف كان  
 فقد علمت ان الحكم لا يحتاج الى هذا الادراج فلا

يحتاج الى الفحص عن الدليل \* بل يكفي العلم بان هذا الشيء مستحيل  
 واما تحقيق قولهم ان تغير الحكم \* بتغير الاسم \* فيقتضي بسطاً  
 في الكلام لا يتحمله المقام \* وجملتنا لا بد او لا من تشخيص ان  
 مرادهم بالتغير عدم بقاء الحكم السابق \* او ثبوت حكم لاحق  
 وكل منهما باطلاً في محل الريب \* لانه ربما ينافي تنقيح المناط  
 والاستصحاب \* فلا بد من التمييز بين مورد لا ومورد هما  
 ليظهر طريق الصواب \* والظاهر ان ارادة الاول بعيدة عن  
 ظاهر كلام هؤلاء الفقهاء \* فانهم يعتبرون عن هذه الاصلان  
 الاحكام تدور مدار الاسماء \* وثانياً ان هذا الاصل ينحل  
 الى قضيتين احدهما منطوق قولنا كلما تحقق الاسم تحقق الحكم  
 وثانيتهما المفهومة اما المنطوق فصدقه معلوم والرجوع في ذلك  
 الى العرب واهله \* واما المفهومة فظاهر كلامهم فيها العموم \*  
 وهو ممنوع لان دليله اما النص وانتفاء لا معلوم \* ومما جاء  
 من انه اذا تحول عن اسم انخر فلا بأس فليس من قبيل النظر  
 لانه بانحل تختص \* واقصاها \* ان يشمل ما عداه \* مما





تحوّل عن ما هي به \* ولا كلام في حجّيته \* وأما القياس  
بمعناه لو لم يتغير الحكم بتغير الاسم كان باقيا على حاله \* مع  
تغير الاسم وزواله \* وحيث عيّن يلزم القياس وهو منفق في الازمة  
الاولى نظر بجواز ان يتغير الحكم الاول بمعنى عدم بقاءه \*  
وهو اعم من تجد حكم اخر بخلافه \* وكذا في الثانية لانه  
اذا علم ان الفارق بين الاسمين ليس له تاثير في الحكم فيلزم  
وهو تنقيح المناط وليس من باب القياس \* فانه مختص بالناس  
وهذا معمول به بين المجتهدين المبتدئين \* بل عمل به الاخيار  
مع طعننا فيهم باتباع المعاندين \* وأما صدق الامتناع عند  
انما اذا كان المحكوم عليه الاسم فحكم على غيره لم يمثل وفيه انه  
ان اراد ان لا يمثل ان لم يأت بالاسم المحكوم عليه فسلم ولكن  
غير لازم لاننا نوافق في صدق المنطوق وان اراد ان لا يمثل  
لاجل التقدي ان اتى بالمحكوم عليه فلا نسلم لان التخصيص  
بالذكر لا يستلزم تخصيص الحكم بالا على القول بحجّيته مفهوم للقب  
وهي عينه في المذهب \* وأما متفاهم عمل العرب وحالهم

ان سوق الدليل وتبين ان الحكم لا يتغير بالاسم تغير الحكم الاول  
بتغير الاسم وكما ان الحكم الاول يتغير بتغير الحكم الثاني فكلما  
تغير الاسم تجد حكم ثان وهو الاول فكلما تغير الاسم  
تغير الحكم والى قوله واضحه لما اصرح فيها بخلق لادنى التغير

١٤٩

الحكم الاول بتغير الاسم كان باقيا وكما كان الحكم  
اتى بالقياس من القياس فاللزامية الاولى  
كلما تغير الحكم الاول تغير الاسم بتجدد حكمه  
بالملازمة الثانية قوله فكلما كان الحكم الاول باقيا  
لزمه القياس ١٢



فإنهم بما يغيرون الحكم بتغير الاسم في مادة ولا يغيرونه في آخره  
بل يختلف أحكامهم في مادة واحدة كما إذا صارت المحنطة  
دقيقاً أو عجياً أو خبزاً أو القطر ثوباً أو الطين لبننة أو خرفاً  
فإن حكمهم مختلف في كل منهما بالنظر إلى الأغراض المتعلقة به  
والأحوال لطارية عليه فحكمهم فيه في البيع والشراء والهبه  
بما يغيرون في النجاسة لا يتغير فقد تلخص من هذا كله أنه  
لا دليل عليه إلا فيما علم فيه حال اللفظ إنهم يغيرونه بتغير الاسم  
كما إذا كان الوصف العنواني علته للحكم على أنه لا بد من تقييد  
الاسم المتغير بكونه لكل الأشمل \* والأكثر ما يتغير الاسم في  
تغير في المسم كالزبيب والعنب \* والبسبر الرطب \* وغيرها  
من أسماء الخمر والجمل \* فإنها تختلف بحسب الصنف والوصف  
وحكم النوع لا يختل \* نعم لو كان تغير الاسم كاشفاً عن تغير  
الحقيقة فهو أصل موصل \* ولكن لا يرجع إلى الدليل الأول \*  
بل كأنه هو فلا تغفل \* ولا تطيل الكلام \* بما بقى من التقص  
والإبرام \* لأجبيه المقام \* وعدم الحاجة إليه في أصل

الماء وتصريح المشهور الطاهر من النظائر الطهارة في العلم المستحيل  
 من الكلب الخنزير وشروط بعضها شتم المملحة على الماء الكثير  
 لأنه ان وقع في القليل نجس الماء فلا ضيق ان يستحيل وفي العذرة  
 اذا استحالت الى التراب والطين بخلاف الطاهر بعض الاساطين  
 مع تصريح بطهارة التراب المستحيل من الاعيان النجسة ووقيد  
 بعضهم العذرة بكونها يابسة ولا يتضرر وجه الاول ولذلك  
 يا قول دقيقا ان هذه تفرق اجزاها الاستحالة وقد يستدل  
 له باعتبارات ضعيفة الدلالة مفضية الى الاطالة ومنها ما  
 فيه اجمال واخره تخرج في كل ما استحالة وليقتضوا من  
 بحجة من ان هذا القائل الحاد حل الجليل يستدل الطهارة  
 التراب للمستحيل من الاعيان النجسة بان الحكم معلق على الاسم  
 فيزول بزواله وهذا هو الاصل الذي سمعت من احكامه وعرفنا  
 عليه وماله ولنجاسة المستحيل ملحا بانها قاطعة بالاجزاء وقد  
 علمت ان هذا مطرد في كل استحالة وقد حربت بما وعيت ان  
 قوله في ضرورة التوضيح وهو قضاة من انما هي عند المفسرين

له وهو ما قل في الجواب عن من في التحقيق من ضرورة علم  
 كون النجاسة ذاتية اخرى على ان النجاسة مستثنى عن الروايات  
 لا سيما من جوامع الشيعة في القواعد من ان الاستحالة من  
 الاصول من عبارة عن غير التوضيح بل هو يعلم منها في العذرة في  
 بالضرورة الصورة بغيرها المعروف في علم منها في العذرة في  
 صارت ترابا وان رطبها الجسيم في غير هذا الاطلاق يكون الحاشي  
 ان اجزاء الاصل المستحيل بالمرءية فلا تحقق فيها الاستحالة بعد  
 لو لم تجز في الاستحالة فان من التوضيح في الدليل الاول  
 انما هو في الجواب عن النجاسة فيلزم في الدليل الاول  
 انما هو في الجواب عن النجاسة فيلزم في الدليل الاول  
 انما هو في الجواب عن النجاسة فيلزم في الدليل الاول

بأنه ليس الثاني النجاسة فيه وفي كل متغير وان كان قد تفرقت  
 في الحقيقة



فكيفنا بجمع بينهما والتوفيق فافهم واسأل الله التوفيق وذلك  
 ان تقول في توجيهه ان الاجزاء الارضية باعيانها موجودة  
 في العذرة حال كونها عذرة بيضاء ان شخصاً لها كالرائحة  
 واللون سائرة لها في تلك الحالة فاذا زالت عنها من انفسها  
 يظن بها الاستحالة وان الظن لا يفيد عن الحق شيئاً وهذا  
 الصق يكاد منه ووافق بمجموعه فقد نقل عنه في كتابه اذا  
 ملأ ان النجاسة قائمة بالاجزاء فلا تزول بتغير اوصاف محلها  
 انتهى ونقله عن المنتهى وفيه بعد ان الكلام على هذا الكتاب  
 والارض وما ذكرته فهو على التسليم غير مانع من ان يكون  
 يشار الى استحالته في رأيته السدرة عند عده حقيقة  
 ثابتة محققة ولعلها الفهم والخوف كما سلف ولو كانت  
 فرض الاستحالة فيها فرضاً واقعياً لكان يحل بطهارتها اذا صار  
 جزء من النبات ولا اقل من ان يكون هذا منعاً منه و  
 انكاراً في صورة الدعوى فعلى المادعي الاثبات والاحتياط

يستدل + فليتأمل + هذا هو الكلام في الاول + واما الثاني  
فله وجه كما قيل + وهو انها اذا كانت رطبه تلحق بها التراب وهو  
غير مستحيل + فلو استحالت النجاسة بعد ذلك وامتنعت بقيت  
الاجزاء الترابيه على النجاسة والمستحيله ايضا لا شتباها كما  
عن المعتبر قال الشيخ حسن + وهذا الكلام حسن + لكن لا يخفى ان  
النجاسة حينئذ عرضة قابلة للتطهير + فهو خارجة عن محل  
البحث والتقرير + ولعل غرضه مجرح التنبية والتنويه وبالحجة  
فلا حجة للخلاف في المسئلة + ولولا لما افرحناها عن الامثلة +  
ومع ذلك فالاحوط الاجتناب عن خروجا عن خلافه <sup>حالة</sup> هو لا  
وان لم تساعد الا ادله + فصرح <sup>تطهر</sup> انما اذا استحالت خلاف  
بنفسها من غير افساد + وهو من الضرورة بمكان لا يحتاج  
الى الاستشهاد + واما اذا تخللت بالعدو فصيل تطهر ايضا  
ويجتمل المنع وتوقف الشهيد ربه والثاني احوط واوفق بعد اول جملة  
من الاخبار كخبر العيون عن علي عليه السلام <sup>كلوا</sup> انما تطهر ما افسد  
ولا تاكلوا ما افسدتموه انتم وخبر ابي بصير عن الصادق انما



يُجْعَلُ فِيهِ اخْلَاقُ الْاِئِمَّةِ جَاءَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ وَخَبَرَ عَنْهُ اخْمَرُ  
يُجْعَلُ خَلْدًا قَالَ لَا بَأْسَ اِذَا الْمَجْعَلُ فِيهَا مَا يَقْلِبُهَا لَكِنَّا مُعَارَضَةٌ بِأَيَّةٍ  
وَالْمَشْهُورُ لَاحِلٌ وَيُمْكِنُ اَنْ لَيْسَتْ لَهُ بَانَ لَاسْتِحَالَةِ الْعِلْمِ الطَّاهِرَةِ  
وَالْحَلِيِّ وَالْعَلِيِّ وَالْعَلِيِّ بِبَلْجِكِ الْاِجْمَاعِ عَلَيْهِ عَنِ  
الرَّيْضِيِّ وَالْحَلِيِّ وَظَاهِرُ الْفَاضِلِ الْهِنْدِيِّ وَهُوَ مَدْلُولُ صِحَّةِ  
عَبْدِ الْغَنِيِّ الْمُهْتَدِيِّ كَتَبَتْ إِلَى الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ حَبْلُكَ  
الْعَصِيرُ بِصِيرٍ خَمْرًا فَيُصْبَغُ عَلَيْهِ اخْلُوشُ يَعْنِي لَا يَحْتَجُّ بِصِيرٍ خَلْدًا  
قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَمَا حَلَّ عَنْ فَقْدِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَنِ السَّرَاشْرِ  
مِنْ خَبَرِ أَبِي بَصِيرٍ وَهَذَا مُشْتَقٌّ عَنْ عَلِيِّ عِلْوَجِهِ بِالْمِلْحِ وَغَيْرِ كَمَا فِي الْخَطِّ  
وَصَحِيحَتُهُ جَمِيلٌ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكُونُ لِي عَلَى الرَّجُلِ رَأْسٌ فَيُطْعِمُنِي  
بِهِ أَجْرًا فَقَالَ خَذْهَا ثُمَّ أَفْسَدَهَا وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُدَيْدٍ أَجْعَلُهَا  
خَلْدًا وَعَلَى هَذَا فَيُجْعَلُ الْخَبَرُ النَّعْمَ عَلَى الْكِرَاهَةِ جَمْعًا بِدَلِيلِ تَشْكِيلِ  
الْأَيْضًا الْحُكْمُ بِهَا قَطْعًا بِدَلِيلِ أَنْ أَفْسَدَ وَأَجْعَلُ صِيغَتَا أَمْرٍ تَدُلُّ  
عَلَى الرَّجْحَانِ وَهُوَ الْكِرَاهَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ إِلَّا أَنْ يَقَالَ الْعُلَمَاءُ  
نَزَلَتْ فِي خُصُوصِ الْمَقَامِ حِفْظًا عَلَى مَا لَمْ يُمْسَسْ مِنْ مَشْرِعٍ مُحْكَمٍ

في صورة العلامتين بعين مستهلكة لأنها ان بقيت بعد تنجسها نجستها  
 ثانية ويعتد رُعن المشهور بمنع التنجيس للتبعيه كما في الآية وفيه  
 شيء وهو ان اقصر ما يدل على التبعيه هو ان النجس اذا ظهر  
 المستحيل ولو بعد جرح وهو يستحيل ان بقيت النجاسة في الآية  
 وهذه العلة في العين مطلقا غير جارية اذ يترك العلامتين لاجسام  
 الفانية الا ان يقال ان دليل العموم ترك الاستفصال ففقد  
 تلخص مع اختلاف الاخبار في علامتي النجس ان مطلق المتخلل  
 يظهر ويحل فافسادها اصابها العموم لادلة المعلومة وفيه  
 قال البحر الطباطبائي في المنظومة والخروج العسير ان تخللا  
 فباتفاق طهر وحلله بنفسه او بعد جرح القلب ان بقي العال  
 فيه او ذهب ثم ان وقعت النجس في حجب النخل فالظاهر انه  
 لا يظهر ولا هو وان استهلك ولا دلالة فيما مر على طهره لان  
 المتبادر منه عكس ذلك ولو طهرت لزم طهر البول وغيره من  
 النجاسات اذا وقع في المرق فاستهلك وزهق وهذا قول  
 فيشكل ومن العجب العجيب عمل الفاضل القاساني بما هو بعد

لا الحيلولة او النجس  
 خارج اجاب وجوب  
 حجب



من القياس للتعرف في حيث قال ان الخلل لا يقصر من تلك الاعيان  
 المعالجة بها وهو من اغرب مسائل الاخبارية واعجبها فانهم  
 اشد الناس منعاً وانكاراً على لقياس حتى انهم يدعون  
 بطاؤون القياس بالاولوية والفحوى فكيف يستجيز لا مع الفارق بعد  
 هذا الدعوى وهو ان الاعيان اذا وقعت في الخمر طهرتها  
 بالنقص والخمر اذا وقعت في الخمر نجست الخمر ولا مطهر لها عقدة  
 الا الاستحالة وهي متأخرة عن نجسها او معه تنزلاً فاذا استحال  
 استحال الى الخمر الخمر ولا يعمل تقدم استحالة الخمر على نجس  
 الخمر لان الاصل انها محتاجة الى مضي زمان صاير لانها فرع  
 على ملاقاته المبتدئ للخل وبعبارة اخرى ان العين اذا وقعت  
 في الخمر واحالتها خلافاً فهناك نجس وهي الخمر من نجس وهي العين الملقاة  
 وكلاهما تطهر اما باستحالة ما جيعاً والاولى استحالة الثانية  
 تبعاً للنقص واما اذا وقعت الخمر في الخمر فهناك نجس من نجس  
 ايضا والنجس هو الخمر وان استحال لكن الملتبس هو الخمر باق على  
 حاله ليس له حالة يستحيل اليها ولا محل للذبيبة بل عدم العلة

الشرعية \* ولو ادعى أنها بغير الوقوع استحالت ولم يتطرق اليها  
 الخلل خلل \* فلو تسمع من غير نظر ولا عقل \* خصوصاً من يدعي  
 اليقين \* ويبالغ في التكدير على الظن والتخمين \* وكمرين توقف  
 الشهيد وهو من المجتهدين العظام \* في جواز علاج الخبر <sup>جسماً</sup> لا  
 وبين تعدد ما لقاساني وهو من الاخبارية من تحوير العادة  
 مطلقاً الى طهر الخلل الغر المستهلك فيه الخبر بتوهم الاستلزام  
 من غير نص في المقام \* وخامساً ما لا انتقال هو التحول من صنف  
 حقيقة حكمها النجاسة الى اضافة مطهرة كذلك لانسان اذا  
 انتقل الى القمل \* والبق \* وبقيد الحقيقة خرج العلق \* فانه  
 لا يضاف اليها حقيقة بقول مطلق \* والظاهر من كلامهم ان  
 الانتقال \* مطهر بالاستقلال \* والفارق بينه وبين الاستحالة  
 ان فيه التساب اسم مبائن ولو مع بقاء الحقيقة وهي لا يبق فيها لكن  
 طاهر ما نقل عن الشهيد في الذكر من ان الله قال يطهر الله ما يشاء  
 الى البعوض والبرغوث بسرعة استحالة الى ما الله راجع الى الاستحالة  
 ويحتمل ان يكون قوله هذا كناية عن التساب اسم مبائن باضافته



الى البعض وعلى التحال فهو مطهر في ما ذكر من المثال لقوله عليه السلام  
 في دم البراغيث ليس به بأس وللزوم المخرج وللشبهة التي كانت  
 ان تكون اجماعاً وذلك الذي يثبت به الملامح والآفة الاضافة  
 مجال واسع للكلام واما العلق فالظاهر ان الدم المتخضب  
 اليها لا يحكم بطهارته \* الا بعد العلم باستحالة توافيق السيد العلماء  
 ومن في طبقته \* من الاعاظم فانها كما المجامع \* والله العالم  
 وسادسها الاسلام وهو مطهر ان كان عن كفر اصد اجماعاً بل  
 ضرورة من الدين او المذهب ويتبعه ما به \* من عرفه ورضاه  
 دون شك \* ولا فرق في بدنه بين النجس والمتنجس لان النجاسة  
 الكفرية اذا زالت عنه بالاسلام زالت العرضية ايضا لانها  
 وعدم اشتدادها \* لو قلنا بعد تضايف النجاسة بل على القول  
 به ايضا للسبب المستمر وعدم ورود الامر من الشارع بوجوب  
 تطهيرها مع القطع بتلحقها بانواع منها \* في عمق \* وبان استماع  
 الماء في زمن كفره \* غير مفيد لطهره \* نعم ان كانت عينها حية  
 الاسلام موجودة \* لم يكن بد من تطهيرها على الطريقة المعهودة

وَأَمَّا إِنْ ارْتَدَّ عَنِ الْفِطْرِ الْعِيَاذُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْلَمَ ۖ فَمِنْ بَطْنِ قَبِيلٍ  
لَا وَغَرِيٍّ إِلَى الْعِظَمِ ۖ وَاخْتَارَ الشَّيْخَ الْمَعَاوِيَةَ ۖ صَاحِبَ الْجَوَاهِرِ ۖ  
وَقِيلَ نَعَمْ حَتَّى الْقَائِلُ بِالْغِيَاثَةِ أَمَّا أَولَاؤُنَا فَسَتَحْبَابُكُمْ بِكُفْرِهِ  
وَبِغِيَاثَتِهِ وَفِيهِ أُنْهَمَا جَمِيعًا قَدْ زَالَا بِالتَّوْبَةِ فَلَا مَعْلَلَ لِدُخَانِهَا  
وَمَا بِاللَّهِ يُحْكَمُونَ بَعْدَ تَوْبَتِهِ بِارْتِدَادِهِ ۖ الْمُرِيدُ لِمَا وَانَّ اللَّهَ  
هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ۖ وَأَمَّا ثَانِيًا فَالْإِجْمَاعُ الْمَنْقُولُ عَنْ  
كُشْفِ اللَّثَامِ عَنْ عَدَمِ قَبُولِ تَوْبَتِهِ وَمُسْتَدَلٌّ بِصِحَّةِ بَابِ مُسْلِمٍ  
مِنْ رَغَبٍ عَنِ الْإِسْلَامِ وَكُفْرٍ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ۖ بَعْدَ إِسْلَامِهِ  
فَلَا تَوْبَةَ لَهُ وَقَدْ وَجِبَ قَتْلُهُ وَبَانَ مِنْهُ أَمْرُهُ وَيَقْسَمُ بِاتِّرَاقِ  
عَلْوِيٍّ لَهُ فَإِنَّ مَعْنَى نَفْيِ التَّوْبَةِ نَفْيُ أَحْكَامِهَا الَّتِي فِيهَا الطَّهَارَةُ وَ  
مُسْلِمُ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى مِنْ شَكِّ فِي اللَّهِ بَعْدَ مَوْلِدِهِ مِنَ الْفِطْرِ  
لَمْ يَفْعَلْ إِلَى خَيْرٍ أَبَدًا وَمَوْثِقُهُ السَّابِقُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ كُلُّ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ ارْتَدَّ عَنْ دِينِ  
الْإِسْلَامِ وَحَمْدُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسُلُوكُ بَنِيهِ وَلَكِنَّ  
فَانْ دَمَهُ مِائَةً لِكُلِّ مَنْ مَعَهُ ذَلِكَ مِنْهُ وَأَمْرُهُ بِاللَّهِ مِنْهُ يَوْمُ



اوتد فلا تقرب، ويقسم ماله على امرئته الحديث وفيه انه ان اراد العلم  
 قبول توبته عدم قبوليتها مطلقا فالاجماع ممنوع لتحقيق الخلاف  
 في المسئلة من اعظم المجتهدين وهو وافضل الاساطين  
 كالشهادين من الاولين وبجر العلوم من المتأخرين وهو ان اراد  
 عدم قبوليتها طاهرا فمسلم وفيها في التخصيص بهذا المعنى نكتة  
 لا يستلزم نفس الطهارة والعبرة بالاجماع على عدم قبول توبته  
 في الظاهر مطلقا والآفة الصريحة في هذا المطلب غيبا صفة  
 لصحة ان يكون معزى نفيا عدم قبولها ومنعها من اجراء الاحكام  
 الخاصة، واما المسئلة فمع ضعفها خالية عن النفع كالمثقة  
 واقصاها الاخبار عما هو الغالب من احوال المرتدين فممثل  
 ما ورد في حق بني امية وولد الزنا واما ثالثا فبان مجرى  
 مجرى الكفار اشعار احكامه من قتله وقسمته ماله بذلك  
 فيحكم عليه بالنجاسة التي هي من احكام الكفر بل هو اهلها  
 وفيه انه كذلك ما لم يتب فاما اذا تاب ولو يظفر به  
 السلطان فبشر الاسم الفسوق بعد الايمان فيحكم

عليه عتار فأمنك بما يحكم به الكافر. ومعلوم أن الكافر إذا أسلم  
فهو ظاهر. ومن هنا وضحه أنه لا يمسك للقائلين بالنجاسة  
بالأطلاقات الدالة على كفر المرتدين. واستحقاقهم النار في يوم  
الدين. لأن ذلك مقيد بأن يموتوا وهم كفار. ولم يتوبوا إلى  
الله العفار. على أن التوعد بالنار. واقع في سائر أهل الكتاب  
ولا قائل بنجاستهم جميعاً كما هو الظاهر. وما يصلح حجة للقائل  
بالطهارة فوجوه أحدها أنه مكلف بالعبادة البتة فلم يقبل  
توبته. كان تكليفها عبثاً قبيحاً لكونه تكليفاً بلا إطاق وقيل  
عليه أولاً أنا لا نسلم كونه مكلفاً لأنه في حكم الميت وجوبه الله في  
حكمه في بدينونة زوجته وغيرها مما ورد فيه النص لا أنه في حكم  
في سقوط التكليف إلا أنه إن المفقود عند تحقق الشرط في  
حكم الميت أيضاً ولذا تطلق زوجته وتقسم تركته ولكن لا يسقط  
عنه الصوم والصلاة ولو كان في الفلانة وليس من كان في حكم  
الميت سقط عنه التكليف بل هذه الوجبة الكلية لا مصادق  
لها في فرع أصلاً ولو كان المرتد في حكم الميت مطلقاً لفعل



ما شاء معلناً من الفصص والنهب والقتل والزنا ولم  
يكتب عليه شيء مما يخفى وان احدث ما احدث وهذا  
شرع مستحدث ولو اراد الله ميت على سبيل المجاز بالشارع  
لانه سيقول به فقول المجاز فيه وكلامه مختلف ولو صح لسقط  
التكليف عن الفريق والموتحل وغيرهما كالساحر المسلم والزنا  
بالمحارم والتارك للصلاة او الصوم اذا اخذه احكامهم على  
انه لا يقتل في صورة الفرض بل حي عيشه على الارض وثانيا  
انه لا يجزى في التكليف بذلك بامتناعه باختياره لما هو مقر به  
محله ان ما بالاختيار لا ينافي الاختيار وله نظائر كثيرة في الشرع  
وجوابه ان هذا انما يتم في التكليف بالعبادة بعد وقتها اما قبل  
الوقت فلا لعناهم وجوب مقدمة الواجب المطلق قبله فلا يخص  
عن لزوم فيه التكليف في بعض الاوقات مع انه حسن مطلقا مع  
ان قولهم ما بالاختيار لا ينافي الاختيار ليس من الضوابط <sup>الكلية</sup>  
العامة بحيث تشمل المقام لتخلفه في موارد من تعدا بمجنابة  
عناك ان لا يتعدى ان اغتسل فانه يتيم ولا

يُكَلِّفُ بِالْغَسْلِ عَلَى الْأَقْوَمِ مَعَ أَنَّ السَّبَبَ بِاخْتِيَارِهِ عَلَى أَنَّهُ فَرَّقَ  
 فِي الظَّاهِرِ بَيْنَ مَا كَانَ فِعْلُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ سَبَبًا لِعِزَّةٍ عَنِ الْمَكَلْفِ  
 بِمَكْنِ فَوْتِ الطَّهَوْرِينَ بِاخْتِيَارٍ مِنْهُ وَمَنْ سَوَّفَ الْحُجَّ وَضَمَّ  
 مَا لَهُ وَبَيْنَ مَا كَانَ فِعْلُهُ مَوْجِدًا الْعُقُوبَةِ أَوْ حَكِيمًا مِنَ اللَّهِ وَكَانَ  
 ذَلِكَ الْأَمْرُ الْأَلْهِي هُوَ السَّبَبُ لِعِزَّةٍ كَمَا فِي الْمُنْتَازِعِ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ  
 عَدَمِ قَبُولِيَةِ التَّوْبَةِ وَلَوْ سَلَّمَ أَجْرَاءُ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ مَطْرَحًا  
 فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَلَا سَلَامَ فِي الثَّانِيَةِ كَيْفَ وَقَدْ جَاءَ فِيهِمْ عِنْدَ  
 اللَّهِ مَا جَاءَ أَمْ كَيْفَ وَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْفَرْضِ بَقَاءُ التَّكْلِيفِ عَلَى  
 حَالِهِ فِي الْعَمَى وَالصَّمَمِ وَالشَّلَلِ وَالْبُكْرَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ التَّقِيمِ وَ  
 ثَابِتٍ فِيهَا أَنْ نَقُولَ عَلَى طَرِيقِ الْأَلْزَامِ أَنَّ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا تَدْرُسُ بِمَدَارِ  
 الْأَسْمَاءِ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ الْحَدِّ حُلٍّ فَلَهُ وَجْهٌ لِبَقَاءِ أَسْمَاءِ كَوْنِهِ  
 وَاسْمُ الْمَرْتَدِّ عَنْهُ زَائِلٌ بِهِ بِإِعْلَى التَّحْقِيقِ أَيْضًا لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ جَرَيَانِ هَذَا  
 الْأَصْلِ الدَّائِرِ عَلَى لِسَانِ كُلِّ فَقِيهٍ إِذَا كَانَ الْحُكْمُ تَقْلِيدِيًّا عَلَى الْوُجْهِ  
 وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَهَذَا كَذَلِكَ فَإِنْ مِنْ أَرْتَدَّ عَنْ دِينِهِ نَحْبَسَ مِنْ  
 حَيْثُ أَرَادَ مَرْتَدًّا فَتَجَاوَزَتْهُ الْيَمِينُ وَالْقِيَالُ صَفَا لَا يَرْتَدُّ وَلَا



شك في ذلك والذات التائب من الذنب لمن لا ذنب له ولا يكفر مع  
 الاستغفار كما لا يصير مع الأصر كيف لا وقد أخرج بعضهم الإسلام  
 تحت الاشتغال ببعضهم تحت الاستحالة وثالثها ان ارتداد ذنب كل  
 ذنب مغفور بعد التوبة لما جاء في الرجاء والعفو والمغفرة والفتح  
 بابها الى الفرة ما لا يحصى كثرة ولو كانت له ذنوب كما لا يرضى  
 والبعاء والرمال الاشجار والسموات والكواكب والعرش والكرسي كما في  
 حديث الشاب التائب وغيره من الاخبار الماثورة عن السادة الاطباء  
 حتى ان في بعضها ليغفر الله تعالى يوم القيمة مغفرة ما حطرت قط على قلوب  
 احد حتى ان ابليس لطاول الهارجاء ان تصليبه والنع من شمولها الكفر  
 مستند بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون  
 ذلك لمن يشاء ليس في محله لانه في حق المشركين اذا ماتوا على الشرك  
 وان المشرك تابة بل توبته بالضرورة فكيف لا يشتمل عمومها على التوبة  
 التي بعد ما أسلموا لم يميت كافرا انه استت قول بعضهم ان هذا لا يكره  
 من ارجاء ايات القرآن وذلك انه لم يستثن في الاشارة ومعلوم  
 انه في عموم التوبة ايضا ثبت في عمومها في كل ذنب وقولها

عِبَادِي الَّذِينَ اسْرِفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ  
 اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَلَا شَكَّ أَنَّ أَوَّلَ  
 الْمَرْءِ اسْرَافًا مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِمْ قِيلَ لَهُمْ لَا تَقْنَطُوا أَوَّلُ مَا يُقْبَلُ  
 تَوْبَتُهُ لِمَنْ دَانَ أَنْ يَقْنَطَ وَيَسْأَلَ الْيَأْسَ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ مِنَ الْبِرِّ الْكِبَارِ  
 فَلَيْفَ يُسْتَبَاحُ لَهُ ذَلِكَ وَفِي الْقُرْآنِ مَا يُرْجَى مِنْهُ كَمَا نَقَلَ الْفَرَّالِيُّ فِي  
 الْأَحْيَاءِ عَنْ الْأَمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ لَا صِحَابَ  
 أَنْتُمْ أَهْلُ الْعِرَاقِ تَقُولُونَ ارْجُوا آيَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى  
 قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ اسْرِفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ  
 وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ نَقُولُ رَجَى آيَةَ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَسَوْفَ لُعُطُوكَ  
 رَبُّكَ فَتَرْتَفَعُ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَرْضَى وَوَلَدَهُ مِنْ  
 امْتِنَانِهِ فِي النَّارِ وَبِالْحُلَّةِ فَلَا يَخْلُو أَمَّا أَنْتُمْ مَأْمُورُونَ بِالتَّوْبَةِ أَوَّلًا وَعَلَى  
 الثَّانِي يُلْزَمُ الْأَعْرَاءُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَامْرُكٌ بِالتَّوْبَةِ مَعَ عَدَمِ مَقْبُولَتِهَا غَيْرُ  
 مَعْقُولٍ عِنْدَ الْعَقْلِ بِدِلِّ صَانَفٍ لَا سَلْبُ الْعَدْلِ بِهِ وَلَا يَسِرُّ مِنْ صِفَاتِهِ  
 تَعَالَى أَنْ يَأْمُرَ بِالسُّؤَالِ عِنْدَ الْعَطِيَّةِ بِحُجَّاءٍ وَفِي بَعْضِ الْأَدْعِيَةِ  
 السُّؤَالُ بِغَيْرِ حُجَّاءٍ أَلَا إِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُنْفِذَ بِأَفْرَوعٍ مَعَ عَدَمِ



مقبوليتها فلا يستقيم للفارق وهو ان تكليف الكافر صحيح وان لم  
يصح ايقاعها منه لكونه في قوة المشروطة ما دام الوصف وبهي صلاتها  
لا المشروطة بشرط حتى يلزم المحذور وتكليف المرتد بالتوبة مع  
عدم قبولها ليس كذلك فان المشروطة ما دام الوصف في حقه كانت  
ايضا على هذا التقدير واليه عن استتابة متعلق بمن عدا <sup>المرتد ما دامت</sup>  
كالولاية غير صان لقبول توبته بينه وبين الله ولا  
دال على عدم انتفاعه بها اساسا بل على انه لا ينتفع بايقاعها  
اذا راي باسا بل مقتضى هذه الادلة القوية حقيقة ان  
يصح توبته في السر والعلن حتى انه ركن اليه من ركن حكم  
نقله المحقق الشيخ محمد حسن ولكن اجماع على عدم قبولها  
منه في الجمل ايجانا الى التفصيل كما تبين في اقتصار ايفاء هو  
خلاف الاصل على القدر المتيقن وكيف وان ثبوت الطهارة  
التي بناءها على لظاهر اولي واهون من ثبوت النجاسة التي  
تحتاج الى العلم ولا يكفي فيها الظن خصوصاً اذا كان ثبات  
الاولى لا اصولاً لعدلية والايات المحكمات وثبات الثانية

بالحديث والشيء بالشبهات فمن استمسك في طهارته بما دل على طهارة  
المسلمين فله عليه اداء الطهارة لا يحتاج في ثبوتها الى اليقين بل الى  
ان نقول انا اذا علمنا انه في نفسه لا طاهر فله من التنجيس في الظاهر  
فان الحكم بالتنجيس لا يستلزم واقعية القدارة فليف يحكم به مع  
لواقعية الطهارة نعم ما هو ظاهر في الواقع يحكم بنجاسته في بعض  
المواقع كاستصحاب النجاسة عند عدم العلم بتطهيره الواقع والكل  
هنا في حكم الرد واعلم بوجوه عنه لا في حكم عدم العلم بوقوع  
التوبة منه بل في القول في الاجماع بعدم ما ستر ان معقلا اما  
ان يكون عين تنجيس او ما يستلزم تنجيسا بقاء على الاحكام الكفيرة  
التي فيها التنجيس واما ان يكون غير ذلك اما الاول فانه حكمه فلا  
سبيل لغيره حتى يعتمد على الاجماع عليه لما علمت من انه متفرع على  
ما بنا في العدل ويصادم العقل من المولخنة بعد التوبة والرجوع  
والاجماع على خلاف المقطوع غير مسموع ولا متحقق الوقوع مع  
انه معارض بالاجماع المنقول على طهارته الموافقة للاصول وقا  
التأويل هو مسلم غير ممنوع ولكن لا يفيد الخصم فلا يضمن ولا يفتن من

لا يشير عليه السلام في هذا كما في كتابه مشهور  
اسلام يجمع ارجح من انفراد فطري برهان  
رواية الاحكام في الشبهة في الذكرى يطهر الكافر  
بسلامه اجماعا ولو كان عن ردة فطرة على الاشياء  
197  
اشبه في قوله على الاشياء دليل على وقوع الخلاف  
في طهارة الميت الفطري فاعل ما تعلق الاشارة  
من دعوى الاجماع في موضع آخر

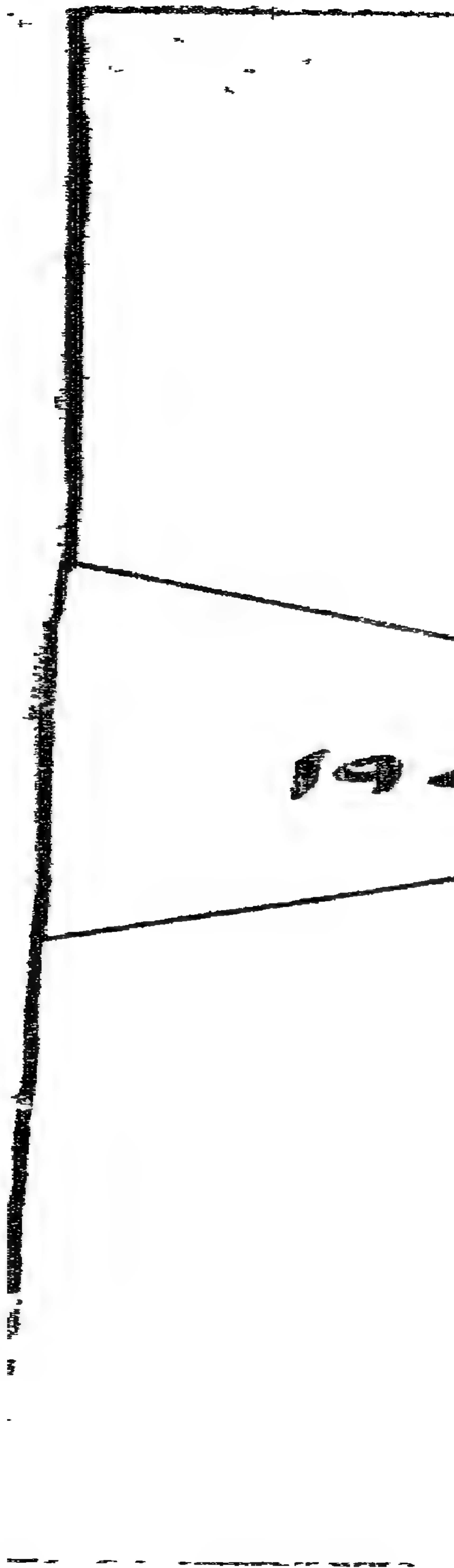


فليكن معنى عدم قبول توبته ظاهراً في احتمالها بعد ارتداده مرة  
أو اثنتي عشرة مرة أو أكثر إذا تاب بـ: لا ينقض به مخرجه من باب الله وعظمته  
فلا تنذر عنه الحدود \* وإن كان طاهرًا ناجيًا راجياً رحمة الله وهو  
الغفور الودود \* وسرايعها ما رووه عن الباقر عليه السلام أنه قال من  
كان مؤمناً فحج وعمل في إيمانه ثم أصابته في إيمانه فتنة فكفر ثم تاب ولم يزل  
قال بحسب الله كل عمل صالح عمله في إيمانه ولا يبطل منه شيء انتهى فقوله  
كل عمل كذا قوله لا يبطل منه شيء مفيد الاستغراق بقضية الشورى في  
الأول والثمرة تحت النفي الثاني ولا يربان من الأعمال ما هو مشروطاً  
فإذا كان نجساً لفسد منها ما هو مشروطاً بها مع أنه ناطقٌ بعصمتها  
جميعاً إذا لم يخص لما قبل الردة ولما بعدهما بل إطلاقاً وعمماً  
مع أن التخصيص عاينها على تقدير التسليم \* نص على المطرفات  
المناطية الخواتيم \* وبارادة ما عمله في الإيمان الأول \* يتم أيضاً  
مطلوب من استدلاله بحجب حبط ما فعل \* لو كانت توبته لم  
تقبل \* لأن الموافقة شرط في العراج كما نظروا ببر كتاب الله عز وجل  
فهذه وجوه من الاعتبار \* ومنها ما أشار إليه بعض أصحابنا الأخيار

فَاكْذَبْنَا لَوْ شِئْنَا نَأْتِيَهُمْ مِنْهَا مَا لَمْ يَذْكُرُوا فَاسْتَسْنَاهُ وَحَدَّثْنَاهُ \*  
 وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّأَكُّدِ التَّاسِيسُ \* إِنَّ التَّطَهِيرَ أَوْجِبَ مِنَ التَّجْبِيسِ  
 وَالْمَسْئَلَةُ مَعَ ذَلِكَ لَا تَخْلُو عَنْ اشْكَالٍ \* وَاللَّهُ الْعَالِمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ \*  
 قَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِي لَا يَقْبَلُ تَوْبَتَ ظَاهِرٍ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَا جَمَاعٍ فِي شَعْنَيْنِ  
 قَتْلِهِ مُطْلَقًا وَفِي قَبُولِهَا بِاطْنًا قَوْلُ قَوِي حَذَرًا مِنْ تَكْلِيفٍ مَا لَا يُطَاقُ  
 لَوْ كَانَ مُكَلَّفًا بِالْإِسْلَامِ أَوْ خَرُوجَهُ عَنِ التَّكْلِيفِ مَا دَامَ حَيًّا كَامِلًا لِعَقْلِ  
 وَهُوَ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَحَيْثُ نَدَّ فَلَوْ لَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ لِحَدِّهِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى  
 قَتْلِهِ بِوَجْهِهِ أَوْ تَأَخَّرَ قَتْلُهُ وَتَابَ قَبْلَ تَوْبَتِهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى  
 وَصَحَّتْ عِبَادَتُهُ وَمَعَامَلَاتُهُ وَظَهَرَ بَدَنُهُ وَلَا يُعُودُ مَالُهُ وَزَوْجَتُهُ  
 أَلَيْسَ ذَلِكَ عَمَلًا بِالْإِسْتِصْحَابِ وَلَكِنْ يَصِحُّ لَهُ تَجْدِيدُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا  
 بَعْدَ الْعَدَّةِ وَفِي جَوَازِهِ فِيهَا وَجِبَتْ كَمَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ الْعَقْدُ عَلَى الْعَتَّةِ  
 مِنْهَا نَسَبًا بِالْجَمَلَةِ فَيُقْتَصَرُ مِنَ الْأَحْكَامِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ عَلَى الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ  
 فِي حَقِّهِ وَحُتِّ غَيْرِهِ وَهَذَا أَمْرٌ خَرُورًا الْقَبُولِ بِاطْنًا هَذَا كَلَامُهُ  
 فِي حُدُودِ الرُّضَى إِلَيْهِ بِإِنَّا لِلَّهِ فِي رُضَا جَنَانٍ مَقَاصِدُهُ  
 الْعَلِيَّةُ \* وَسَأُتِمُّهَا النِّقْصَانِ ذِكْرُهُ فِي الْمَطْهُرَاتِ لِتَوْعِيلِ مَنْزِلَاتِهَا



**أحدها** ماء البيرقانة يطهر بنحو المقدرة عند القائلين  
 بنجاستها بالملاوغة تكافئ وعند غيرهم سرحة ما تعير لكنه  
 غير متعين لأن اسناد التطهير إلى المادة ممكن بل هو خارج  
 النجس وإبقاء الطاهر على ما اختير من طهارة التربة فاهو شئ  
 من التطهير وثانيهما العصير إذا غلغ واشتد ونجس في قول  
 فيطهر يد هاب ثلثيه عند القائل بنجاسته وهو خلوها عما عليه  
 الفتوى فالبحث عنه قليل الجدة وثالثهما الأرض  
 وهي طهرة في الجملة للأجماع المنقوان المحصل المستند بقوله عليه السلام  
 جعلت الأرض مسجداً وترابها طهوراً وينبغي أن تذكر ههنا أنها  
 أحدها لتعين المطهر من أصناف الأرض وهو التراب والرمل والحجر  
 المنخرف والنجس والأحجر وهل يشتط فيها الجفاف لا حوط ذلك فلا  
 يطهر الرطبة وأما التند فيغفلو بأس بها وكذا الأحوط بل لا ظهر اشتراط  
 الطهارة فيها وإن مال جمع من المحققين كالفاضل السبزواري والسيد  
 الطباطبائي العموم نظراً إلى الاطلاقات لما فيه من المعارضة بما ورد  
 فيه الفصل بالماء على الاطلاق فإن النجس منهم غير مطهر بالاتفاق





ولانه اذا نجست الرجل بارض نجس فروا اليك النجاسة بارض اخرى  
 مثلها مستبعد جدا الا ان يجعل الحكم تعديا فيكون الثانية مطهرة  
 لاثر الاولى كما هو قضية قوله الارض يطهر بعضها بعضا ولكنها نجسها  
 مرة اخرى فله فائدة في التطهير بالانها لا تطهر بالاخيرة الا باستعمال  
 طاهر قطعاً قطعاً للسلسل كما افاده استاذ الكل في الكل وبل في  
 صحة الاحوال المحل اشعار بشرطية الطهارة كما يظهر بالتأمل في نعم  
 يد الحكم ما هو المحكوم عليه بالطهارة لسهولة خیر السبل ولا تكليف  
 بالواقع كما لا تكليف بان يغسل و ثانياً ما يقيد ما يطهرها وهو  
 غسل القدم والنعل والخف وخشبة الا قطع لا يجوب ولا العصا  
 ولا وجهه بالتأمل في القدم كما اتفق لبعض من تقدم و ثلثها  
 كهيئة التطهير وهو السيل بالمشي او الدلك انما تستل النجاسة ذات  
 عين حتى يزول عينها و اثرها من الاجزاء التي لا تقبل الازالة  
 ولا ببقاء اللون او الرائحة للصحيم ولكن يمسحها حتى يذهب أثرها  
 ولاولاً اشتراط الشئ خمس عشرة ذراعاً او اقل في صحة الاحوال  
 رحلها يطهرها باليتميم الجبل والغائط والدم والجرم وما

لأنه ان الرجل اذا نجست بارض نجس فروا اليك النجاسة بارض اخرى وان لم يكن قبيحاً بغيره فلو لم يزل الارض  
 تطهر بعضها بعضا اي اثر بعض لكن لا تقاها الارض فتكون  
 نجاسة ثانية والسابق لا يورث في اللاحق فقتل  
 ١٩٨  
 حكم النجاسة كما اذا استعمل في الارض  
 من الارض عاود الارض واست النجاسة  
 فلا بد من الازالة اسلم طاهر قطعاً قطعاً  
 لثب سلسل في غير

وما ليس كذلك وخامسها ان التراب مطهر في الجملة لغير ما ذكرناه  
 لاني اذا وقع الكلب فيها وتاسعها زوال العين فانه مطهر للبواطن  
 كالاذن والعين والفرج والقرح بله خلاف لاصل البراءة ورفع التحريم  
 وبسهولة المنهج وطاهر قول الرضا عليه السلام يستنجي بغسل ما ظهر  
 منه على الشرج وموثقه عمار الساباطي عن رجل سئل من انقذ الدم  
 هل عليه ان يغسل باطنه يعني جوف الكلف فقال انما عليه ان يغسل  
 ما ظهر منه وصحيفة صفوان عن اسحق عن عبد الحميد قال للصادق  
 رجل شرب الخمر فصبغ فاصاب ثوبي من بصاقه فقال اليس تشمت وبالجمل فلا  
 اشكال في محكم ولا مرجح للدم يتباطئ لعل الاصحاب وتيقن المناط  
 والافق ولا تردد الاخبار مع ضعف بعضها تامل لان المنصوص فيها  
 حكم الفرج والكلف والفرج والدم على ما ذكرناه ولا يمكن ان يكون المراد عدم  
 التكليف بتطهير البواطن لعدم تنجسها لانها نجست ثم طهرت بزوال  
 العين حتى صار ذلك هو المذهب المختار لبعض المشائخ القليلين  
 وان كان بعيدا عن الاعتبار مخالفا لما وقع في كلام الاصحاب بالضرورة  
 وكيفية تارة من انه مطهر بعيد للطهارة ولكن لا تارة للخلاف

فان مقتضى النجاسة العينية نجس الاتقي كما هو كانه  
 فان مقتضى النجاسة العينية نجس الاتقي كما هو كانه  
 فان مقتضى النجاسة العينية نجس الاتقي كما هو كانه

القول ببقاء النجاسة اللازمة للنجاسة في الاعيان بالخبر  
 وسلبه عنها في وقت واحد لغيره ولو بالنظر الى ملائمة الظاهر  
 والباطن ٢٢ منه



حتى يبرأ من الاختلاف + فان كلاً من الفريقين + يحكم بطهارة البواطن  
بعدئذ واللعين + وإما قبله فما يتجسس شئ عندها بملاقاة نفسها +  
بل بملاقاة العين الموجودة عليها فلا يظهر لتجسسها + وكيف ما كان +  
فرواها ولوعن طهارة الأعضاء كاف في الحيوان للشبهة وأصل البراءة و  
ظاهر الأخبار الدالة على طهارة أسرار النباع + وفي كلام الشيخ فأيون  
بالإجماع + وفي صحيحة زرارة عن الصادق عليه السلام قال في كتاب علي  
إن الهرة سبع ولا ناس بسورها وإن لا سحرة من الله أن أدع طعاماً لأن  
الهررة أكلت منه وفي وثقة عمار قال سأل عما شرب منه بزازاً وصقعه فقال  
كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه لا أن ترس في منقاره دماً فإن ترس  
في منقاره دماً فلا تتوضأ منه ولا تشرب منه ومن هنا ظهر أن لا محل  
للشك فيما هو المشهور من أن الحيوان لا يشترط فيه الغيبة لترك الاستنسا  
في الرواية + خلافاً للعلامة في النهاية + والاحتياط مطلوب في الدين  
إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وعاشرها الغيبة  
ذكرناها في المطهرات تأسيلاً لأصحابها وما هي إلا سبب من الأسباب  
تلك بطهارة لا بدع ما عاين من الأوابين عند لقاءهم الغائب

بشرط علمه بالنجاسة واهليته لا يزال ولا يكون مكلفاً معتقداً أو  
 أو استصحابها أو كون الغيبة زماناً تختم فيه أو يعلم آتيانه فيه بالشرط  
 بالطهارة فأسناد التطهير إلى الغيبة أسناد مجازي و لكل من القيد  
 المذكور قيد آخر من واصل الحكم مخالفة للاستصحاب و  
 ولذا استشكل بعض الأصحاب و إنكرة الفاضل القاساني و لكن  
 أثبت جماعة من المحققين منهم السيد الاستاذ العالم الرباني و هو  
 وان كان مخالفاً لما ثبت من أن الأصل مقدم على الظاهر و لكنه انظر  
 للسيرة المحققة و سهولة الملة المحققة و يل عن تهديد الشهيد الثاني  
 وبعض شراح المنظومة الإجماع عليه و ضابطة التقديم أطرافها مشكل  
 بل هو مختص بغير باب الطهر والحل و للزوم العسر و مخرج المنفيتين  
 والفحص عن ما لم يرتق به راي العين و فان كل بشر فحسه معلوم  
 و وقوع التطهير منه مضمون أو موهوم و هذا هو الوسواس و  
 للمنافع من معايشة الناس و المنظر من المأكل والملابس و الحضور  
 في الجماعات والمجالس و بقي شيء هو أن حكم طهارة ثابت عند  
 شرائطه و أوصافه و إلا في صورة اعترافه و تخلافه و ابقائه



الآن على ما كان من قبل الصرافة ثم هنا مباحث البحث  
 الأول فيما عني من النجاسات وهي عدة أشياء أحدها دم  
 القروح والجروح التي لا ترقأ وان كثرت والنظر في أمور الأول العفو  
 عنه ثابت في الصلوة والطواف بدو خلافه بل للجماع وفي  
 الجرح والنصوص المستفيضة منها ما رواه الشيخ عن أبي بصير  
 قال دخلت على جعفر وهو يصلي فقال له قائد بن ثوبان  
 دماً فلما انصرف قلت له ان قائد بن ثوبان ان ثوبان دماً فقال  
 ان دماً لميل ولست اغسل ثوبان حتى تبرأ ومنها صحيحة ليشراك  
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون به الدماميل والقروح  
 فجاءه وشابرة مملوءة دماً وقيحاً فقال يصلي وثيابه ولا يغسل ولا يشتر  
 عليه ومنها صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قلت لابي  
 عبد الله عليه السلام الجرح يكون في مكان لا يقدر على نظره فيسيل  
 من الدم والقيح فيصيب ثوبه فقال دعه فلا يضرك ان يغسله  
 ومنها خبر سماعه قال اذا كان بالرجل جرح سائل فاصاب ثوبه  
 من الدم والقيح فليتركه حتى يجف ثم يغسله

له نقاء الدم مع كونه رقيقاً وسقماً جف وسكن

دم القروح والجروح وعفوه في الثوب والبدن

كتاب الطهارة

ن الدمل

الساباطي وقد سأل عن الدمل ما ميل تكون بالرجل فتبخر وهو في  
الصلوة بمسحه ويمسح يده بأحاطا وبالأرض ولا يقطع الصلوة  
ومنها صحيحة ابن مسلم عن أحمد بن مسعود عن الرجل يخرج به  
القروح فلا تزال تدعى كيف يصلي فقال يصلي وإن كان الدمل تسيل الشاة  
مقتضى النصوص عموم العفو في الثوب والبدن قليلا كان أو كثيرا  
سائلا في جميع الاوقات او قاطبا لجريان او تخلل فتره تسع الصلوة او  
لم تخلل ومن اصحاب من يطلق ومنهم من ضيق واختار السيد  
في المدارك وقبله المحقق الشيرازي والشهيد الثاني الأول وهو  
الأوفق بالسهولة المطوية في خير الملام وبالأول ان لا يفرق في ذلك  
بين النافلة والفريضة إذا قائل به ولا شاهد له فيما من  
المستفيضه وعلى هذا فلا يلزمه تقبل التخفيف ولا عصب القروح  
الدائمة وظاهر المحكي عن المخلاف الاجماع عليه ولكن ينبغي تقييد  
التعدي بالمغتفر إذا كان في مظان التعدي كما ذكره الاستاذ  
العلامة أحله الله دار الكرامة وليس بواجب إطلاق الأدلة  
وخلافها عن الأمر بالتعظيم عنه بل ظاهرها التوسع في أمره ولا





يبعد القول بانريد عنه يسيل ويتعدى الى اى جزء كان من البدن  
 او الثوب ولا يحد به هو بنفسه كما عن المحدث الجرجاني \* وان كان ظاهر  
 موثقه عمار شمول العفو ايضا للنفث في الشق الثاني \* فلو سر جرح  
 الدامي الواقعة على اسر بيده ووضعها على القدم \* فوالعفو وان كان  
 محتملا لكن لاحوط العدم \* الثالث معنى العفو انه نجس خص  
 فيه من قبل الشارع فلا يجوز الدخول معه في المساجد اذا كان متعديا  
 بل لو لم يدخلها مطلقا كان اوفقيا محاطا \* وان كان يشعر باعتقار  
 التعدى ايضا اطلاق قوله عليه السلام بمسح بيده باحاطة بالاربع  
 هل يستحب له غسل ثوبه مرة كما عن العلامة في عدة من كتبه وله رواية  
 السرائر عن الباقر \* ان صاحب القجر التي لا يستطيع صاحبها ربطها  
 ولا حبسها يصب ولا يغسل ثوبه في اليوم اكثر من مرة وفيه نظر  
 نظرا الى الحديث الاول الدال على ترك الغسل فانه على تقدير رجحانه \*  
 كان مقتضى شأنه \* المبادرة الى تيانه الا ان يجعل تركه للتنبيه  
 على عدم الوجوب فلا ينافي المطلوب \* الخامس اذا لاقى  
 المايع هذا الدم قسيرا بالعفو ايضا وليس بذلك البعيد \* بل



لروجه شديد \* لما في التحرز من استخراج والعسر الشديد \* فان  
 الاعضاء فلما تخلوا عن العرق وطوبى الماء \* في الصيف والشتاء \*  
 وتظهر الادلر وصرح صحت لبت في العفو عن القيمة وهو مائة ملة  
 للدم وان وجوب التحرز منه يستلزم منية الفرع على الاصل لان الاصل  
 وهو الدم الخالص معفو عنه خفيف النجاسة فكيف يكون الفرع وهو  
 المزوج بالطاهر نجساً منجساً غير معفو عنه بل مقتضى الفرعية امتزاج  
 الطاهر ان يكون نجاسته اخف وامره اسهل \* ولا اقل \* من ان  
 يستصحب الحكم الابل \* وقواه الشهيد في الذكر واستظهره  
 في المدارك ووافقهما الشيخ المعاصر في الجواهر \* وقيل بالعدم  
 فيما خالت الاصل على القدر المتيقن والقول الاول هو النقول عن العادة  
 في المنتهى ووافق السيد الاستاذ العلامة في الوجيز فيما اذا تحقق في  
 التسليم واستحسن العفو فيما يندرت كاله كالعرق والقيح السارس  
 فرق بين دم ودم غيره فلا يُعفى عن الاخير لان العلة في الاول عسر  
 التطهير \* وهو في سائر غير عسائر \* فعدم العفو في طاهر على هذا







القول في عدم الغش من مقدار الدرهم

كتاب الطهارة

وصلت فيه صلوة كثره فاعده ما صليت فيه رواه في الكافي  
 مضمرا ولا يقدح ذلك فيه بعد ما سمعت من انه مسند في  
 الفقيه + وبعد ما علم من حال ابن مسلم من انه لا يسئل في مثل  
 المقام + غير الامام + عليه السلام + كما لا يقدح الترويض <sup>بالحكم</sup>  
 بالاطراح في الشق الاول لا يحمل على الاحتياط فان هذا التفصيل  
 لا قائل به في الاحتياط + وقد ظم من عدم الغش عازاد من مقدار  
 الدرهم + وهو كك اللوجع نقاد وتحميلة واخلاق ما دل على نجاسة  
 الدم + واما مقدار الدرهم + فالراجح فيه عدمه + لان الاصل وجوب  
 الاكراه في هذه الناحية من غير ان يغير الالاء + وفاقا لظاهر الشهيدين  
 في المعتبرين شقيهم + والروضة البهية + وللمحك عن ظ الفقير  
 البداية والتميم والشرائع + وعن الوسيلة والفتية واخادون <sup>طائفة</sup>  
 ونسب الى الشهرة فيما نقل عن كشف الالتباس والى الاكثر عن اللوامع  
 خادفاما انشبا الى سائر وجلي عن الانتصار + من الغش والاحتياط  
 وهو كما ترى فانك لا تحميه الا اذا لم تجد صابرا <sup>كأنه الامام</sup> فاولئك المذكور ابقاء  
 والتقريب + ذلك في قوله وما كان اقل من ذراية <sup>طائفة</sup> في إشارة

الاحتياط في الغش الطاهر في الاستصحاب  
 ٢٤٤  
 النسخة من النسخ المعقودة للاهتمام بها



الى الزائد على مقدار الدرهم وهو شاسل الدرهم ولذلك لم يذكر  
 في غير الحديث الاحكام ما هو اكثر من ذلك ولو كان لشارة الى الدرهم لكان  
 التشقيق غير حاصرا ولكنه عن افادة مطلوبة قاصرا اما اولها  
 فيمنع المنع الظاهر لاحتمال التراجع في غيره ومعناه واذا كنت قد  
 رأت درهما وما زاد كما في قوله تعالى وإن كن لئساء فوق اثنتين  
 في قوله عليه السلام وان كان له مقام في منزله او البلد الذي يدخله  
 اكثر من عشر ايام فعليه التقصير ومثله في كلامهم كثيرا وان كان  
 لا يخلو عن شرب القياس في اللفظة وهو محذور فان هذا الاطلاق  
 غير مطرح بل على السماع مقصوره بوقا ثانيا فادن العلم يكون الدم  
 مساويا للدرهم عسير فلا خير في بيان ما شاء وكثيره والاعراض عما  
 ندره وعلى هذا التقدير يبقى الحديث ساكنا عن مطلبنا ايضا ولكن  
 لنا بعد ما عرفت مفهوم قوله عليه السلام في الفقه الرضوي ان  
 اصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار الدرهم  
 ظاهر حديث ابن الجعفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فالجل  
 يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم به فيلن ان يغسله فيصلي

له في رسل يوش من الصادق عليه السلام ما قال  
 عن حد الحار الذي يصوم ويتر قال يا مكارا قام  
 في منزله او البلد الذي يدخله اكثر من عشرة ايام  
 عليه الصيام وانما ما كان له مقام في منزله او البلد  
 الذي يدخله اكثر من عشرة ايام فعليه التقصير والا فطهر  
 نظهر ان المراد عشرة فاكثر ١٢

في ان لا يرد بالدرهم ستة لا يرد

كتاب الطهارة

ثم يذكر بعد ما عدا العبد صلواته قال يغسل ولا يعيد صلواته لا ينكح  
 مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلوة ومن سأل جميل بن دراج عن  
 ايضا قال لا بأس بان يصل الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه النضر  
 ان كان قد رأى صاحب ذلك فادباس ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم وما  
 وقع في معنى قوله عليه السلام لا ينكحون مقدار الدرهم مجتمعاً من القيل  
 والقال ولا يضرم ما نحن بصدد من الاستدلال فانه كما يحتل  
 حصول هذا المقدار تحقيقاً محتملاً تقديره وعلى التقديرين يثبت  
 لدعوى بالمنطوق او الفحوى وبانجملة فعدم العفو عن الدرهم  
 مع رجحانه حوط وان كان العفو لا يبعد كما تبين بل قواه في اخر  
 كلامه الشيخ محمد حسن لكن لا أقصر على تقدير التيقن في اولى  
 واتقن في الشائ ان المراد بالدرهم سعة لا وزن كما مضى عليه  
 جمع من المشائ الكبار وهو احق بالاعتبار ووافق بالاعتبار  
 وبها يحصل الجمع بوجهين ما ورد بلفظ الدرهم وما جاء بلفظ  
 الدينار فانها يتقاربان سعة وتخالقان في الوزن والمقدار  
 وما جاء بلفظ المحصاة اذا اريد بها وزنها فانها تكون بقدر سعة

عن علي بن جعفر عن اخيه قال وان اصابته شربة  
 من ماء فافسكه ولا تغسل فيه حتى يذهب  
 من غير ينال من الدم فافسكه ولا تغسل فيه حتى يذهب  
 من غير ينال من الدم فافسكه ولا تغسل فيه حتى يذهب

٢٠٩

رواية ابن عبد السلام عن ابي عبد الله قال قل  
 ان اجمع من ماء فافسكه ولا تغسل فيه حتى يذهب  
 من غير ينال من الدم فافسكه ولا تغسل فيه حتى يذهب



الدرهم \* لكن تنظر فيه السيد الاستاذ الاعظم الاخضر \* احله الله واس  
 السادم \* ولعل وجهه انه مخالف لما هو المتعارف في تقدير مثل الدم في  
 مثل هذا المقام \* بل المقايضة بالمحبوب غلبا يكون في الاحكام \* ولنه  
 لمسام فلا بد من ان يكون وزنها مستلزما لسبعة الدرهم حتى يتم المرام \*  
 ولا دليل على هذا الاستلزام \* وظهر ان التعديد بسبعة الدرهم \*  
 قد ترجح بما تقدم \* بل كاد يتعين ويتحتم \* فلا بد من ارجاع الرواية  
 اليها ان امكن ولو بالتكلف في الجواب عما اشار اليه السيد الاستاذ \*  
 والافهم كما قال الشيخ المعاصر من المتروكات الشواذ \* وذلك بان  
 يقال ان المراد ان يكون الدم عند خروجه بقدر المحصة حجما  
 او وزنا ثم ينسبط ويتسع على الجلد اتساع الدرهم \* كما هو  
 شأن الدم \* اذ كان غليظا بامتزاج البلغم \* لانه مع غلظه  
 مائع \* والاتساع له تابع \* وهذا امر قد يتفق ولا استبعاد \*  
 ولا حاجة الى دعوى للزوم والاطراد \* بل يكفي امكان هذا  
 الامر ووقوعه في الجمع فهو المراد \* الثالث وصف الدرهم  
 بالبلغ نسبة الى قريته بالجامعين وضبطه بشدة اللوم

الثالث وصف الدرهم بالبغلي نسبة إلى قريته بالجامعين \* و  
 ضبطه بشد اللام وفتح الغين \* ولكن المأثور لا أثر فيه من هذا  
 الوصف ولا عين \* وعن ابن دريد أسكن الغين نسبة إلى رأس البغل  
 وأن البغلية وزنها ثمانية دنانير ونصفها الثاني في خلافة \*  
 وكانت قبل الإسلام تسمى كسرة وتسمى بالبغلية في الإسلام  
 والوزن بحالته \* ثم نقل عنه في طلاقه ومصادقه \* وتوقيت  
 رواجه في سواقه \* مما مقتضاه أن ما صدق عليه لا يمكن حمل  
 الدرهم في كلام الصادق عليه السلام ثم إن أيامه السعيدة <sup>عليها</sup>  
 متأخرة عن عبد الملك \* والبغلي في زمن ولايته ترك \* ولد  
 استشكل في المدارك \* وهو مدفوع مرفوع \* بوجوده ومنه  
 ذكرها المحقق النجفي \* منها ظاهر وخفي \* ولا وضوح الدرهم  
 في كلامه عليه السلام هو الوافي \* ويرقى في الفقيه  
 والهداية والمقتصر والانتصار وغيره من كتب الأعلام \*  
 بل نسبة إلى الأكثر في كتب اللغات \* وفيه <sup>درهم</sup> <sup>سنة</sup>  
 وثلاث والدرهم ستة دنانير وأربع مائة





واجل \* الرابع اذا تفرق الدم في الثوب فاما ان يكون بحيث لو  
 جمع كان اقل من درهم او لا فعلى الاول معفو عنه وبدا خلاف  
 ولا اشكال \* وفي الثاني قول \* احدها العفو كما عن الطوسي رحمه  
 وابن سعيد \* ونسبه الشهيد الى المشهور وهو عن الاعتبارية  
 ان توضيح دليلهم انرا اذا اجتمع نقط من الدم فكل منها معفو  
 بها وكلما كان كل من النقط معفوا عنها كان المجموع كل واحد منهما معفوا  
 فيه منع الصغرى \* ولا اذا دلل عليها الاثبات العفو عن نقطة  
 نقطة في حالة الافراد والمفروض حال الاجتماع ومنع الكبير  
 نائيا فان قياس الكل المجموع على الافرادى لا يستقيم وربما يستدل  
 لهم بالحديث المذكور \* وهو صحيح عبد الله بن ابي يعفور  
 وموضع الاستدلال قوله لا يعيد صلوة الا ان يكون مقدار  
 الدرهم مجتمعاً فيفسله ويعيد الصلوة اي اذا كان مقدار الدرهم  
 مجتمعاً بالفعل فيكون مفهومه ان اذا كان مقدار الدرهم مجتمعاً  
 تقدير افراداً عادة وفيه ان الحديث ذو محامل منها ان يكون  
 قوله مجتمعاً حالاً مقدرة على اصطلاح النجاة حتى يناقش



بفقدان شوطها وهو اتحاد الزمان بل معنى ان كون الدم مقبداً للدم  
 حال الاجتماع مفسداً للصلوة وهو صادق حال الافراد فانه في قوة  
 الشك طيه ولا يشترط فيه ما صدق بالمقدم بالفعل واذا جاء لاحتمال  
 بطل الاستدلال \* وثاني ما عدم العفو مطلقاً وهو المشهور بين  
 المتأخرين واختاره السيد الأستاذ الكاظم \* والشيخ المعاصر صاحب  
 الجواهر \* لوضوح الدلالة \* على وجوب الازالة \* وثالثها  
 العفو الا اذا فاحش عرفاً \* فلا يعفى \* وهو المحقق وقد حكي عن  
 التفاحش بامر غير محقق \* وقول المحقق بالقبول حق \* ان  
 وجد خبر معتبر والحكم فيه بالتفاحش معلق \* والمخلص ان  
 اوسط كالأقوال وسط \* وهو مع ذلك احوط \* بتحقيق حكم  
 عن الشهيد في الدرر سائر اذا اشتبه بالدم للعفو عنه غير حكم  
 الفصد بدم الحيض الا قرب العفو ووافق السيد السند في  
 الوجيز الرائق والشيخ المعاصر في الجواهر وبصرحة في اللوامع \*  
 على ما حكى عنه في الجواهر والبرهان القاطع \* وكذا اذا اشتبه  
 الطاهر بالنجس فالظان طاهر لا شبهة في حكمه عليه السلام كلته

قال الحق ليس التفاحش تقدير شرعي ولا من جنس  
 ٢١٣  
 حاشية على قوله يشبه ويعقب بالفتش في الأصل  
 يرجع للشك والجمع في الأصل العامة ١٢  
 ويبر







والاخبار منها ما يدل بمفهومه على منع اصطحاب غيره الذي  
من الفارة وهو معارض بما ينفي عن اللباس \* ومنها ما يختص  
ببعض الانجاس \* ومنها ما طاهرة المنع وان كان لا يخ عن  
اللباس \* ومنها ما يلحق اليه \* ولا ينقض عليه \* آما النص  
في اللباس \* وبالحكمة فليس في النقل ما يعارض الاصل فهو  
العمدة في الباب \* ولكن الاحتياط في الاجتناب \* تحقيق  
اذا تناول محرما فاء \* لان الظاهر انه اذا حرم الفعل حرم  
الإبقاء \* كما يشهد له الاستقراء \* وفي حديث بيض القمار  
أني برأوا بحسن عليه السلام فقيما بعد ما اكله \* ايضا شأ  
له \* بل فيه دليل على خصوص المسئلة \* فمن قاء واقف \* وقتل  
باهل العصمة والتقية فقد استمسك بالعروة الوثقى \* وان كان  
الاصل ينفي الوجوب \* فالحائط في الدين مطلوب \* ومن  
الاصحاب \* من اختا والاستحباب \* وعلى الاول فان صله ولم  
يتقيا مع سعة الوقت بطلت صلته وفاقا للسيد الاستاذ  
السناد \* لان الامر بالاشياء يستلزم النهي عن الإحذاد \*



والنهي في العبادات يوجب الفساد \* وربما يسند بطلانها الى شحها  
 للنجاسة وهو لا يصلح للاستناد والاعتماد \* اما اولها فلا علت  
 قبل \* من منع ابطال الحمل \* واما ثانيا فاذن اكملها لا  
 يسمي في العرف حاملا للنجاسة \* على انه لو كان كذلك لما صح صلوة  
 احد من الناس \* فان بدن الانسان \* لا يخلو عن اشتراكه على الفضل  
 النجسة في حين من الاحيان \* ولا اقل من الدم \* واما ثالثا  
 فاذن الدليل لو تم \* اختص بكل النجس والمسد عن اعم \*  
 وهو كل المحرم \* وقال الله ما لا تتم فيه وحدة الصلوة  
 للرجل كالقلنسوة والجورب والتكة والكمر \* للاجماع كما في  
 صريح الانتصار والسر \* وعن الخلاف وظ التذكرة \* وللنصوص  
 المستفيض التي نبذة منها ضعيفة منجزة \* منها موقفة زارة عن  
 احدها كل ما كان لا تجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يكون  
 عليه الشئ مثل القلنسوة والتكة والجورب ومنها رسالة عبد الله  
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كل ما كان على الانسان  
 او معه مما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يصلي فيه وان كان

قوله على ما قبل كسب التذكرة غلط الا خلاصه \* كذا في  
 الكلام \* وفي جميع الجوين التكة الخطاط وفي  
 ٢١٤  
 كلام بعض النجسين التكة كسب اخذ صاحب السلس





في قدرة مثل قلنسوة والتكة والكمر والنعل الخفين وما  
 شبه ذلك ومنها رسالة حماد بن عثمان وهي كالصحيح عن  
 أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في الخف الذي  
 قد أصاب برقدته إذا كان مما لا تتم الصلاة فيه فلا بأس منها  
 خبر زارده قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن قلنسوتي  
 وقعت في بول فأخذتها ووضعها على رأسي ثم صليت فقال لا بأس  
 لك غير ذلك واحكم نعم كل ما لا يتم فيه الصلاة وكان على  
 الإنسان في كتابته في رسالة عبد الله بن سنان في أنسب  
 له سائر من الأقصار على القلنسوة والخف والنعل و  
 التكة والجورب لا وجبر له مع عدم صراحته فيما ينسب وأما  
 العامر فهو أن عذات منها في الفقير لكنه ما عديم الحقوق  
 أنسب وقد مرّ في الانتصار بهذا المطلب فليطلب  
 وما علل به من أنها لا يتم بها الصلاة باقية على هيئتها  
 أو أنها ليست من الثياب فهو مما لا يليق أن يذكر في الكتاب  
 وما نقل عن الفقير فهو ما خرو عن الفقه الرضوي الذي يستغنى

جمع معارض بالاقوى عند اصحابه وهو ما رواه المحمديون  
 الثلثة الاعاظم في الصحيحين عن العيص بن القاسم عن الصادق  
 عليه السلام عن الرجل يصل في ثوب المرأة او زارها ويعتم بمناها  
 فقال نعم اذا كانت مامونة فان عمت فهو مريد على المنع عن عامة  
 غير مصونة فالاولى بعنوم العامة في الرواية المذكورة ان يجتد  
 بصغرة لا يتم بها الصلوة بعد تغير الهيئة والصورة بتحميم  
 لا يستثنى من الخبايا هذه الكثيرة ولا نجس العين ولا دم الحيض  
 وما عده من الدمين لا طلاق النصوص والفتيا وخلاف  
 كلهم عن الثياب ويرى بها ثوب المنيه للصبر عن يمين  
 فتغسل في كل يوم مرة وتصلب بالشجرة والعسر والمشقة مع  
 سهولة الملة المحقة وفي خلاف عنده في الجواهر والحدائق  
 وخبر ابن حفص عن الصادق عليه السلام سئل عن امرأة ليس لها  
 الا قميص واحد ولها مولود فيبذل عليها كيف تصنع قال تغسل  
 القميص في اليوم مرة والاصلي في الحجارة ما سمعت من الشجرة المنقولة  
 والمحاصرة والرواية عاصدة لها وما هي بغير مستقرة بذلك

قول الاستثنى من الخبايا  
 الاشياء التي لا يمنع من الصلوة كزناها ولا يتم بها الصلوة  
 النجاسة من الخبايا  
 ٢١٩  
 جنة اخبرني مثل كونه فضله لا يترك ولا يترك  
 الاستثنى من الخبايا  
 من ثوبه الصلوة فلا تغسل  
 من ثوبه الصلوة فلا تغسل





ظاهرة اذا اتخذت من المذكي بعض من الكلام \* لصحيح علي بن  
 جعفر اخيه الكاظم عليه السلام \* وكان عبد الله بن جعفر في  
 الي محمد عليه السلام \* وما اذا انفصلت بعد الموت فحسنة كما  
 استقر بها في المتقى مفصل بين الحياة والموت على ما نقله عنه في  
 جواهر الكلام \* وان استغفره كاشف للثام \* وفي الذكر  
 طهارتها مطلقا وان اخذت من غير المذكي \* ونجاستها ح  
 ه الاقوى \* الا اذا اخذت من مسلم او من سوق المسلمين  
 فقد كفى \* وما المسك فهو طاهر للاستعمال والاجماع على ما في  
 الذكر \* تحقيق اصفى من العين واجمى من  
 الذهب واللبان بجرم على الرجال والنساء \* استعمال او  
 الذهب لفضة باجماع العلماء \* فينبغي النظر اولا في معنى الاناء \*  
 وثانيا في تناول الاستعمال ماعدا الاكل والشرب كالافتناء \* ثالثا  
 في نقل تلك الاشياء \* بمثل البيع والشراء \* ورابعا فيما يتعلق  
 بالمقام \* وينتج الى الكلام \* فيهما مقاصد \* نذكرها واحدا  
 بعد واحد \* المقصد الاول في المغرب لانا وعاء

من كشف الثام نقل عن التذكرة المسك طاهر  
 ان رسول الله كان يطيب به يوكرا فانه عن رسول  
 اخذت من حيا وميتا انما اخذنا قال \*  
 من فارة المسك يكون مع من يصلي في جيبه  
 او يلبس قال لا بأس بذلك \*  
 الصحيح ان المسك طاهر ان يصلى معه فله المسك فكتب  
 لا بأس اذا كان ذكيبا \*



الماء وعن الصباح المنيران الأثناء والآن فيه كالوعاء والأوعية  
 وزنا ومعنى وفيرة بعضهم بما يمسك المايح \* والاولى الرجوع إلى  
 العرف الشايح \* المقصد الثاني لاشك في حرمته  
 الاواني \* لما سمعت من إجماع العلماء \* وللأحداث الواردة  
 عن السادة العظماء \* فمن داود بن سرحان عن أبي عبد الله  
 قال لا تأكل في أنية الذهب والفضة وظاهر النهي الحرمة  
 وعن محمد بن مسلم عن أبي جعفر أنه في أنية الذهب والفضة  
 وعن سماعة بن مهران عن أبي عبد الله \* قال لا ينبغي الشرب  
 في أنية الذهب والفضة وعن يونس بن يعقوب عن أخيه  
 يوسف قال كنت مع أبي عبد الله في البحر فاستسقى ماء فأرتي  
 بقدح من صفر فقال رجل إن عباد بن كثير يكره الشرب في  
 الصفر فقال لا بأس وقال للرجل لا سئلته ذهب هو أم فضة  
 الحديث وعن إبان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال لا تأكل  
 من أنية الذهب والفضة وفي حديث المناهي نفى رسول الله  
 عن الشرب في أنية الذهب والفضة وعن مسعدة بن صدقة

عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهاهم عن بيع منها الشرب  
في أبيه الذهب والفضة وفي صحيح ابن بزيع سألت الرضاء عن أبيه  
الذهب والفضة فكرههما فقلت روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي  
الحسن امرأة ملبسة فضة فقال لا والله إنما كانت لها حلقة  
من فضة وهي عندي ثم قال إن العباس حين عذره عمل له  
له قضيب ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان يكون  
فضته نحو من عشرة دراهم فأمروا بالذهب الحسن فليس فانه تحقق  
من العرف طر فنته فادرب في حرمة والصغير والكبير فيه  
شرح سواء إذا ساق عليه اسم الأبناء به فيشر اليمين و  
ظروف المعجون \* واليتن والافيون \* ولا باس بوعاء فضة تأخذ  
والدعاء \* سيمسرا الجوار \* بخبر صحيح الاسناد \* ولا  
يشمل الخاتم فانه لا يرب من الأبناء في شيء وكذا ما الدقيق كوعاء  
الساعة والعصر الملبسة بالفضة وفي المرأة نظر نظر الحديث  
الرضا عليه السلام \* وما أحسن ما قاله العلامة الصبا طاب  
في المقام \* وليس من باب الأول الخاتم \* وشي من ملاحظ

والحمد لله



ما دُزِمَ \* والوجع في المرأة من خاك يدا \* اذا جُمِعَ بالصلوة  
 اتحد \* وهذه الاخبار وان خلد الكثرها عن عموم التحريم  
 لكن المشهور هو التعميم \* بل عن الحدائق في الخلاف في المنع من  
 استعمالها فيما عدا الأكل والشرب بل عن التحريم ما يشعر بالاجماع  
 من قولهم عندنا وعن المتن عند علمائنا فاعن الشرح والصدوق  
 والمفيد من الاقتصار على الأكل والشرب فهو بالنظر في ما هو الغالب  
 في الاستعمال ون الحصر فيهما والا فهو مما لا معول عليه \* بل في  
 الجواهر لا يصح الير \* فاما ما في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه  
 موسى قال سالت عن المرأة هل يصلح امساكها اذا كان لها حلقة  
 فضرة قال نعم انما يكره ما يشرب به فكانه تفسير للثناء بمعنى ان  
 الاناء \* ما يمسك الماء \* فيصلح لان يشرب منه والحلقة  
 ليست كذلك فلا بأس بها وبالحلقة فلا يجوز وضع الشيء في  
 الاواني الفضية والذهبية ولا الاخذ منها لا بقصد لتقل  
 ولا الاستعمال في الطهارة مطلقا وهل يصح من الحدث قيل نعم  
 اما اذا نوى الحرم الانتزاع وهو امر خارج عن الطهارة

كما لو جعلت صب الماء بها وأما ثانياً فللشبهة بل في غير الخلاف  
 كما عن ظاهر المعتبرين في كل من الوجهين نظر لما سيذكر  
 وقيل لا وهو الراجح ودليله واضح لا نكاد نرى عرفاً بين الأكل  
 من الأنية والطهارة منها في تسمية كل منهما بأنه استعمال لها  
 حتى لو قيل لا يتوضأ بانية الذهب والنحاس بل بحريتها  
 إلى اذهان الناس إلا النهر عن اعتراف الماء منها وصير  
 على لوجدها والبدن وقد انعقد الإجماع على حرمة غير الأكل  
 والشرب من طهارة الاستعمال فيسند رجح تحت معقده لا يتوضأ  
 بالانية ولا تقتل بها كما يندرج فيه قوله لا تأكل فيها ولا  
 تشرب منها والملخص ان ابقاء الماء فيها فصبه على الفتن  
 استعمال محرم فيكون سبلاً لأنه جعل هذا الاستعمال عند  
 العرف جزءاً من وضوئه بل كأنه هو فيتبع حرمة حرمة  
 اذ النهر في العبادة دليل الفساد ومن هنا اقتدح ضعف  
 مستمسك الصحة لقى الشبهة في حجتها باختلاف وأما في الخلاف  
 ففيه مسموع لوجود الخلاف عن العلامة في المنه في حد



الوجهين والشجر الكاثر في كشف الغطاء حيث قال كل حرم الاكل و  
 الشرب فيها يحرم مطلق استعمالها ولو توضع راساً لعضوه او اعتسل  
 مرتين في غسله او تناول بيده او بالبر من احدها بطل ما فعل  
 ولو اخرج به بقصد التفريغ ثم عمل فلا بأس ولو جعل احدهما مصباً  
 للماء مع قصد الاستعمال فالحكم فيه البطون وبجر العلوم في  
 المنظوم ووضعه في اليد نقلان شرب \* ولا كذا الاكل من  
 اكل حسب \* ومثل ذلك الاعتراف باليد \* لقاصد التطهير  
 في التعبد \* فليس نقلاً ليصير العمل \* والله باق وبذلك يبطل  
 وقصد نقل فيه لا يحل \* فلما حل القصد حل الكل \* يعني  
 لو حل قصد النقل فيه \* لصح الاكل فانه نقل منه الى فيه \* و  
 لذا الشرب وما يصاحبه \* فان الاشياء \* استعمالها على  
 انحاء \* فلا يحد طريق استعمال الطعام واللباس \* وعلى هذا  
 القياس \* الخيول والافراس \* وكل جنس من الاجناس \* كالقطر  
 والمجرة والقلم والقرطاس \* بل ربما يستعمل الشيء ولا يماس \* كاللطف  
 والفرش \* اذا حصل من غير مسسه الفرش \* وقد يوضع

احد الشيئين فوق الاخر وهما استعمالون بلون كثير كما اذا  
 على سرير مفروش بالحرير او الحرير وهكذا الكلام فيما نحن فيه  
 فان الاناء استعماله هو استعمال ما يحويه لان يفرغ بيده و  
 يجره على جسده حتى لو قلت لبيدك توضأ بهذا الظرف فضع  
 عن يمينه او يساره واغترف من ماءه وواجره على اعضاءه  
 فقد استعماله وامتلأ وان منته من استعماله فلم يعد له  
 من الى غيره عدا عاصيا او اردت بكلامك غير ما عقل و  
 فعل كنت لا غيا وما ذكره البعض ان استعمالها في شيء من تلك  
 الافعال ليس الا مجرد انتزاع ما فيها دون ما يفعل بالماخوذ بعد  
 ذلك فمنع كون ما يفعل به استعمالا له بل للكف فهو معنى دقيق  
 بل احتمال صرف غير متفاهم العرف وكلام السادة العظام  
 واتباعهم الكلام انما هو على قدر ما فهم عامة الانام وهو  
 لا يفهمون من خطاب الشيب بجاء في اناء من الاواني الجينية  
 او المسجد به وان كان يغنيها بشرتها ومن الاكحال ممكنة  
 فغير اوزدهب وان كان ياخذ الكل مني بواسطة الميل الا



ان ذلك عين استعمالها فقد وضح السبيل وافتتح الدليل  
 مع اعتضاده بان منعه عن فليح يصح به التمسك بالله وبيان القطع  
 الطهارة بهذا الاناء مستلزم لان يبقى فيه الماء استتماماً  
 لغرض وقصد وهو ممنوع لانه ضد لاخلاء المأمور به و  
 الامر بالشئ يستلزم النهر عن ضده واللزوم على هذا الفرض  
 معلوم وفساد اللازم يقتضيه فساد المأمور به وبالأحياط و  
 البراءة من الاشتغال فانها لا تحصل الا بترك ما فيه وعند  
 الإبطال وانه استعمال محرم لما فيه من التجبر والشرع وتعطيل  
 المال في غالب الأحوال وهو مناف لما هو حقيقة العبادة من  
 التذلل والامتثال ومع ذلك فالمسئلة لا تخلو عن اشكال وهذا  
 كله اذا قدر على تخصيص الماء من غير هذا الاناء ولو انحصر فيه  
 اشتد الاشكال رضا القضاء لان في قوة فقد الماء لان  
 المانع الشرعي والعقل شرع سواء فالتييم لازم والاحوط الاعادة  
 متوضياً اذا وجد في غيره والا فلقضاء ومح الكلام  
 ان مبدئ الخلاف في المقام هو الاختلاف في استعمال الاناء

هل هو جزء للطهارة او مقدمة لها فعمل الثاني لا يوجب افساد  
بطاؤها كما لا يوجب قطع الطريق بطريق محرمية سقوط الحج  
بعد الوصول الى مكة المعظمة وعلى الاول يحكم بالبطلان  
لان الامر والنهي لا يجتمعان وهو المشهور وان كان الثاني ولكن الاوب  
هو الاول في استعمال هذه الاواني وقد لاح لك ان مباشرة  
الاناء غير معتبرة في الاستعمال وتوسط الشيء غير فادح فيه  
لصدقة على كل حال وكذا الاوب حرمة اقتناءها وجسمها  
للتجمل لما رواه الشيخ عن موسى بن بكير عن ابي الحسن قال انبه الله  
والفضة متاع الذين لا يوقنون فان المتاع من ثمانية الاستثناء  
والادخار وظ الذين لا يوقنون الكفار المقصود الثالث  
لاباس ببيع الاواني المذكورة اذا باعها مكسورة ولا يصلح  
وكون الحكم تابعا للاسم والاشبه المنع من بيعها واشترائها  
مع بقاء الهيئة والصورة للنهي عن الاعانة على الاثم فان  
المقصود من الاشتراء الانتفاع بالاستعمال والاقتناء وهو  
فيما رواه في تحف العقول في جملة حديث طويل عن مولانا الصادق



اما وجوه الحرام من البيع والشراء فكل امر يكون فيه الفساد وهو  
منهم من جهر اكله وشربه او سبوا ونكاحه او ملكه او سلكه  
قال الحق الزاهد الانصارى في المكاسب في اقسام ما يحرم  
بالتحريم ما يقصد به ومنها اواني الذهب والفضة اذا قلنا بغير  
اقتناءها وقصد المعاوزة على مجموع الفضة والماء كالا  
فقط اثنى كلامه زاد اكرامه ومزيد التحقيق يحتاج الى  
بسط ليس هذا مقامه وسينكر في متاجر الكتاب وعلى الله  
اتمامه المقصد الرابع في الواحق والتوابع وفيه  
مسائل لا يحرم نفس وضع في تلك الانبه من الاشربة والاع  
للاصل وعدم التعذير والشهرة العظيمة وان اوهى بعض  
الاخبار بتحريمه انما المحرم هو الاستعمال واذا انقل فلا شك  
ببكره المقتضى ولا يحرم للاصل والشهرة نقلا وتخصيلا  
وكفي بهما دليلا بل لا يوجد فيها خلاف الا ما حكي في  
الجواهر عن الخلاف مع الاستيفاف لا لاصلاحه  
الامر به الى الشهرة وشاع وفي صحبة عبد الله بن سنان

لو لم يلقوا في الدنيا بشيء في الدنيا والآخر والفساد  
يكره في بطنه كرجلهم اي يكره في بطنه كرجلهم  
مسلما بغيره في السيرة والحكمة وحرف الضار  
٢٢٠  
اذا جرت في بطنه استعمال خلفه ومحل  
لدخول النار فكانه جرت في بطنه النار والحكمة  
صلى الله على المخلصين

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يشرب الرجل في القدر  
 المفضض وأعطت فمك عن موضع الفضة وفي خبر يزيد عن الصادق  
 عليه السلام أنه كره الشرب في القدر المفضض حج ما كان من جل  
 النساء فهو جائز أن لم يصدق عليه اسم الأناة وما لم يتحقق  
 فيه ذلك كالمجوف من الخخال فلا يخلو عن اشكال ولا يحكم  
 النساء هنا حكم الرجال لا بأس بخلق الدرود والعصا  
 وقبضه السيف وتحليته بالذهب والفضة لما روى أنه كان يغسل  
 سيف رسول الله وقوائمه فضة وبين ذلك خلق من فضة  
 ولدرعة ثلاث حلقات من فضة حلقة من قدامها و  
 حلقتان من خلفها وكذا لا بأس بتجليته المصاحف لأن كتابتها  
 بالذهب مكروه لما روى محمد بن ورقان عن زرعة بن أبي الصديق  
 عليه السلام قرأنا معشراً بالذهب في آخر سورة مكتوب بالذهب  
 فلم يعجب من كتابته القرآن بالذهب قال لا يعجبني أن يكتب  
 القرآن إلا بالسواد كما كتب أول مرة ذكره في الذكر هم لا يحرم ما  
 عند العيينة من الذهب في اللجين وإن كانت عينه غالية





الاثنان \* كالماس والياقوت والجمان \* وغيرهما من انواع المعادن  
والجواهر \* بل وخالق يوجب كما في الجواهر \* واولا المشركين  
واهل الكتاب طهارة ما لم يعلم مباشرة لهم لها بان كانت هي  
او ايديهم في استعمالها رطبة \* ويجوز استعمال واني الخمر اذا كانت  
صلبة \* بعد غسلها بطريق الشرع \* فمكره استعمال الخمر  
كالخمر والمسكر \*

تم الركوع الاول \* يعون الله عز وجل \* و  
سئلوه الركوع الثاني ان افركتم الزمان  
وساعدوا الرحمن \*





هَذَا كِتَابُنَا يُطْرَقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ

وَقَفَ

الرُّكْبَانِ الثَّانِي

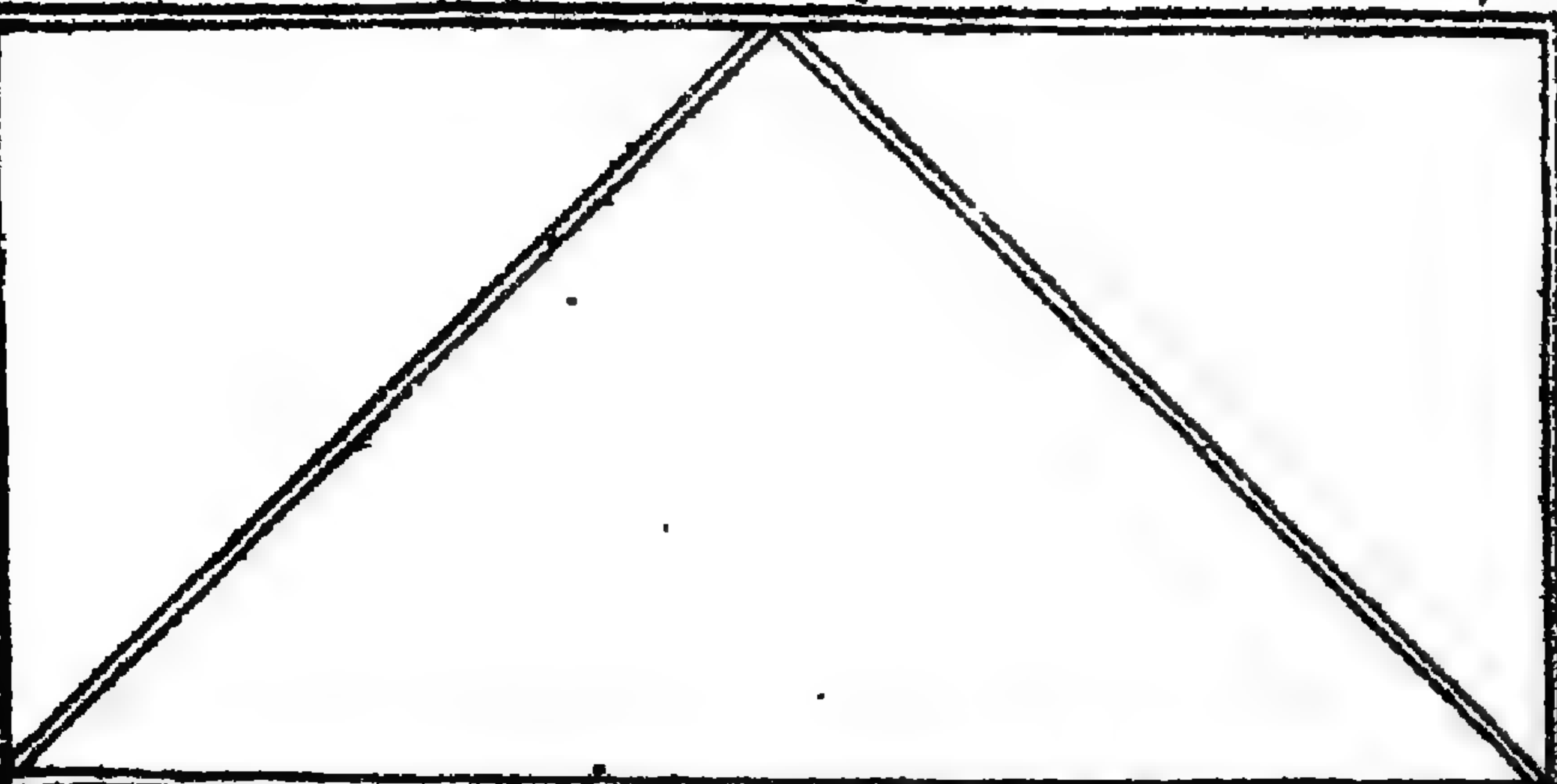
مِنْ كِتَابِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ

سنة ١٢٣٤

المطبع

المستشرقين الصالحين المطبوعين في المطبع





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّكْعَانِ الشَّامِلَيْنِ فِي الطَّهَارَةِ الْمُتَوَقَّفَةِ عَلَى النِّيَّةِ وَهُوَ  
مَائِيهِ وَتَرَابِيهِ الْمَوْقِفِ الْأَوَّلِ فِي الْمَائِيهِ وَهُوَ عَيْنُ  
النُّوعِ الْأَوَّلِ الْوَضُوءِ وَالتَّطَهُّرُ فِيهِ فِي مَقْدَمَةٍ وَمَقَاصِدُ  
الْمُقَدَّمَةِ فِي آدَابِ الْمُتَخَلِّقِ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ قُلِ الْمُؤْمِنِينَ يَفْعَلُونَ  
مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُونَ أَوْرَاجَهُمْ سَتْلًا مَوْلَانَا الصَّادِقُ فِي مَارِوَاهِ  
مُسْتَعْلَمًا فِي التَّقْيِيرِ فَقَالَ كُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ حِفْظِ الْفَرْجِ فَهُوَ  
مِنْ الزَّنا الْأَفْرِغِ الْمَوْضِعَ فَإِنَّهُ لِلْحِفْظِ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى بَيْتِهَا  
بِشَرِّ الْعَوْرَةِ وَاجِبٌ فِي كُلِّ حَالٍ عَلَى كُلِّ مَكَلَّفٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ  
وَالْأَطْفَالِ وَالْجُنُونِ وَمَنْ فِي حِكْمِهِ وَالزَّوْجَرِ وَمَنْ فِي حِكْمِهَا



ولا اختصاصا بربا مخلوق وانما يذكركون انكشافها من  
لزامه وهذا الحكم ثابت بالاجماع والكتاب السنة والسير  
بل بالضرورة وفي حديث المناهضة المنقول في الفقيه والامالي املأ  
رسول الله وخط علي بن ابي طالب وهما ينظر الرجل العورة  
اخيرا المسلم وقال من تأمل عورة اخيه المسلم لعنه سبعون  
الف ملك وهما تنظر المرأة العورة المرأة وفي موقر حنا بن سفيان  
حديث طويل عن علي بن الحسين ما يمنعكم من الاذرة فان رسول الله  
قال عورة المؤمن على المؤمن حرام وورد في بعض الاخبار اذن في النظر  
الى عورة غير المسلم وتشبيهها بعورة احمار وعن شيخنا الشهيد  
في الذكرى التحريم فيها ايضا واحتمال تقيد الجواز بعدم اللذة  
والفتنة اقول الرواية مرسلتها وعلى التسليم فهي ماولة  
اد امر يمكن ولو على غير ما ان يكون العورة فيها عبارة عن العيب  
فيكون المعنى الرخصة في النظر الى زلات الكافر وعيوبه والتكلم  
بشئ يعاب عليه ليعيره به وقد ورد النص عنهم عليهم السلام  
بتفسير العورة بهذا المعنى ولو في غير هذا المقام وكيفا

شقة الرجال  
مؤلفه جليل السيد الحسين  
مؤلفه جليل السيد الحسين  
خان موفى وكان الواصف

كان فالعورة هي القبلة والديبر وهو موضع الوفاق وعن ابن البراء  
 انها من الشبهة الى الركبة وعن ابى الصلاح انها من السرة الى  
 نصف الساق ويدفها ظاهر الاخبار ولكن برعاها من  
 باب الاحتياط اجل ولا يبعد استحباب الاول بل هو في  
 الاحتياط بل في المروة ادخل ولا يشترط في التحلل ستر البدن بالخط  
 الى الوهاد او الدخول في البناء او ابعاد المذهب ويستوي  
 في ذلك الجليل والعائذ على الاقرب فمن البناء انما هو على  
 ولا عائذ ويحرم استقبال القبلة واستدبارها وهل يكتفي  
 الزكوة كما نقل عن المقداد في التقييد وعكس ان يستأنس له  
 بشعارين بعض الاخبار وهو لكن منها ما ليس في هذا الاشياء  
 ولا يساعد العرف ايضا وعلم المصنوع فالأوجه تحريم  
 الاستقبال والاستدبار بقا ديم البدن مع ما فيه من الاحتياط  
 لما رواه الشيخ عن عبيد بن عمير عن ابيها عن ابي عن جده قال  
 قال النبي صلى الله عليه وآله اذا دخلت المخرج فلو تستقبل  
 استقبالك فاستقبل بها ولو كان شرقا او غربا وصاروا الى

لا يظهر من القدر في التقييد ان الحرم انما هو الاستقبال  
 بالوجه والبدن فمن قال استقبل بالوجه والبدن  
 فاستقبال القبلة بوجهه ليس واجبا بل هو الاحتياط  
 في استقبال القبلة بوجهه والبدن  
 ٢  
 الاخبار لا يخفى ان قول القدر ان يقول الرجل في استقبال  
 القبلة بوجهه والبدن ليس واجبا بل هو الاحتياط  
 في استقبال القبلة بوجهه والبدن  
 سورة انجيل المصنوع



نفس في الفقه والجواب

عن عبد الحميد بن أبي العلاء وغيره رفع قال سألت جبرئيل  
ما حد الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها وتقل في مختلف  
عن المنيذرة انه قال لا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها  
ثم قال فان دخل دارا قد بنى فيها مقعدا لغائط على استقبال  
القبلة واستدبرها لم يكره المجلس عليه وانما يكره ذلك  
في الصحار والمواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة وهذا  
خلاف المشهور بوجهين **احد** هما انه يعطى الكراهة و  
**ثانيهما** انها مقيدة بالصحار وعن سوادنا قال ويجلس  
مستقبل القبلة والمستدبرها فان كان في موضع قد بنى على  
استقبالها واستدبرها فليصرف في عودته وهذا اذا كان  
في الصحار والفلوات وقد رخص ذلك في الدور وتجنيه  
افضل واخبرنا باصل الجواز وفيه ان الاصل يزول عند قيام الدليل  
وبارواه محمد بن اسمعيل قال قلت لابي الحسن الرضا في  
منزلة كنيف مستقبل القبلة وفيه ان ذلك لا يدل على كون  
الغائط مبنيا على الاستقبال ولا على ان كان يجلس مستقبلا و





يحب غسل مخرج البول بالماء وهو محل وفاق عند العلماء  
ويدل عليه صحاح كثيرة منها صحيح زهري وأما البول فإنه  
من غسله واستعماله المحرم فيمنع على الغلط العدوى الفاسد  
من أصله والمخطن هذا هو التعدي من اتباعه  
عدى وحده الشرع الاقتصار على الطرفين الآخر منه على غير  
المتعدى ولكن وقع النزاع في مقامين الأول في أقل  
ما يجزئ هل هو مثله على الحشفة أو ما زال العين أو ما يكون  
جاءوا وعليه ما قد تقدم بالمثلين ونقل عن الشهيد في البيان  
أن قال بعد الحكم بالاجتزاء بالمثلين مع زوال العين  
الاختلاف هنا في مجزأة العبارة أنه وفي بحث وهو أن  
المخلاف بين كفاية مطلق الغسل واعتبار المثلين فله وجه نظر  
أن لا يكاد يتحقق التطهير بأقل منها كما أفاده بحر العلوم لكن صرح  
العلامة في كفاية الأقل وهو على من قدر بالمثلين واختار  
القاسم في كفاية مطلق الغسل في النزاع معنويًا وإن أراد مطلق المخلاف  
واقعه هنا ليس كل قطرة إن الخلاف إلا بين من يكتفي

بالواحد ومن اعتبر التقدير معنوي وهو بعيد \* من  
كلام الشهيد \* وكيفما كان فالقول الاول عليه الاكثر \*  
منهم المحقق في الشرايع وهو المجلي عن الاعتبار \* وقبله المفيد  
في المقنع والشيخ في المبسوط والتهذيب والنهاية على ما  
نقل عنها والصدوقان على ما حكي عنها العلامة والمختلف  
بل هو المشهور كما في المسالك ومستندهم رواية شيطان  
صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت كرمي مجزي من  
الماء في الاستبراء من \* \* \* \* \* في مثل ما على الخشفه  
من الدليل \* \* \* \* \* في الشك \* \* باسم الله  
على مروا \* \* \* \* \* لا تترك \* \* \* \* \* في فروع  
بأنه مجموع \* \* \* \* \* في الخلاء انه نقل من الكتب  
ان قال قال محمد بن مسعود \* \* \* \* \* عن عروك بن  
سبا عن ابي حفصه قال قال ثقه شيخه \* \* \* \* \* وكان لا يلبس  
بالهيم بن مسروق \* \* \* \* \* عن الكشي التوثيق \* \* \* وهو  
صاحب التحقيق \* \* \* \* \* حقيق بالصدق \* \* \* \* \* على ان مضمون الحديث

تختہ الہیہ  
نشیبۃ اللہ  
عن کلمہ علی

تحفة الرجال  
وابن عبید مراد قدس سرہ  
دعائی و لیلیہ تنصفا



مشهور ومعمول به في تحديد ضعف الطريق به وقد اختلف في  
 معناه فمن قائل ان المثليين كناية عن الغسلة الواحدة لا شرا  
 الغلبة في المطهر هو لا يحصل بالمثل وهذا المسالك استظهره  
 في الرياض واستقر به في المدارك وهو اقرب المسالك ومن  
 قائل الاول ان يراد بالكناية عن وجوب الغسل من البول من حين كذا  
 في المسالك ولا بأس بذلك وما اورد عليه سبط في المدارك  
 ووافقه صاحب الجواهر مما حاصله ان دلالة اللفظ عليه خافية  
 بل العبارة له منافية فان مثله ما على الحشف من البول وربما  
 يكون بقدر غسلة واحدة بل اقل فيلزم على هذا الاحتمال  
 ان يكون الغسلتان اربعة امثال وكيف يكون الغسلة مثله  
 لما على الحشف وقد ثبت ان الغسل لا بد فيها من الغلبة على  
 النجاسة فهو مدفوع بانه لم يجعل لمثل عبارة عن الغسلة  
 بل جعله كناية عنها مبالغة في القلة فحاصل كلامه ان المأثلة  
 غير حقيقية بل مجازية فلا يكون المثلان بقدر غسلة واحدة  
 بل كل مثل بقدر ما يسمي بالغسل وهذا ظاهر فانه من جهة

دفع هذا الايراد بعينه عن كلهم الاصحاب الاوتاد فكيف  
 يا قوله بما هو مماثل للاديراد وما قاله في جامع المقاصد من ان  
 الحشيرة تختلف عليها بعد خروج البول قطرة فلعل المماثلين  
 هذه وبين الماء الغسول به ولا يبان القطر يمكن اجراؤها  
 على المخرجة واغلبيتها على البلل الذي يكون على حواشي المخرجة ظاهرة  
 انتهى فلا يخرج من خلل ولا يتبادر الذهن الى القطرة الممثل  
 بها وان سلت غلبة الممثل بل لا يساعده ما في الخبر من ان قطرة  
 البلل وما قيل من ان خبر المثليين معارض بمثل وهو وايه  
 شيط هذا عن الصادق انه قال يخبرني من البول ان يغسل بمثل  
 فالجواب عنه ان هذا لا يستقيم بظاهره ولم يقل به احد لما  
 سمعت اولاً من اعتبار الغلبة في المطهر ولذلك احتملوا فيه خطأ  
 نكز الباء وربما اولوه بان المراد بالمثل كون المطهر هو الماء  
 وما يقاربه في المقدار وهو اقل ما يتحقق به الجريان الى  
 ندر ذلك من الاحتمالات التي ذكرها علومة البهيهان و  
 عندك كل خبر المثليين لا يكفي في القول بايجاب المرتين





لان الكناية عن المرتين محض احتمال ولا يقتضيه بر في الاستدلال  
 بل لظمن الخبر ان مجموع ما يستعمل من الماء هو الشاؤون لانه  
 سال عما يجتزى به بصدق مقدار في جوابه ساكتا عن  
 التنبيه غير مانع من صت هذا القدر مرة نعم هو لاينا في  
 القول بالتنبيه لما ذكره في المسالك وسيا في مزيد بيان ذلك  
 اما القول الثاني والثالث <sup>ما زال العين ١٢</sup> فالثاني منها لابن ابراهيم في السرايز ولا  
 لابن الصلاح والظاهر انهما متحدان كانهما العدمية في المختلف  
 واختاره فيه مخالفا لنفسه في التذكرة وهو قول ابن البراج على ما  
 استظهره واحتج عليه بالاصل وهو عدم وجوب الزائد على الزايد  
 ووجوب الزيل ان افقر الى ازيد من الضعف وما روى عنه في  
 حنتر ابن المغيرة وقد سئل هل للاستبراء حد قال لا حتى يتقوا  
 ثمه وفيه ما فيه المقام الثاني هل يجب لتعدد كما حرم  
 به في الفقير واختاره الشهيدان في الذكرى والروضه والمسالك  
 والمحقق الثاني في جامع المقاصد ونسبه في الحد يقر الى كثرة  
 العلماء آما يكفي الغسلة الواحدة كما اختاره في الرياض والجر

قال في التذكرة اقل ما يجزى من الماء في المخرج من البراق  
 في الحديث عن ابي الصلاح يعني ما زال العين عن راس  
 الفرج وقال ابن ابراهيم اقل ما يجزى من الماء غسل يمين  
 جارية ليس غسلا فظاير اتحاد كلامي ابي الصلاح وابن ابراهيم  
 كما في الصلوات في الحديث قال ابي في الصلوات في الحديث  
 عن ظاهر من البراج ايضا اتفق ويظهر من الجوابين ان  
 قال في المتن اقل ما يجزى من الماء غسل ما زال العين  
 ١٠  
 عن الفرج اقول في الصلوات وقد روي عن  
 عن ابن ابراهيم اقل ما يجزى من الماء في البول  
 الحشفة من الحق انه لا يتقدر على البول  
 وسار ابن ابراهيم لا يتقدر على البول  
 الحشفة من الحق انه لا يتقدر على البول  
 يسر غسلا سوار ناك اقل اكثر من البراج  
 ابن ابراهيم وروى عن كلام ابن ابراهيم  
 ابن ابراهيم وروى عن كلام ابن ابراهيم



وهو مفاد القولين الآخرين من النزاع الاول وقصير قولهم  
 يلتقي بها في مطلق الغسل وفي خصوص الغسل من البول وهو الظاهر  
 من كلام كل من اقتصر في بيان غسل البول على غسله بالماء ولم يفت  
 تقديرا في المقدار ولا في العدد كما في الانتصار والوسيلة والغنية  
 والارشاد والمصالح عن التبصر والموجز وشرحه بل هو ظاهر المتقنة  
 والبسوط والمراسم والنافع وما حكي عن النفاير والمعتبر وغيرهما  
 فاني محروان قدره ومثله ما على الحشفة الا ان الظاهر انهم  
 ارادوا وجوب المثليين في غسلة واحدة لما سمعت مرارا من  
 اشتراط الغلبة في المطهر وهو لا يحصل بالمثل ولو كان التعدد  
 واجبا عند هولاء لبيّنوه كما يبينوا المقدار والسكوت في مقام  
 البيان بيان فلا يبعد الاكتفاء بالمرة \* بل افترى به بحر العلوم  
 في لدره \* حيث قال \* والقول بالمرة عندى اشمل  
 وثبت ختما والثلث افضل \* وببرقع التصريح والتقية \*  
 في المصايير \* فقد افاد واجادا انه لا يصح حصول الامتنان  
 بالمرة وخروج التكرار عن مدلول الامر وخلافه المعتبرة المستفيض

عن بيان الحد مع غموم البول ولا ينافي ذلك ما ورد  
 الاخبار بالتشهير في التطهير من البول وورد اكثرها في تطهير  
 الثياب ورون البدن وظهور الوارد منها في اصابة البول  
 من خارج ولا اجماع المفهوم من المعتبر على جوب المرتين  
 في البول فان الظاهر من ارادة غير المخرجه كما يستفاد من كلامه  
 في بحث الاستنجاء ولا خبر المثلين فان لا يدل على اعتبار الحد  
 بوجبه من الوجود ومع هذا كله فالاحتياط بالغسلتين  
 لازم نظراً الى ما دل على التشهير من الاخبار ولما فيه من الاستظهار  
 والخروج من خلاف بعض الاخبار والثالث افضل الحديث  
 كان يستنجى من البول ثلاث مرات **مسألة نادرة** يجب على  
 الاغلف بعد البول ان يكشف باطن البشرة ليفسكه ويطهوه  
 وفاقاً للكثير من اصحابنا الكرام البررة منهم الشيخ الجليل في  
 الحديث وقبل الشهيد في الذكرى والعلامة في المتذكرة ولكن  
 منهم من قرب الوجوب فيما لو لم يكشفها حال البول بعد التردد فيه  
 ومنهم من اوجب جازماً بالعموم والاطلاق وهذا قول عدم

لا يجب كشف البشرة على الاغلف ان لم يكن  
 كما يظهر ولو كان من مقتضى سقط ١٢ ذكر



الوجوب مطلقا للاحاق بالباطن والتامل يابى لاحاق \* و  
 ايا ما كان فلا يجب ذلك في صورة الارشاق \* وكان عند عدم  
 التمكن موضع الوفاق \* هذا هو القول \* في حكم البول \*  
 واما من ابتلى بخروج المقعدة فل يجب عليه بعد التقوط ان  
 يغسلها \* او يرد باطنها واعداها ويظهر ظاهرها واسفلها  
 لم اجد شيئا في المسئلة في كلام الاصحاب \* ولا فيما نقل عن  
 السادة الاطياب \* سلام الله عليهم من الاحقاب \* و  
 اشتراك العامة والعلماء في احاطة \* يقتضيه التسوية في الحكمين  
 البول والغائط \* ولكن الاول التوقف في مثلهما من مواضع  
 الاشتباه \* والسكوت عما سكت الله \* محقق من بال  
 ولم يغسل ذكره \* فتوضا وصلى ناسيا ثم ذكره \* يبيد  
 الصلوة على المشهور وقتا وخارجا وجوبا ولذا حكم الاستنجاء  
 من الغائط الصحيح زيارة قال توضات يوما ولم اغسل ذكره  
 ثم صليت فسالك ابا عبد الله عن ذلك فقال اغسل  
 ذكرك واعد صلواتك فان النسيان وان لم يدرك في نظم الكلام

اعلم ان يجب على المصنف في الاستنجاء ان يغسل  
 ما بين يديه من البول ولو لم يخرج من  
 بين يديه من البول ولو لم يخرج من  
 بين يديه من البول ولو لم يخرج من

١٢

المصنف في النسيان في الذكر بالجملة  
 في غسل اظهره ولا يغفره \* جبال \*  
 جامع المقاصد





لكن المقصود بالاستعلام وكيف يظن بمثل من اراده \*  
 فقد اخلاوا بالطهارة \* على انه لا يقدر عدم الذكر في السواك  
 لما في الجواب من ترك الاستفصال \* وموثقة ابن بكير عن بعض  
 اصحابه عن ابي عبد الله ع في الرجل يبوء ينسئ ان يغسل ذكره  
 حتى يتوضا ويصل قال يغسل ذكره ويعيد الصلوة ولا يعيد الوضوء  
 وفيها ارسال ولا خير \* لان الراوى عبد الله بن بكير \* وهو  
 ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه كما نقل عن الكشي في  
 منج المقال \* على ان الشبهة لعلها جارية للوسائل \* وموثقة  
 سماعة قال قال ابو عبد الله ع اذا دخلت الغائط وقضيت حاجتك  
 فلم تهرق الماء ثم قوضت ونسيت ان تستنجي فذكرت بعد  
 ما صليت فعليك الاعادة وان كنت قد اهرقت الماء فانسيت  
 ان تغسل ذكرك حتى صليت نيلك اعادة الوضوء والصلوة  
 وغسل ذكرك لان البول مثل البراق وصححه ابن بصير عن  
 الصادق عليه السلام قال قلت لابي بول واتوضا وافسئ  
 استنجي ثم اذكر بعد ما صليت قال غسل ذكرك واعد

تحفة الطالب  
 وان بكير بن اخي زرار  
 موثق من بعض الاطعمة  
 قد اطبقت واجمع العصابة  
 على صحيح ما يثبت

البراز

صلواتك ولا تعد وضوءك وأطلاقاتها تقتضيه بالتسوية بين  
 الإعادة والقضاء وهو مقتضى الشرطية لقوله من فاتته فليقض  
 فليقضها كما فاتته فإنه شامل للفوت الشرعي ولا ينافيها خبر  
 عمر بن أبي نصر قال قلت لأبي عبد الله الله اني صليت فذكرت  
 اني لم اغسل ذكره بعد ما صليت افاعيد قال لا ولا خير  
 هشام بن سالم عن الصادق الصافي الرجل يتوضا ويغسل  
 يغسل ذكره وقد قال يغسل ذكره ولا يعيد الصلوة وذلك  
 لان الاخبار الاول معتضده بالشهر وقد ورد خذوا شهادتي  
 بين اصحابك معاليها من الاعتبار ما ليس للخبرين وعن  
 طاهر بن الحسين وجوب الإعادة في لوقت دون الخارج ولعله  
 حمل ما نطق به من الاخبار المتقدمة على الاول ما انفاهم  
 كالخبرين على الثاني ويؤيده ان القضاء بامر جديد وهو  
 بالتصريح في المقام مفقود وان الحكم خلاف ما ثبت في  
 الدين من ان النسيان مغفور والناس في الصوم وغيره  
 معدن وره فيقتضيه على القدر المتقرر وهو الإعادة في

فيمن يشي الاستنجاار وصل  
 فيمن يشي الاستنجاار وصل  
 فيمن يشي الاستنجاار وصل

فيمن يشي الاستنجاار وصل  
 فيمن يشي الاستنجاار وصل  
 فيمن يشي الاستنجاار وصل

فيمن يشي الاستنجاار وصل  
 فيمن يشي الاستنجاار وصل  
 فيمن يشي الاستنجاار وصل

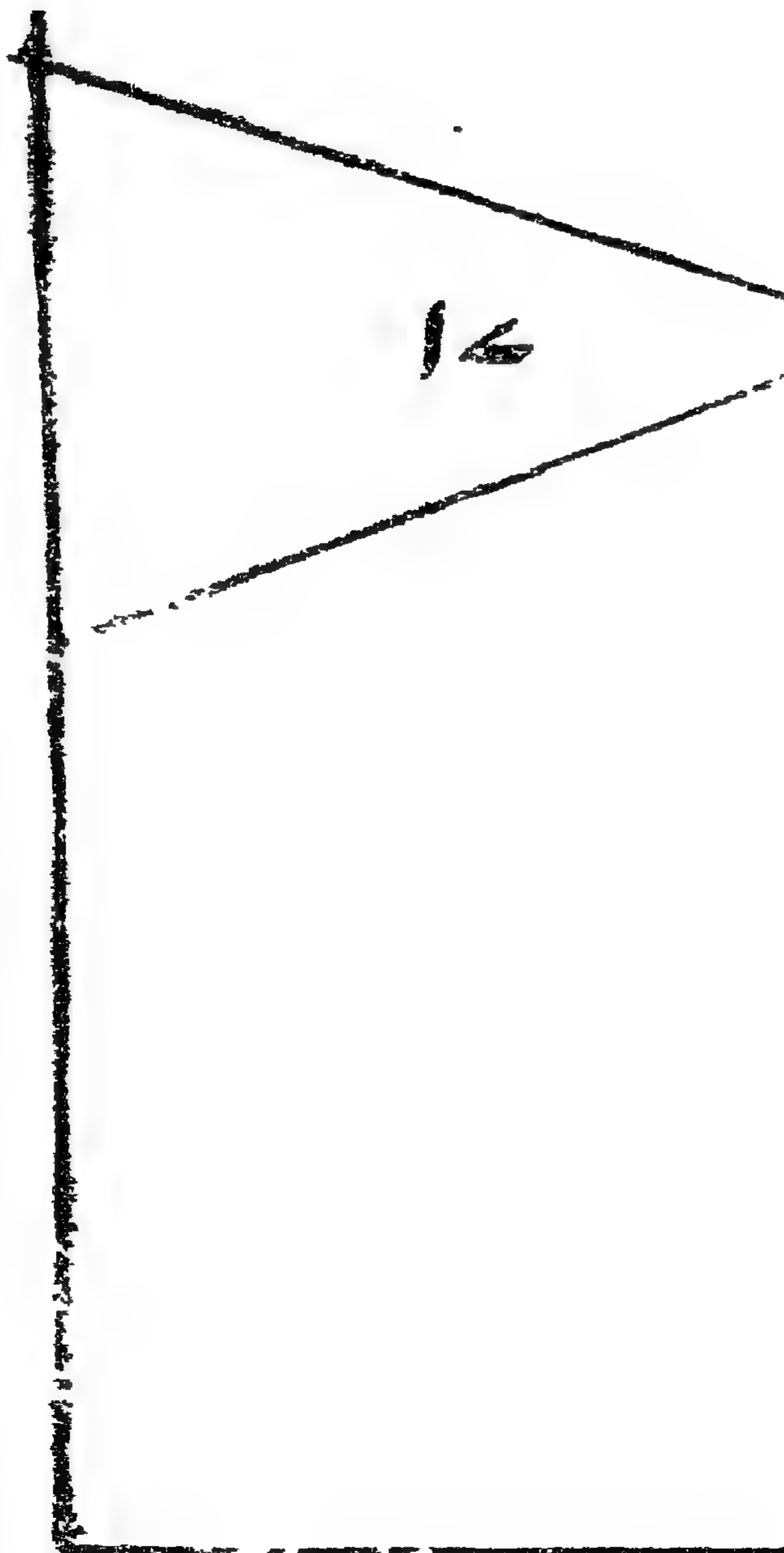


الوقت على ان الاعادة حقيقة هان تكون في الوقت دون الخارج  
 فإورد فيه الامر بالاعادة لا يشمل الخارج باطلا وقد لا بعد التجوز  
 فهذا كله مرجح لقول لا سكاني ولعل بعض اصحاب استجوده لهذا  
 الامور ولكن الاحتياط في المشهور وسنزيدك بياناً بعينه  
 الله وايانا وفي الفقيه ومن صلى فذكر بعد ما صلى انه لم  
 يفصل ذكره فعليه ان يفصل ذكره ويعيد الوضوء والصلوة  
 ومن لم يمسح ان يستنجي من الغائط حتى يصلي لم يعد للصلوة ومستند  
 مع معارضته لما سمعت من موثقة سماعة اللويدية بالشهرة  
 وعراض الاصحاب عنه غير صالح لمقاومة ما مر من الادلة وما  
 ما يدل على وجوب عادة الوضوء من الموثقة المذكورة وغيرها  
 فنحول على الاستحباب وان كان مقتضى لفظه عليك الايجاب  
 جمعاً بينه وبين ما ورد في الباب مما ينفي الوضوء من الاجابة  
 وهو مع ذلك موافق للاصل والاعتبار ومن اصحاب من  
 جعل المسئلة من جزئيات من صلى مع النجاسة واستظهر  
 عدم وجوب الاعادة لصحة مستنده ومطابقته لمقتضى

عن وهو موثقة عارقال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول لكان رجلاً من بني اسرائيل من الغائط حتى يصلي لم يعد  
 للصلوة ويخبرني ان جعفر بن اخيه موسى قال سئل عن رجل  
 ذكر وهو في صلوة فذكر ما لم يستنج من الغائط قال يغتسل  
 من الغائط ويعيد الصلوة وان ذكر وقد فرغ من صلوة في  
 فقد اجاب ذلك ولا اعادة عليه ولعل الاول من غيب  
 عارقال وان الرادنيان الاستحباب مع القاع الا  
 والثاني يظهر ميل على انه لم يستنج من الغائط  
 يستنج من الغائط والقالب خروج البول مع الغائط  
 بالاجابة ما لا يقول باحد من الفقهاء  
 كونه من غير وجهه من غير وجهه

الأصل والعومات وحمل ما تضمن الأمر بالاعادة على الاستحباب  
 ولعلنا أشارنا بالمستند إلى ما رواه الشيخ في الصحيح عن الصادق عن  
 أبي عبد الله قال سالت عن الرجل يصيب ثوبه الشيء يتجسه  
 فينسى ان يفسل فيصلي فيه ثم يذكر انه لم يكن غسله بعد  
 الصلاة قال لا يعيد قد مضت الصلاة وكتبت له ويظهر من  
 المحقق الجنوح اليه في الاعتبار فانه اعتضده على ما نقل عنه  
 بمطابقة الأصول وهو اخبر المنقول به عن الرسول وعقود  
 لاقتراح الخطأ والضياع ولكن فيه نظر اما الاول فاعل بين  
 المسئلتين فقولنا لك اجمع انما صحاب لا ابن الجدي  
 الاعادة هنا واختلفوا هناك واما الثاني فاعادون الاسماع  
 باصل عدم الصبر به واصل الشيخ في المتن به والصحيحة  
 معارضة صاحب الاخبار في وجوب الاعادة هناك في  
 من الكثرة بمكان وهو انكم يصح العمل لا يحصل بخبر عن  
 الخطأ والضياع والابدوت ذم من في الصلاة  
 او شيئا من الركعات والاركان وما ثلثا في الصحيح









مودها بنجاسة الثوب وهو اخص من موضوع المسئلة المجتو  
 عنها \* كما لا يخفى على ولي النظر \* وبالحكمة المشهورة \* هو  
 المنصور \* ولعلك دريت \* بما وعيت \* ان التارك بالارادة  
 كالناسي في وجوب الاعادة \* لا لطلقات المريد \* بل بقياس  
 الاوليه \* تحقيقه يغيب <sup>في</sup> ظاهر مخرج الغائط عند  
 تعدد يرتقي فلا يبقى العين \* ولا يضرب لم يصح الموضع  
 ولا بقاء اللون \* للعفو عنه كما صرح به جمع ولا الرأفة \* وهذا  
 الطالب الستة كلها واضحة \* والحج على الاول بعد الاجماع <sup>تقو</sup>  
 عما راعاه عليه صاظهر منها وليس عليه ان يغسل باطفا وفي معناه  
 صهيبة ابراهيم عن الرضا عليه السلام وعلى الثاني بعد فهم  
 الخبير في احدكم ثلثة اجارها اذا لم يتجاوز محل العادة و  
 على الثالث حسنة المقدمة قلت له الاستنباط <sup>قال</sup>  
 لا حتى ينقى ما شئروا ان ذكرها العلام في البول لكن الظاهر ان  
 مودها الاستنباط من الغائط وعلى الراية الاجماع والحسنة  
 وفي التنكرة تحديد سلب بالصريح ضعيف وفي المختلف

ما ذكره سلاور يختلف باختلاف المياه في لزوجتها وخشونة قوامها  
يصير مع الشجر وقد يصير قبل التطهير مع الحشن فالمعتبر التقاء وعك  
الخامس مضافا الى ما مر عدم الباس بلون الدم بعد نزول التعيين  
كما في الخبر المعتبر وما قيل من ان اللون عرَض لا يقوم بنفسه فلا بد  
له من محل جوهره يقوم به والاستقال على الاعراض محال فوجوده  
دليل على وجود العين فلعلمناش من الاستيناس بامثال هذا  
الحكمة وحكمة العين فان الحرارة في الماء تحدث بالشمس والناير  
والريح تحدث بالقرب والجوار وعلى التسليم فلا باس ببقائه  
لصريح الاصحاب والاحبار واما الريح ففيها خبر مبرور قال  
في اخر الحسنة المتقدمة قلت يتفق ما نرى ويتفق الريح قال الريح لا  
ينظر اليها ولعل ما يدل على الخامس ويدل على السادس لان  
الريح اضعف في الكون من اللون فمحمقون قد حصل لك  
الحكم المجازم بان الاستنجاء بالماء عند التقدي لازم  
واما حدة فقيه في كلام الاصحاب اجمال اضطراب فظ  
المحك عن الذكرة انه عبارة عن الفائظ المنتشر عن المخرجه وعن

ومقول الكاظم عليه السلام  
في بيان عدم الحيف في  
الاستنجاء بالرياح والشمس  
والناير

من الاستنجاء



الروض من التعدي عن حواشي الدين وبان لم يبلغ الا ليعين و  
 هذا الحكم اجماع من الكل وقيل هو التعدي عن المخرج في  
 الجملة وفي الكل تأمل والطاهر بالنظر الى ما ذكره هو انه  
 عبادة عن وصول الخارج الى محل لا يتعدى اليه عا  
 وازالت عنه لا يطلق عليها الاستنجاء عرفا كما اشار اليه  
 في المدارك الخبر المذكور يكفي احدهم ثلثة اجزاء اذا لم  
 يتجاوز محل لعادة ولان استعمال الجرائما هو في بعض المواضع  
 التي يجوز فيها الاستنجاء بالماء والمحل الذي لا يتعدى اليه  
 الاستنجاء محل لا يزال الاستنجاء كما هو  
 المفروض فلا يستعمل فيه الجرج في استعماله فغيره مما يجوز  
 فيه الاستنجاء ولان المقصود في نظر الشارع من الاستنجاء  
 ففواجح حرج اللازم لا الترتيب انما هو جميع ما يتم به البلوى  
 في الوارد والمصدر <sup>وهو النجس</sup> الشاذ <sup>وهو النجس</sup> القادر <sup>وهو النجس</sup> وما  
 لا يورثه من غير المشهور فهو في الطاهر <sup>وهو النجس</sup> وامام عند  
<sup>وهو النجس</sup> فله كايته صاحب الجواهر فليعلم

للمنع العام سوى الاحتياط وما هو بدليلات \* يكتفى به في  
 الإثبات \* ومع ذلك كله \* ينبغي الاحتياط في محله \* و  
 كما كان فقد حل الخبر المذكور مضافا إلى الإجماع والمعتبر  
 المستفيض على جواز الاستنجاء بغسل الماء عند عدم تعدد  
 الغائط \* ولكن الحكم منوط بقيود وشروط \* الطهارة  
 وأحفاف وأن تكون قاعا للنجاسة كالحرقرة فلا يخرج الصقيل  
 كالزجاج ولها زوايا لا يخرج الصمغ ولا الرخو كاللحم ولا ما يتخلف ببعض  
 أجزاءه على المحل كالحشم الحش والتراب \* على ما يصح عليه بعض  
 الأصحاب \* وإن لا يكون مستعملا ولا عظما ولا روثا نجسا أو  
 طاهرا ولا مطعوما كالحبزو ولا عثما كورق المصنف والتبر  
 الحشيشة أما الأول فبالإجماع المحل عن المتن والتحريم  
 والغنية \* وللمسألة الثانية \* ولأن النجس لا ينزل النجاسة  
 بل يزيد لها ويرد عليها المنع بجواز أن لا يقدر نجاسة  
 إلى المحل ومثله من النوع \* بعد ما سمعت غير مسموع  
 وأما الثاني فذكره جمع وجهتم أن الرطب لا ينشف الموضع كما





في التذكرة وان يربط بالحبل فينفض الحج بنجاسته اجنبية فيحصل  
 الخل في تطهيره بالبلل لكونه مخالفا للشرط الاول فتا  
 واما الثالث فالظاهر اعتباره الا ان يفرض قلع النجاسة ببعض  
 الاصناف المنفيرة فيصير على شكل من صدق الامتثال  
 واصالة بقاء الاشتغال واما الرابعة ففي رواية احمد بن محمد بن  
 عيسى جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة اجار اجار ويقتبع بالما  
 وفيها ضعف سند ومتنا اما الاول فلا يرد على ما التا  
 فانه لو تم لدل على المنع من استعمالها بعد التطهير وهو  
 جائز من غير تكليف فالاول بها الحجر على الاستنجاء ويؤيد  
 السياق فان المذكور فيه مستحب بالاتفاق وادعى المنع بها  
 هو مقتضى الاستعمال منه في جميع الشرط الاول واما الآية  
 الأخيرة في الاجماع كالحجارة في التواضيع والارض والطين وطلب  
 التنجيد وروى في الاستنجاء بالطين والارض والطين والطين  
 في التنجيد بالطين والارض والطين والطين والطين والطين  
 في التنجيد بالطين والارض والطين والطين والطين والطين



المنع مما كان من حيوان يوكل لحمه وغيره وفي الثالث منها عن  
 المتبر وظاهر الغني وفريد فحوى على المنع من العظم <sup>المطعم</sup> وهو انه  
 زاده اخوانكم من ابنك كما في المعتبره فالانس اول واما الاخير  
 وهو المحترم فلا خلاف في ان تجنيس محرم بما فيه من الاها  
 الموجب للكفر لو فعل عامدا ولو لاحظت في المطعوم كون من  
 الامير كان الاخير شبيها واحدا وما ورد في حديث  
 هذا الثثار وما ثبت من استحباب لق الأصاب بعد الاكل  
 واكل المتساقط من اخوان والملقط من الاقدار فهو  
 من الدليل على هذه السبل ولكن ذلك يختص ببعض  
 اصناف المطعوم والاولى برسمها الله مع جنته في كل  
 البقول والحب والثمار والحبوب والخبثات والاكل  
 بالنظر الى الكثر والاربع والاربع والاربع والاربع  
 البذور والاربع والاربع والاربع والاربع والاربع  
 به علم غيبيهم في الارض والارض والارض والارض  
 والارض والارض والارض والارض والارض والارض

في من عن عثمان بن عفان قال سمعت الصادق  
 يقول في حديث ان قوا افترقت عليهم السلام  
 في الحديث ان قوا افترقت عليهم السلام  
 في الحديث ان قوا افترقت عليهم السلام  
 في الحديث ان قوا افترقت عليهم السلام

٢٣

تفسيره وانما من نعمته فقد ابدلك تحو  
 في الحديث ان قوا افترقت عليهم السلام  
 في الحديث ان قوا افترقت عليهم السلام  
 في الحديث ان قوا افترقت عليهم السلام  
 في الحديث ان قوا افترقت عليهم السلام

ما لا يجوز ان يستعمل \* اثم وطهر المحل \* عند بعض اصحاب  
 الاطواد \* لان النهي في غير العباد لا يدل على الفساد \* والا  
 عدم الطهارة لا فانوقيه \* فلا يحصل القطع بحصولها  
 في الاشياء النهي \* واذا تحققت الشروط فكل ما يزيل النجس  
 على النحو المذكور فالحاكم فيه عند الاكثر مطهر \* وقيل بل  
 يقتصر على المبرد \* وهو الحجر كحمار \* والعقن والمدبر \*  
 وانخرق او انخرق ففي صححة زرارة سمعت ابا جعفر يقول  
 كان الحسين عليه السلام يتيمم من الغائط بالكسف ولا  
 يغسل وفي صححة المصنف قال كان يستنجي من البول ثلاث مرات  
 ومن الغائط بالماء وانخرق وفي بعض النسخ وانخرق بالزاء  
 الجهر والقول الاول لا يغسله في قوله لا يجتمع القول المعتد بحسنه  
 المغيره المتقدمة حيث سأل هل للاستنجاء حد قال لا حد  
 ينفي وموثق يونس بن يعقوب يغسل ذكره ويذهب الغائط  
 وبانه لو لم يحصل فائدة للشروط \* ومع ذلك فالقول  
 الثاني ادخل في اجزاء \* وهو من الامور التي غير المرعية

على ان يستعمل في كل حال  
 من الغائط او بال قال خليل  
 ثم يوضأ مرتين ١٢

٢٢



ولا سيما في الاحكام الوقفية **محقق** اما كيفية الاستحباب  
 فتثليث الاحجار واد زاده فالاول لا يثار واد يختار منها  
 الابكار وكل ذلك وارد في الاخبار **منصوص** عليهم  
 علماءنا الاحيار **فقير** روايت عدي بن عبد الله عن ابيه عن  
 جده عن علي قال قال رسول الله اذا استنجى احدكم فليوترها  
 وقرأ اذا لم يكن الماء والشرط فيرجموه على الاستحباب **كما**  
 به بعض اصحاب **ثم** ان الزيادة واجبه عند عدم  
 النقاء بالثلاثة قولا واحدا واما اذا نقي باقل من هذا فليجزي  
 ذلك **ان** يجب التثليث قيل لا لا كما عن المفيد والعلامة  
 احياهما الله دار الكرام **و** تحته **احسنه** ابن المفيد وروقه  
 مرتبة غير مرقه وموقر **في** السابقة **التضمنه** لاذها الغائط  
 وقيل بالثاني وهو المشهور **استصحاب** النجاسة بعد التجسس  
 حتى يحصل المزيل اليقين ولا الطهارة توقفيه **وقوله** في صحة  
 زارة ويجزيك من الاستنباء ثلثة احجار بذلك جرت لسنه  
 من رسول الله وقوله في صحته المضمرة كان يستنجي من البول

قال في الجواهر في اداة افضلية المسار في  
 الاستحباب واد الاستحباب **فليوترها** واد المكن  
 الماء لا يجرى على عدم العمل بالشرط في كل حين  
 على الاستحباب ١٢

مرات ومن الغائط بالماء والمحرق والمخزف والتقريب  
 هذه صيغ الجمع واقل الجمع ثلث وفيه ان معاد الحديث  
 استمر ذلك من كان كان وصيغة المضارع فيحتمل ان  
 يكون الجمعية باعتبار تكثر الازمنة ولكنه بعيد ومرة  
 احد جرت السنة في الاستنجاء بثلث احجار ابار ولا ينافي  
 لفظ السنة هنا في الاولى فانه كثيرا يقع في الاحاديث على التواتر  
 ولعله الظاهر الموافق للسياق كما لا يخفى على اهل الاذواق  
 واما ما استدله به الاولون من احسنه والموقف فهو مطلق  
 يقيد به الصحاح المذكورة مع ان احسنه والموقف ليس كالصحيح  
 على ان مورد الموقف هو الاستنجاء بالماء فهو خارج عن  
 محل النزاع وباجملته فالعمل بالشهور لا يقيمه الشك  
 فالاختياط به لا يترك تحقيق اذ قد وجب التلث  
 فلا يجزى ذوات الجهات الثلث عن ثلث احجار ام لا فمن العادة  
 وابن البراج والمفيد والشهيد الاول الاول وخير  
 المحقق في الشرايع والشهيد الثان في الروضة الشك

له الدرر كقطع الطهرين بالبار  
 ٢٤  
 احسنه بثلث احجار ابار ولا ينافي  
 لفظ السنة هنا في الاولى فانه كثيرا يقع في الاحاديث على التواتر  
 ولعله الظاهر الموافق للسياق كما لا يخفى على اهل الاذواق  
 واما ما استدله به الاولون من احسنه والموقف فهو مطلق  
 يقيد به الصحاح المذكورة مع ان احسنه والموقف ليس كالصحيح  
 على ان مورد الموقف هو الاستنجاء بالماء فهو خارج عن  
 محل النزاع وباجملته فالعمل بالشهور لا يقيمه الشك  
 فالاختياط به لا يترك تحقيق اذ قد وجب التلث  
 فلا يجزى ذوات الجهات الثلث عن ثلث احجار ام لا فمن العادة  
 وابن البراج والمفيد والشهيد الاول الاول وخير  
 المحقق في الشرايع والشهيد الثان في الروضة الشك



واليرد صاحب المدارك والرياض والشيخ البحراني \* بل نقل نسبة  
 الى الشهرة عن المولى البهبهاني \* وهو معافيه من الاحتيال الشبه  
 لاصل عدم واصالة بقاء الاشتغال <sup>له</sup> ومثل قوله يحزبك الاستتجار  
 ثلثة احبار وما عساه يتوهم من ان الطاهر عدم حجته مفهوم  
 العدد فدفع بان مغنى ذلك سلب لاثبات الكل واما  
 الاثبات الحزبي بمعونة القرائن بواسطة ما لا ريب فيه كما  
 نبه عليه بعض المحققين ومن ذلك قوله اترج ثلثين موت  
 كذا فان المفهوم ان العدد المذكور تمام الواجب والندب  
 ومنه قوله يحزبك من الاستتجار الحديث \* فهو صريح  
 في وجوب التثليث \* وكيف هو واقع في معرض البيان  
 على ان التثليث قد اعتبره العلامة الصاوي  
 في جهات حجر \* ولولم يكن للعدد مدخل في الظاهر  
 لما اعتبر \* فلا معنى لترجيح مذهبه \* بخلاف  
 ما اعترف به \* واجتبر العلامة على الاول في  
 المختلف والتذكر بوجه | ان المراد ثلث مسحات

اشارة الى ان في نسخة غير من الاخبار  
 ومما ذكر من قوله كيف احدث ثلثة احبار \* است  
 هذه الوجة ذكر اربعة منها في المختلف والحق  
 في التذكرة ١٢ سنة

كما لو قيل اضربه عشرة أسواط **وورد** بأنه يجوز يحتاج إلى  
 الصارف والقريب كافي المثال المضروب وإن البناء على متفاه  
 العرف وهم يفهمون من مثل هذا التركيب تعدد العمل  
 كقولك ركبت أربع نياق **و** ركبت خمسة أوراق **و** ركبت  
 ست لقم **و** سمعت سبع كلم **و** ما هو على خلافه كالشاة  
 الذي ذكره فهو مقصور على السماع ولا قياس في اللغة على  
 أن بين قولك اضربه أربعة أسواط وقولك اضربه بأربعة  
 أسواط مثلاً ما ورد في عبارة المشائخ الكبار وما جاء في  
 يزيد بن معاوية عن أبي جعفر قال يخرى من الغائط المسير بالآخرة  
 فقاوان الأخير إلى الوحدة كل آباء كذا الباء كما لا يخفى على الأدباء  
 والعرب العرباء **و** مع أن هذا القول منات لما روى عن علي  
 قال في رسول الله أن يستنجي بأقل من ثلثة أحجار وبذلك جرت  
 السنة من رسول الله **ب** أن المقصود إزالة النجاسة  
 وقد حصل ويدفع بأن المقصود إزالة النجاسة على الوجه المعتبر  
**فصل** الثاني في حصوله **هنا** انفصلت لأجزاء

كان يجوز أن يكون في قوله **وورد** الاستغناء عن قولك  
 ٢٨  
 كان يجوز أن يكون في قوله **وورد** الاستغناء عن قولك



فلذا مع الاتصال \* اذا دخل في حكم الاتصال \* وزلت  
 به القياس وهو منفي في المذهب \* بل الفارق هنا موجود  
 وهو ورود البصر في الحجارة المتأثرة دون ذي الشب \*  
 انه لو استعمل هذا الحجر ثلث رجال الاجزاء كل واحد منهم عن حجر فكذا  
 اذا استعمل واحد فيجزئ عن ثلث احجار واجيب بثلث ما سبق  
 علان الاجزاء في القيس عليه ممنوع ايضا لنقد شرط الطهارة  
 وعلى التسليم فانما هو لكونه مكمل للمعد لا انه بعد  
 غسله وتجهيفه يجرى وفيه اما اول فانه ايضا من  
 كنه قياسا حقيقيا متفيا في الدين واما ثانيا فانه قياسا  
 مع الفارق وهو النجاسة ولو على بعض الاحرف اما الثالث  
 فان اراد ان حجر ابعينه كما يمر ان يستعمله هذا الرجل بعد  
 غسله في مجلس واحد ثلث مرات \* فكذا اذ وجها \*  
 فالفرق ما سمعت وان اراد ان يستعمله ثلث رجال فهو  
 حينئذ راجع الى الوجه الرابع وفيه ما لمنا اليه  
 من انه يكاد يكون من قبيل قياس الكل المجموع على الافراد

وهو غير سديد \* ومن مثله بعد \* ولو من عند نفسه  
 بحث آخر معه \* فيما هذا الوجه الأول من الوجوه الأربعة \*  
 وهو أن المجهول في عرف الشارع والتشريع هو الذي لا يكون  
 سادونه مجزئاً فمقتضى مفهوم الحديث عدم أجزاء الحجر الواحد  
 فهو معارض لما استدلبه للأجزاء ولا جواب عن هذه المناقشة  
 في أحد من الوجوه الأربعة الأخيرة فلا يتم منها دليل  
 على ما اراده إلا أن يتمسك في التقصص عنها بما ذكره أولاً  
 حينئذ بعد غرض البصر عما فيه لا يكون شيء من هذه الوجوه  
 دليلاً مستقلاً وبعبارة أخرى هي أن لا يخلو الأمر ما أن  
 يكون قد اراد أن المعنى الذي ذكره الحديث هو المتعين \* وإن  
 أجله من أن ينكر هذا الاحتمال البين \* وأما أن يريد أن  
 كل من المعنيين محتمل \* وعلى هذا فكان عليه أن يسد الخلل  
 وهو لم يفعل \* فيما به استدله \* وليس شيء من هذه الأدلة  
 دليلاً قاطعاً على ما ذكره حتى ترفع اليد راسخاً عن الخيال  
 ولقد نظرت في الرياض بعد ما خطر بآلي \* من هذا النقض



الأجل \* فاذا السيد السند وهو من العلماء الأجل \* يعبر  
 فيها عن هذه الأدلة \* باعتبارات وأهية \* واستبعادات  
 ظنية \* غير لائقة بالأحكام الشرعية التعبدية \* والعجب  
 كل العجب من شارح المفاتيح أنه نقل وأقول الذي لم يجد  
 أجزاء الاستحجار إلا ما كان أصلاً من الأرض ثم ضعفه ودفعه  
 بتسمية بالكسيف كما سبق ثم قال وأضعف منه قول المحققين  
 في الشرايع بعدم استعمال الأجزاء الثلاث مع النقاء لما  
انتهى وما مر منه إلا بعض هذه الاعتبارات الظنية  
 بأزاء الأحاديث لصاحبة عن معادن العلم واليقين \*  
 وهو مع ذلك مدّع للأخبار وهو مقتضاها العمل بالقطعة  
 دون الظن والتخمين \* واستدل اللولي النخعي للأجزاء الشريفة  
 المنقولة عن الرافض وهو معارض بمثلها المنقولة في هذا  
 وبأن نزيل السيد إذا قال العبد اسمك هذا بثلاثه أحجار  
 قسمة حجر واحد من ثلث جهات يعدّونه ممثلة  
 لأن اللفظ شاملاً له حقيقة بل لفظه بان مقصود السيد

من المنيث بثلاثه اعمار انما هو المنيث بثلاثه فاما يسميه من  
 الحجارة هو مصادره بل هو حجة عليه فان الظاهر ان الصيد  
 لا يعدد العقلاء من اهل اللسان فمثلا وفي هذه الصورة  
 وكأنه لذلك امر بالتأمل وربما يتدلى قوله اذا جلس  
 احدكم بحاجته فليمنه ثلث مسحات وهو مع كونه من خيار  
 العامة مطلق في ذي القرون وذوات العدد <sup>لشئ</sup> والخبر  
 على الاحبار مقيد <sup>بـ</sup> والمقيد يحكم على المطلق فلو ان النقص  
 بالخرقة الطويلة المستعمل اطرافها الثلثة في الاستنجاء قوي بالنسبة  
 الى الشبهات الاخر واجواب ما علك تفتنت له من ورود  
 النص في تعدد الحجارة ونها مع انها تبلغ في المنيث والنيث ولاز  
 للصوقها با جسم واشتمالها وانطباقها عليه فربما يحصل النقاء  
 بطرف واحد منها فيستظهر بطرفين اخرين بخلاف الحجارة على  
 ان القطع بالاجزاء باطرافها ايضا لا يخلو عن نظره واذ قد  
 خذرا بما اخبروا فاستقم كما امرت <sup>بـ</sup> واما مستحبات  
 التخليل فكثير <sup>بـ</sup> وليذكر منها يسير <sup>بـ</sup> اذ يتوالى التخليل



المرفعة في رواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال  
 رسول الله من فقد الرجل ان يرتاد موضعاً لبوله وفي رواية  
 عبد الله بن مسكان عن الصادق كان رسول الله أشد الناس  
 توقياً للبول حتى ان كان اذا اراد البول عد الى مكان مرفقع من  
 الأرض ومكان يكون فيه التراب الكثير كراهة ان يفتضح عليه  
**باب التقية في المكارم في وصية النبي لابن ذر** قال يا ابا ذر  
 استحي الله فاني والذي نفسي بيده لا طرحين اذهب الى الخلاء  
 متقناً بنوبتي استحياء من الملكين اللذين معي وما نقل عن الشيخ  
 المفيد من تقطير الراس ان كان مكشوفاً ليا من من عبث  
 الشيطان ومن وصول الرائحة الخبيثة الى ماغده وانه سنة  
 من سنن النبي وفيه اظهار احياء من الله لكثرة نفعه  
 على العبد وقلة الشكر منه فالظاهر ان غير التقية كما يرمي  
 اليه قولها ان كان مكشوفاً وان منصوصاً وان لم يفتش عليه ويمكن ان  
 يراد به التقية وفي التعليل بالامن من وصول الرائحة بدلالة  
 على ذلك واضحه **باب التسمية عند الانكشاف للبول لما**

اذا اردت دخول الخلاء فقع راسك **باب التقية**  
 للصادق ١٢





روى في ثواب الأعمال الصادق عليه السلام إذا انكشف أحدكم  
 للبول أو غير ذلك فليقل بسم الله فإن الشيطان ينظر من عند  
 حتى يفرغ **في الاستبراء للرجل** وهو على الوجه الأكمل \*  
 أن يعصر بقية ثلاثاً بأصبعه الوسطى من أصل المقعد إلى الأثنين  
 ثم يجزئ ثلاثاً من أصل إلى الخشفة بالوسطى والإبهام ثم  
 يتره ثلاثاً وقد وقع في تفسيره في كلامه رجال الإبهام يستدل  
 إنشاء الله وغير هذا المقام وهو الغرض منه التوقي عن نقص  
 والفصل كما ينظر به الحسن بن علي عبد الله عليه السلام في الرجل  
 يبول ثم يستنجي ثم يجعد بعد ذلك بلذ قال إذا بال فخرطوا بين  
 المقعد والأثنين ثلاث مرات وغير هذا ثم استنجي فان سال  
 حتى يبلغ السرق فلا يزال وقد اختلف فيه الأصحاب \* على  
 القول بالرجوب والاستحباب \* لورود الأمر به في الصحيحين  
 وهو ظاهر في الرجوب شائع في الندب وهو اقوى لما في نيلها  
 من الاستعلاء بكن التمسود منه التوقي كما ذكرناه ويؤيده  
 الخبر بالصادق عليه السلام وإذا قام بمسح رأسه فلما انقطع شغل البول

الحسن بن محبوب في نسخة ١٢

قال سيد همدان في فتاواه فتونا مكانه فان الظاهر انه عليه السلام ترك الاستبراء بالماء لعدم الفصل والتعلق به ان الاستغاب هو المشهور بين الاصحاب والاحبار المستقيمة الواحدة في الاستبراء عن الامم والنجاسات بل في ثبوتها

بالرجل ولم يخرج منه شيء فانما عليه ان يغسل عليه وجهه ولا يغسل قدمه وهو بظاهر احكام المستناب من كبره انما ان يغسل قدمه وجوب الاستبراء الا ان يقال احكامنا في النظر الى الاستبراء من الغائط كما ينطق به دليله وكيفية كان فاستغاب ما صح والامتناع واخره هو الدعاء عند غسل الموضع ومسح به فقل صاحب الدلالة وغيره وهو ان يقول اللهم

تصن في ربي واعف عني واسمعي دعائي وحرمني من النار في الدعاء عند الفراغ بقوله الحمد لله الذي هدانا لهذا من البلاء واما ما عني الاذن في الدعاء به بالخروج عنه بقوله بسم الله الحمد لله الذي رزقني لذته واوله في حبه واسمعي دعائي يا اله يا رب العالمين



أَوْ بِمَا فِي صِيغَةِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عِمَارٍ إِذَا خَرَجْتَ فَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
 الرَّحِيمِ عَافَاكَ فِي مَرَاتِلِ الْحَبِثِ وَالْمُحِثِ وَأَمَّا طَعْنُ الْأَدْنَى  
 وَأَمَّا مَكْرُوهُاتُ التَّخْلِيةِ فَهَذِهِ أُمُورٌ يُذَكَّرُ  
 مِنْهَا مَا هُوَ الْمَيْسُورُ \* فَأَوَّلُهَا الْجُلُوسُ فِي الْأَمَاكِنِ الْخَصُوصَةِ  
 الْمَنْصُوصَةِ مِنْهَا شَطُوطُ الْأَنْهَارِ \* وَمَسَاقِطُ الثَّمَارِ \*  
 وَفِي الطَّرِيقِ النَّافِذَةِ وَمَوَاضِعُ اللَّعْنِ وَفِي التَّرَاوُفِ فِيهِ  
 الْمَسَاجِدِ \* لِلنَّصْرِ الْوَالِحِ \* فِي كُلِّ وَاحِدٍ \* أَمَا فِي الْأَرْبَعِ  
 الْأَوَّلِ فَارْوَيْ فِي الْكَافِي فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ  
 قَالَ رَجُلٌ لِعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ إِنَّ يَتَوَضَّأُ الْغُرْبَاءِ قَالَ  
 يَتَقَيَّ شَطُوطُ الْأَنْهَارِ وَالطَّرِيقِ النَّافِذَةِ وَتَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمَشْرِقِ  
 وَمَوَاضِعُ اللَّعْنِ فَقِيلَ لَهُ وَإِنْ مَوَاضِعُ اللَّعْنِ قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الدُّورِ  
 وَفِي مَرْثُوعِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي الْكَافِي أَيْضًا قَالَ أَخْبَرَنَا  
 أَبُو حَنِيفَةَ مَنْ عِنْدَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبُو الْحَسَنِ قَائِمٌ  
 وَهُوَ غُلَامٌ فَقَالَ لَهُ أَبُو حَنِيفَةَ يَا غُلَامُ إِنَّ يَضَعُ الْغُرْبَاءُ سَبِيلَهُ  
 فَقَالَ اجْتَنِبْ فَنِيَّةَ الْمَسَاجِدِ وَشَطُوطَ الْأَنْهَارِ وَمَسَاقِطَ الثَّمَارِ

## کنایہ لطیفہ

في القرآن واقع المساجد

PC

قال في الفقه  
وتحت الأشجار المثمرة ١٢



بعضهم الجهر بالجواز مع ورود النهي والامر واللعن في البعض مع  
عدم المعارض سوى أصالة البراءة ويؤيده ما مر انفاً مما  
في رفوعه على من المقارنة بينه وبين بعض المحرمات كاستقبال  
القبلة ولكن المشهور بين ساطين الذهاب وهو  
الأوجه الأقرب وهو ان كان التحريم أعوط وورد اللعن شائع  
في المكروهات غير مختص بالأمور المنوعة وتقيد الطرق  
بالنافذة احتراز عن الرفوعة فانها مملوكة لا رايها  
فلا يجوز الخل فيها إلا باذن من اصحابها والمراد بالاشجار  
الثمرة ما قد أثر أو كل ما يكون شأنه الاثمار وان خاد  
بالفعل عن الأثمار كما فسر جامع من المتأخرين الاحبار  
بناء على ان صدق المشتق لا يشترط فيه بقاء المبدأ  
وفيه وجوه من الخل فالظاهر هو الاول وذلك ان  
مقتضى عدم اشتراط البقاء صدق اطلاق على ما  
زال عنه الثمار لا على كل ما من شأنه الاثمار فانه مما ينفك  
وانكار مع ورود الاشتراط بالفصلية وفيه من اخبار

لا يشترط في الحد الذي يخصصه من السائل  
١٣٨  
ولعل الادب الشيخ احمد العبداني في رايه الكافي  
جانب السائل

منها ما روي في الفقه من سدا وفي العلم بسند عن أبي بصير  
 عليه السلام انما هي رسول الله ان يضرب احد من المسلمين  
 حلا ويقتل شجرة او نخلة قد اثمرت لمكان الملائكة الموكلة  
 قال لذلك يكون القليلة والشجرة انسا اذا كان فيه حملا  
 الملائكة تحضره ومنها خبر السكوني انما هي رسول الله  
 ان يتعوط على شفير يدر ماء يستعد به منها او هو يستعذب  
 وتحت شجرة فيها ثمرتها وبها افتتحة جماعة من المتأخرين ويرون  
 الاصل ولا يخفى ان هذا الخبر جل على ان الحكم في شدة الحر  
 وشدة البرد المستعد به منها شرع سواء والظاهر ان الصبي  
 بالكرامة في الشارع مطلقات هي موارد الماء ومنها تقرب  
 الحيوان لرفع الامان من ان يفسد حيوان ولما روي عن النبي  
 صلى الله عليه واله انه غمر ان يبالي في الحجر وعن الهادي لا  
 يجوز البول فيها وهو ضعيف ان ارجح الخبر وتسميها الاذن  
 اتصاله وما في معناه بالنسبة الى البول خاصة ولم  
 نجد في خبره الا انه مصرح به في كثير من كتب الاسماء والاعيان



عن التبريد في الشرائع والنافع والفنير والسرائر والقواعد  
والارشاد والظاهر ان يستند في الاخبار الامرة بالتورق عن البول  
وقد بعضها في استحباب الارتياض ومنها التخل على القبور و  
بينها الصحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال  
من تخل على قبر وبالقائها او بال في ماء الا ان قال فاصابه  
شئ من الشيطان لم يدعه الا ان يشاء الله واسرع ما يكون  
الشيطان الى الانسان وهو على بعض هذه الحالات ومثله ما  
روى في الخصال وكن امارو عن ابي الحسن موسى ومنها  
البول في الماء جاريا وراكدا وان كان المنع في الاول خفيفا وفي  
الثاني موكدا والمستند في ذلك صحيحة محمد بن مسلم التقي  
وصحيحة الفضيل ابان يبول الرجل في الجاري وكرم ان يبول  
في الركد وفي رسالة الفقيه ان البول في الركد يورث النسيان  
ومارو في الخصال عن علي عليه السلام لا يبول الرجل من  
سطح في الهواء ولا يبول في ماء جار فان فعل ذلك فاصابه  
شفاء ويلومن الانفس فان الماء اهدل والهواء اهدل وفي

[illegible]

بن شاذان عن ابن أبي عمير عن عدة من اصحابنا قال  
 قالوا انظر الى الفضيل صاحب الزنى داني  
 كان ابو عبد الله يقول ان فضيل من اصحابنا  
 لم يمتحن فكانت له اربعة وثلاثون سنة  
 لا يحب الرجل ان يحسب عليه تصدقة ولا اقرارا ولا حاكم  
 من اصحابنا انما كان في الدنيا  
 كذا في خلاصة كتابنا في عيسى وحماد بن عيسى  
 الاوسط وموسى بن عيسى وحماد بن عيسى  
 ابو اسود عنه ما روى في كتابنا في عيسى  
 كتابنا عن جماعة من اصحابنا في مقام الاقتصار  
 كتابنا في عيسى وحماد بن عيسى  
 كتابنا في عيسى وحماد بن عيسى

وفي رواية عينيه بن مصعب لباس به اذا كان جاريًا ولذا في  
 موثق بن بكير وفي لفظه في لباس عن الجارية حمل في  
 لباس الوارد في بعض الاخبار على عدم حصول النجاسة والاستقار  
 على بيان الجواز وهو بعيد لا يكاد يصح بالنسبة الى خير الفضيل  
 وعلى نفى الكراهة الشديدة \* وهذا من المحامل السديدة \*  
 وينبغي التنبيه على امور احكى عن الصدوقين في الركا لقول  
 باخره لظاهر النسخ الوارد في نبد من الاخبار وهو ضعيف لان  
 يحمل على الكراهة وذلك للصحة الواحدة بلفظها ولما ورد في شرط  
 منها من التعليل بالخفاء وايراد النسيان وقوله فان فعل ذلك  
 فاصابه الشيطان الى غير ذلك من القرائن المؤذنة بالكراهة  
 في الروض والرياض والمستندان الكراهة في الليل اشتد وعلل بان  
 الماء في الليل البهر فلا يؤمن اصابه افة من جهة هم حج عن بعض الاحصاء  
 اشتراك احدثين في الحكم للتعليل المذكور في خبر الخصال وبرهانه  
 لبر الاولوية ومنها البول في الهواء لما مر من الامر بالتوقي في اخبار الآل  
 والنص عليه في خبر تقدم عن الخصال \* وثانيها استقبال قرص



النيران بفرجة وهو سبله للشمس ويريد أصحابنا القول بالخبر  
 المنقول عن السكوني عن الصادق عن أمير المؤمنين <sup>عليه السلام</sup> أنه رسول الله  
 صلى الله عليه وآله إن يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجة وهو سبل  
 وخبر عبد الله بن يحيى الكاهل عنه أيضا قال قال رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> لا  
 يبول أحدكم وفرج بباد القمر يستقبل به وخبر المناهض في أن سبل  
 الرجل وفرجه بباد الشمس والقمر بآجلة لا يب في ورود النهر لا يستقبل  
 على النهر المذكور ولكن الكلام في عدة أمور أهل بغداد يحكم  
 الغنائم لا قال المحقق المعاصر في الجواهر لا ظاهر الأخبار المذكورة  
 عند المسلمين المتقدمين وسيأتي ذكرها اختصارا بالحكم بالبول الظاهر  
 المنقول عن ذلك ثم ولعل لقوله وفرجه بباد الشمس والقمر كلامه هذا  
 محل نظر فان ظاهر الأثران يحكم عام وبه صرح في المقنع والذكر  
 والدروس وقواعد الأحكام كما نص عليه في الحقائق والرياض وبيد  
 عليه السلام <sup>عليه السلام</sup> أحدهما الخبر المروي في الفقيه لا يستقبل المداول ولا  
 تستديره المروي في الوسائل الكافي لا يستقبل الشمس والقمر فان مورد  
 التخل وهو عام وإن حملهما على المقيد كاشف اللثام ويؤيد <sup>لهوم</sup>

ما احتمله بعض الاخبار به من كون الاقتصار على البول في الاخبار  
 لان الغائط لا ينفك عنه غالباً ولا نه تنبيه بالاضغف على  
 الاقوى بان طاهر الاخبار وان كان التحريم لكن الكراهة اقرب  
 الى الصواب للشبهة العظيمة بين الاصحاب في حل الاخبار والارحمة في  
 الباب عن ذكره مع عرض السؤال عن حد الغائط على المعصوم منع انه  
 المستفاد من قوله عليه السلام وضع حيث شئت هو الاباحية  
 على العموم حج ان طاهر كثير من العبارات الاقتصار على الاستقبالة  
 ويؤيده ما مر من ذكر سيد والفرج والاستقبال به في الاخبار وهو  
 هو غير حاصل في الاستدبار وهو ما تضمن لغزاً عن الاستدبار بالنسبة  
 الى الهول ضعيف لا رسال به يخالف له وصول والاجماع المنقول  
 في شرح ارشاد الاذهان به وبما صند ما يلزم من العسر في بعض الاماكن  
 على تقدير التقييم في المسئلة به مع حمة الاستقبال والاستدبار بالنسبة  
 الى القبلة ثم ان الطاهر اشترط الحكم بين الرجال والنساء اشموله  
 للكسوف والخسوف وهل يجزئ الحكم في مثل المسح والمحبوب فيه  
 اشكال من عدم تحقق الفرج ووجود مخرج البول وهو بمنزلة

لغز الحققين

٢٣

كافي الجواهر ١٢



في حقها كذا الاشكال في من بال من غير فخر ولو معتاد او الظاهر  
 من قيد اليد والواقع في الاخبار ارتقاء الكراهة عند المحب  
 بمثل الكف والسماب \* كما نض عليه بعض الاصحاب \* **والثاني**  
 استقبال الريح بالبول وهو ممنوع منه في الجملة \* ولا كلام في اصل المسئلة  
 وانما البحث في مواضع احدها اختصاص الحكم بالبول وهو ظاهر للروايات  
 في الحصول على ما نقل عنه عن علي عليه السلام ولا يستقبل بوله الريح  
 وربما يوجه بان العلة في الحكم انها هي خوف الرد وبجاسة الثوب و  
 البدن بالرشح والبلل \* ويدفعه ما نقل عن العلي \* ولا يستقبل  
 الريح لعلتين احدهما ان الريح ترد البول ويصل الثوب ولم يعلم  
 ذلك الا ان قالوا والعلة الثانية ان مع الريح ملكا فانه يستقبل بالقبول  
 فانه لا يعمل ان العلة غير منحصرة فيما ذكرنا القول باختصاص الحكم  
 بالبول كما هو صريح الشرايع والمنقول عن المقنعة والنهاية والمفاتيح  
 وغيرها من كتب الشرع القويم \* ليس له وجه واضحه لو ورد النص  
 بالنعيم \* فمما رواه المشايخ الثلاثة عن محمد بن يحيى باسناده رفته  
 قال سئل ابو الحسن ما هذا الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها

لا تقبل الربح ولا تستدبرها ومثلها مرفوعة عبد محمد  
 بن ابي العلاء عن مولانا الحسن ولا بأس بضعف السند هنا لئلا  
 في المكروهات والسنة وثانيهما ان النهي للتنبيه كما عن المنه  
 والتذكير والتعريض وفي المشرع والنافع والارشاد بل في الغنية  
 دعوى الاجماع على استنباط الاجتناب ويؤيد الاصل الموصل  
 او المحرمة كما في الجواهر عن ظاهر الصدوق في الفقير والمقنع وظهور  
 كونه فيها محل تأمل غاية انه مجمل \* واياها كان فالأوجه  
 الاول \* وثالثها ان المحكم مع الاستدبار في البول والغائط  
 جميعا للفوعتين وان كان المذكور فيهما لفظ الغائط ولكن الظاهر  
 ان المراد بحد التحريم كاشف به قوله تعالى اوجاء احد منكم  
 من الغائط وصل بها الكلام \* للشهور بين الاصحاب  
 الكلام \* لصحيفة عمر بن يزيد التي ذكرها ولما روى عن الرضا  
 قال عن رسول الله ان يجيب الرجل اخوه على الغائط او بكاء  
 حتى يفرغ وروى في الفقيه مرسله وفي العلل مسنداً عن الصادق  
 لا تكلم على الخلاء فان من تكلم على الخلاء لم يقض له حاجته واستثنى



تذكر في ذكره وشي الخ

قله

من خالك اشياء | ذكر الله المتعالي قول الصادق في رواية الحلي  
 لباس بذكر الله وانت تبول فان ذكر الله حسن على كل حال  
 ب و ج رواية الكرسي والتميم لصبيحة عمر بن زيد قال سالت  
 ابا عبد الله عن التميمي في المنجى وقراءة القرآن فقال لم يرض في  
 الكنيف الا من اية الكرسي <sup>نظ</sup> هذا الله وابه احمد  
 الله رب العالمين ولما رواه البخاري عن الصادق كان ابي يقول  
 اذا عطس احدكم وهو على الخلاء فليحمد الله في نفسه وفي اشعار  
 باستمبار الاسرار ويروي عدة من الاخبار والظاهر حمل عدم الرخصة  
 في الخبر الاول على تاكل الدراية لصبيحة الجلي عن ابي عبد الله قال  
 سالت القم النفساء والحائض والجذبة الرجل يتغوط القراء قال  
 يقولون مثلوا ولاخبار الذكر كما ذكره الشيعة الجبراني في الحداث  
 حكاية الاذان لرواية سليمان عن ابي الحسن موسى ولصبيحة محمد بن مسلم  
 عن ابي جعفر عليه السلام انه قال يابن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل  
 حال ولو سمعت للناس ينادي بالاذان وانت على الخلاء فاذكر  
 الله عز وجل وقول كما يقولون واليه رجعة كاتقون المراء تدفع ما وقع

من الشهيد الثاني في شرح الارشاد في التفسير على التحقيق في  
حكاية الاذان وايدل الخفلات بالحوقة لكونها ليست ذكرا لا  
حاجة يضفونها واستدل على اصحاب بلزوم الضرر والحرر لمنهين  
عن الدين وهذا اذا لم يكن الاشارة والتصديق كتابه عليه  
شيخ العامرين ورحمة السلام صرح بالعلامة في المنتهى و  
**خامسها وسادسها الاكل والشرب كما في التذكرة**  
وشرائع الاسلام وعن المحدث في المنتهى والمصباح ومختصره ونهاية  
الاحكام في فحوى مرسلتين بابويه في لفتية عن الباقر قال دخل  
ابو جعفر المنصور فرجيد لفتة خبز في القدر فاحترقها وغسلها  
ودفعها الى مملوك معه فقال تاركون معك لعلها اذا خرجت فلما  
خرج قال للمملوك اين اللقمة قال اكلتها يا بن رسول الله فقال انما ما  
استقرت في جوف احد لا وجبت للجنة فاذهب فانك حرمان  
الكرام استقدم رجلا من اهل الجنة والتقرب ان تاخير الاكل  
معرفيه من جزيل الفضل بعدل على مروجية الاكل في هذا  
والشرب بمخصوصه ليس بمخصوصا فيما وجد من الاخير وان اشملها





ما استدله في العشر وغيره من مائة النفس ولا استقل به  
 وسألهما الاستنجاء باليمين ولم يوجد خلاف في المسألة  
 ومستنده النعمي الواردة في الرسالة وما في خبر الساكنين الاستنجاء باليمين  
 من الحباء والطاهر ان لا بأس بصب الماء من اليمين في الاستنجاء كما  
 استظهره في روضة المتقين \* واما المذكرة ازالة النجاسة  
 باليمين \* وثأمتها اصطيحا خاتمة في اسم الله تعالى او شئ القيا  
 لرواية ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله ع ادخل الخلاء وفي يدي  
 خاتمة في اسم من اسماء الله قال لا ولا تجامع فيه ورواية ابي لقاسم  
 عن ابي عبد الله ع قال قلت له الرجل يريد الخلاء وعليه خاتمة وفيه  
 اسم الله تعالى فقال احب ذلك قال فيكون اسم محمد قال لا بأس برفق  
 علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن  
 الرجل يجامع ويدخل الكنيف وعليه خاتمة في ذكر الله او شئ من القيا  
 ايعلى ذلك قال لا الا غير ذلك من الاخبار واما خبر الحسين بن خالد  
 قال قلت لابي الحسن الثاني ع انا روينا في الحديث ان رسول الله كان  
 يستنجي خاتمة في اصبعه وكذلك كذا يفعل ابي المومنين عليه السلام

في الرسائل عن الصادق ع قال في  
 ٣٨  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم



وكان فحش خاتم رسول الله محمد رسول الله صلى الله عليه وآله قال  
 صدقوا قال فينبغي ان تقولوا ان اولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى  
 وانكم تتختمون في اليسرى فلا يصح للمعارضه الاخبار الكثيرة الدالة  
 على كراهة الاصطحاب المعتصده بالتخصيص عليه في كلام الاصحاب كيف  
 وقد عذر الصدوق بعد جواز الاصطحاب ان كان الظاهر انه  
 اراد الكراهة وتاكيد الاجتناب الحق براساء الانبياء والائمة  
 الاطياب اذا قصد بها ذواتهم ان كره به فلا بأس اذا قصد  
 غيرهم من الرعية وعلم ذلك من بعض الاعاظم بما ورد من نفي  
 البأس فيما من خبر به القاسم وهل يكره اذا دخل الخلاء  
 من غير التخلية ام لا وجهان قد خلاه كلام الاصحاب عن التعرض  
 ولا يبعد الاول لكان العظيم ولان الوارد في كثير من الاخبار ما  
 مقتضى ظاهره الاطلاق والتعميم فان التخصيص منها ظاهر  
 الابارادة الفرد المتبادر وتاسعها الاستنباء باليسا  
 وفيه خاتم عليه السلام تعالى الخبر حسين بن خالد المذكور انفا و  
 لمؤقتة عمار عن الصادق قال لا يمسه الجذب رهما ولا دينار عليه السلام

قوله لا يدخل الخبز

٢٩

وهو عليه في الخبر الاسنى ١٢







ولا يستنجي وعليه خاتم في اسم الله ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل الخمر  
وهو عليه الحديث ورواية أبي بصير عنه <sup>عليه السلام</sup> قال أمير المؤمنين عليه السلام  
من نقش على خاتمه اسم الله فليثور عن اليد التي نيتجى بها في  
الموتى هذا إذا لم يستلم التلوث بالافتقار والافهم  
بالوصول إلى حد الكفر مع قصد الاستحقاق وعاشرها  
البول فائما لصبي محمد بن مسلم المذكور في كراهة التمسك  
على القبور وغيره من الاخبار وفي بعضها انه من الجفاء  
وعن العلامة التخصيص بما إذا خاف الرد في القول عن  
النهاية فلو كان في حال لا يقتصر إلى الاختيار كالحمام مثلا الكراهة  
انتهى وآت خبير ان ما اشرنا اليه من الأدلة تدل على التميم  
وحادي عشرها من الذكر باليمين عند البول لما  
في لفتيه عن أبي جعفر إذا بال الرجل فلا يمس ذكره يمينه  
واستظهر في روضة المتقين ان المأدب الاستبراء و  
الظاهر ان اعم منه ومن الاستنجاء وثاني عشرها  
طول المجلس على الخلاء فانه يورث الباسور كما هو



الماثور وهو بالباء الموحدة \* على في حوالى المقعدة  
 وقربى بالنون ايضا المقصد الاول في  
 الوضوء والنظر في الاحداث الموجبة واحكامه  
 الواجبه والمدويه اما الموجبات فهي الاغتسال والريح  
 والنوم وما ازال لعقل والاستحاضه على تفصيل ياتى  
 ان شاء الله والنظر في تلك الاحداث \* يقتضيه عدة  
 ابجاث \* البحث الاول ان خروج الثلثه الاول  
 لا يخلو اما ان يكون من المخرج الطبيعى المعتاد او من غيره  
 وعلى الثاني اما ان يتفق خلقته او يتجدد بعد انسداد  
 المعتاد \* او مع عدم الانسداد \* فالاول ناقض  
 اجماعا ونصا والسند من الكتاب قوله تعالى او حياء  
 احد منكم من الغائط فان مورجها وان كان التيمم ولكن  
 لا شك ان يبدل ولا قائل بايجابه لردون الوضوء ومن الغيبا  
 صحيحته زارة قال قلت لابي جعفر ما يقتضى الوضوء فقال  
 ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الدبر وللذكر غائط

او بول ومسح او ريح والنوم حتى يذهب العقل وصحيحة  
 سالم ابي الفضيل عن ابي عبد الله قال ليس يتقضى الوضوء  
 الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله عليك  
 بهما وصحيحة ايضا عن الصادق قال لا يوجب الوضوء الا  
 غائط او بول وخرقة تسمع صوتها او فسوة تجدر بها  
 ورواية زكريا بن ادم قال سالت الرضا عليه السلام عن  
 الباسور يتقضى الوضوء فقال لا ما يتقضى الوضوء ثلث البول و  
 الغائط والريح الى غير ذلك من الاخبار واما الثاني  
 والثالث من غير الطبع فهو ملحق بالاول لا كلام  
 فيما ولا يتزاع بل نقل عليهما عن المتهم الاجماع نعم محل  
 الكلام هو الرابع ففيه اربعة اقوال احدها عدم  
 النقض مطلقا كما عن شارح الدروس وهو المنقول في الاصل  
 عن ظاهر جماع مصرية وبعض استقر به صاحب الرياسة وولاه  
 في كتابي الاصلاح والمباهلة نظر الى تنزيل الاخبار المطلقة على  
 المتعارفة المعتاد ومراجعة بعضها فيه واصالة العدم و

له وهو خروج الاضحية والى ان خرج في وقت  
 النقض غلقة ١٢ وهو الذي يخرج من  
 حدث بعد التمسك بالمتاد ١٢  
 ٥٢  
 غير طبع مع عدم انسداد الطبع ١٢



واستصحاب الطهارة اليقينية وفيه ان الحمل على المعتاد  
 لا يستقيم كما سيأتي لان غير المعتاد من أفراد البول والغائط قطعاً  
 وأما ما في بعضهما من التصريح فخرج مخرج الغالب كما يأتي واجراء  
 الأصل الواسع في مثل المقام ليس في محله للقطع بدخوله  
 في البول والغائط وثانيتها النقص بشرط الاعتقاد والاعتراف  
 فلا ونسبه في الحدائق وغيره الى المشهور وهو صريح في  
 والقواعد وطائفة المختلف والشرع وعن التمهيد والتمهيد  
 والمهرور وغيره واستتميمه في الحبل المستبرق في قوله  
 اكرهوا في قوله لا يبرأ من التباخر والتغير من قوله لا يبرأ  
 الاستصحاب في قوله لا يبرأ من التباخر والتغير من قوله لا يبرأ  
 ان اعمد الى قوله لا يبرأ من التباخر والتغير من قوله لا يبرأ  
 وان الحمل على المعتاد بالنسبة الى شخص ليس بهاء الواسع  
 عليه بالنسبة الى اغلب الناس ورجائهما ان لا يبرأ من التباخر  
 بنه حتى يدخل في الخبر وبالله النقص في الخبر  
 تحت المعنى والافلا كما عن التبر في المبوط والخلافة

الى عموم قوله تعالى وجاء احد منكم من الغائط وان لم يخرج  
 من فوق المعدة لا يسم غائطاً والى قول الصادقين ما يخرج  
 من طرفيك الحديث ورواه في المتن كره بالمنع من عدم  
 التسمية وورود الاخبار موزعاً بالغالب ورايها التقص  
 مطلقاً وهو لا ينه عن الاختاره في المتن كره وقواه المحقق  
 النجفي في الجواهر للميرزا الاخبار التي فيها ذكر البول والغائط  
 كصحيحة نزارة الاخيرة ورواية زكريا بن ادم وقول الرضا  
 عليه السلام في كتاب كتبه للمامون كما في العيون والخبرين  
 المنقولين عن العليل كلها تشمل على اسم البول والغائط اما حمل  
 الروايات المطلقه على المتيقنه بالطرفين فمندفع بالاحتجاج  
 بمفهوم القيد ضعيف ويحصل الظن بمبيح ان الاخبار المقيدة  
 مجرى الغالب لو لم تشمل بالقطع وان المقصود نفى التقص بالغة  
 والترجائية في اشياء مما في اقوال اهل الخلاف بل سياق بعض  
 الاخبار الواقعة جواباً عن السؤال عن هذه الاشياء كالصريح  
 في ذلك مع قوة احتمال حملها ايضاً على بيان ماهية الاختيار



وتوضيحها بأحلى الامارات لا الاحتراز عن غير المعتاد واما  
 حل الاخبار المطلقة على الافراد الشاعرون النادرة كما هو  
 المعروف فمدفوع او لا بان هذه الندرة ليست ندرة اطلاق  
 بل ندرة وقوع فانه لا شك في صدق البول والغائط عليه و  
 نظيره النظرة الاجنبية في صورة مفروضة بطرف مفتوح  
 من عين مغروضة فان النظر ذات ندرة مالهام من شيوع  
 بالنظر الى الوقوع واما اذا وقعت على سبيل الاتفاق فهو  
 داخل تحت الاطلاق بحرية الاتفاق وثانيا بانها  
 لو نزلت على المعتاد لوجب ان لا يحكم بالنقض فيمن خلق مخرج  
 على غير المعتاد واستقر غير وجهه في نفسه انه هو  
 لا يمين له مخرجان ولا اتجنت ولا المسموح بل ولا مخرج ثان  
 من الموضع المعتاد مخالفا للمعتاد المهورد خروجه وهذا  
 بين الفساد ولا يخفى قوة ادلة هذا المذهب وهو  
 بالاحتياط اقرب فان لم نقل ببر فلو اقل من القول بالنقض  
 بشرط الاعتقاد فانه موافق له في الحكم والادلة الآتية

غير المعتاد وهو من نادر الافراد مصانفا الى ثلثين مبالغة  
 بين المتأخرين من اصحابنا الاخيار فروع المرجع  
 في معرفة الاختصاص الى العرف ولا عبرة بغيرها فلو خرج لم يوجب  
 شيئا في الفقير عن الصادق ليس في حب القرع والديك  
 الصغار وضوء انما هو بمنزلة القمل ولذا قال العلوي في التذكرة  
 لو خرج من احد البيتين دودا او غيره من الهوام او حصرا او  
 دما او غيره من النجاسات او حقتا او شيافا او دهن قطر في حليته  
 لم يوجب له وضوءا سببا من النواقض ذهب اليه علماءنا  
 اجمعون  
 كذا تباد في خروج من المعتاد ام لا  
 ظاهره ان لا  
 عليه فلو خرج من البيت في اول الوهل وتحقق ذلك  
 فيمضي عليه وضوءه من كم العدد كصفه الله ادم ومن له  
 معرجان لم يزل الطبع منهما ذاسدا حتى اذا بلغ اشد  
 فانفتح قبل وضوءه مكلفا او بعد سحر ما مر في بعض الاخبار  
 من تقيد الريح بسماع الصوت ووجدان الريح ليس المراد من



اشتراط كل ما عدم يقين اليقين بالظن وودع الوسوسة  
 التي اشير اليها في الروايات بان الشيطان يتفح في دبر الانسان حتى  
 يتخيل انه قد خرج منه ريح ومن هنا قال في الحديث ان مشيدا  
 الى الاخبار المقتدة الطاهر حملها على موضع الشك دون ما  
 اذا تقرر المخروج انتهى وذلك ان هذه الاوصاف انما  
 لليقين غالب ابصار الحادث فلا فرق من حصوله بدونها  
 فهو داخل تحت محكم خارج عن البحث فان الاخبار محمولة  
 على ما هو الغالب \* والتوصيف شائع في تأويل مثل هذه  
 المطالب \* في بعضها بعض ما من الاخبار في مناقض  
 معدودة اصناف بالنسبة الى ما يخرج من الاسفلين عند  
 هذه الاشياء او يخرج من غيرهما كالتي في الوضوء \*  
 ما شئ من ان يكون في اليد او في الارض او في الثوب او في  
 الاثر غير انما انما في متوفاة في يد او في الارض او في الثوب او في  
 لها نقيا واشياء انهم تردد فيها بعض الاشياء في بعضها  
 اجواهر وقال ليس للشك مجال \* وفي عن الاشكال \*

والله العالم بحقيقة الحال + وهل يحبس الزناغ الذي  
 سرق في لخبثين في الريح كما عن العلومة في التهرب من لابل  
 الريح مخصوصه بالموضع المعتاد كما هو ظاهر المختلف  
 البحث في الخدثين ومقتضى قول ابن ادريس رح حيث  
 نقل عن ابن غير الخارجه من البدن على وجه متيقن  
 للخارجه من فرج المرأة او مسام البدن ليست ناقضة  
 انتم الطاهر هو الثاني واختاره صاحب الجواهر حيث قال  
 ونما قال من المعلوم انه لا يراد بالريح تسمى ريح تكون فان الجشاء  
 ونحوه لا يتقضى جماعا بل المراد المسامة بالضرط والفسوة فتم  
 جعل قلنا به والافلا وبخلاف البول والغائط فان الحكم  
 معلق على البول والغائط انتم سرقا اذا خرج الريح من القبل  
 فهل هو ناقض مطلقا او في المرأة خاصة مطلقا او مع الاعتناء  
 او غير ناقض مطلقا اقول اقواما <sup>كما عن التذكرة</sup> الاخير واحوطها الاول +  
 فتأمل + ثم اذا خرجت القعدة ملطخة بالغبرة ولم  
 يتصل فهل يحدث اوجها <sup>كما في الرازي</sup> قال في المناهل والمسئلة



فحل اشكال من صدق المخرج فيندرج تحت عموم النصوص  
والفتاوى الدال على كونه ناقضا ومن الاصل وانظر المخرج  
الى المتن بعد الانفصال وعدم دليل على حصول النقض بمطلوع الخوف  
فلاحتمال الاول قرب ولكن الثاني احوط انتهى وهو كما تراه  
سهو واستنباه من الناسخ او المصطاب ثناء والقوا  
ان يقال فلاحتمال الثاني اقرب ولكن الاول احوط على  
ما قال به البحث الثاني في النوم الغالب على السمع  
والبصر ناقض موجب للوضوء لما نقل من اجماع الفقه التام  
والنصوص الاتية عن العشرة الهادية والشيء مور عدم  
الفرق بين كونه قائما وقاعدا وراكعا وساجدا  
مستلقيا ومضطجعا ومنفريا ومتجمعا ونسب الى  
ابن بابويه القول بعدم النقض واليجاب ولم يثبت  
الانتساب <sup>في الرسالة المتبعة</sup> والظاهر ان نسب اليهما فنظر الى ما في  
كتابينهما من محمل الاصل في البوك الغائط والريح والمن  
بالنسبة الى الوعاء والقن دفعا لاقوال اهل لغى ولذا

صرح بعض الأصحاب بأنه خطأ في النقل ومستند بحكم الاختصاص  
 المستفيض منها صحة من رآه وقد تقدم ذكرها في  
 أول البحث الأول وصححه عبد الحميد بن نام وهو راجع  
 أو سجد وما شغل على أي الحالات فعليه الوضوء وقول  
 الرضا في صحته ابن المغيرة حين سأل عن الرجل ينسى  
 على دابته فقال إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء  
 وقول الصادق عليه السلام <sup>في حديثه</sup> استمع من عبد الله الأسدي  
 أو صححه لا ينقض الوضوء إلا حدث والنوم حدث وقوله  
 في رواية الكشي حين سئل عن الرجل يخفق في الصلاة فقال  
 إن كان لا يحفظ أحد تأمن إن كان فعليه الوضوء وإعادة الصلاة  
 وإن كان يستيقظ إن لم يجد شغل لم يرد عليه وضوء ولا إعادة  
 ومروث بن مهران بن بكير قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى إذا  
 قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم قال لا يغسل من النوم قلت  
 ينقض النوم الوضوء فقال نعم إذا كان يغلب على السمع ولا يسمع  
 الصوت وقول أحد علماء السلف في صحته من رآه

هذا حديث في الصحيحين  
 في كتاب الصلاة  
 في باب ما إذا نسي الوضوء  
 في الصلاة



حين قال له الرجل ينام وهو على وضوء ايجبا بتحقة  
 والتحقتان عليه الوضوء فقال يا زرارة قد تنام العين  
 ولا ينام القلب والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب  
 وجب الوضوء قلت فان حرك الى جنبه شيء ولم يعا لم  
 قال حتى يستيقن انه قد نام حتى يحش من ذلك امرين  
 والا فانز على يقين من وضوءه ولا يقض اليقين ابدا  
 بالشك ولكن ينقضه بيقين اخر الى غير ذلك من  
 الاخبار اما ما دل بظاهره على خلاف ذلك كروثقه  
 سماع المصنف في الفقيه حيث سألته عن الرجل يخفق  
 وهو في الصلوة في ايام او مرار قال ليس به غير الوضوء و  
 ما رواه فيه ايضا مرسله قال سئل موسى بن جعفر عليه السلام  
 عن الرجل يمر قد وهو قاعد هل عليه الوضوء فقال  
 لا وضوء عليه ما دام قاعدا ما لم يفرج وما رواه في  
 التهذيب عن بكر الخضر قال سألت ابا عبد الله  
 هل ينام الرجل وهو جالس فقال كان ابي يقول اذا







نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا نام  
 مضطجاً فعليه الوضوء فهذه لا تصح للمعارضين الأخبار  
 السابقة لصحة سندها وكثرة عددها وصلاح  
 دلالتها وشهرة العمل بها بين الطائفة ولا يخالف  
 المخالف مخالفة الكتاب العزيز موافقة المؤلف  
 مع احتمال حمل ما يعارضها على التقييد وفي نسبة <sup>السنة</sup> عليه  
 إلى أبيه كما في بعضها نوع اشعار بذلك وعلى ما لم  
 يخل على العقل كما قال الشيخ في التمهيد واستدل عليه  
 بلخيار آخر بل الخففة في الخبر لا واطاهرة في ذلك وأما ما  
 عن الصدوق من اشتراط الانفراج لنقل المضمرة والمؤقتة  
 اللتين من نقلها عن الفقيه فقيدان مجرد روايته لا يدل  
 على قوله بذلك خصوصاً مع رواية الأخبار المعارضة لها  
 ولذا قال لعلامة في المختلف أن كانت الروايتان من  
 له فقد صارت المسئلة خادفة والأفلاواتهم وكيفما  
 كان فسمعوا وافق ولكن الخبران ضعيفان بل عن التقييد

طهارة قال الرجل يرق قاعه لا يرقه  
 ٦٢  
 عليه السلام في سجدة تذكره

في الشيخ  
 الخضر لا يعرف حالها  
 وفي ثمانية من الكتب  
 في وجه الضعف في الروايات





من الفضل بن شاذان في العلل التي رواها عن الرضا عليه السلام قال فان قال فلم وجب الوضوء مما  
خرج من الطرفين خاصة ومن النوم دون سائر الاشياء قيل لان الطرفين هما طرفي النجاسة الى ان  
قال واما النوم فان النائم اذا غلب عليه النوم تفتح كل شيء منه ويستريح فكان اغلب الاشياء يخرج منه  
الريح فوجب عليه الوضوء لهذه العلة الحديث ١٢ اذ قال سئل فان لا وسط وهو الحديث فحمل في التقديم  
فلما تبين الشكل ان يكون من غير الثاني على ان الصغرى سالته والاول مشروطا بما جاءها واما الثاني  
فهو الصانع المستقيم وشكل عقيم لان المقدمة الاولى لا تشملها على المحصر تحل في قضيتين احدهما يتقضي  
الوضوء والحديث وثانيتهما لا يتقضي الوضوء غير الحديث فان ضمننا الاولى الى قوله النوم حدث فأت  
ستطابق الامتياز في الكيف وان ضمننا الثانية الى كلامه لم يتكرر الاوسط تمامه وان ضمننا ما جاءها  
لزم المحذوران مع ان وضع الصغرى الكبرى واحدة غير مستقيم في الميزان واما ما كان  
فالمعروف والجلد الاسمي والقضيتان فعليتان والفعليتين تحتاج الى بسط في البيان وان عكسنا  
الترتيب جعلنا الكبرى عكس القضية الاولى وقلنا النوم حدث والحديث ينقض الوضوء مع زيادة  
قولنا دون غيره او مع استقاطه فعلى الثاني يفتقر المحصر المقصود وعلى الاول فالكبرى غير صالحة  
للكبرى كانت طبيعية وكاذبة ان كانت محصورة كلية الا ان يكون الضمير في غير راجعا الى  
نفس الحديث على طريق الاستخدام وعليك بالتأمل في اطراف الكلام ١٢ منه دام طوله  
سئل قال المغايل في المختلف لا يقال لا يصح التمسك بهذا الحديث فان الصغرى قد اشتملت  
على عقدين ايجاب وسلب انتظام السالبة مع الكبرى لا ينتج لعدم اتحاد الوسيط والموجب ايضا  
كذلك فان الموجبتين في الشكل الثاني عقيم وان جعل عكسها الكبرى منعاً كليتها لانا نقول ان  
عليه السلام في المقدمة الاولى نفى النقص عن غير الحديث وفي الثانية حكم بان النوم حدث فتقول  
كل واحد من الاحداث فيه مشترك وامتياز ما به الاشتراك وهو مطلق الحديث مفارقاته  
الامتياز وهو خصوصية كل واحد من الاحداث ولا شك في ان تلك الخصوصيات ليست احداً  
والامكان ما به الاشتراك داخل في ما به الامتياز وذلك يوجب التسلسل واذا انتقت الحديث  
عن الميراث ولم يكن لها مدخل في النقص فانما يسند النقص الى المشترك الموجود في النوم على

منه فانه لا بد من اشتراط الحديث عن الميراث عن الميراث  
قلت ان ما عرفت من عدم كونها قضية لعدم مدخلها في الميراث  
الحديث ما صدق عليه من الاصل قلت لما كان المراد من  
الخصوصيات هو ان يراود بعضها الا لا بد من المدخل  
الكلية والامتناع الى ان يراود بعضها الا لا بد من المدخل  
بالفعل ويستتبعها استترة النقص من الميراث  
بشكل ما عرفت في المختلف بمسألة ما يستتبع من الميراث  
النوم ناقص وهو كذا الظاهر من المسألة ما يستتبع من الميراث  
الاشكال من حيث هو من حيث هو من حيث هو من حيث هو  
وجه الاستدلال منه ان كل واحد من انواع الحديث  
اشترك مع غيره منها في معنى الحديث وامتياز  
خصوصية ما به الاشتراك غير ما به الامتياز وغير داخل  
بالان لا يكون لفظة الخصائص في الحديث من حيث هو من حيث هو  
فانما بان القول المختلف عن علمه فلا حرج من كل النوم  
ناقضاً ١٢



التصريح بانقضاء الاجماع على خلاف قول الصديق  
 بعد مع ان الخلاف من معلوم النسب غير قاطع هذا  
 والظاهر من الاخبار ان النوم حدث ناقض بنفسه و  
 يصح به حسن استحباب عبد الله الاشعري وما نسب اليه  
 بعض العامة وبعض اصحابنا انه مظنة للحديث وبما يستلزم  
 له بالخبر المروي عن العليل الذي ظاهره بيان الحكم المصلحة  
 في كونه ناقضا لا اناطرا الحكم به ويظهر فائدة الخلاف  
 فيما اذا اتفق بعد مخرج الحديث باخبار معصوم او  
 سئل المذبح وغيره فانه ينقضه غير المذبح والمذبح  
**الاول** حديث اسحاق بن عبد الله بن كزيم  
 ان سنده فق \* لكن مستند مشكل مذتب بالقاضي  
 المنطق \* وقد جعله من بعض اصحاب ووقع الاشكال  
 في انه من ائمة الاشكال \* فتأملوا فيما احتملوا \* حتى قال  
 بعضهم انه ينفذ وان لم يكن على هيئته واحد منها وهو  
 طريق جديد \* لكنه غير بعيد \* والاعتماد ان يقا

هذا مجرد التباس \* ولا داعي الى تنزيله على القياس \*  
بل لعل الغرض من الرد على هؤلاء الناس \* فانهم يدعون  
ما ليس بحديث كالقائه ومس الذكر والبزاق في النوم \*  
من دون محبة قاطعة ودليل ناهض \* ومن القوم \* من  
انكروا حديث النوم \* فزعموا عليه السلام بالشطر الاول  
وبالثاني الثاني \* وهذا اصح المحامل والمعاني \* خال  
من التكلف في المباني \* وليس من دأبهم عليهم السلام  
التكلم بالافيسة المنطقية في القاء الاحكام الشرعية  
على الرعية \* فان اهل العرف لا يعرفون عدة الاشكال  
شرائطها \* وضوابطها وضوابطها \* الشاس في اختلاف  
التعريف في الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام \* وفي بيان  
تحديد المنام \* بذكر الغلبة على الحاستين والعقل و  
خفاء الصوت وغيره وظهر ان المدار في معرفة الغلبة  
العام \* فانه معنى يعرفه الانام \* لا يحتاج الى تعريف وفهام  
غاية الامر ان الغلبة على الحواس من لوازمه \* والذي

من اجاب السيد عن هذا القائل فانه وان كان عامرا  
من ايراد السيد عن لا يحد بغيره من تكلف لان قوله لا  
نقل الوضوء الا حدث طاهرة نفى النافضة عما سبق  
كما في استجوابه لا من خصوصيات الاحداث كما في الاستجواب  
منه وانما خلا العالي واسم الايام والليالي



في الاخبار فهو من قبيل تعريف الشيء بعد اعماره \* وصرح لا يخفى  
 بتقدير السمع عند عدمه فاعمل التحديد بهذه الاشياء  
 للاحتراز عن التثنية والثلاث \* والذين لا يبطل معه  
 الحواس \* فان مقدمة النوم ولما كان يعد في العرف  
 من اصناف انواع النوم بل في اللغة ايضا ولم يكر من النوم  
 الناقض شرعا اناطوا عليهم الصلوات والتحيات \* ناقضه  
 النوم بتلك العلامات \* **الثلث** قال العلامة في  
 التنكير لو شك في النوم لم يقض طهارتها وكذا لو تخايل  
 له شيء ولم يعلم انه منام او حديث نفس ولو تحقق بانه  
 رؤيا نقض انتمه وذلك اى عدم نقض اليقين بالشك  
 هو المستفاد من صحیحته بزيادة عن احدهما وخبر الكوفة  
 وقد سبق ذكرها وتامل نفيهم فيما افاده من النقض بالرؤيا  
 ولعل لا وجه له **المبحث الثالث** كل ما زال العقل  
 من اغماء وجنون او سكر ناقض والدليل عليه الاجماع المنقول  
 في كتب الاساطين \* كالمدرك والحبل المتين \* ولذا

جنم بالحكم في السرائر فقال في عدد النواقض وكل ما زال و  
 فقد معه التحصيل من اغماء او جنون او سكر وغير  
 ذلك من جميع انواع الامراض التي يفقد معها التحصيل  
 وينزل التكليف انتفى وفي المنتهى كل ما غلب على العقل من  
 اغماء او جنون او سكر او غيره ناقض لا تعرف فيه خلافاً  
 بين اهل العلم وكذا عن البصار ونقل العلامة البهبهاني  
 وتلميذه صاحب الرياض عن الخصال ان من دين الامامية  
 ان من هب العقل ناقض والمفيد في المقنع عدد من  
 النواقض المرض المساع من الذكر كالمثقة التي ينغم بها العقل  
 والاغماء وادعى الشيخ في المقتضب اجماع المسلمين على  
 خلك وكلام الشيخ وان كان نصاعلي ان معتقد الاجماع  
 هو المرض المساع لكن الظاهر انه يريد الاجماع على اقصاها  
 العقل عموماً لا نقائل بالفرق ولا شعار وصف المثة بانغمار  
 العقل بذلك ولان المستند من اخبار عنه ما هو الا اشتغال  
 على ذهاب العقل وخفاء الصوت ولان الاصحاب عقلوا



ذلك من كلامه حيث نقلوا عنه دعوى الاجماع عليه  
 كالشيخ الحر في الوسائل والسيد في المدارك فاقاله في الحد  
 ولعله ما خوذ من الحبل المتين من ان ذكر المجنون في السكر  
 والاستدلال عليهما بصحيفة معمر بن خلاد الا انه من  
 زيادات العلامة والشهيد \* غير سديد \* لان  
 المجنون والسكران اخل في مذهب العقل وقد سمعت ان عليه  
 اجماع العلماء \* وبه نصوص عبارات القدماء \* وان من  
 دين الامامية كما مر عن الخصال وهو مصرح به في الشرايع كما  
 عن المصباح والجمل واليهما في الغنية فيكون من زياداتهما و  
 بالجملة فالاجماع هو المنهج في هذه المسئلة وان استدلالنا  
 بالاخبار في ضمن الادلة \* لكنها لا تنهض حجة مستقلة \*  
 فمنها صحيفة معمر بن خلاد قال سالت ابا الحسن عليه السلام  
 عن الرجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشد  
 عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فربما اغف وهو قاعد  
 على تلك الحال قال يتوضأ قلت ان الوضوء يشد عليه

قال إذا خفي عنه الصوت فقد وجب الوضوء قوله يشترط عليه  
 المراجعة فيه مشقة سييرة يتحمل مثلهما في العادة والألحاح  
 التيمم وإنما أخذ الراوي في السؤال كون ذلك المريض قاعدا  
 غير قادر على الاضطجاع طمعا في أن يجوز له الإقامه وترك  
 الوضوء كما يقوله بعض العامة إن النوم قاعد ليس بناقض  
 وبأنجل استدلال الشيخ في التهذيب بهذا الخبر على نافية  
 المخرج المانع من الذكر وكذا استدلال به على نافية كل  
 من يلائم العقل المحقق في الاعتبار والعدول في المنتهى والشهيد  
 في الذكرى ومحل الاستدلال تمام الحديث إذا خفي الزاوية  
 عليه في الاعتبار إن الاعفاء النوم فقوله إذا خفي عنه يريد  
 حالة اغفائه ثم أجاب بأنه مطلق فلا يقيّد بالمقدمة  
 الخاصة ومردّه في حبل المتين بأن المحدث عند ذلك  
 الرجل الذي غف وهو قاعد فلا إطلاق هنا وظن  
 بعضهم أن المراد بالاعفاء الاعفاء وعلى كل حال فلا  
 ينطبق الاستدلال بالخبر على المدعى فإن خفا الصوت



لا يعم كل من زل أو غفل للعقل كالمجنون وبينك تفق صاحب  
 الحبل المتين استدلال لعلامته والشهيد رحمهم الله  
 وان كان يمكن الاعتذار عنها بان يجعل الخبر في كلامهما  
 متما وموثقاً أو يكون الاستدلال به على بعض مدعاه  
 وهو ما عدا المجنون فما يخفى فيه الصوت والباقي من  
 الأدلة المشاركة للنوم في المقتضى دليل على ناقضية الكل  
 ومنها ما يستدل به بطريق التنبية والاولوية من قوله  
 اذا ذهب العقل بالنوم فليعد الوضوء وقوله والنوم حتى  
 يذهب العقل فانه يدل على ان المناط ذهب العقل  
 فاذا وجب الوضوء بالنوم وجب بالاعزاء والسكروا المجنون  
 بطريق اولي فان ذهب العقل فيها اشد كائنه  
 عليه في المعتد وفيه نظر اذ من اجماعنا ان يكون له خصوصية  
 النوم مدخل فيه فلا يستقيم الاولوية ومنها ما عن عظم  
 الاسلام عن الصادق عليه السلام من الخبر المشتمل  
 على ذكر الاعزاء لكنه ضعيف الاسناد بل في الحديث





ان الكتاب لا يصلح للاعتقاد \* هذا وقد قد منا اليك  
 ما يرفع براءة التباس \* من ان ذكر هذا لاحبارنا هو على  
 سبيل التأييد والاستيناس \* وعلى هذا فلا باس \*  
**البحث الرابع** الاستحاضة بانواعها يوجب الوضوء  
 في مجملها القليلة مطلقا والمتوسطة فيما عدا الصبح و  
 الكثيره في العصر والعشاء والاخيرتان توجبانه مع الغسل  
 في باقى الصلوات على بعض الاقوال \* وسياتي انشاء الله  
 المتعالي \* نفصبا هذا الاجما \* في بحث الاعمال \*  
 والكلام هنا في القليلة فهو موجبة للوضوء فقط وناقضة  
 لاجتماعات النقول ولقول لصادق عليه السلام في خبر  
 معاذ بن عمار وان كان الدم لا يثقب الكرسف توصات وحلت  
 المسجد وصلت كل صلاة بوضوء وقول لباقر في خبر  
 زراره سئلته عن الطامث فقعد بعد ايامها كيف  
 تصنع قال تستظهم يوم او يومين ثم هي استحاضة قلت  
 وتستوثق من نفسها وتصل كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ

الدم فاذا انقذ اغتسلت وصلت الى غير ذلك من الاخبار  
 ولا خلاف في المسئلة الا عن العاني كما عن المعتبر فلا يوجب وضوء  
 ولا غسل ومستند ما في بعض الاخبار من ان يحصر الاضاني  
 في نواقض معدودة كما مر غير مرة وما في بعضها من الامر  
 بالصلاة بعد الاستنفا من دون امر بالوضوء والنجواب  
 ان كل ذلك مخصص بما تقدم وعنه الاسكا في فواجب القليل  
 عند واحد فقط في اليوم والليل ولم نجد مستندا  
 له فله اشكال بحمد الله في المسئلة **ثاني**  
 لا يوجب الوضوء وحده غير مأمور في الاستنفا لا طهر فلا عذر  
 بكلمة اخرج من يخرج البول واحصاه بعض العلماء في خمسة  
 اشياء في البول والمنى والودى بالمهمل والودى بالمجتمعة  
 والمذبة كلها كظمي وصبي فالمنى ياتي حكمه انشاء الله و  
 الودى ماء تخين يخرج عقيب البول كما نرى عليه اصحابنا  
 وورد به النص وبالعجم ما يخرج بعد الانزال على المشهور <sup>بالمال المبرور</sup> والكد  
 ما يخرج من الشهوة وعرق الشهيد الثاني رحمه الله ماء لرج

وهو ان ما يخرج من طهر غير مأمور به في غير ذلك من الاخبار  
 من يخرجها من بين فخذيه او ثوبه او غيرها الا ان يخرجها

٤١

من وراء البعدان  
 من سيلان الدم ١٢ مجمع البحرين  
 في القطة تستنج به



يخرج عقيب الشهوة وفي آحاد ثلث اند نظم ذلك بعض متأخري  
 علماءنا فقال **شعر المذى** ماء رقيق اصفر لزج يخرج  
 بعد تقنين وقتيل **اشعر** وذيلته بقية **شعر**  
 والوذى بعد من شهوة رمن **الادواء** بالنعرة في بعض الميسل  
 والوذى يخرج بعد البول اغلاظ **ولا وضوء** بعد البول  
 والدال مهملة في او معجمة **فيما بدء** تبه من شعر تدثيل  
 والذى ورد في شرح ذلك من الاخبار رسالة ابن رباط عن  
 الصادق قال يخرج من الاحليل المنى والمذى والوذى  
 والوذى فالمنى هو الذى تسترخى له العظام ويفتر منه  
 الحسد وفيه الغسل واما المذى فانه يخرج من الشهوة  
 ولا شه فيه واما الوذى فهو الذى يخرج بعد البول واما  
 الوذى فهو الذى يخرج من الادواء ولا شه فيه قوله يخرج  
 من الشهوة يرجع اليها من تفسير اصحابنا وقوله يخرج من الادواء  
 يخالف عنوانها من المشهور ولم يوجد تفسير له في اللغة كما في الجواهر والادواء  
 جمع داء بمعنى المرض يخرج الاستبصار يخرج من الادواء وقيل الادواء مطلق

العروق وعلى كل حال فالأمر سهل بعد ثبوت المحكم من انحصار  
 النواقض في الأسباب المتقدمة فلا يتقن ما لا أسباب لها من النقص  
 والرياء والنجاسة والشئ الخارج من غير السبيلين أو منهما غير  
 محتاج إليها فحق وأنشأ والشعر والكان باطلا وأفوق أربع أبيات  
 رغبته المسلم والأخذ من الشعر والظفر ولو مجدي في مصا  
 الكافور والكلب وشرب البان الأبل والبقر وأكل لحومها وما  
 ورد في بعض الأخبار من نقض شيء منها أو التوصل بعده  
 فمحتمل على التقية أو الاستحباب وغيرهما تقع الخلاف  
 في ستة أشياء وهي المذبة ومس باطن الدبر وباطن  
 الأليل والدم الخارج منهما إذا شك في مصاحبة  
 الناقض له والتقبيل إذا كان بشهوة والتمضممة إذا كانت  
 في الصلوة وأحقته فالأشهر لا ظهر عدم النقض في هذه  
 الستة للأصل بل الأصول وللاجماع المنقول في كلها  
 بل دعي الشيخ المعاصر بحليل في كثير منها التحصيل  
 ولاخبار التي دلت على حصر النواقض عموماً واللت



دل على نفي النقص عن هذه الاشياء خصوصاً خلافاً لابن  
 في جميعها والصدوق في متر الفرجين. وسندنا هو بعض  
 الاخبار فيما سوي ما يحقنه والدم الخارج من السبيل. وفيها  
 لا يوجد دليل. وهذه الاخبار مع ما في اكثرها من ضعف  
 السند وموافق العامة. وانما ليست في المدعى ناصئة  
 تامّة. ولا تعارض الصحاح الصراح بل هي محمولة على التقيه او  
 استحباب الطهارة وانما اثرنا الاجمال. وكلنا التفصيل في  
 حجج الاقوال. الى الكتب الطوال. لعدم الاشكال. وانما  
 المعتد به في هذه الحال. ولا بأس بالاحتياط فيما ورد فيه  
 فانه مطلوب على كل حال. تحقيق ائنيق غايات الرضوء  
 واجبه وسند وبه فيجب للواجب من الصلوة والطواف  
 بلو خلاص. ومسر كتابه الكتاب المبين. ان وجب بند  
 او عهد او يمين. او اصلح او اخرج من الاقدار. او  
 استنقاذ من الكفار. او اذا استلزم المر او غير ذلك فانه  
 يحرم المر على المحدث ما لم يتطهر. على الاشهر الاظهر.

وهو الشيخ في القديس والمحقق في الشرائع والعلوم في الأثر  
 والتبصر والشهيد الأول في الذكر والدروس والثاني  
 في المسالك والروض وطاهر السيد واري في الكفاية والبحر في  
 الحدائق والخجفي في الجواهر والقياساني في المفاتيح وبحر العلوم  
 في لدره والمصابيح وهو المنقول عن الكفاية والمسالك و  
 شرح الدروس والمختلف والمنتهى والتحريم والتذكير  
 والجامع ونهاية الأحكام وكشف الرغبات وكشف الالتباس  
 وجميع المسائل ومنهج السداد والروض والمعتبر والمختصر  
 ومعالم الدين والآداب والخير والحبيل المستين وهو المحكي  
 عن الكافي وأحكام الراوندی وآب سعید وآب بابويه  
 وقيل يذكره المسكن عن الشيخ في ط والدليل في ط المراسم وهو  
 قصته المنقول عن ابن أبي عمير لنا وجوه أقوله نعم أنه  
 لقرآن كريم في كتاب يكون لا يمسه إلا المطهرون تنزيل  
 من رب العالمين فان الضمير في لا يمسه راجع إلى القرآن  
 دون الكتاب لظهور ذلك بالنظر إلى أن القرآن هو المحمّد





عنه وكان ما بعده وما قبله صفة للقرآن \* والدعوى  
 الإجماع عليه في الجمع وعن التبيان \* وورود التفسير بذلك  
 عن أسماء الرحمان \* ففي رواية إبراهيم بن عبد الحميد  
 عن أبي الحسن المصنف لا تمسه على غير طهر ولا جنب ولا  
 تمس خطه أن الله تعالى يقول لا يمسه إلا المطهرون وفي بعض  
 النسخ خطه مكان خطه ويتعلق بالخبر \* وجوه من  
 النظر \* **الأول** أن الخبر ينفى إرجاع الضمير إلى الكتاب  
 فسر باللوح نعم بجامعه على إرادة المصحف بل يؤيده وهو  
 أيضا يدل على المطلوب إذ ليس مس غيره الخط بمحرام قطعاً  
**الثاني** مدلول الخبر أن الطهارة بالمعنى الشرعي يؤيده  
 اشتها ذلك حتى أن بعضهم ادعى كونه حقيقة شرعية فيه  
 بل قوله على غير طهر ظاهر في أن المراد على غير وضوء بقرينه  
 ولا جناً فإن التفسير خير من التأكيد **الثالث** ضعف  
 الخبر \* قد انجبر به بما مر \* وسيد كره \* فافتدح أنه  
 لا يفتدح في الاستدلال اشتهاً على بعض الجاهيل كجعفر بن

أحمد بن محمد بن النعمان بن أبي حمزة  
 ٤٩  
 على المذهب الجاهل الضعيف لكن هذا الحبل موصوف  
 في قوله ولا جنب والتأكيد صحيح بالنسبة إلى التفسير



محمد بن حليم وجعفر بن محمد بن أبي الصباح وانهم روي عن  
 ابراهيم بن عبد الحميد وهو واقفي بل عن سعد بن عبد الله انه  
 متروك الرواية على انه يمكن الاعتناء عن اخذ بيان ثقته  
 كما قال الشيخ في ست وغيره ويؤيد رواية الفضيل وابن ابي عمير  
 وغيرهما عنه **الرابع** قيل النهر عن التعليق ومس الخيط الكراهية  
 فكيف النهر عن المس ايضا ذلك ليقيد السياق وهذا مذهب  
 معارض بان النهر في الجنب المحرمة فتعارض السياقان وتقتضي  
 المحرمة في النهر مع احتمال كون النهر عن التعليق في الاستلزام المس  
 دون الخيط **باب** الاجماع المحكي عن اخلاف  
 وطائفة المتبیین والمجمع على ما فيه بل انه في بعض الاجماع المحكي  
 محل لفظ الكراهية في كلام الشيخ وابن ابي عمير على ما في نسخة  
 ولا شك في الشهرة نقلا وتحقيقا مع عدة من الاخبار بل هي  
 مستفيضة كما في المناهل منها الرواية المذكورة انفا ومنها رواية  
 حريز عن اخبره عن ابي عبد الله قال كان اسماعيل بن ابي  
 عبد الله عنده فقال يا بني اقول المصنف فقال اني لست على

وضوء فقال لا يمس الكتاب ومس الورق والإرسال في الخبر غير  
صائر لان في طريقه حماد او هو ممن اجمعت العصابة على تصحيحه  
ما يصح عنه في كمال الصحة ومنها موثقة ابي بصير قال سالت  
ابا عبد الله ع عن قراءة القرآن وهو على غير وضوء قال لا بأس  
ولا يمس الكتاب واورد شيخنا البهائي في مشرق الشمس على  
الاستدلال بالخبر انه مشتمل على الحسين بن مختار وهو واقف واستنا  
العدم في لف الى توثيق ابن عقده له ضعيف لنقل ابن عقده  
ذلك عن علي بن الحسين بن فضال وتوثيق واقف بما ينقله زيدي  
عن فطحي لا يخفى ضعفه انتهى كلامه وهو في لصورة لطيف وهو في  
المعنى ضعيف وهو فان كونه رواه تقيما محل توقف بالنقل ما يدل على  
عدم وثقه ويؤيده ما قيل من روايته النص على الرضا على ان الوقف  
له معان والاصل علمه هذا المعنى خصوصا مع قرينه تنافيه مشكل  
كما ذكره في منتهى المقال وعلى التسليم فهو ثقة ومن اعظم الدليل  
عليه روايته حماد ورواية ابن ابي عمير وكثير من الاجلاء عنه كما ينظر  
عليه العلامة البهائي في التعليق خصوصا روايته ابن ابي عمير



فانه لا يروى الا عن ثقة كما عن الشيخ ومضاف الى ما نقل عن ارشاد  
المفيد انه من خاصته وثقته اهل الورع والعلم والفقہ من  
شيعة وبأجله وثيقته مسلم بين المتأخرين كالمراد في المجلس وغيره  
بل عن السيد الامام ما دام انه من اعيان الثقات \* ويعين الكليات \*  
نعم غاية ما يقال ان هذا الراوي \* ذكره صاحب المحامد \*  
من الضعفاء والعلامة عنه في قسم الضعفاء في الخلاصة والبحر  
مقدم ويمكن اجواب بان سبب البحر غير من كور وذكره  
شرط في قبول البحر فيما كان ابحار غير مطاع على حال الراوي  
على مختار العلامة على انه عند مطلق التقدير في البحر  
والتعديل ينظر الى المرجحات كما ذهب غيرنا من ان صاحب  
المعالي بل قال في الضعفاء انه يربط وثقته في الواحد على  
البحار وان كانا مطلقين بان وان ثقتهم في البحار انهم  
وبأجله فالرواية صحيحة او موثقة مع ما لها من الاخبار \*  
بالشبهة والاحبار \* ومنها المرسل المروي في مجمع البيان  
عن الباقر لا يجوز للجنب والمحائض والمحدث من المصنف

ومنها الرضوى لا تمس القرآن على غير وضوء ومنها صحيح بخير  
جعفر عن أخيه موسى عليه السلام سأل عن الرجل يحل له أن  
يلتصق القرآن في اللواح والصفحة وهو على غير وضوء قال لا يعتمد  
صاحب مشرق الشمس على هذا الخبر في تحريم اللصصته و  
عدم المعارض له والتقرب على القول بظاهر الرواية من تحريم  
الكتابة كما اختاره الشيخ البهائي طاب ثراه ظاهر فاعتدل على  
تحريم اللص بطريق آخر وعلى القول بجواز الكتابة يحمل الخبر على  
كونه فاضلة للصلح فيجب الاجتناب من باب المقدمه  
والله اعلم بالصواب في هذا ما ظهر أسوة هذا الشيخ الجليل  
وهو أيضا رجع عنه كما قيل \* وربما تبعه المحدث القائل  
في المفاتيح إلا أنه اعترف بأن القائل به لم يوجد وكيف ما  
كان فلا صلاح له في المقصد \* مع أنه معارض بحسنه داود  
بن فرقد \* فاذن حمل على الكراهة أولى \* وجود \* أما حجة القول  
الثاني فوهي الأصل ولا محل له بعد ما مر من التمسك  
بعدم الدلالة في الآية وضعف السند في الأحبار \* وقد

روى الكليني في الحسن عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال عن الصادق عليه السلام قال سألت عن أبي بصير

مجلد اول  
تالیف علی الخاضق قلی بیگ  
روایتی از سید محمد مصباح  
و لایحه



محبة القول بعدم جرم المس على الحدث  
 كتاب الطهارة  
 عرفت ولا انها وتعارض الاخبار مع اعتصامها بالاشتهار  
 ح مكاتبة النبي الى المشركين \* بايات الكتاب المبين \* مع  
 علمه بانهم يمشون ولو كان حراما لما فعلوا بحجوب بالمنع عن الوقوع  
 فمن استلزامه المس ثم يحمل على الضرورة وما ذكره في  
 الذكر من عدم منع السلف صبيانا عن المس ولو كان  
 حراما لوجب المنع وفيه المنع من الملازمة كيف فقد مال الى  
 عدم وجوب المنع من قال بحرمة المس كما عن الشهيد الثاني  
 وسبطه والمحقق الخوانساري وصاحب الرضا وولد فقه  
 وغصون ما افدناه من التحقيق فهو كشجرة \* لها فروع  
 عشرة \* ١ الاقوى اعحاق لفظ الجلالة بالكتاب الكريم \*  
 للقطع بانه اولى من سائر الفاظها بالقظيم \* ولا ياتي فيه  
 ارادة معنى اخر وكذا الاسماء المحسنة كما ذكره بعض الاعيان \*  
 وفي احاق اسماء الانبياء والائمة عليهم السلام وجهان \*  
 ب هل يجب منع الصبي من المس قولان ففي التنكير  
 انه يجب المنع كما عن ظاهر المتن والمعتبر والتحريم واستقر

ذكره في الروض في بحث الجناح والكتاب  
 في المدارك \* ١٢ \* قد ذكره صاحب  
 كتاب الشهيد الثاني وسبطه والحق  
 من المس وان كان المس حراما على المكلف  
 مناهل

في الذكرى قبل الوضوء وجعله وجهها بعد الطهارة لعدم  
 ارتفاع حدثه واستظهم في المدارك والحدائق والجواهر عدم  
 الوجوب والوجوب احوط \* وان كان عدمه اوسط \* لعدم  
 الدليل ولا عيم في الادلة الدالة على التحريم ولا استحقاق  
 في عدم المنع وان كان على جهة الاحتقار \* فهو من غير انكار \*  
 واما وجوب التعظيم في الجملة فلا يستلزم التعميم \* في جميع انواع  
 التعظيم \* ويدل عليه ايضا سيرة السلف \* لعدم  
 منعهم الصبيان كما سلف \* فيما ذكرناه عن الذكرى و  
 ان كان لا يخلو عن شيء وان الزامهم بترك المس مع مسيد الحاجة  
 اليه في التعليم والحفظ حرج وتضييق على غير المكلف وتنقيد  
 له عن المصالح المقصودة خصوصا على القول ببقاء حدثه  
 وعدم ارتفاعه بالوضوء \* وانما يتفاء حق الله \* فهو قوف على  
 تنقيح الامر في منع الصبي عن المبررات وتعيين مواضع المنع من  
 غيرها والضابط ان يقال ان منع الصبي منها غير واجب الا  
 فيما ثبت وجوب منعه كما اذا استلزم فعل الصبي اذى نفسه



أو أذى عنيده من المسلمين في النفس أو المال أو العرض أو تحقير  
 شعائر الله كالصحن والكعبة وبأبجد كلامه ليلا يفتخر على  
 وجوب الردع وجب المنع إلا فله ويدور حوله ثمانية أفاده في المصابيح وما  
 أحسن قوله الضابط في ذلك وجوب المنع والدفع في كل ما علم  
 أن غرض الشارع عدم دخول مثله في الموجد من دون أن يكون  
 للتكليف دخل في مصلحة الترك فان كل ما كان كذلك فالأثر  
 فيه المنع سواء كان الفاعل مكلفا أم لا إنسانا أم حيوانا وأما  
 يختص بالمكلف ما عرف اختصاص المصلحة به أو شك في العموم  
 والاختصاص متمسكا بالأصل والعلم بالعموم والخصيص قد يكون  
 ضروريا لا يختلف في مثل ذلك يكون فخر يختلف باختلاف  
 الافطار والمسئلة من هذا القبيل فان احتمال كون الوجه  
 فيها صيانة القرآن عن مماسسة المحدثات قريب جدا ولا يمتنع  
 حصول التقطع به للبعض كوجوب حفظ عن التنجيس ثم قال لو  
 المذكور وان قريب لكنه لم يبلغ حد التقطع به فلا يمتنع عدم  
 وجوب المنع به إلا إذا اتضح الاستحسان فيجب أن يتبرر وهو جيد





كتاب القراءات  
 حديثاً جديداً في حكم المسيلين ما بين علمهم وما لم يتعلم  
 من نسخ التلاوة يقوى بحكم بخروجهم من القراءات وكذا ما خرج  
 عن القراءات العشر فإنه ليس من القرن الثابت المتواتر وكذا  
 لا نظار في المعاني فكل مكتوب له شرف مشاء وان كان مصداقاً  
 نجساً نجساً كقراءة من هاهنا \* والخزير والشیطان \*  
 وكذا لا فرق بين المكتوب بالمداد وغيره مما ينقش بالاطفار  
 او يصنع على هيئة انحراف كالقراءة في القفص والخرق والمنجيه  
 وان لم يصدق عليه الكتاب لا يشترط ان يكون في النسخ في الآية  
 من مس القرآن على ما مر انما هو صادق في المكتوب وغيره وكذا  
 لا فرق بين ما كان من القرآن في المصاحف وفي غيرها من الدماهم  
 والسلاح والحداد ونحوها ولو لم يوجد خلاف في ذلك الا من  
 الشهيد في الذكر في فاته اجاز من الدماهم استناداً الى  
 روايتين قاصرتين سنداً ودلالة لا تصلحان لتخصيص الحكم  
 الثابت ولا بين انواع المكتوب من الرسم القديم والحديث  
 والمستقيم والمقلوب \* على وجه يود في المطلوب \* ثم

ان المكتوب انواع فمكتوب ملفوظ ومكتوب غير ملفوظ كالآلة  
 الفاصلة بعد واوا اجمع وياء المائدة ومكتوب يلتقط تارة  
 ويترك اخره كواو كفوا وهزته ومكتوب غير مكتوب في  
 الرسم اذ كتب كالف اسحق وواو داود فالاول كالم في  
 والثاني ايضا داخل في القراء المكتوب والمدار على الكتابة  
 والثالث اولى بذلك واما الرابع فتدقيقه المحقق الثاني  
 في جامع المقاصد وجزم العلامة الطباطبائي بعده الحجة  
 في ما خالف الرسم والظاهر ان مراده رحمه الله بالرسم الرسم المقرر  
 في الكتابة اما الرسم المختص بالقراءة به الشائع في الزمان  
 فاناطة الحكيمة جعل فاعل في الالف ونعت في الهمزة لا وجوب  
 اعتبارها في الالف الكتابة كزيادة الالف بعد اللام في قوله  
 لا اله الا الله تحشرون وبعد الشين في قوله ولا تقولن لشي  
 ان فاعل في ذلك عند وحد الالف من غالب الفاظ الكتابة  
 جعلناهم وفاعلين وخامدين وسماعون بدون الالف  
 وربما التزموا رسم اللفظ الواحد في موضعين بطريقتين

وقيل المراد بصور الحروف مطلق وقوله  
 الرسم المختص في رسم المصحف وفي علم الخط

٨٥

وكانت الالف فكتبت بغير الواو  
 قالوا لا يكتب اصلا فكتبت لا يحرم وجوب الواو  
 جامع المقاصد



كذلك في النون من كلمة ان في قوله فالمرء يستجيبوا في سورة  
واقعا في سائر المواضع وكتابة دعاء على هذه الهيئة  
دعوا في سورة المؤمن وبالألف في غيرها فمثل هذه  
الرسم لم يثبت اعتبارها بحيث يثبت مخالفا غلطا  
مخالفا للرسم الكتابة بل لم يثبت هذه الالتزامات في  
المصاحف القديمة أيضا والوجه في عدم اعتبارها  
ان الحكم الوارد من النصوص بحرية المتن في الالفاظ والصدق عليه  
كتابة القرآن فلو كتب جلتا هم مثالا بالألف فهو مندرج  
في كتابة القرآن عرفا ولو سلم ان حكم الزيادة مطلقا كما  
سابقا في النوع الثاني فلا نسلم ان الالفات المذروفا  
اذ كتبت في مخالفة للرسم يجوز منسبها لانها موافقة للرسم  
الكتابة وحذفها من البدع المستحدثة وبما يجمل في  
المختص بالمصاحف ان بلغ حد اشاع وتداول بحيث  
خالف حكمه بكونه غلطا في الكتابة كان متبع الكثرة  
الاسم بالألف في البسمله وان لم يكن لك كتابة بالالف

سواء كان مطابقا للرسم الكتابي او

١٩

بعض

المذكورة فاحكم بحوازمها للمحدث نظر المالك كونها  
مخالفة للرسم المحدث لا يخرج عن جراءة وجسارة  
والاحتياط في اشتراط الطهارة أما المد والتشديد  
والهمزة والأعراب والأعجام فاختلَفوا فيها على أقوال  
شدة فحكم التمهيد الثاني بدخول همزة دون التشديد  
والمد والأعراب <sup>في السالك</sup> أو بالتردد عنده وحكم كثير منهم كصاحب  
المدارك بدخول المد والتشديد وخروج الأعراب والهمزة  
أو بالدخول عندهم بل صرح بعضهم واختاره المحقق  
الثاني في الصنائع <sup>في جامع المقاصد ١٢</sup> لأنه ترد في حكم الأعراب وهو مختار  
بما لحاظ طاب ثراه حيث استجود وخروج الأعراب  
والنقطة دخول المد المتصل والتشديد والهمزة في  
الرسم الجديد بناء على اختصاص المنع بالمستلزم  
في الرسم مطلقا وفي خصوص المصنف المجيد <sup>استجود</sup>  
في الحدائق تنعيا لبعض مشائخه عدم التبريم في الأربعة  
الأول المتحد والضبط بها واطلاق اسم الكتاب عليه قبل



ضبط في قوله تعالى كتاب أنزلناه إليك وغيره من  
 الآيات ومنه يظهر حكم الخامس الضياء ولا يخفى أنه  
 لا وجه لتخصيص الحكم بالرسم القديم \* بل الأول  
 به التعميم \* كما هو المعلوم \* وقد اعترف به بحر العلوم  
 والأعراب والنقط وان كانا مسلمين في المصاحف في الرسم  
 الجديد \* ولكن تشمل الحكم لهما غير بعيد \* ولكن  
 المعتبر من الرسم حاله مدخل في الحروف ولذلك لغة  
 فيما لا يمتزج المد والشد \* والخارج عن جوهر الحرف في الغالب  
 الأعراب فقط \* دون النقط \* فالنوع فيها أوضح وأحوط  
 واستقرب في الجواهر تعالما احتل في المصاحف تحريم الجميع  
 ما تردد في حكم الأعراب مستدلا بأنها صارت بعد وجودها  
 أجزاء أو كالأجزاء وإن كلفها رسوما لا تدل على حرف لا يثبت  
 ذلك كواو الجماعة ولا باس في مراعاة الاحتياط والتعظيم  
 قال في الجواهر المشترك يكون المدار فيه على قصد الكاتب  
 ومع عدم العلم فالأصل عدمه انتهى والظاهر أنه أراد

بالمشترك ما لا يخبرهم بكونه قرأنا فان ما يبعد قرأنا يحرم منه  
 قطعاً كن وافق قوله آية او آيتين من القرآن والى الخ  
 اشار المحقق الثلثة في جامع المقاصد حيث قال بحرف كون  
 المكتوب قرأنا او اسم الله او اسم منى او امام بكونه لا يحتمل  
 غير ذلك كآية الكرسي ونحو ذلك او بالنية ان كان المكتوب  
 مع قطع النظر عن النية محمداً وان انتفى الامر ان واحتمل فلا  
 يحرم انتم وهل يجرب الكلام في الكلمات والمحروف و  
 ابعاضها قال في اجوامها اشكال يتما في الاخيرين انتم والاحوط  
 الدباء على التشقيق المنقول نفعاً عن المحقق الثاني في الاثنية  
 الاول في فاته لا يقل في هذا المصالح في اول كتاب القرآن  
 باسمه فنية وجهان استقر بهما جبر الصلوة وجواز التوقف  
 مستر الية يتعلل سبق زجور المكتوب وتبعه الكريبات  
 في منهاج الهداية والشيخ في رتبة الانصار في نقل عنه  
 من جواب المسائل وفي ان سبق المكتوب وان كان غير  
 حاصل لكن لا يبعد في لعرف المعية والاحتمال



في طبع القاصد

٩٠

ايضا من الامور المرعية \* وان لم يك حجة شرعية \* و  
هل يخفى اللبس بباطن الكف كما حكي عن بعض من ذكر  
قائله ولعله من العامة او يعم جميع اجزاء البدن كما خبرهم  
به ثاني المحققين والشهيدان في الذكرى والمسالك  
والسيد في المدارك ومعظم العلماء واستشكل فيه العادة  
في التذكرة ولعل منشأ الاشكال ان اللبس المخطو يفرق الى  
الفرق الشائع المشهور \* دون ما فيه تردد \* وان المراد مطلقا  
حرام فيهم كلما صدق السرقة وعرفوا المشهورين لا صاحب  
الثاني وعليه صاحب محذوق وانجواهر \* وهو الاحوط  
الظاهر \* والندرة ليست مسألة الا في بعض الافراد  
ايضا ندرة وقوع فداء تضرر وبأجله لا شك ان احكام منوط  
بصدق السرقة لا يتعلل بالاحتمال في حياة فدية التضرر بالشك  
ينشأ من صدق السرقة \* فانه فخرهم جميع من \* لا يجمع المقام  
الاثني والسرقة صدق السرقة فافتراء هو وغيره  
\* في بيان الجواهر تخفى السرقة في هذه الاشياء

قال وعلى استثناء الشعر المرسل سيما اذا كان مترسلا جلا  
ولا يخلو من وجه واما المس بالباطن كاللسان وباطن الشعر  
فشر حقيقة فيجزم وفاقا للملك عن ظاهر المتن والمعتبر وخلافا  
للمنقول عن المعالم والله العالم <sup>في الصابج ١٢</sup> من من لم يتم وضوئه  
فهو محدث فلا يجوز له المس ولو بالعضد المطهر <sup>نقد الصابج ١٢</sup> على الاظهر  
لا يجب في المس الطهارة من اخبث فيجوز المس بغير العضو  
التجس في السرة مع عدم العتق قول بالمنع للعلامة في كونه  
مستنده غير ظاهر والاستحفا وغير مطرد ولا عموم في الاية  
بحيث يشمل الطهارة من اخبث ولو حلت على العموم لزم تحريم  
المس بغير موضع نجاسة ومع ذلك فهذا القول قوي  
ولا ريب ان الاحوط المنع <sup>ط</sup> لو خش عليه النجاسة او التلف  
سقط اشراط الطهارة على الاقرب لان التحفظ منهما اهم  
من التزام الطهارة في المس لانه مع التعارض يرجع الى  
الاصل ومقتضاه سقوط الشرا <sup>ط</sup> لو اصابته نجاسة  
او كتب بمز او نجس وتعدن الشهيد باحتل وجوب المولى



البقاء على النجاسة فلا طهرت له روفها إلا الله كما هو المفروض  
 فيجب وجبة العدم تقدر التطهير التواحي في فقد الناقل  
 إلى غيره فتنفج الوجوب والآول أقوى ولا تسقط معها  
 المنع في المس ولا تحريم الإصابة بالخبر لعموم الدليل واستفاء  
 ما يصلح للتخصيص وهذه التفريعات الثلاثة أفادها العلامة  
 الطباطبائي نور الله ضريحه في المصابيح فتلك عشرة كاملة  
 أما الغايات المندوبة فكثيرة **منها** الصلوة المندوبة  
 بالاجماع بل الضرورة ونقص من الصادق في خبر مرارته لا صلوة  
 إلا بظهور **ومنها** الطواف المندوب مستنداً بما لا  
 يشترط فيه الظهارة من مناسك الحج وسبب تناوبه بها بعده  
 حين إنشاء الله تعالى **ومنها** قراءة القرآن للعبادة  
 وقرب الأسناد وخبر بابائنا في في الحصول **ومنها**  
 تعليق ومسوخ خطه لموفق إبراهيم التقديمه وكان كاتبه  
 الشيخ الإمام بقية **ومنها** صلوة الجبارة لقول الحسن  
 عليه السلام يكون على طهر حبت إلى **ومنها**

دخول المساحدين رواية مرادهم من حكم المروية في بحار الصدوق  
عن الصادق عليه السلام بانيان المساحدين فاما ما يوت الله في الارض

ومن اتاهما مطهر طهر الله من ذنوبه وكتب من ثوابه

**ومنها** التائب لصلاة الفريضة لما روي في

الذكر في علل احكامه في الوسائل واحداث ما قرأ الصلاة

من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت قال في احداثي قد علم

عليه الامر بصلاة الفريضة حين يدخل الوقت **ومنها**

السيرة في حاجة نصيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله

قال سمعت ابي يقول من طلب حاجة وهو على غير وضوء فسلم

تقضى لا يلزم من الاغتسال وطعن بعضهم في ذلك لانه لا يخبر

بان مفاده ان يطلب الحاجة اذا كان على وضوء لا يشرع

الوضوء لها وهذا مدفوع بان الطاهر من هذه العبارة

طلب الوضوء وهذا جار في كثير من الغايات فلا تغفل **ومنها**

النوم مطلقا لرواية محمد بن كرج وس عن الصادق عليه السلام

قال من تطهر ثم اوى الى فراشه بات وفراشه مسجده





وَيَتَأَكَّدُ لِلْحَبِّ لِقَوْلِ الصَّادِقِ فِي صَحِيحِهِ اَحْلَى بَأْسِهِ  
 حَتَّى يَتَوَضَّأَ وَمِنْهَا الْكُنْ عَلَى الطَّهَارَةِ لِمَا رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ  
 فِي الْإِشَادَةِ عَلَيْهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
 مَنْ أَحْدَثَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ فَقَدْ جَفَا فِي مُحَبَّتِهِ قَدْ تَبَدَّلَ بِمَا  
 رَوَاهُ الرَّائِدِيُّ فِي نَوَادِرِهِ عَنِ الْكَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ  
 كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ إِذَا بَالُو تَوَضَّأُوا وَابْتَمُوهَا خَافَةَ أَنْ يَنْتَهِي  
 السَّاعِرُ وَمِنْهَا التَّحْدِيدُ لِمَا رَوَى فِي الْخِصَالِ عَنْ أَبِي الْمُنْذِرِ  
 قَالَ الْوُضُوءُ بَعْدَ الطَّهْرِ عَشْرُ حَسَنَاتٍ فَطَهْرٌ وَالْخَبَرُ الْمَانُورُ الْوُضُوءُ  
 عَلَى الْوُضُوءِ نُورٌ عَلَى نُورٍ وَالْأَخْبَارُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ وَيَتَأَكَّدُ  
 لَصَلَاةِ الْمَغْرِبِ وَالْعَدَاةِ لِلْخَبَرِ قَضِيهِ إِطْلَاقُ مَا عَدِمَ  
 اسْتِثْنَاءُ الْفَصْلِ بَيْنَ مَا نِ وَأَوْتُخِلَ صَلَاةٌ وَشَبِيهَا وَتَوَقَّفَ  
 فِي الذِّكْرِ فِي اسْتِحْبَابِهِ لِمَنْ لَمْ يَصِلْ بِالْأَوَّلِ وَاسْتَظْهَرَ  
 عَدَمَ اسْتِحْبَابِهِ لَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ قَالَ فِي الْحَوَالِ  
 وَهُوَ ظَاهِرُ الصَّدَقَةِ فِي النِّفْتِ ثُمَّ إِنَّ ظَاهِرَ الْأَصْحَابِ  
 أَنَّ مَحَلَّ اسْتِحْبَابِهِ الْوُضُوءُ بَعْدَ الْوُضُوءِ وَهَلْ يَسْتَحِبُّ



تجديد الوضوء بعد الغسل والغسل بعد الغسل ام لا الاحوط  
 التردد كما عن الجار ومثلهما الجنب اذا اراد ان يغسل ميتا  
 ولم يغتسل وغاسل الميت اذا اراد ان ياتي اهله قبل الغسل  
 ويدل علىهما حسنة شهاب بن عبد ربها قال سالت ابا عبد الله  
 عليه السلام عن الجنب يغسل الميت او من غسل ميتا ابان  
 اهله ثم يغتسل فقال هما سواء لا بأس بذلك اذا كان جنبا  
 غسليديه وتوضئا وغسل الميت وهو جنبا ان غسلي ميتا  
 ثمان اهل توضئا ثم اتى اهله ويغزوا غسلا واحدا لهما وقيد  
 صاحب المدارك جماعة الفاسل يكونه جنبا وتعد ذلك لوعده  
 ان الصغير في قوله ثم فان غسلا الى من سبق ذكره ولا دليل عليه  
 بل وقوع السؤال عن الامر يفتيه ومثلهما جماعة الحامل القول  
 المنع في رويته يا علي اذا حمل امرأتك فلا تحام معها الاوت  
 في وضوءه فانه ان تضع بينكما ولدا يكون اعى القلب تحملا ليد  
 ومثلهما الجماعة اذا اراد ان يجامع مرة اخرى قبل الغسل لتلك  
 الموطوءة او غيرها القول الصادق في مسند ابن ابي مخزات

إذا أتى الرجل جارية ثم أراد أن يأتي أخرى فوضأ وضأه  
 عن دلائل النجدة عن الرشاد قال قال فلان بن محمد بلغنا  
 أن أبا عبد الله كان إذا أراد أن يجامع ويعاود أهل  
 الجماع توضأ وضوء الصلاة فأحب أن يتأهل بالحسن الثالث  
 عن ذلك قال الرشاد دخلت عليه فابتدأ من غير أن  
 يسأل فقال كان أبو عبد الله إذا جامع وأراد أن يعاود

توضأ وضوء الصلاة وإذا أراد أيضا توضأ للصلاة ومنها  
 جماع المحتلم لقوله الأصحاب وأحاطت به على النظر في الذكر  
 فإن ثبت فلا بد من العمل بالمرسل يستلزم الإرسال من مثله  
 الشيخ الأجل والعجب من الفاضل الخوافي أنه استدله  
 في شرح الدروس على ما حكاه عنه في شرح المفاتيح بما  
 ليس فيه إشارة ولا تصريح بما رواه في المحاسن والفتاوى  
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال يكره أن  
 يغتسل الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي



رأى فان فعل فخرج الولد مجنونا فلا يلوم من ألفتها انتهى  
 ولعله سها \* ومنها زيارة قبور المؤمنين من شعبة  
 أئمة الهدى عليهم السلام للفتاوى وإرسال الشهيد في كرم  
 ومنها ذكر الحائض المشهورة الاستحباب بل من الخلاف  
 الأجماع عليه وهو قضية الأصل وظاهر خبر زيد الشحام ينفع  
 للمائتين أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة و  
 تذكر الله عز وجل وتقل عن بن بابويه الوجه بدع عليه عدة  
 روايات منها صحيحة زيارة عن أبي جعفر وعليها أن تتوضأ  
 وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر  
 فتذكر الله الحية واليه في الحدايق وعجب بن صاحب الجواهر  
 وقوى الاستيناف عنه الشك \* والاحتياط لا يترك \*  
 ومنها وضوء الميت ويصح تحتيته في إنشاء الله تعالى  
 ومنها الدخول من سفاروا والصدوق في الجمع بين  
 الصادق من قادم من سفره فدخل على أهله وهو عليه  
 وضوءه ورأى ما يكره فلا يلوم من ألفتها ومنها ما دخل

الميت القبر لما رواه محمد بن مسلم والحلي عن الصادق  
 توفيا اذا ادخل الميت القبر تحقيق اعلان الشهادة  
 المعروف من مذهب الاصباط ان الوضوء واجب لغيره ما يشترط  
 فيه لا يجرد تحقق الاسباب بل بخلافه وحده من  
 اصحاب الاما حده الا ان الشهيد في المذكور بعد ان  
 ذكر الخلاف في غسل المجنونة بانها واجب لنفسه او لغيره  
 قال في ما قيل يطرد الخلاف في كل الطهارات ومن هنا توهم  
 بعض المتأخرين ان القائل بوجوب الوضوء لنفسه منامع ان  
 ما سبق منه على ذلك من الكلام من مضاف الى ما نقل عنه  
 عن قواعد يدل على ان القائل به من المتأخرين انما  
 فارتفع من بعض الافاضل من الانتصار لهذا القول  
 بالدلائل ولا يرجح الطائفة بل لانه فرع ان يكون مقتضى  
 فالسنة اذن خالف عن الاشكال بعينه عن الاستدلال

ومعنى الوجوب النفساني واجب موع وان لم يشترط في صحة  
 بمرارة وغيره فيقتضي بطلان الوفاء والتعريف في الشهادة

الاصحاب الدالك وتبعه صاحب  
 ٩٨  
 الزمخشري



مجلس البياض +





بما وعلى القول به ايضا لا يحصر عن الوجوب لغريته فانه  
 مقطوع به بين المسادين وثمة الخلاف تظلمت فيه الوجوب  
 قبل الوقت خصوصا عند من لم يلتفت بالقربة ووجوبه عند  
 ظن الموت وتفصيل الكلام في هذا المقام ان الوجوب  
 الغيري قطع لا يحتاج الى دليل اما في الوجوب النفسي كما  
 هو المعروف فيدل عليه وجوب **الاول** الاصل بل الاصل  
**الثاني** في الاجماع النقول في السنة العاشر  
 بل بما يمكن ان يدعى فيه التحصيل **الثالث** السد  
 القاطع بين الخواص والعوام من عدم الالتزام  
 بفتح الحديث الا صغر عند ظن الموت وعدم اهمه  
 به وهو لا يتم على تقدير ايجابه **الرابع** ما يقرب  
 من السابق من عدم اشارة الفقهاء اليه كاتى احكام  
 الاختصار ولا في غيرها مع ما تضمنه غالب على ذكر المستحب  
 والاداب **خامس** كما في نسخة المصنف من الايجاب  
**السادس** قوله تعالى اذا قمتم الى الفلاة فاغسلوا

كامل المارة واصل عدم الوجوب الغيري يتحقق متى علم  
 والاصل في جواز الانتفاء وعدم الاضطرار اليه  
 ١٠٠  
 في الذكر حيث قال الله من الطهارة الثلث بواجب  
 عند غسل الجنابة على الخلاف وانما يجب في  
 وجوب الاجماع انتهى

وجوبكم الآية فان مفهومه عدم وجوب الوضوء عند  
عدم القيام للصلاة كما ان المفهوم عرفاً من قولنا اذا لقيت  
العدو فخذ حذرك التعليق والتسبب ببقاء العدو  
وكلاهما الفاضل الخراساني او لا بان الآية دالة على الوجوب  
الغيري ولاينا في وجوب النفس اما متوجبه الى منطوق  
الاية نزعاً منها انه محل الاستدلال ومن العلوم ففنا  
هذا المزعوم واما مبني على نفعية المفهوم وعلى  
هذا فمرجع الامر الى هدم مصر لبناء قصر وكلام  
ثانياً بان المسلم حجة مفهوم الشرط اذا لم يكن للتعليق  
بالشرط فائدة سوى التخصيص ويجوز ان يكون الفائدة هنا  
بيان ان الوضوء واجب لاجل الصلاة وان كان واجب  
لنفسه انتهى غير تام لعدم ما يصلح مستمسكاً لهم على  
الوجوب النفس حتى يكون صار فاعراً بالعمل بالمفهوم في هذه  
الآية وحج فالعمل بمتعين محذور واما الاستدلال باب  
المفهوم فان ما استمارة من الفائدة فمثله جار في



جميع الباب كما لا يخفى على الألباب \* **السادس**  
 قول أبي جعفر في صحيحة زائدة إذا دخل الوقت وجب الطهور  
 والصلاة فإن مفهومه إذا لم يدخل الوقت لا يجب شيء منها  
 وأراد السيد في المذكور على ذلك بأن الشروط وجوب الأثرين  
 معا وانتفاء المجموع يتحقق بانتفاء أحد جزئيه مدفوع  
 بأن الشروط ليس بمجموع الأثرين بل كل منهما فإن الواو <sup>الواو</sup> المطلق  
 الجمعية لا للبيعة أما ترى أن قوله تعالى إذا نودى  
 للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذكره البيع  
 يدل على عدم وجوب السعة إلى الجمعة قبل الأذان كما يدل  
 على جواز البيع في ذلك الزمان وأن قيل إن غاية الأمر أن  
 يكون مفهوم قوله إذا لم يدخل الوقت لا يجب كل من الطهور  
 والصلاة وهذا رفع الإيجاب الكل وهو ملازم للسلب  
 الجزئي أجيب بأن تعليق وجوب الطهور بـ يصير بلا فائدة  
 بظاهر الكلام قلق الوجوب بكل منهما على حد سواء  
 وإنما هو مثل أن يقال إذا دخل الوقت وجب الطهور

واذا دخل الوقت وجب لصلاة ودعوى التفريق في تعلق الفعل  
بين الفاعل من بعد استاده الكل منها غير مسموعة ما لم  
يتم دليل قاطع وان لم ذلك السابغ كل ما دل عليه  
الوجوب النفس عن غسل الجنابة فانه لما انتفع عن الغسل مع  
كونه مختلفا فبين الاصحاب يتفق عن الوضوء ايضا لعدم  
القائل به هنادون الغسل بل الامر بالعكس كما مر من اذلة  
على ذلك صححة الكافي عن الصادق ع المرأة يجامعها الز  
فتحيض وهي في الغسل هل تغتسل قال قد جاءها ما  
يفسد الصلاة فلا تغتسل فان اغتسل وان كان منقيا  
عنه لمكان الحدث لكن استدلاله بفساد الصلوة  
يشعر بان الغسل ناهي للصلوة الشا من ما روي في علل  
عن الرضا عليه السلام انما امر بالوضوء وبديله ليكون طاهرا  
اذا اقام بين يديك اجترابه فانه يقع الوجوب بالنفس لمكان  
كلمة انما المفيدة للحكم والاختصاص به الثامن ما رواه  
في الحديث عن الكافي عن الصادق ع ان الام لا يبيت



ليلة ولله في عتق حرق يسأله معاروب في لقيه عن الصادق  
 ايضا انا انا م على ذلك يعني حدث الجنباء حتى اصبر وذلك  
 اني اريد ان اعود الى غير ذلك من الاخبار الصادرة  
 عن العترة الاطهار العاشرة امثال قوله تعالى في  
 الحديث القدسي من احدث ولم يتوضأ فقد جفأ في  
 وقوله ما وقى الصلوة من اخر الطهارة حتى يدخل الوقت  
 ففيها اشعار بالاستحباب ودلالة على صحة التاخير وكون  
 التعجيل للكمال مزيد الثواب دون الالزام والاحتجاب  
 سيما بالنظر في التعليق بدخول الوقت الثابت بالكتاب  
 واستحباب الوضوء للتأهب للكون على الطهارة على ما اشتهر  
 بين الاصحاب الا ان يقال على طبق ما مر ان الوجوب  
 من وجه والاستحباب من وجه اخر فلو قيل ان ما تقدم  
 عن مولانا الكاظم من داب اصحاب النبي يفصح عن انهم  
 كانت سيرتهم التوضي مخافة الموت وهي غاية الوجوب  
 النفس قلنا غاية مدلول كون ذلك من الاداب وليس

فيه دلالة على الإيجاب \* بل عليه غائل الاستحباب \* و  
هو الذي عقله الأصحاب \* ولذا استدلل به على  
استحباب البقاء على الطهارة \* كما رت إليه الأئمة \*  
فلو كان مفاده الوجوب لكانت واجبة على الدوم \*  
وهذا ما لم يقل به أحد من القوم \* وبما جزمنا به في  
غيره من الأحكام \* العارفين بأساليب الكلام <sup>لشعبة</sup>  
أخبار السلف الحفظه \* الواقفين على طرق الإرشاد و  
الموعظه \* ان قوله كان أصحابه رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> ما هو

فيهم \* انهم كانوا من أولاده <sup>صلى الله عليه وآله</sup> وقد جزمنا به

أقواماً على عهد رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> وأئمة بعدهم <sup>عليهم السلام</sup> ونسبهم من نسب

غيرهم أصابهم أعينهم كركب المعزيبين لو كان محبهم  
وفيما أخذت أمما السد بهد به الفاصل الخراساني  
تبع السبط الشهيد الثاني \* للوجوب <sup>لشعبة</sup> فلو لم يكن

أخذى ففعا \* فكيف وهو لا ينقض بالدلالة \*  
ومرجعنا إلى وجهين القدر في بعض الأدلة



المختار \* والتمسك باطلاق الايد وكثير من الاخبار \*  
 اما الاول فقد مرت الاشارة اليه والجواب عنه واما  
 الثاني فبيانته في ما يتعلق بالاية ان صاحب المدارك  
 بعد ذكره ما هو حجة للوجوب من مفهوم قوله نعم اذا  
 قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية ومن صحة زرارة اذا دخل  
 الوقت وجب الطهور قال ما هذا لفظه ويتوجه على  
 الاول ان اقصى ما تدل عليه الاية الشريعة ترتب الامر بالغسل  
 والمسح على ارادة القيام الى الصلوة والارادة تتحقق قبل  
 الوقت وبعده اذ لا يعير فيها المقارنة للقيام الى الصلوة  
 والا لما كان الوضوء واجبا بالنسبة الى من اراد الصلوة في  
 اخره انتهى وهو دليل على عدم خال عن التحصيل \* لا يدرك  
 معناه \* ولا يعقل معناه \* وغاية ما يمكن ان يوجه به  
 هو ان يقال ان الاية مجردة بالنسبة الى الوقت فتكون في  
 اطلاقها دليل على الوجوب للنفس وجوابه اما اولافاته  
 مبنية على زعمه ان المراد من القيام الى الصلوة فعلها وما

هو معنى القيام الى الشيء بل معنى القيام في الشيء بل المراد به التيقن  
 لها متكلنا منها وذلك لا يكون الا في الوقت <sup>عظ</sup> وأما ثانياً فان  
 هذه الآية وان كانت مطلقة بادي الرأي ولكن من المعلوم  
 ان المراد من الصلوة المكتوبة وقد لاح من الآيات الاخر  
 انها في اوقاتها مطلوبة <sup>عظ</sup> فالطهارة الواجبة في غيرها  
 مطلوبة <sup>عظ</sup> وأما ثالثاً فالآية على تقدير اجمالها <sup>عظ</sup> ونقص  
 البصر عن حالها يدل على ان الوضوء واجب عند القيام  
 الى الصلوة ولو خارج الوقت فيكون شرطاً للصلوة مطلقاً  
 وهذا لا يدل على مطلب السيد ولا ينافي القول المشهور  
 بل هو اقرب اليه <sup>عظ</sup> وأما رابعاً في معنى الآية بناء على انما لو  
 ارادوا قبل الوقت القيام بعد دخوله وجب عليه الوضوء  
 وهذا الوجوب ليس الا الوجوب للنفس ولا يخفى على اهل  
 التحقيق انه لا معنى للتعليق بل يصير كلام الملك العلام  
 مثل كلام اوساط الانام <sup>عظ</sup> وأما خامساً فان الآية غير  
 مستور دسور الكلية فعلى تسليم كون المراد من القيام





ارادته لا يلزم ان يدخل فيها الارادة قبل الوقت وبالحمل  
 فكلوا السيد هنا غير معتمد ولذا اعترض عليه المولى  
 اليه بهانه بوجوه كثيرة بالغ في الرد حتى كأنه قصد ببعضها  
 تكثير العدد فمن ذلك قوله في الرد على قوله فانه عجا  
 مستفيض انه يلزم ان يكون الوضوء للقيام والاجزاء القيام  
 أقول هذا كحاشية ولذا استدرك بقوله الا ان نقول المراح  
 بالقيام نفس الصلوة قال وفيه انه كيف يصدر المراح من لفظ  
 القيام تارة ارادته وتارة نفس الصلوة أقول في تدافع  
 بين الأمرين فما يصح ان يراد بالقيام ارادة الصلوة ومن  
 ذلك قوله في صدر المراح من لفظ القيام تارة ارادته  
 مجازا انما لا السبب المسبب تارة نفس الصلوة لفظا  
 لاسم المرح في الكلام قول فير ما رانفا وحمل القيام على ارادته  
 امر لم يتفرع به السيد بل قد ذكر المفسرون من العامة  
 والخاصة كالطبرسي في مجمع البيان والبيضاوي  
 في تفسيره قال اي ذا المرح ثم القيام كقوله فاذا قرأت القرآن



فاستغن بالله عن برين ارادة الفعل بالفعل المسبب  
 عنها لا يجوز والتنبية على ان من اراد العبادة ينبغي ان يبادر  
 اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة او اذا قصدت الصلاة  
 لان التوجه الى الشيء والقيام اليه قصد له اشياء ومثله في مجمع البنا  
 مع زيادة ونقصان بل هذا مجاز شائع في اهل اللسان  
 فالاولى في الجواب ان يقال ان الحمل على ارادة الصلاة غير مضر  
 بالوجوب الغير بل مثبت له فان ارادة الصلاة هي التي  
 لها متمكن منها فاذا اعلق وجوب الوضوء بارادة الصلاة بهذا  
 المعنى دخلك بمفهومه على وجوبه بنفسه ومن ذلك قوله و  
 ايضا لا بدح من عناية لا دخل صلاة غير القائمة اقول  
 فيه ان خروج ذلك غير مضر لقيام الصلاة الاصلية متقنا  
 الاختيارية كما لا يضر دخول غير المحدث وخروج من المحدث  
 على ما هو المقرر في عمومات الكتاب ومن ذلك قوله ان كلامه  
 غير متلائم اذ يظهر من قوله اطلاق الاسم السبب على السبب  
 ان المجاز مرسل من قوله بل المراد اهانه مجاز بالحدوث فتد

اقول لا يخفالك ان هذا تفسير لذيالك لان لفظ الارادة  
 محدوف في نظم الكلام بل المعنى ان الارادة سبب للقيام  
 فاطلاق القيام عليها اطلاق المسبب على السبب وهذا لا يفتح  
 في الالتيام ومن ذلك قوله كيف يكون المراد من اذا ارادتم  
 الصلوة وادتم القيام معاً من العبارة الواحدة وفيها مثله  
 ما مر من ذلك قوله الحاصل انه تعالى قال القيام واجب  
 موسع ويجب له الوضوء اذا فعل فيلزم كون الوضوء واجباً  
 لغيره بوجوب موسع فمعنى المفهوم اذا لم تقوموا من حيث  
 انه لا يجب لم يجب عليكم كذا وكذا لان مع وجوب القيام ايضاً  
 لم يجب الوضوء اذا لم يفعل القيام اقول هذا الكلام وان كان  
 صحيحاً في اصله ولكنه واقع في غير محله لان الطاهر  
 انه اراد به نقص ما قاله السيد في معنى المنطوق واشبات  
 تحقق الارادة قبل الوقت وبعد من قوله اذا لا يعتد فيه  
 المقارنة للقيام والاما كان الوضوء في اول الوقت واجبا على  
 من اراد الصلوة في اخره فترغم الصلوة اليه بما في ان معنى



كلام السيد هو ان مفهوم قال تعالى على تقدير الجمل على  
نفس القيام انه لو لم يقع لم يجب الوضوء فلذا اذا كان المفهوم  
لذا ما ذكره السيد وظن ان السيد ليس كلامه في المفهوم  
بل يقول على طريق قياس الخلف انه لو كانت المقارنة معتبرة  
بين الارادة والقيام لما وجب الوضوء في اول الوقت لمن اراد  
الصلوة في اخره لكنه واجب فالمقارنة غير معتبرة والنجس  
عنه ما زبرته لا دبره \* الا ان يقال ان مستند المشهور  
الاية كما اعترف به السيد فكان على ذمته الجواب عن المفهوم  
وهو لم يتكلم فيه بل بين المنطوق على وجه يلزم بحالفت  
الفساد في المفهوم فلذا اجاب عنه المحقق البهيماء بنظر  
يصح المنطوق والمفهوم جميعا ويندفع الفساد \* وينتج  
والله العالم سائر العباد \* والقول الخجل في تقرب دليل  
المشهور \* بحيث يندفع عنه المحذوا \* ما اشرنا اليه  
وتوضيحه هو ان يقال مع غض البصر عما اريد بالقيام من  
التهيؤ للصلوة كما ذكر \* او القيام المشرق عليها كما

فان قلت قد عارض السيد المفهوم بالمنطق  
الذي لما تقدم من ان الرابع عند التعارض  
|||  
فان قلت قد عارض السيد المفهوم بالمنطق  
الذي لما تقدم من ان الرابع عند التعارض

استظهره ولعله لك أو القيام من النوم كما روى عن ابن بكير  
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إذا قمتم في الصلوة ما يعني بذلك  
قال إذا قمتم من النوم ولت يتقضى النوم الوضوء فقال نعم الحاشي  
يعني إذا قمتم من النوم قاصدين متوجهين إلى الصلوة والقيام  
بمعنى إرادة الصلوة والعزم عليها والذي هو جزءها ان  
مفهوم الشرطية عدم وجوب الوضوء عند انتفاء القيام  
بأي معنى أخذ وهذا المفهوم يناقض الوجوب بالنفس الموضح لك  
فيقتضيه ثبوته ما دام حياً ثم هذا ما ليس بعد الله والنياز به  
يتم المرام ولا يحتاج إلى بيان معنى القيام ومثل هذا البيان  
قد سبق إليه بعض الأئمة أحله الله دار السلام  
هذا ما يتعلق بالإيد من الكلام وفيما يتعلق بالأخبار  
انها خالية عن التفصيل والتنصيص انما ظاهرها فيها  
وجوب الطهارة عند تحقق الأحداث كصحة عبد الرحمن  
بن الحجاج عن الصادق عليه السلام كان يقول من وجد من  
النوم قائماً وقادراً فقد وجب عليه الوضوء وصححه نراه



فان نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء  
وموثقه بكبير بن اعين عن ابى عبد الله <sup>عليه السلام</sup> انه قال اذا <sup>استيقنت</sup>  
انك احدثت فتوضأ وصحح عبد الرحمن بن عبد الله انه  
سال ابا عبد الله عن الرجل يواقع اهله اينام على ذلك فقال  
اذا فرغ فليغتسل <sup>لغسل</sup> غرضك من الاخبار والجواب عن  
ذلك بوجوه **الاول** ما ذكره الشهيد في ذكره في جواب القائل  
بوجوب غسل الجنابة لنفسه انه لا نزاع في الوجوب بهذه  
الاسباب لكنه يشترط بوجوب الصلوة توفيقا بين الادلة ويعاد  
بالاوامر في الوضوء وغسل الثوب والبدن والائناء من الجناسة  
وهم يوافقون على ان المراحىما الحويب <sup>الاشبه</sup> طوا <sup>الاشبه</sup> غسل في  
ذلك انه لما كان ثوبا <sup>الاشبه</sup> اشترطوا طهارة <sup>الاشبه</sup> في غلب في  
الاستعمال فصار حقيقة <sup>الاشبه</sup> <sup>الاشبه</sup> مستين <sup>الاشبه</sup> <sup>الاشبه</sup>  
وهو وان جعلناه وجه واحد <sup>الاشبه</sup> لكنه <sup>الاشبه</sup> <sup>الاشبه</sup> وجوه من  
الجواب <sup>الاشبه</sup> كل منها كاف في الباب <sup>الاشبه</sup> ما اشار اليه بقوله  
انه لا نزاع في الوجوب بهذه الاسباب وهو كلام جميل <sup>الاشبه</sup>





محتل لوجهين **اولهما** وهو الطاهران مرادهم عليهم السلام  
 بالوجوب في هذا المقام وهو الوجوب القدير وانما ترك التقييد  
 للظهور فانه معلوم مشهور به اذ وجوب الصلوة غير  
 مستور وكذا مفاد ما هو المأثور من انه لا صلوة الا  
 بظهور فكان وجوب الوضوء حقيقة عرفية فلا ظهور  
 للاطلاق في عوام الخفية **وثانيهما** ما سياتي في  
 الوجه الثاني من كلام الفاضل الجرجاني **باب** المعارض  
 بورد الاخبار بغسل الثوب والبدن من الاقدان اثر  
 حج ان في هذا القول المعروف جمعا بين الأدلة وهو  
 اولى من الطرح عند الاحالة **الثاني** في ما افاده في  
 المحدثين من انه لا نزاع في كون الاسباب الواردة في تلك الاخبار  
 موجبات كاثبت في محله بمعنى ان الوضوء بسببها يكون واجبا  
 لكن النزاع في ان هذا الوجوب الناشئ هل هو نفس ثابت للوضوء  
 في نفسه او غيره فهم ناشئان فآية الوجوب وهي الاسباب  
 وقالة الوجوب من صلوة ونحوها من الغايات والاخبار التي

اوردها المستدل انما يدل على ما به الوجوب بمعنى ان هذه  
 الاشياء يحصل بسببها وجوب الوضوء وهذا ليس من محل  
 النزاع في شيء واما كون هذا الوجوب ثابتا للوضوء في نفسه  
 او غيره فلا انتم ما افيد به ويمكن ان يكون اصله بعض  
 ما استفيد به ما قلناه انفا عن الشهيد به كما اشرنا اليه  
 غير بعيد \* وعلى اي حال فهو جواب سديد \* **الاشكال**  
 ان كثيرا من الاخبار المذكورة مشتملة على كلمة اذا وهي  
 من ادوات الاهمال والهملة في قوة الجزئية فلا وما نع  
 من ان يرد بقوله \* اذا استيقنت انك احدثت شيئا  
 على تقدير كونه مخاطبا بالصلوة فان الحكم بالتاخير لا يلزم  
 ان يكون على جميع تقادير المقدم وقد اجاب صاحب  
 المحقائق عن تلك الاخبار على التفصيل \* لكنه اما راجع  
 الى ما تقدم واما ضعيف عليل \* وفيما مضى من الحديث  
 والايه \* وغيره وكفاير \* وقد مر ان المسئلة لا اشكال  
 فيها ومن الله الهدى \* **المقصد الثاني** في





كيفية الوضوء وفيها واجب مكتوب وهو مكمل مندوب  
 أما الفرض فثنا عشر **الاول** النية وهو المختار شرطتها  
 لا الخبزية وهو الا لا فقرت الى نفسها وهو من المفاسد الخبيثة  
 وكيفما كان لا ريب في وجوبها هنا وفي سائر المناسك الشرعية  
 اذ لا يتميز العمل بالنية فان استعمال الماء بدون قصد  
 الوضوء ليس بوضوء بل هو لعب وازالة وسنج وان كان بصورة  
 الوضوء والكلام فيما يتعلق بما يقع في موطن **الاول** يبدل  
 على اعتبارها مضافا الى ما مر عدة من الاخبار كقوله انما  
 الاعمال بالنيات وقوله لكل امرئ ما نوى وقول علي بن الحسين  
 في حنة التل لا عمل الا بنية **الثاني** ليس حقيقة النية  
 الا قصد النية لا ينفك عنه كل ما يفعل الانسان بالارادة  
 لا يحتاج الى تلفظ ولا الى حديث نفسه ولا تكرر ولا اعادة  
 كما هو عادة الموسوسين وان الشيطان للانسان عدو  
 مبين فلا عسر فيها ولا ضيق حتى انه قيل لو كلفنا بالعمل بالنية  
 نبت لكان تكليفنا بما لا نطبق وعرفها العلوم وغيرها



في المقام بانها ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا  
**الثالث** يجب تضميم القصد بوجه يقترب عليه الثواب  
 والنجاة من العقاب وهو الاخلاص في العمل لله عز وجل  
 كما قال في كتابه المبين فادعوه مخلصين له الدين و  
 قال تعالى الا ابتغاء وجه ربي الاعلى وهذا يتحقق بامور كانت  
 يفعله لكونه تعالى اهلا للعبادة او للحياء منه والمهابه  
 او للشكر او التعظيم او الطاعة او امتثال امره او تحصيل صلاه  
 او طلب الثواب او خوف العقاب وتتردد جميع في الاخيرين  
 بل قال شيخنا البهائي في شرح الاربعين انه ذهب كثير من  
 علماء الخاصة والعامة الى بطلان العبادة ثم وقالوا ان هذا  
 القصد صان للاخلاص ومتمم بالغ في ذلك السيد علي بن  
 طاوس قدس الله روحه ويستفاد من كلام شيخنا الشهيد  
 في قواعد انه من ذهب الثنا صوابا ولكن الظاهر من الايات  
 وكثير من الاخبار صحة كقوله تعالى من ذا الذی یقرض الله  
 قرضا حسنا فیضاعفه له اضعافا كثيرة وقوله ثم وما نقه





لأنفسكم من خير تجدوه عند الله فهو خيرًا وأعظم أجرًا وقوله تعالى  
 يدعون ربهم خوفًا وطمعًا وقوله تعيدعون تارة رغبا ورهبا وما  
 روي عنهم من بلغه شيء من الثواب على عمل فعمل لك العمل الثا<sup>لث</sup>  
 ذلك الثواب أو تبا وان لم يكن الحديث كما بلغه والخبر المروي  
 في الكافي عن هارون بن خارجة عن الصادق ع قال العباد  
 ثلثة قوم عبدوا الله خوفا فلك عبادة العبيد وقوم عبدوا  
 الله تبارك وتعالى طلبا للثواب فلك عبادة الأجراء وقوم عبدوا  
 الله عز وجل حبالة فلك عبادة الأحرار وهي افضل العبادات  
 فان قوله وهي افضل العبادات يعطى ان العبادات على الوجهين  
 السابقين لا تمنح من فضل ايضا فتكون صحيحة وهو المطلوب وما  
 نزعنا من مناف للاخلاص ممنوع لان المقصود حينئذ  
 ما هو الا العمل المشروع الذي فيه رضا الله ولا تنافي بين شئ  
 ثواب الله من لا وارادة وجبر الله على ان القول بطلان العبادات  
 تصنيف على اكثر المكلفين بدو النجاة منه عسير الا لعباده المخلصين  
 الرأ<sup>س</sup> قد سبق ان لا بد من القربة بدوامها في النية

لكن الأصحاب اختلفوا في كيفية نية الرضوء ففي جامع المقاصد  
 انه قيل بالالتقاء بالقربة وهو قول الشيخ في النهاية وقيل بالالتقاء  
 برفع الحدث واستباحة فعل مشروط بالطهارة وهو قوله  
 في المبسوط والظاهر انه يريد يجمع القربة وقيل باعتبار  
 الاستباحة وينسب إلى المرتضى وقيل بالقربة والوجوب والندب  
 وهو مذهب صاحب المعتمد في الشرائع وقيل فها مع الرفع  
 والاستباحة معاً وهو مذهب أبي الصلاح وجماعة وقيل  
 بالقربة والوجوب من الوجوب والندب ووجهيهما واحد لا من  
 من الرفع والاستباحة وهو اخبا المصنف وجمع من الأصحاب  
 وهو الأصحاب أما القربة فلا من الاخذ من متحقق بها وأما الوجه  
 فلا من الامتنان في العبادة انما يتحقق بايقاعها على الوجه المطلوب  
 ولا يتحقق ذلك الوجه في الفعل الماتى به الا بالنية بدليل انما  
 لكل امرئ ما نوى ومنه يستفاد اعتبار احد الامرين من الرفع  
 والاستباحة ولا يجبان معاً لانهما في اعيان النية وطهارة  
 واما الحديث اشتهر ويناقش فيما عدا القربة بان كون هذه



وجوها مطلوبة القصد عند الفعل اول البحث ولا دليل عليه  
اصلا ولا دلا لا يفهم من الانحاء لقوله عليه السلام لكل امرء  
ما نوى على وجوب اعتبار ما يترتب على الوضوء من الرفع والاستناب  
عند الاتيان بالفعل نعم لا بد من تعيين الفعل بان يوجب كان  
كما اذا دار الفعل بين الواجب والندب كركعة الفجر ونوعين  
من الواجب فانه يجب حريصة الفعل بوجبه يميزه عن غيره  
**الخامس** اتقان العبادة بنية الرياء والسمعة من الشرك  
المنحفي كما في الاخبار ويفسد العمل بلو خلاص من علامات الاخيار  
الاما نقل عن المرتضى في الانتصار بان العمل بنية الرياء صحيح  
القضاء وينفع العقاب وان لم يترتب عليه النزال به وهذا  
القول مقدر وجه بوجه **احمد** ها ان لا يوافق عليه فيما  
نعلم غيره من الاجل وفيه الوضوء من وجه عن تحريم الدلالة  
**وثانيها** ان يصح في غير شهرين الفقهاء وهو  
ان القبول مغائر للاجزاء فالقبول لا يترتب عليه الثواب والجزاء  
والاجزاء ما يستحق التكليف والقضاء ولا لازم بينهما

واستدل عليه بقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين وقوله تعالى  
 حكايته من ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا مع انهما لا يفعلون  
 غير المحض وقوله ان من الصلوة لما يتقبل نصفها وثلاثها  
 وربيعها وان منها لما يلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها  
 وجه صاحبه ولما في الخبر من شربها يغني الخمر لم تقبل له صلوة  
 اربعين يوما وكان الناس لم يزلوا يدعون الله لقبول اعمالهم  
 بعد الفراغ منها ولو اتحد القبول والاجزاء لم يحسن هذا الدعاء  
 الا قبل الفصل فلهذا وجه تدل على انفكاك الاجزاء عن القبول  
 واجيب ان المراد بالمتقين في الآية لعلمهم المتقون عن الشرك  
 وقوله ربنا تقبل منا كالسؤال في ربنا لا نواخذنا ان نسينا  
 او اخطانا مع ان المراد في الايتين من القبول زيادة الثواب  
 وعدم القبول في الخبرين كناية عن قلة الثواب فان اجزاء الصلوة  
 قطع اجماعي والدعاء لعل لزيادة الثواب وتضعيف هذه  
 الوجوه المذكورة في الجواب وان ذكرها شجنا بهاء المسئلة  
 والدين في الاربعين معترفان بان فيها شيئا من التحقيق



فهذا الباب يدان انفكاك الاجزاء عن الثواب بد بعيد عن  
الصواب بد مخالف لما دل عليه الكتاب بد واحبا الاثر الاثبات  
سلام الله عليهم من الاحقاب بد من ان لا ينفك عمل خي  
من ثواب ومن جاء بالحسنة فله عشر مثا لها بل الاثابة على  
الاعمال الحسنة تعد من ضرورات الدين بد واجماع المسلمين  
والصلوة بخصوصها دللت النصوص على فضلها وفضل من واد  
على فعلها فكيف يمكن خلوص صلوة مستبعدة لشروط الصلوة عن  
الاجرمط مع انها من افضل الاعمال وهذا بيان جديد سديد  
وهو ان المستحب لا ينفك عن الثواب لكونه معتبرا في طهارة  
الاستحباب بد والواجب افضل من المندوب الا في مواضع  
مستثنيات وهذا القول يستدعي ان ينقص الواجب عن  
المسنون بل اضعف المسنونات يرجح على ما هو افضل الاعمال الواجب  
والمسنون اما ما يزعمه ليل المذهب المرفضة مما ورد في  
الاخبار من في القبول بالنسبة الى بعض الاعمال الصالحة فمعناه  
قلة الثواب وآتي دليل على حمل القبول على مطلق الاثابة بل اجزاها

ولو نجا صحبة عند الله نوع من القبول فلا بد من حمل القبول على  
 زيادة الثواب ووفوعه موقع الرضا كما هو المعلوم مما يشاهد  
 من العبيد والاماء المستحقين للجزاء من اختلاف الأحوال \*  
 وتشتت الاعمال \* في مراتب الامتثال \* ففيها ما يراحمه السيد  
 ويخضع به عليهم ومنها ما لا يزيد لاجله على دفع الاجرة اليهم  
 هذا ما يتعلق بتلك المسئلة والان نرجع الى المقصود فنقول  
 غايته ما يمكن ان يقال \* في الاستدلال \* على صحة عمل المرائي  
 انه ما دخل من الاية واخبار الال \* على ان الرياء موجب للفساد  
 والابطال \* يراد به عدم القبول كما يراد في نطائره من ان صلوة  
 شارب الخمر لا تقبل وصلوة من لا يقبل بقلبه لا تقبل ونقص  
 الوضوء بالغيب وبطلان الصوم بها وكل ذلك محمول على خطئه  
 من القبول لعدم الاجزاء وانجواب ان الرياء حرام يوجب افسا  
 في سيرة العمل ويصد العمل بغير الله لا المحض التقرب اليه  
 فلا يقاس على غيره من المكروهات \* التي يبرز خطؤها  
 عن الدرجات \* ولا على عمل الممرات الخارجية التي لا تدخل



لها في العمل فالعمل بينه الرياء في صورة العبادة وليس عبادة  
 مع انه لا قائل باجزاءها غير السيد المرتضى \* فلا يمكن براءة الله  
 المشغولة بمثل هذا \* **السابع** لو ضم الى الله المطلوبه  
 امر اخر فذلك انواع | ضم اللازم الموكد كضم الرفع الى  
 الاستباحة ولا شك في صحته **باب** ضم اللازم الاجنبى  
 كضم التبرد ونحوه في قولنا بالجلود كما في جامع المقاصد و  
 شرح الاربعين \* شيخنا علماء الملّة والدين \* وعن جمع  
 من المتأخرين \* واستظهر في شرح المفاتيح لعدم تحقق الاخلاص  
 المعتبر \* وفيه نظر \* وقول بالصحة كما في المنتقى عن المسبوط  
 المحمدي والمعتبر \* ونسب في شرح الاربعين الى الأكثر \* وقول  
 بالتفصيل بان القرية ان كانت هي المقصودة بالذات والضميمة  
 مقصودة بتعاصيها العبادة وان انعكس الامر وتساوى باطلالة  
 كما عن الشهيد في قواعد وهو الاظهر \* **ج** ضم اللازم الاجنبى  
 مع رجحانه واستحبابه كقصد التبرد اذا كان له مدخل في الخلق  
 مثلا او قصد متابعة الغير في الفعل تعاونا على العبادة

أو التحية في الصوم أو الأعلام بالدخول في الصلوة بالتكبير لفظاً  
 أيها غير مفسدة بل هي مؤكدة \* وحجة من الأخبار لذلك  
 مؤيد \* وعليه السيد في المدارك والشيخ البهائي في الأربعين  
 والقاساني في المفاتيح وقواه في الحدائق بل نقل عن المدارك  
 أنه لا خلاف في الصحة وتعبه بان دعوى الإجماع غير مسلمة  
 لظهور الخلاف من بعضهم وحكمهم بان الضم مفسد مطلقاً  
 كما عن المولى الآدمي رحمه الله ضم المناء كالرياء وطلونه معلوم  
 كما لو قصد الرياء فقط لا ضم الأجنبي الغريب كدخول السوق  
 قال في جامع المقاصد في البطون به وجهان \* أحدهما البطون  
 انتهى هو الاحوط **السابع** اعتبروا مقارنة النبي بالفعل  
 ولذا عرّفوها بعضهم بالقصد المستتبع له فلو نكح ولم يقارن  
 حتى ذلك عزوا لأنبياءه قال العلامة في التذكرة الواجب اقتراح  
 النبي بالتكبير بان يأتى بكمال النبي قبل ثم يبتدئ بالتكبير  
 بلا فصل وهذا تضمن صلواته إجماعاً ولو ابتدأ بالنبي أثقل  
 حال ابتداء التكبير باللسان ثم فرغ منها وقف وقال وجب

من قصد الأعلام بالركعة والتكبير في غير محل  
 من قصد اقتدار الناس بالأعلام بالركعة وسائر الأفعال

عاشرة

في قصد الأعلام بالركعة والتكبير في غير محل  
 من قصد اقتدار الناس بالأعلام بالركعة وسائر الأفعال



الصفة التي تتبعه صاحب الحدائق بعد نقله ونقل أمثاله  
 من عبارات الأصحاب بان هذه الأقوال بعيدة عن جادة  
 الاعتدال ولا بناء لها على كون النية عبارة عن الحديث  
 النفس والتصور والفكر وهو ما يترجمه قول المصنف مشا  
 أصلي ومن الظهور أن لوجوبه قرينة إلى الله والمقارنة لها بان  
 يحصر عند إرادة الدخول في الصلوة ذلك بباله ثباته  
 بالتكبير بعد الفراغ من التصور والتصور بما هو المجموع  
 على صحته من غير تكبير أو يبيسط ذلك على التلطف بالتكبير  
 وكل ذلك شطط وغفلة وغلط وليست النية بالنسبة  
 إلى الصلوة إلا غيرهما من أفعال المكلف من قيامه وقعوده  
 أكله وشربه فمتى كان الداع والعرض حامل على الفعل متشا  
 مر الله فقام وتوضأ وقام إلى الصلوة واستمر في صلواته صحيح  
 ولو لم يكن الداعى كل فلا يجذب التصور إلى البناء لشيئا  
 وبأنه لعل الكلام في تفصيل ما ذكره من المقارنة والظن  
 أن الداعى هو لا الأحكام الاعتبارها وغرضهم من ذلك

ان من لم يفعل ساهياً ولو بعد سبق عنزمه على اتيانه امرين  
 صحيحاً فلا بد من ايقاعه مقارنة للقصد فاذا ذكره من ذلك  
 اذا كان امثال امر الله عز وجل في صحة العمل في غمضه عند من  
 اعتد بالمقارنة اذا كان الداعي عند القيام الى الصلوة ذلك  
 بل هو المقارنة عند هم ولو فرض الزهول فحل اشكال عندهم  
 لكن الظاهر من كلام بعض المحققين من المتأخرين صحة العمل  
 اذا غرم ثم ذهل في حيث قال كما يجوز صدور العمل بالارادة  
 لغرض مع الزهول في اثنائه عن تصور الفعل والغرض مفصلاً  
 كما يمكن صدوره بالارادة لغرض مع الزهول عنها مفصلاً  
 في ابتداء الفعل ايضاً اذا تصور الفعل والغرض في زمان سابق عليه  
 يكفي باعثاً على صدوره صدور الفعل في هذا الزمان الضيق  
 حاكمة ايضاً بوقوع هذا الغرض عند ملاحظة حال الافعال  
 في يجوز ان يصدر الوضوء لغرض لا امثال القرية باعتبار تصور  
 وتصور ذلك الغرض في الزمان السابق فيلزم ان يكون ذلك والله  
 صحيحاً ايضاً لما عرفت من عدم لزوم شيء من ذلك على هذا المعنى



فيبطل القول بمقارنة النية لأول الأفعال وهذا الكلام نقله  
في الحديث واستجوده كثيرا وهو به لا شيء **الثاني**

صريح غير واحد من أصحاب رضوان الله عليهم بأنه لا بد من  
استلام النية حكما إلى الفراغ لا بمعنى أن لا يحصل الغفلة عن قصد  
الداعي بل أن لا يحدث إرادة تنافي النية السابقة فلواتي بنية  
بإرادة أخرى بطل على تفصيل وهو أنه لو توى ما بينا في النية

السابقة فلا يخرج ما أن ياتي بنية من تلك الأفعال بالنية الثانية  
أم لا وعلى الثاني فاما أن يرجع إلى مقتضى النية السابقة قبل الجدة  
أم لا فعلى الأول يبطل الفعل كما مر وعلى الثالث يبطل الفوات الموالاة و

يرجع إلى مسألة الموالاة وعلى الثاني يصح إذا بطل الوضوء بتخلل  
مجرد قصد الترك أو قصد فعل لمنافي وما لا يعمل فمقتضى مثل  
ذلك في بطلان الصلوة على خلاف **الفصل الثالث**

غسل الوجه على الوجه المأثور والنظر في أربعة أمور  
**أحدها** معنى الغسل وثانيها تفسير اللفظ الواو  
ثالثها أنها أحد الوجهين ومنها معها كيفية الغسل

**أما الأول** فنفسل وسيا هو إجراء الماء عليه كما يشهد  
 به العرب واللغة والوضوء الحكائي وحقيقته كما كشفه الثاني  
 انتقال بعض أجزاء الماء إلى محل بعض أوباء ما نريد وهل يجزئ  
 مثل الدهن كما هو ظاهر قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح  
 بن مسلم ياخذ أحكم الراحة من الدهن فيملأ بها حبل  
 والماء أوسع من ذلك وفي صحيحته من داره ومحمد بن مسلم  
 أن المؤمن لا ينجس شيء مما يليق به مثل الدهن أم لا بل يجب  
 الجريان لدخوله في معنى الغسل المأمور به في الكتاب والمستثناه  
 ولذا صرح بأشراط الجريان بعض من ذكر الدهن كالسيد  
 في الناصريات والشيخ في المبسوط والاستبصار وابن إدريس  
 في السرائر والعلامة في عهد والمنتهى والشهيد في الدرر  
 والذكر هو المحقق الثاني في جامع المقاصد والشهيد الثاني  
 في مرضى الجمان والفاضل الحنفي في كشف اللثام والسيد  
 السند في الرياض وأما الدهن في دون الجريان فقال فيه  
 في المدارك ونسب إلى الشيخ في المنتهى وجاءه آقا اسد لكن



يدفعه ان ما لا يجزئ لا يكون غسله ولا ان الاستدراك والتسبيل  
الواقع في الوضوءات البينانية طاهر بل ضريح في الجريان والحسنه  
من اراده الحجب ما جزم عليه الماء من حبيبه قليله وكثيره  
فقد اجزاء والأجزاء يطلق على ما يجب ولقوله في صحته كلما  
احاط به الشعر فليس للعباد ان يطلبوه ولا يحنوا عنه ولكن يجزئ  
عليه الماء ولا فائيل بالفرق بين الشعر والبشرة كما لا فائيل به بين  
الوضوء والغسل وصححه علي بن جعفر عن اخيه قال سألت عن الرجل  
لا يكون على وضوء فيصيب المطر حتى يبل رأسه وحبيته وحبيته  
ويده ورجلاه هل يجزيه ذلك من الرضوء قال ان غسله فان ذلك  
يجزيه ونقوله الرضوء غسلتان ومسحتان مضافا الى ان الحكم  
في غير الضرورة كاد انه يكون اجماعيا وذهب المفيد في المقنع  
والشيخ في النهاية الى كفاية الدمن من دون جريان في حال الضرورة  
ورقة المحقق في الاعتبار على من نقل عنه فقال نحن فرم ان هو من  
الأعضاء في الطهارة يقصر عن الفساد منه في الاجزاء والآمال  
الضرورة وهو خطأ فانه لو لم يعم عنه في شأه ترو به لانه

لا يكون محتلا وان كان غسلا لم يشترط فيه الضربة واما  
 قول بجعفر عليه السلام في صحيحة زرارة اذا مسح جلدك  
 الماء فحسبك ليس نصا في تجويز الدهن بل يحتمل ان يكون  
 مراده دفع وهم وجوب الدلك وامر باليد ولكن اقول  
 الكاظم في صحيحة علي بن جعفر عن الرجل الجنب وعلى غيره  
 وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثوبا وصعيدا  
 ايما افضل ايتيم ام يمسح بالثلج وجهه قال الثلج اذا بل ا  
 وجسد افضل فان لم يقدر على ان يغتسل فليتيم فانه  
 يحتمل ان مراده ان الثلج اذا بل راسه وجسده بان يتر  
 وينقلب ماء وجبه على راسه وجسده نعم لا يجب الماء الفرة  
 في غسل الماء مرتين يكون امرا فانه يتبعه عموما مخصوصا  
 في مروي ابراهيم عن ابي عبد الله انه قال ان يدهم كاليدين يرف  
 ان يرف كاليدين يرف وان يرف كاليدين يرف  
 عنه بالدهن كانهما الشهيد الثاني في جامع عليه السلام  
 صحيحة ابن سنان وزرارة واما الثلج فانه



بفتح الهمزة الموحدة والراء المعجمة والغين المهملة أحد البياضين  
المكتفين بالناصية وهما ترعتان **والصمغ** أو بالشعر  
الشعر النبات على العظم الناة المسامت للصمغ متصل أعلاه  
بالصدغ وأسفله بالعارض **والصمغ** فارسية زلف  
وهو الشعر النبات فوق العذار المحاذي لرأس الأذن النازل  
من قدامه وهو **أصمغ التحن** **فمنه** الشعر  
النابت بين البزعة العذار المتصلة بشعر الرأس ومنها البعض  
بمنابت الشعر الخفيف بين البزعة والصدغ وهذا أوضح  
بذلك لما تحتها النساء والمتفون **والصمغ** ما نزل عن  
جدار العذار ما ينبت من الشعر على الجبين ما فوق التيب إلى العين  
وفي الصمغ أن عارضته الأذن صفحا خديروا لهم فادن خفيف  
العارضتين يراى برقة شعر العارضين **والصمغ** الأصمغ  
الذي قد انحسر الشعر عن مقدم رأسه ويقلبه **الصمغ**  
وهو الذي نبت الشعر على بعض جهته **والثالث** فالوجه  
لغة أو إيجاه به والمراد به شرعا اخض من ذلك وهو ما في قصاصه

الشعر إلى طرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الأبهام والوسط  
من مستوى مخلقة عرضاً وقد استفيد \* هذا التحديد \*  
من الاحتياط المروية عنهم \* كما في جامع المقاصد وقد شاع \*  
حتى وقع عليه الإجماع \* بل عن المعتبر والمتبع أنه من مذهب أهل البيت  
وفي ذلك كسر أنه القدماء الذين غسلوا <sup>كأن الجواب</sup> النبي ينقل أهل البيت  
والقدماء الذين رواه المسلمون وقد رواه الأصحاب فقال  
ابن الجندب كذلك الرواية عن أبي جعفر الباقر \* وفي الكافي  
والتهذيب عن حمزة عن زرارة قلت له أخبرني عن حد  
الوجه الذي ينبغي له أن يوضا الذي قال الله تعالى فقال الوجه  
الذي أمر الله بغسله الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد ولا ينقص  
أن ترد عليه لم تجز وإن نقص منه أثم ما دأرت عليه السبابة  
والوسط والأبهام من قصاص شعر الرأس إلى الرقن وما جرت  
جرت عليه الأصابعان من الوجه مستديراً فهو من الوجه وما سوا  
ذلك فليس من الوجه قلت الصدغ ليس من الوجه قال  
لا وفي الفقيه قال زرارة لأبي جعفر أخبرني عن حد الوجه الحديث



بعينه وهو دليل ان المضمرة هناك هو الباقي انتهى اقول لفظ الفقه  
 ما دارت عليه الوسط والابهام من دون ذكر السباب ولم يتعرض له  
 الشهيد لان مثل هذا الفرق لا مدخل في الاحكام فان السباب  
 اقصر من الوسط فتشملها داخل في شمول الوسط والابهام كما نبه  
 عليه بعض اعلامهم وقال وهذه الرواية الاصل في الباب  
 وعليه بناء كلام الاصحاب وهو نقص في المطلوب كما نقص عليه في  
 المدارك ولكن قد وقع الاختلاف في تفسيره بعد ذلك  
 فالمتصور فيه ان المراد بقوله ما دارت عليه الابهام من قصاص  
 الشعر تحت الطول وبقوله ما جرت عليه الاصبعان تحت العنق  
 وشيخنا البهائي قد ادره مدار الرياضات لسعد اثرته فيها  
 والفاهة فقال ما حصل ان ينصف الخط المقوم من قصاص  
 الشعر الى طرف الذقن ويثبت منتصفه في مدار على نفسه فيخرج  
 ما يخرج عن الدائرة كالصدغين والفرعتين ومواضع التحذيف  
 والعذارين او بقية ما هو داخل فيها كشعر عن العارضتين  
 وفي التفسيرين اثبات **اصالة الاول** فان التحديد

للطول لا يناسب قوله دأرت ولا قوله مسنداً وأنه بناء على  
 هذا التحديد يدخل في الوجه ما حقه الإخراج كالنزعيتين  
 والصدغين وبالعكس كالعذارين ومواضع التحذيف وهذا  
 وارد على الثاني أيضاً **واما في الثالث** فإنه غير معهود  
 من الأنبياء والأوصياء الذين أمر أن يكلموا الناس على قدر عقولهم  
 ولا شك أن مقصوده بهذا التحديد هو الجبر على علم ما هو  
 المعهود المعروف بين الناس فأنك ترى واحداً إذا غسل  
 وجهه مسح كفه وأصاب يده على وجهه يداً من أعلاه الخ فنه  
 في هذا التحديد به تسهيل وتسهيل لبناؤه على امر  
 غير جليد وهو مقتضى الشريعة السهلة فتفسر كل ما عليه  
 التحية والثناء بهذه الدائرة التي لا يعرفها إلا الهياوتون  
 من العلماء به خارج عن مقصوده عليه السلام مخالف لمقتضى  
 الشريعة السمحاء وهل يستطيع أحد سوى المهندسين  
 أن يرسم على انقذ الشكل العاشر من أوله اقلدس به على  
 ان قوله وما جرت عليه الأصبعان مستديراً لا يحسن على



هذا التقدير على الحسن ح ان يقول مستدبرين ليكون جالا  
 عن الاصبعين ثم اقول ان العدة هي معرفة ما يغسل  
 من الوجه بالاستيعاب وهو شيخنا البهائي لا يخالف الاصحاب  
 في هذا الباب وهو الحديث انما هو طريق من الطرق الى ذلك  
 ومسالك من المسالك وما فهم هو الذي فهموه منه وعلى  
 هذا فالاختلاف في وجه الدلالة لا يحسن بل لا وجه له الا التقدير  
 فان النزاع بيننا وبين من خالفه بمعامتكفه بشبهنا النزاع  
 اللفظي وهو بمثله غير حري وثانيا ان الفرق بين الوجه  
 والراس غير ملتبس على الناس وهو لكن القدم المغسولة  
 هو الذي يقع فيه الالتباس والتحديد بالاصابع وهذا  
 الالتباس رافع وما هو بنافع ولا واقع لاخراج ما هو في الراس  
 من الواضع ان هو تحصيل حاصل وليس تحت طائل وبوجه  
 يندفع المحذور عن التفسير المشهور وثالث ان ابتداء  
 الغسل من عند انتقاء استدارة الراس ابتداء قسطه المحممة  
 فالتزعتان من الراس ومن مواضع التحذير فاقا لا اول التحذير

في الذكرين ولثانتهما في المسالك والروضه وخلاف الغدة  
 في التذكرة والمنتهى فغسلها من الرأس لنباب الشعر بما هو  
 مع كونه مخالفا للاحتياط <sup>ب</sup> ضعيف جدا اذ ليس هذا  
 هو المناسط <sup>ب</sup> فان اللحية <sup>ب</sup> خارجة عن الرأس بل مريد <sup>ب</sup> أما  
 الصدغ فمريد وان كانت في الوجه لكنها خرجت بالتحديد  
 المذكور <sup>ب</sup> والتنصيص بالناظر <sup>ب</sup> وشدة الراوند من صدغ  
 ما نقل عن ظاهر الأحكام من الحكم بأدراج فيه وأما العذار  
 فظاهر ما نقل عن الخلاف <sup>ب</sup> والمبسوط دخوله في الوجه وهو  
 خيرة المحقق الشيخ علي في حواشي الشرايع واستحسنه الشهيد  
 الثاني في المسالك وصرح العلامة في التذكرة انه ليس من الوجه  
 عندنا وفي التمهيد خروجه عن أحد <sup>ب</sup> وعدم استحباب غسله  
 بل تحريمه ان اعتقد <sup>ب</sup> ونقل عن المعتبر والنهاية القول <sup>ب</sup> بتفصيل  
 وهو خروج ما خرج منه عن احاطة الأصبعين واستوجبه  
 في كشف اللثام وهو الوجه وان كان لا حوطها <sup>ب</sup> كذا  
 الخلاف في العارض فقطع الشهيد في التذكرة <sup>ب</sup> وجوب



ونقل عن العلامة في المنتبه القطع بالخروج عن الغاية  
 التفصيل مثل ما مر الأول \* عليه المنقول \* <sup>كأن في الجواهر والحدائق</sup> وأما الرابع  
 فيجب الغسل من الأعلى ولو نكس لم يجز على الأظهر \* لأن الشائع  
 هو الابتداء من الأعلى ولأن المشهور بين الأصحاب كماله في المدة  
 المنسوب كما في المتن ذكره إلى الأكثر \* المذكور في المبسوط و  
 المنتبه والقواعد والإرشاد المنقول عن المعتبر \* ولأن الواقع  
 في بحاية الباقر وضوء النبي في أخبار عديدة ولفظه فيما رواه  
 النبي في الصحيح فاخذ كفاً من ماء فأسد لها على وجهه ورسه  
 يعني أنه اخذ كفاً من ماء وضوءه على وجهه وفي آخره فأسد له على وجهه من الماء  
 وفي خرائر غفر ملاحها ما أفضعه على جبهته وليس اللفظ في الفقيه عن  
 الصادق عليه السلام ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله  
 الأمر مرة وتوضأ النبي مرة مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله  
 الصلوة الا به والتفتي ان النبي كان يغسل من الأعلى أما لو جاز  
 أو لجهان كما يقولون تخضع صوماً للفعل \* عن المروي فقلنا  
 فإني وجب التسمية بالنبي المرسل \* لو كان الميم في غير

فما مل به ولما في الوسائل عن الكاظم عليه السلام لا تلم وجهك  
 بالماء ولكن اغسله من اعلى وجهك الى اسفله بالماء مسحا وتأويل  
 الابتداء بكونه للمغسول دين الغسل ان كان يقبله خيرا فلا  
 يقبله اخرى والآحاد يفسر بعضها بعضا فلا ياول ان يقبل ايضا  
 وما يتوالى من ان الوضوء الحكائي لا يقع الاعلى فيج عضو من  
 الانثى المستوعنة في الوضوء فاما كان داخل في التحديد الواقع في  
 غيره من الاخبار من جهة العموم فهو جائز البتة وان كان خارجا  
 من الحكائي والنكس كذلك فان من افراد غسل الوجه البتة  
 والامور في القرآن هو غسله اما ترى انزله قويا قاطعا و  
 مضطجعا واخرج احديدي من تحت رجله مثله في موضعها  
 ظهر قد مر كان محيرا مبع ان ذلك كله مخالف للوضوء البتة  
 وغاية الامر ان فرض نادر ولكن نادر الوقوع لا نادر الاطلاق  
 فنندفع بان الحديث المشتغل على الوضوء انما كان هو الاصل  
 الاصيل في الباب وهو المعول عليه عند الاصحاب به كما  
 لا يخفى على اولي الابواب به فلو يجوز مخالفتها الا ان



لا دخل له في تغيير الحكم كالفرش المذكور ولا كذلك النكس فان  
 الترتيب وتخصيص البداية والنهاية من وظيفة الشارع وعسل  
 الوجه من اعلاه هو الفرض الشائع قال النكس لا يرفع اليه العموم بدو  
 سلم دخوله تحته فخرج معلوم بعد حكاية المعصوم  
 ولا اقل من وقوع الشك في كونه مخبريا فهو محكوم عليه بالبطلان  
 باصل العدم ولتوقيفية العبادات واستصحابا لحدث استصحابا  
 الاشتغال اليقين للبراءة اليقينية فتلخص ان وجوب البداية  
 من الاعلى هو الظاهر خلافا للحال في السرائر فاستظهر جواز  
 النكس لا يتناول اسم الغاسل فهو من مثل وهو ساقط  
 بما ذكرناه من الدلائل كما لا يخفى على المتأمل وهذا مسائل  
 ينبغي مراجع ما يزيد على كل حديث سيما العرض في المعسول من  
 باب المقدمة على سبيل الاحتياط لا الاعتقاد بكونه منقلا  
 كما لا يخفى يلزم التشريع في ادخلها هو الزائد في الدين  
 احتمل ثوبا بطلاؤه الطهارة وان نزهة قصد الوضوء فرائدا  
 على النكس المطهرين من باب ما ذكره في المختار الى اجاب بحسن

كان لغوا على هذا الأخير يحمل قوله فيا من الخيران زاد  
عليه لم يوجبه وان نقص انتم لانه ظاهر اللفظ والزيادة المحصلة  
للواجب الاصل كافا داخله في الحد الذي لا يعلم بخصوصه من  
دونها لكونها خطأ لعارض لم يرد على هذا يستقيم التقابل بين  
القريتين ويكون الفعل الغوا او الوضوء صحيحا لتحقيق الحد  
المطلوب فيه وحمله صاحب الجواهر على الوجه الاول وهذا  
ايضا محتمل لكن ما ذكرناه اجمل **ب** لا عبرة بالانغم فيجب  
عليه غسل ما على حبهته ولا بالانزع فلا يلزمه غسل مقدم  
راسه ولا بطويل الاصابع وقصيرها بل يرجعون الى مستوى  
المخلة جهر لا يجب غسل اخل العين والشم والاذن ولا ينقص  
به التحديد لان المراد به الظاهر كما هو الظاهر ولا غسل  
ما استرسل من اللحم طولا وعرضا فانها ليست من اجزاء الوجه  
والا لزم انصاف فاقدتها بنقص ذكره في المذكري ودليله  
ان كان لا يخرج عن شيء فان الاصبع الزائدة تعد جزء من اليد مع ان  
فاقدتها لا يوصف بالنقص لكن المقدمة المطلوبة واضحة فيها



العرف ونحوه من الحجية عن التحديد بمنتهى الدقة وكذا أصل  
 المطلوب للاجماع المنقول في المدارك وكشف اللثام مضافا  
 الى صحيحة زرارة الآتية الدالة على سقوط غسل البشرة وقيام  
 الشعر مقامها فيكون القدر الواجب اجراء الماء على احاطتها  
 منه دون الزائد وهذا معنى قول العلامة في المتذكرة لان  
 الفرض ذاتعين بما يوارى محل الفرض اختص بما يحاذي كشمع  
 الراس في انتمى وليس من جنس القياس به وهل يستحب ظاهر الذكر  
 ذلك حيث قال بعد حمل نفي التحليل على نفي الوجوب ومع بطرق  
 الاولى استحباب فاضة الماء على ظاهر الحجية طولا وعرضا فاته  
 باطلا وقد شامل في الاسترسال من الحجية به وهو مختص به لان غير  
 السراسل لا بد ان يغسل به ويستند في الرواية من قوله  
 وسبكه في ايمانه في الفقيه وقوله وسد له على اطراف  
 الحجية كما في الكافي وربما يعتضد الاخبار الامرة باخذ الماء  
 من الحجية عند شفاف فان ظاهره ان تقديره غير من غير  
 الوضوء المحفوف في الحسنة وشبهه من وجوب التقديم الا ان يبق

على بعض اجزاءه المفسولة استحياءاً ولكن في الدلائل من خفاء  
لان الاطراف كثيرة اما تطلق على الاصول في اللحية لا عموم  
في لفظها ولا شمول في الا ان يقتنع بالاطلاق والصدق على  
المسترسل وان لم يثبتين ولا يقين في ويبنى على التوسع  
والشاع في السن كما هو السيرة والديدن في لا  
يختل اللحية مطلقاً كما عن الخلاف في اما الكثيفة فليس  
فيها خلاف في واما الخفيفة وهي ما يترأى للبشر من خلاف  
في مجلس الخطاب او ما يسمي في عرف بذلك فقال بوجوب تخليها  
في القواعد العامة والمختلف في مقتضى النصوص منها الصحة  
كما تاتي التشويه في عدم الوجوب بين ما كثف وخت في وهو الظاهر  
في الموضوعات البيانية كما سلف في وبه يشعر المنع من الشرف في  
ولا كفاء في مع ان التخليل لا يكون مخالفاً لله صل الاصل في  
محتاج الى قوة في الدليل في وقده او ضعفه كاف في ثبات  
المطلوب في فكيف واذا قام الدليل على عدم الوجوب في في  
صحة زرارة قال قلت لربيت ما كان تحت الشاة في الاطراف



بشر الشعر فليس للعباد ان يغسلوه ولا يمشوا عنه ولكن يجري عليه  
الماء ومثله رواية الصدوق والمناقشة فيها بان الاحاطة لا  
تتحقق في الخفيف ضعيف واهيه لا بها غير السراة فحارة فيها اذا  
حق البك بالثياب الرقاق الحالكير على ان من النصير والديف  
بالاحاطة تعلية واناطة كصحيح ابن مسلم عن احدهما قال لا  
عن الرجل يتوضأ ايطن بحية قال لا وخبر زارة عن ابى جعفر عليه السلام  
انما عليك ان تغسل الظاهر وهو الذي استقواه ثاني الشهيد  
في الروضة وفاقا لاولها في الذكر والدروس والمعظم ومع هذا  
فلا حظ لتحليل الخفيف وان كانت حجة ضعيف وذلك ان  
وجوب غسل البشرة مستصحب للشك في كون الشعر لا غنها فيما نحن فيه  
ووجه الضعف ما سمعت من الاخبار ولكن لا مانع من الاستظهار  
لان ظهور من الصحيح السابقة ان حكم العنققة والشارب والهنك  
والحاجب كحكم اللحية ان تحليلها غير واجب بل عن الخلاف  
الاجماع على عدم وجوب الماء الى اصل شيء من شعر الوجه وسرهما  
يستفاد منها اطلاق الحكم في جميع الشعور بالنسبة الى السائر الا ان

من الوضوء والاعسال \* حتى يثبت التخصيص كافي غسل النيابة  
 فان الواجب غسل الجلود والشعر لفقد النيابة \* ولكن لم  
 يعمل بعمومها فيما يظن احد من العضاء \* بل عن بعضهم ايجاب غسلية  
 السن في الوضوء وان كثرت شعرها \* ولا يبعد الحكم بالتعميم في غير  
 ما استثنى فاقا لبعض اولي النهي \* وخلاف جماعة متكثرة \* منهم  
 العلامة في التنكير \* فواجب غسل ما تحت الشعور الخفيفة كالعنفقة  
 والاهلك لسبب الاحتياج بانها غير ساترة فلا يتقل اسم الوجه  
 اليها وسبيل الاجتياط غير خفا \* وفيه الخروج عن الخلاف \*  
 تبصره ادخال الماء في الاعين \* لا قائل به منافيا لظن انما  
 هو مذهب اهل التشن \* كسهم الاذن \* وذلك لما رواه  
 عن ابن عمر \* انه كان يفعل هذا الفعل حتى فقد البصر \* والمنذ  
 المروي عنهم فتح العين حالة غسل الوجه \* واما ادخال الماء فيها  
 فليس لوجه \* وما هو من قبيل الاجتياط \* بل هو عين  
 الافراط \* **الفرض الثالث** غسل اليدين \* والنظر في  
 مقصدين \* المقصد الاول في بيان المعنى المراد من المرفق



170





في التذكير جمع عظم العَصْد وعظم الذراع وفي لصحاح والقاموس  
 وجمع البحر انتم وصل الذراع في العَصْد في حرف موصل العَصْد  
 بالساعد وفي التذكير المرفوع مجموع عظم العَصْد وعظم الذراع  
 وفي حاشية الشيخ علي بن الشارح هو المفصل وهو عبارة عن  
 راس عظم الذراع والعَصْد وفي الروض هو مجموع عظم الذراع والعَصْد  
 لانفس المفصل وعن روض الجنان ان العظام المتداخلة  
 وفي الحدائق المرفوعة كبر ومجلس المفصل وهو عبارة عن راس  
 عظم الذراع والعَصْد فعلى هذا شيء من داخل العَصْد و  
 شيء من الذراع انتهى تفسير اهل اللغة كما ترى يحتمل كلا  
 الوجهين من المفصل والكتف ومن مجموع العظمين وكذلك  
 تفسير التذكير واستظهر شارح الدرر من كلام اللغويين  
 ان المفصل والحد المشترك ومن كلام الفقهاء ان المرفوع قال  
 بعد نقل تفسير الشهيد بن مجموع العظمين الظاهر انه لا دليل  
 عليه من كلام اللغويين لكن وقوع الخلاف ما بين العلماء في  
 دخول المرفوع في العَصْد وعدمه والتعريف لا يشك دخوله بآراء

عظام هي المشهور وجمع عظم الذراع والعَصْد

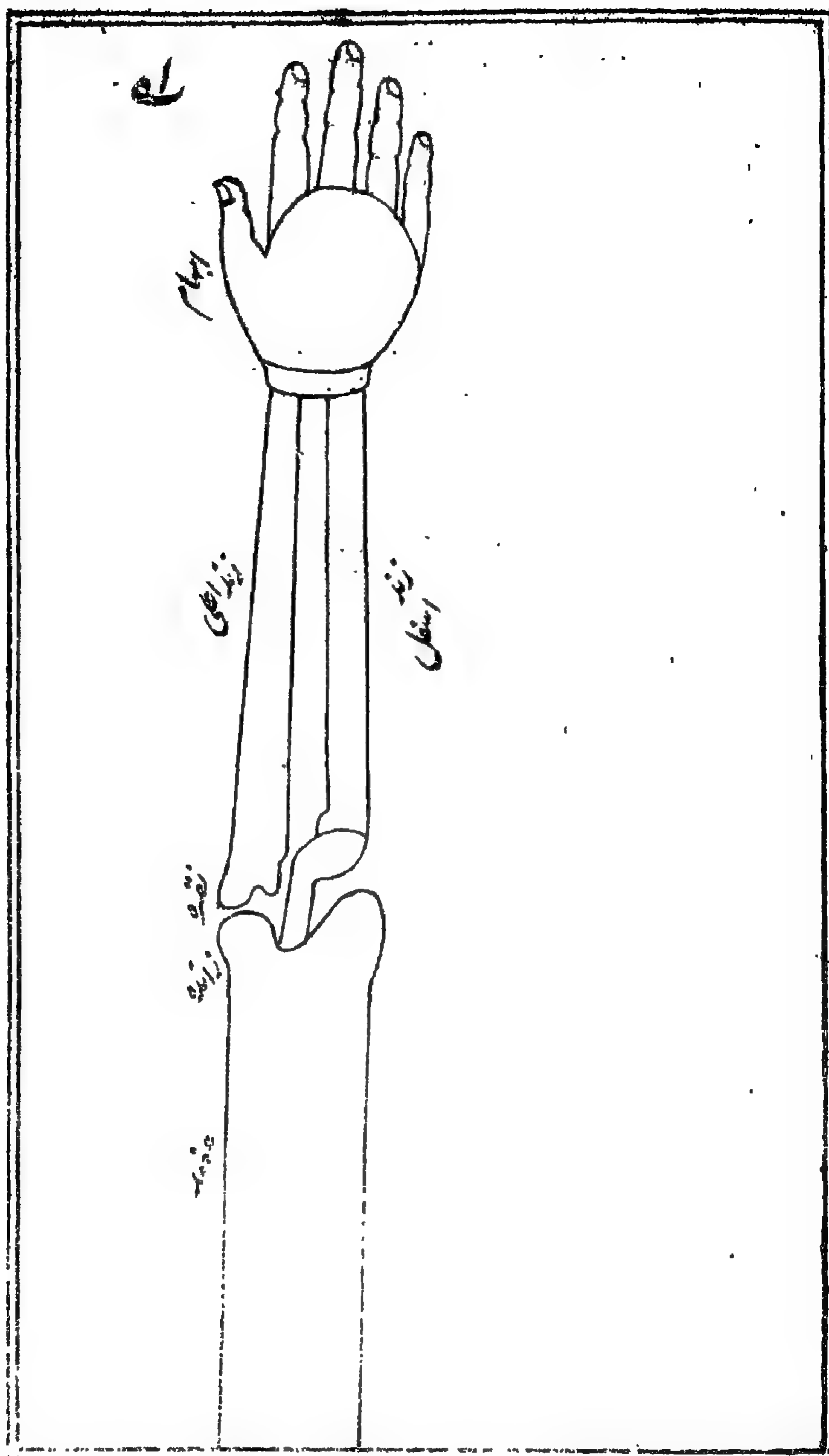
بمغنى مع أن الغاية تدخل في الغنا حيث لا مفصل محسوس أن  
 الحد المجانس داخل في لا بداء ولا انتهاء مما يؤيد هذا التفسير  
 لأنه إذا كان المرفق الحد المشترك بين الذراع والعصا لما كان  
 حاجته في إثبات دخوله في دليل انتهى موضع الحاجة وقال المحقق  
 أنصاف الظاهر من كل أثر على وجوب إدخال المرفقين في غسل  
 هو إرادة المجمع إلى أن ذلك لا يظهر صحة الاستدلال بما تقدم  
 عن الخلاف من أن ثبت من الأثر عليهم السلام أن في الأثر مجيء  
 مع فائدة ظاهر ذلك كونه المرفق جزءاً خارجاً مغايراً للذراع  
 وإن كان ذلك الإجماع الذي ليس فيه فكون مغايرة للذراع باعتبار  
 اشتراكه في جبر خارج منه وهو طرف العصب انتهى وقال ابن  
 سينا في تشریح واثباته بعد الشارح الأمل والحياد في ما حصل  
 مضمونه أن مفصل المرفق من إصافة العام إلى الخاص الحقيقية  
 مفصلون الزند أو على طرفه الأعلى فتردها القبرين الطرف  
 الرضعة من العصب وأما الزند الأسفل فله زائد بينهما  
 فتردها القبرين الطرف العصب الذي هو مفصل

الحد المشترك وهو القوس يقع فيه الزند  
 ١٣٦  
 في البرق يقع فيه الجبل ويقال له بالعامية يمشى



بليت ثم مفصل المرفق انتهى وأما ركبت فأصلها إلى اسفنتال \*  
 كشيء جليبة الحال \* فأراني صاحب بعض الامرات وهو  
 معلق \* في بيت بابه معلق \* فأتيت بعد فتحه راكبا  
 اتصال العنق باليد في المرفق \* وصورة البعض بهذا الشكل  
 وهو قريب من الأصل \* إلا أن الجسم والعظم باقيا من الحدة  
 والتقدير \* تصويرها على السطح عسير \* وفي العيان \* غنية  
 عن البيان \* **المقصد الثاني** تحديد ما يغسل وهو كل  
 من الذراعين والمرفقين \* وعبر عنه العداومة في القوا  
 وغيره في غيرها بغسل اليدين \* من المرفق إلى أطراف الاصابع  
 قال فان نكس أو لم يدُ خِل المرفق بطل انتهى وظاهره يقضي بأن المرفق  
 مغسول بالاصالة لا من باب المقدمة كما عن الخلاف ان يغسل  
 المرفقين واجب مع اليدين وسيقال جميع الفقهاء الأربعة وفي الشرائع  
 والواجب غسل الذراعين والمرفقين قال الشيخ علي في تعليقه عليه  
 طاهر وجوب غسل المرفق أصالة على أنه من محل الفرض وهو أصح  
 القولين وفي المتن ذكره يجب خال المرفقين في غسلهما

۱۲۸







اليه لما شئنا اجمع ومثله او قرب منه ما في المتن وتؤيد ما ثبت  
 عن الائمة عليهم السلام ان الافرقة لا تيمم مع ولدك قالوا لا  
 على ما نقل عنه ويجب غسل اليدين مع المرفقين وقال الشيخ في المسائل  
 ويجب غسل المرفق مع الذراعين وقال ابن حمزة في وسيلة الوضوء  
 يشتمل على امور واجبة ومنه وبة فالواجب فعله وكيفية  
 وتركه وذكر في الكيفية ادخال المرفق في الغسل وقال الدليل في  
 المراسم علم ان كيفية الطهارة الصغرى تشتمل على واجب ندب  
 فالواجب منه اللين وكذا الكذا وادخال المرفق في الغسل مرة مرة  
 وقال المرتضى في الناصيات المسئلة الثامنة والعشرون يدخل  
 المرفقان في الوضوء وهذا صحيح وعندنا ان المرفق يجب غسلها  
 مع اليدين وهو قول جميع الفقهاء الا فرقة المهدية واحدة و  
 وحكى عن ابن بكير داود الاصفهاني مثل قوله في هذه  
 المسئلة وليتنا عاصية عاصية اليربوع الفرقة المحقة  
 وقوله تعالى ان يلم الى المرفق رانته الى حقيقة في النماز  
 معن مع قال نعم ولا تأجلوا الموائمة في الموائمة كما امرت بها وخالف



12-

مع أموالكم وقال من انصاري الى الله اراد مع الله وتبعد فحمل الى على  
 معنهم اذ خلف في الاحتياط وكان الحد ث قد حصل بهتينا فلا يجوز  
 اسقاطه بالشك انتم ملخص كلامه وقد نقل شارح المنظومة  
 عن الشيخ في باب انكالى بمعنهم واورد لرشواهد من الكتاب  
 المحكم للعرب العجماء ومن اشعار الفصحاء البلغاء وقال الشهيد  
 في لذي كرى يجب غسل المرفقين اجماعا الا من شذ من العامة لقوله  
 الى المرفقت وتجي الى بمعنهم كثير فيجعل عليه توفيقا بينه وبين فعل  
 النبي والائمة وكان الغاية حيث لا مفصل محسوس <sup>ينحل</sup> في المغتيا ولدخول  
 الحد المجانس في الابتداء والانهاء مثليعت الثوب من ههنا  
 الطرف الى ههنا ولو ايتى جابري كان النبي اذا توضأ ادار الماء على مرفقيه  
 وروى انه ادار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله انصاء  
 الابره وروينا عن بكير وضرره ابني عيين اعتماسا لا الباقر عن وضوء  
 سر الله وذكر الحديث وفي المطالب للظفر شرح الجعفر  
 ويجب ايضا غسل اليدين مع المرفقين نصا واجماعا وهذه العبار  
 كلها ظاهرة في الوجوب لا صلاية من العبد ثم الواضحة الخليفة



ان ذكره في الوضوء وعنده ذكر الواجبات الاصلية وكيف يحسن  
 هذا الخلط والجمع بين ما بالاصا وما بالتبع على خلاف ما  
 ياتي وما تقدم فيما يغسل من الوجه ويسح من الرأس والقدم  
 ولعل هذا اوضح ما ذكره صاحب الجواهر في جملة قوله لعله  
 الطاهر من غير وجوب الغسل من الرق كإشارة السبق والجملة من  
 اللمعة لدخول ابتداء الغاية انتهى فانه مقتضى تعبيرهم في غسل  
 الوجه بوجود من القصاص وبالجملة الوجوب لاصاه هو ظاهر كلام  
 المصنف القول بالوجوب ومقتضى ما نقلناه من كونه دالة على ما هو ايضا  
 مع ما قد اجماعنا في كونه الاجلة ووجه صدور الوجوب الاخير  
 اجماعنا كما قد عناه في الجواهر حتى اننا لا نوقع من جملة المتأخرين  
 كالقضاء والحكم اننا في الاجماع معتقد على وجوب غسل  
 اليد اجمعين الذين لم يبين لكونها واجبة او من باب المفاد فاعل  
 انما كان في عباراتنا كالحجاب في غير محل وان تتبعها بعض النسخ  
 من النسخة ووجه ما يصدق الوجوب لاصاه ما دل على ان لا يقطع غسل  
 اليد من اجزاء الجسم على بن جعفر عليه السلام والخير من غيره

عن قطع يده من المرفق كيف يتوصفا قال غسل ما بقي من عضده و  
 التقرب ان الخبر يدل على وجوب الغسل ليس ذلك الا لان باس العضد  
 جزء من المرفق للجماع على فقه وجوب ما عد المرفق ولو كان جوب غسل  
 المرفق من باب المقدم لغسل الذراع لسقوط ذي المقدم  
 ولا يخفى ان الاستدلال بمقتضى على ان يكون المرفق بمجموع العظام  
 لا المفصل ويكون مع ذلك المرفق المذكور في الخبر مفصلا في  
 كلام السائل ولعل الشهيد من هناك عمل هذا خبر في الذكر  
 كما سياتي على قطع المرفق بتمامه لطابق الجواب لسؤال ويدفع ذلك  
 بان المرفق هو المجموع في كلام السائل ايضا ولكن المراجع من القطع قطع  
 البعض وبقاء البعض ويصدق به انه قطع من المرفق وبما يحملنا عليه  
 عن الاحتجاج بهذه الرواية وفيها من الاحكام كتابه وقد بان  
 لك بكل ذلك سقوط قل من قال لا يغسل المرفق من باب المقدم  
 وثمره الذراع وهذه المسئلة واضحة في الآيات والقائل لا يغسل  
 ويدعي بان لا يغسل شيء من العضد من باب تقدم ما هو كذا اذا  
 شئت اليد من غير الفصل وغيب طائفة من المرفق على الاصح



الاول وقد تلخص ان الواجب غسل تمام المرفق الى اطراف الاصابع  
 اتفاقا اما لو قطعت اليد فهنا مسائل **الاولى** من قطعت يده  
 من تحت مرفقه يغسل ما بقى من الذراع والمرفق وجوبا للاتفاق  
 المذكور في كشف اللثام ولذا ذكرهم المسئلة من غير تردد ولا اشارة  
 الى الخلاف كما في الشرايع والذكرى التذكرة ويؤكد الاستصحاب  
 وان الميسور لا يسقط بالمعسور وقول الصادق ع في خبر قاعه  
 وقد سأل عن الاقطع قال يغسل ما قطع منه وقول الباقر ع في نحن  
 بابراهيم وقد سأل عن الاقطع اليد والرجل قال يغسلهما وقول  
 الصادق ع في خبر قاعه وقد سأل عن الاقطع اليد والرجل  
 كيف يتوضا قال يغسل ما قطع ذلك المكان الذي قطع منه وقد  
 يناقش في المويديت الثلاثة بوجوه ضعاف لا يصح اليها  
 بعد تحقق المسئلة وسلاقتها عن الخلاف وسنظروا  
 عند الكلام في مسح الاقدام على ضعفها في الاضعاف  
**الثانية** من قطعت يده من المرفق بحيث ابين الذراع  
 وهي طرف العنود فان فسرنا المرفق بجميع العظام وجب غسلها

الخبر الاول والثاني كلاهما مذكوران في الكافي ١٣

العضد لكونه جزءاً من المرفق ولعله أظهر مع كونها حوطاً وأدقنا  
 بالمفصل والجذ المشترك وبعبارة أخرى بطرف الساعد فقط  
 فلا يجب على أظهر الاحتمالات فيه اذ لم يبق شيء من المرفق وهذه  
 هي التمرة للنزاع المذكور في المرفق وفي الوجوب لأصله والتبع التوضيح  
 ان هذه المسئلة تختلف لأصحاب فيها ولكل وجهة هو  
 موطنها قال العلامة في التنكية والشهيد في التنكية واللفظ  
 للأخيرا لو قطعت من مفصل المرفق فالأقرب وجوب غسل الباقي  
 لان المرفق مجموع عظم العضد وعظم الذراع فاذا فقد بعضه  
 غسل الباقي وقال في المنقحة وانقطعت يده من المرفق سقط غسلها  
 لفوات المحل والشأن في غسل العظم الباقي وهو طرف العضد  
 وجهان أصحهما عند الوجوب لان غسل العظمين المتلاقيين  
 من العضد والمرفق واجب فاذا زال أحدهما غسل الآخر ونحو قول  
 انما وجبت - يزيل العضد توصلا إلى غسل المرفق ومع سقوط  
 أحدهما التبع الوجوب لا يزيله قال الشافعي وان قطعت من المرفق سقط  
 غسلها ويجعل من العبارات التي علمت بانها في الأصل العباد



الشرائع محتملة لإرادة قطع المرفق بتمامه على تفسير الجميع فلا يكون  
 ما نحن فيه ومحملة لأن يكون المرفق عندهم مفصلاً فيكون حكمهم  
 بالسقوط لعدم بقاء المرفق ولا سبيل لسقوط الغسل على التفسير  
 بالجميع على ما هو المختار بل بما يقال على تفسير المفصل أيضاً  
 بوجوب الغسل لاحتمال بقاء صدق المرفق وتقصيل ذلك أن  
 المرفق إذا كان عبارة عن المفصل فعند قطع اليد منه لا يخلو  
 ما أن يطلو المرفق على طرف العنود بأن يكون كل من الخططين  
 المتداخلين اللذين هما طرف الساعد والعنود مرفقاً فعند  
 القطع يبقى الاطلاق على الخط الباقي أو لا بل يكون اطلاق المرفق  
 على الحد مشترك باعتبار كون طرف العنود أو بشرط التداخل  
 فعند القطع يتبقى محل الاطلاق قطعاً في الثاني لا يجب غسل الباقي  
 وعلى الأول يجب لأعلى احتمال الوجوب التبعي لأن من بيان سقوطه  
 لكن هل يجب غسل الخط الدائر فقط لأن الذي كان يغسل في  
 اليد الصحيح أو يغسل تمام السطح الباقي بقوله لا يخلو من عند الأصل  
 طاهر إذا كان في وجب شمله وجهان مبيحان على ما ذكرنا





على ان صدق المرفق ان هل هو على الخطام على تمام السطح لكن  
 الظاهر غسل تمام السطح عملاً بالأخبار والأمر بغسل ما بقي من العضد  
 وان توقفتنا وقتك اوفى صدق المرفق بعد القطع اوفى اصل معنى  
 المرفق في الأمر على وجوب الايتان بالمسكوك احتياطاً ثم اعلم  
 ان ما ذكرناه من كون هذه المسئلة ثمرة النزاع في معنى المرفق انما هو  
 بالنظر الى الأمر بالغسل لو ارد في السنة والكتاب وما بالنظر الى  
 الاخبار الواردة في الباب في الأمر بغسل الاقطع فالحكم بوجوب  
 غسل العضد ثابت من غير تردد وان قلنا ان المرفق  
 هو المفصل وطرف الساعد **الثالث** لو قطعت من فوق  
 المرفق سقط المرفق قطعاً وهل يستحب غسل الباقي عن العضد  
 مسحجته في ذلك الى الاول عملاً بصحيفة علي بن جعفر المتقدمة  
 على ذلك وقد عرفت حالها هناك **تنبيه** اعلم ان  
 الشيخ الزاهد لم يعاصر تلك الأقوال في شرحه على الشرائع وجعل  
 تأليفه لبعض استيعاب الثلاثة الضلال حيث قال **اعلم** ما  
 ذكره المتأخرون يكون الأقوال في المسئلة ثلثة الوجوب الاصل والمقتضى

وعدم الوجوب رأساً المنسوب إلى فروق من تعبر والظاهر أن  
 الأقوال الثلاثة لا تاق في المرفق بمعنى واحد فلا بد إما من ثنية  
 الأقوال وجعل محل الخلاف في الوجوب الأصل وأما من بناء المرفق  
 في وجوب الدخول أصلاً أو مقدماً أو عدمه رأساً على الخلاف  
 في معنى المرفق فالقائل بوجوبه الوجوب رأساً يكون المرفق عند مجموع  
 العظمين المستأخدين من الذراع والعصد فإن هذا المجموع  
 يمكن نفيه وجوبه لعدم الدليل عليه بناءً على ظاهر الآية وليس مقتضى  
 غسل الذراع وإنما المقام جزء من طرف العصد وأنا أقول  
 فيه أولاً أن قول من فسر اتباعه وأصحابه مما لا يعتن به به قول  
 داعي إلى توجيهه والتعريض لمبنى خلافه مع العلم بأعسأفة  
 وثاناً أنا لا نفقه ما وجهه بكلامه فأنه لما نفي وجوب المجموع  
 لعدم الدليل عليه خرج عن المضمول ضالةً ورجع بتعيين وجوبه  
 مقدماً إذاً واجب مقدّمته هو أقرب الأجزاء والمرفق كذا  
 فكيف يصح الحكم بنفي الوجوب عنه أصلاً ومقدماً وثالثاً  
 أن كون جزء من العصد مقدماً إنما هو عند من يقول به أن



المرفق مفصول. وما عند هذا القائل الثاني الوجوب عن المرفق  
 بتسمية غير معقولة. فان المرفق متصل بالساعد. والعقد  
 باعد. والدليل الثاني ادعاء غير مساعد. واحتمال ارادة ان  
 يقال ان المرفق هو احد المشترك الذي لا وجود له الا بطرف  
 الذراع والعقد. لا دليل على وجوب غسل اصالة وليست  
 قابلة للتقدمية بل كلف فرض وجوب اصالة لا بد من ارجاع وجوبه  
 الى وجوب غسل طرف الذراع والعقد اقول فيه مضافا الى  
 ما مر ان احد المشترك موجود البتة بغاية الامر خطا لا  
 غسل الا يغسل ما فوق وما تحته. ثم قال بعد ذكر الخلاف  
 ومعنى المرفق وكيف كان فالظاهر من كل من نص على وجوب غسل  
 المرفقين في الغسل هو ارادة الجمع اذ مرجع وجوب غسل احد المشترك  
 الى وجوب غسل الذراع اصالة وجزء من الغسل معتمدا على ان احد  
 المشترك ليس امرا خارجا عنها على القول بعدم الجزاء الذي لا  
 يتجزأ اقول في ان لا مدخل في المقام لغة البتة وان ثبتت  
 بان المنكر ان الخطا بل هو من غير ما يقتضيه الغسل الذي

لا يولى على ان مقتضى المرفق بقوله المرفق  
 ١٥٨  
 من طرف الغسل لا المرفق



**CLARK**

109

[illegible]









من الإجماع المستفيض بل المحقق \* وهو صريح المحقق نحو اشتراكه \*  
 كما ترى \* وان استضعف المقدس لانصاره \* مرة بعد أخرى \*  
 حيث اورد عليه ان بعض مدعيه حكم بسقوط غسل الجزء الباقية  
 من المرفق \* بعد قطعه اذا اتفق \* وحاصله ان الإجماع على  
 أصالة المرفق عند سلامته اليد ضعيف أو غير واقع لاختلافهم  
 في غسل الجزء الباقي منه في اليد المقطوعة \* وفيه مضافا الى ما مر اما  
 أولا فان هذه المقدمة ممنوعة \* غير مطوعة \* لان هذا الجزء  
 من العند في الأصل \* وانما عُدَّ جزء من المرفق عند الوصل \*  
 ولكن انفتح \* اذ هو من العند كما ينعاد من اليد \* وليس له  
 القائل بالنظر الى ذلك حكم بسقوط غسله مع الاعتراف بان كان  
 مفسولا \* عند كونه موصولا \* لاجل التوصل \* الى غسل يام الكل \*  
 في حالة السلامة \* ولعل هذا هو الوجه \* اراده السلامة \*  
 قد نقلنا كلامه \* وكون بجزء الشيء مشروكا بالشيء \* فلهذا  
 الشيء لا ينافي عند التامثل \* أصالة مفسول الكل \* وبالجمل فلهذا  
 الوجه لا ينافي اعتراضه \* وان كان الاظهر خلافا \* اذا لم ينفذ

لا وجه لغيره اذا انفرد

حوته الحبله وهو الغسول \* بالدليل المذكور الموثق بالاحتمال  
 المنقول \* واما ثانياً فاناسلنا ان هؤلاء خالفوا الاجماع و  
 لكن لا يفتح فيه مخالفه معلوم النسب \* على ما تقر في اصول المذهب  
 تحقيق لا يجوز النكس على الاظهر \* لكثير ما مر \* ولا ندم كونه  
 موافقا للاحتياط المطلوب في الشرع الا نورد \* مخالف لمن ارشد  
 في خلافهم كما سينكر \* ولا ندم هو قول اكثر كثير \* بل عليه الاجماع كما  
 عن البيان \* مضافا الى الوضوءات الواقعة عنهم عند البيان \*  
 في الصحيح <sup>كما في الراجح</sup> كما في الوضوء النبي ص انه غمس كفه اليسرى فغرف بها فغرف  
 فافرج على ذراعيه اليمنى فغسل بها ذراعيه من المرفق الى الكعبين <sup>كما في الراجح</sup>  
 الى المرفق ثم غمس كفه اليسرى فافرج بها على ذراعيه من المرفق الى الكعبين  
 بها مثل ما صنع باليمن ومقاده وان كان <sup>كما في الراجح</sup> في  
 الاخذ من المرفق وهو اخضع من المرفق <sup>كما في الراجح</sup> الى الكعبين  
 جوازه مطلقا بالفتح \* وفيه لويد انما في جوازها <sup>كما في الراجح</sup>  
 كنه اليمين في الماء <sup>كما في الراجح</sup> وانما في جوازها <sup>كما في الراجح</sup>  
 المرفق الى الاصابع <sup>كما في الراجح</sup> لا يفرق <sup>كما في الراجح</sup> المرفق <sup>كما في الراجح</sup>



فاحذروا بها من الماء فافترغوا على يديه اليسرى من المرفق الى الكف  
 لا يرد الماء الى المرفق كما صنع باليمن وهم في ذلك كالرواية الاولى  
 بل العادلان اوضح واجل وعن تفسير العياشي في جملة حديث  
 عن ابي الحسن ع ما فيه الامر بصب الماء على المرفق وظاهره الوجوب  
 وهو معتقد بما في اخره قلت له هل يرد الشعر قال اذا كان عنده  
 اخر فعل والا فلا وهو صريح في المنع من الرد الا عند التقية وفي  
 الكافي عن الحسين بن عروة التميمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام  
 عن قول الله عز وجل فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق  
 قلت هكذا وصحبت من ظهرهم كفي الى المرفق فقال ليس هكذا تنزيها  
 انما هي فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق ثم امروا من يرفق  
 ما بينه وبين حوضه المرفق الى المرفق ان يكون معني قوله ليس  
 هكذا ان يرفقها اي يصبها في المرفق لان يرفق بها من يرفق  
 المرفق الى المرفق فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق  
 يعني ان يرفقها اي يصبها في المرفق لان يرفق بها من يرفق  
 المرفق الى المرفق فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرفق

قال في الوسائل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ان يكون المرفق في المرفق والمرفق في المرفق  
 ١٢١

ان ال بمعنى مع فان المقصود منه المعية والمشاركة في الحكم ولا ما فيه  
 كون الغسل مطلوباً على وجه خاص كما في ذكر الاوامر المحملة في الكتاب  
 وعن كشف الغم في حلة رواية فاعلم حير ثيل الوضوء على الوجه واليدين  
 من المرفقين وعن الخراج وارشاد المفيد في مكانته على ابن ابي عمير  
 واغسل يديك من المرفقين انتهى ذلك بعد ان يتذاع الوضوء عنه  
 صلاح حاله عند السلطان على ذكره الشيخ ابو احمد المرعشي  
 بالجملة فالحكم ثابت لا خلاف فيه بين اصحابنا ان وضوءه واجب  
 في السرا والسيدي قبله في الاستحباب انتهى اي ان السرا والسيدي  
 من جنس او من جنس وبما لا يروى في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب  
 او كما في كتاب الحديث في الاستحباب



فان اصله لا يظهر. كاهوالاثر المشهور. وانما  
في الاحتجاج على الخالفين القائلين بالتحديدين لا بد من  
الموافق والانتفاء اليها بالحجج على اصله فان القبول اعتمد على  
في ما روي عن النبي من انه قضاة مرة مرة ثم قال هذا وضوء لا  
يقبل الله القسوة الا به قال فلا بد ان يكون ابتداء من المرافق  
او انتفاء اليها فان كان مبتدئا بالموافق فيجب ان يكون خلافا  
فعلم غير مقبول قال اذا قام الدليل على انه من غسل يدي بابتداء  
باصابعه وانتهى الى المرافق يمينه وضوءه بقية المعنى الاخر وهو في الثوب  
او الفضل وهو ارجا وقد قدنا اليك ما هو التحقيق في معنى القبول  
فاجري عليه السيد غير مقبول بل يخالف للوصول. الا ان يكون  
من الاصول لمقررة عند العوام في سياق هذا الكلام. وعلى  
طريق الاكرام. كما وقع الاشارة اليه. ووجه فلا اعتماد في التحقيق  
عليه. مسجل في لوائح له يدان من المنكفان من آثار  
عن الاصل بسقط عنها الفصل في الوصول. وان لم يمتثلوا  
من الزائد. فليخسل كل واحد. لان الاصل في غسلها الا الله







S. 589  
~~SIA~~